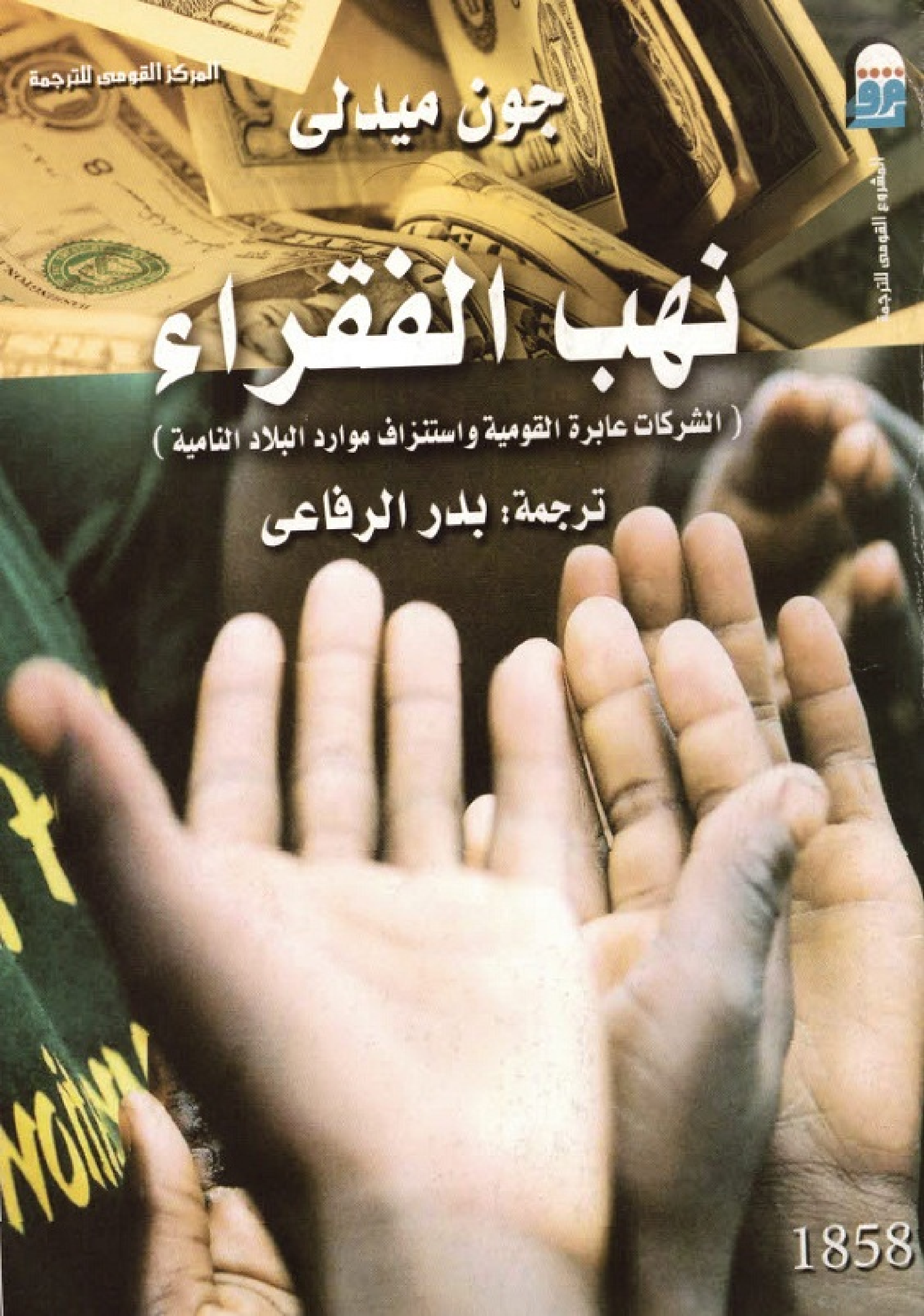

المركز القومى للترجمة
جون ميدلى
نهب الفقراء
(الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية)
ترجمة: بدر الرفاعى
المشروع القومى للترجمة
1858



(سلسلة إقرأ)



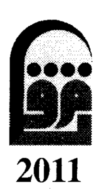
اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا

نهب الفقراء

الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية

تأليف: جون ميدلي

ترجمة: بدر الرفاعي



2011

ميدلى، جون.

نهب الفقراء: (الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية/ تأليف: جون ميدلى؛ ترجمة: بدر الرفاعى. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١١.

٣٠٤ص ؛ ٢٤سم . ـ (المشروع القومى للترجمة)

تدمك ٣ ٩٠٢ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الدول النامية ـ الأحوال الاقتصادية.

أ ـ الرفاعى، بدر. (مترجم)

ب ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٩١٨/ ٢٠١١

I. S. B. N 978 - 977 - 421 -902 - 3

ديوى ٣٣٨,٠١٧٢٤

المحتويات



مقدمة الطبعة الثانية

كان أكثر ما أدهشني، وأنا أعد لإصدار هذه الطبعة الثانية، بعد تسع سنوات من صدور الطبعة الأولى، هو أن التغير حدث في الأسماء وأعداد وحالات إساءة استعمال السلطة وليس في التحليل. فقد أصبحت الشركات عابرة القوميات أكثر قوة ـ حيث تحوي الكثير من هذه الصفحات شهادات على هذا النفوذ المتزايد ـ ومع ذلك، أصبحت تخضع للمزيد من الرقابة. وهناك بعض الشركات الكبيرة التي لم تكن موجودة في ١٩٩٩. وأحكمت بعضها هيمنتها، بينما تدهور حال غيرها. وبشكل عام، تغير سلوك هذه الشركات بقدر، لكن الوعي بأنشطتها تزايد.

وهناك متغيرات جديدة في التحليل. ففي ١٩٩٩، كان التغير المناخي وافدا حديثا نسبيا على الساحة. واليوم، من الواضح أن للتغير المناخي أثره الكبير على الفقراء. وليس أقلها أن الشركات العابرة القومية أصبحت من أكبر مصادر الانبعاث الحراري. كما كان الوقود الحيوي جديدا نسبيا في ١٩٩٩. وأكرر أن لهذا تداعياته الكبيرة على الفقراء.

إن معظم المواد الواردة بهذه الطبعة جديدة. وهي تضم بعضا من آخر الأمثلة على تأثير الشركات على الفقراء. ولا ترد الأمثلة الأصلية إلا إذا كانت ذات صلة بالموضوع. وتقوم بنية الكتاب في هذه الطبعة على تجميع الفصول التي تتناول قطاعات الخدمات ـ السياحة، الصحة، إلى جانب فصل جديد عن إمدادات المياه. وقد وسعت الفصل الثاني عشر (معالجة القوة: التنظيم، التحايل، العمل) بصورة ملموسة، وأضفت فصلا ختاميا جديدا.

يتساءل طبيب أعصاب في أحد المستشفيات الأفريقية "لماذا نحن أغنياء بهذا القدر ولازلنا، مع ذلك، فقراء؟".(١) وهذه هي المفارقة الكبرى. فكل البلاد التي توصف بـ "الفقيرة" غنية بالموارد. فلماذا لا تستفيد شعوبها بثرواتها؟ إن جانبا من الإجابة يتمثل في أن الشركات عابرة القومية تستغل هذه الثروات؛ وتسيء استغلال سلطتها. وقد آن الأوان لوضع حد لهذا الاستغلال. وآمل أن يحظى هذا الكتاب بالاهتمام، والبحث، والعمل على إنهاء الأثر المدمر لهذه الشركات على أكثر فئات العالم هشاشة.

جون ميدلي

مقدمة الطبعة الأولى

هناك كتب كثيرة عن الشركات عابرة القومية. لكن تأثير هذه الشركات على الفقراء نادرا ما يحظى بالبحث. وهذا إهمال جسيم. فهذه الشركات تتمتع الآن بقوة كبيرة، تفوق قوة الحكومات في الكثير من النواحي، ولا يعود ذلك، على الأقل، إلى كفاءتها في الإنجاز. يتمثل إنجازها في تحقيق العوائد لحملة الأسهم. وهناك حاجة إلى إعادة النظر في التكلفة الإنسانية للنجاح التجاري. وإذا كانت سياسات الحكومات تحظى بالتحليل من حين لآخر، فإن الشركات عابرة القومية نادرا ما تخضع لمثل هذا التحليل.

وعندما لا تخضع "الكفاءة" للمحاسبة من قبل الناس، فمن الممكن أن تتحول إلى استغلال. وفي حال أخضعنا تأثير هذه الشركات غير المنتخبة، وغير القابلة للمحاسبة إلى حد كبير، واللا ديمقراطية، على هذه المجتمعات الفقيرة ماديا للتحليل، فسنرى صورة لمعيشة أصابها الخراب تجرد هذه الشركات من مصداقيتها. وتستغل الشركات عابرة القومية أموالها وثقلها وسلطتها في التأثير على المفاوضات الدولية والاستفادة القصوى من الاتجاه نحو الخصخصة للتأثير على خطط الحكومات. على أن أخطر التهم هي أن الشركات عابرة القومية الكبيرة تستغل قوتها لمضاعفة المصاعب التي يتعرض لها ملايين الفقراء في البلاد النامية. وهذا الكتاب يحكي كيف تفعل الشركات هذا؛ إنها قصة إنسانية ينبغي الكشف عنها.

ومعظم الكتب التي تناولت الشركات عابرة القوميات كتبها اقتصاديون ومدرسون أو محاضرون في إدارة الأعمال. أما هذا الكتاب فهو بقلم موظف

سابق بهذه الشركات تحول إلى صحفي اقتصادي، تابع شئون الشركات على مدى نصف قرن. فبعد أن أنهيت دراستي، عملت بإحدى الشركات عابرة القومية لمدة عشر سنوات، ثلاث منها في بيع منتجات الشركة. وقد مكنني هذا من "رؤية الداخل" ووفر لي فهما أساسيا لمنطق وطريقة تفكير مؤسسة كبيرة ذات نشاط عالمي. وفي وقت أقرب، وبوصفي صحفيا وكاتبا على مدى السنوات الثلاثين الماضية، سافرت وعملت في حوالي ٥٠ من بلاد العالم النامي، كي أكتب عن القضايا التي تمس حياة الفقراء. والشركات عابرة القومية تشكل إحدى هذه المسائل.

ويركز الجانب الأعظم من الدراسات المتصلة بالشركات عابرة القومية على الأثر الاقتصادي من منظور الكفاءة، وتعظيم الأرباح، والتدفقات النقدية ، وغير ذلك؛ وهي تغفل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عالم الفقراء. فصحيفة Transnational Corporation تبحث في أنشطة هذه الشركات من كل زاوية تقريبا، لكنها، شأن معظم الكتابات التي تصدر عن هذه الشركات، نادرا ما تتعرض للناس الذين يعانون من تأثيراتها.

وتخفق الجماعة الأكاديمية، في كليات الإدارة والأعمال، في إعطاء الطلاب منظورا لكيفية تأثير الشركات عابرة القومية على الفقراء. ولا أعتذر عن اندفاعي نحو مناطق يخشى الأكاديميون الاقتراب منها. ففي كتابه الصادر في ١٩٧٣، كتب لويس تيرنر يقول: "في مرحلة الإعداد للكتاب، تأملت لاكتشافي كيف يطرح الصحفيون عادة المسائل الملحة قبل أن تبدأ السلطات الأكاديمية تحليلها بسنوات".(١)

إن هناك حاجة ملحة لأن يشرع الأكاديميون في تحليل العلاقة بين الشركات عابرة القومية والفقراء. فقد مرت سنوات كثيرة بالفعل. ونظرا لتبعثر الأدبيات الأكاديمية حول تأثيرات هذه الشركات على الشعوب، ناهيك عن الفقراء، فقد أكملت بحثي المباشر عن البلاد النامية بالاعتماد على الصحف والجرائد المتخصصة التي تعطي المسألة المزيد من الاهتمام وتتمتع أيضا بميزة التحديث. كما اعتمدت على ما توصلت إليه المنظمات غير الحكومية التي تمارس دورا رائدا في كشف أنشطة هذه الشركات. وخلال عملي في الكتاب، تبين لي بوضوح

جسامة الأثر الذي تتركه الشركات على الفقراء، وإن كانت مستترة عادة ونادرا ما يشار إليها. ووجدت أن آثار الشركات على الفقراء أشد قسوة مما كنت أتوقع. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهد لوقف انتهاكات الشركات.

وتشمل صفحات الكتاب تغطية لأنشطة الشركات عابرة القومية في البلاد النامية. وتتمثل هذه الأنشطة بالأساس في مجال الغذاء والزراعة والغابات وصيد الأسماك وإمدادات المياه والصحة والتعدين والتصنيع والطاقة والسياحة ـ والعلاقات العامة. وتنشط بعض كبريات هذه الشركات في أكثر من قطاع من هذه القطاعات. ومع اتساع أنشطة الشركات، يتزايد اهتمام الرأي العام بهذه الأنشطة. ومن الصعب الآن أن تخلو أي بقعة اقتصادية يحتمل أن تدر الأرباح، مهما كانت مساحتها، من هذه الشركات.

ويصف ديفيد كورتن الشركات عابرة القومية بأنها "أدوات لطغيان سوق تنتشر بطول العالم وعرضه كالسرطان، وتستوطن أكثر مناطق العالم حيوية، وتدمر الأرزاق، وتهجِّر الناس، وتضعف المؤسسات الديمقراطية، وتقتات على الحياة في سعيها الحثيث وراء الأموال".[٢] وتتمثل أسوأ مظاهر هذا الطغيان في توجيهه أقصى ضرباته إلى أكثر الفئات هشاشة، أي الفقراء.

ويوقع "طغيان السوق" البلاد النامية في قبضة الشركات بطريقة فعالة. وقد عزز قيام منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٤ كثيرا من قوة الشركات؛ فقيامها يعني أن الحكومات غير قادرة على تنظيمها والسيطرة عليها. وتدخل تعبيرات مثل "العولمة" و"تحرير الاقتصاد" السرور على قلب مديري الشركات عابرة القومية. وعلى الرغم من أن الشركات صارت أكثر قوة، فقد كفت الأمم المتحدة عن محاولتها لوضع إطار لتنظيم عملها. وقد تدعي الشركات أن التنظيم الذاتي يمكن أن يسير الصناعة، لكن هذا لم يوقف إساءة استخدامها للسلطة.

ومن المفارقة أن الركود الاقتصادي في البلاد المتخلفة يعزز دائما من قوة الشركات عابرة القومية، التي تنتهز الفرصة لتقديم نفسها بوصفها منقذ البلاد. وعادة ما تحاول الحكومات جذبها، بدافع من اليأس عادة وليس الاقتناع. وتعاني بعض مناطق أفريقيا الريفية غياب الخدمات الحكومية مثل الرعاية الصحية والتعليمية والأبحاث الزراعية. وهناك فراغ لا يمكن للشركات عابرة القومية أو

المنظمات غير الحكومية ملأه. وتولي الشركات عابرة القومية لمثل هذا الدور ينطوي على مخاطر كثيرة.

وتتسابق البلاد الآن من أجل توفير "مناخ موات" للمستثمرين الأجانب. لكن هذا يعني دائما أن تفعل هذه الشركات ما تريد. وإذا لم يتحقق لها هذا لجأت إلى الاحتجاج، لكن دون إقناع كاف. يقول رجنالد جرين "من غير الممكن أن تراعي الشركات عابرة القومية الضمير الاجتماعي والدفاع عن الفقراء والقيم الإنسانية، لأن قدراتها ومشروعيتها في العمل المستقل في هذه المجالات منعدمة وأشياء كهذه تتعارض مع منطقها".(٣)

والموضوع الذي يشغل هذا الكتاب هو تأثير الشركات عابرة القومية على بيئة البلاد المادية. فالشركة التي تخرب البيئة الطبيعية في منطقة من المناطق تدمر مواردها المادية مضحية بمصالح سكانها المحليين. وعندما تخرب أنشطة الشركة البيئة المادية، فهي تقلل بذلك من قدرة الناس الذين يعيشون هناك على العيش. وهو أكثر ما يصيب الفقراء، لأن الخيارات أمامهم محدودة ـ إنهم يعتمدون على الموارد الطبيعية أكثر من اعتمادهم على السلع المشتراة. وهم لا يتمتعون بحرية الحركة والعيش في كل مكان، على الرغم من إمكان حدوث هذا بدافع من اليأس.

الآثار

يضم هذا الكتاب الكثير من الأمثلة على تأثير الشركات عابرة القومية الكبيرة على الفقراء. ولا تشمل تغطيتنا الشركات عابرة القومية الصغيرة، التي تستخدم أقل من ٥٠٠ شخص؛ وهي تشكل أقل من ١٠٪ من نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والأمثلة ليست أسوأها بالضرورة؛ وهي لا تدعي الشمولية، لكنها بالأحرى تعطي مؤشرا على ما يجري. وبعض الحالات استقيتها من مصادرها الأصلية.

وبينما يركز الكتاب على أثر الشركات عابرة القومية على البلاد النامية الفقيرة، فليس معنى هذا أن هذه الشركات الكبيرة لا أثر لها على فقراء البلاد الغربية. فقد أصبح خداع هذه الشركات معروفا على نطاق العالم. وصارت السيطرة على الموارد الإنسانية والطبيعية حقا مسلما به للشركات عابرة القومية

على حساب الجماعات المحلية. وعلى الرغم من تأثرهم بالشركات، فإن السكان المحليين لا سلطة لهم على قراراتها.

وتلقي المقدمة نظرة عامة على دور الشركات عابرة القومية؛ فهي تبحث في نموها سواء من حيث الحجم أو القوة، خاصة في البلاد النامية. وبالإضافة إلى الاستثمار المباشر، تحظى هذه الشركات الآن بترتيبات تسمح لها بالملكية وبأن تتمتع في نفس الوقت بإمكانية البيع والشراء دون تحمل المسئولية، مثل التعاقد من الباطن. وبهذه الطريقة تحقق الشركة الأرباح دون المجازفة بأموالها. وتلقي بالأعباء على عاتق البلاد النامية، والفقراء.

وتختلف الشركات عابرة القومية عن شركات العالم الثالث المحلية اختلافا كبيرا. ويرجح حجمها وعالميتها سلطتها على سلطة الحكومات، وهو ما لا تتمتع به المؤسسات الوطنية. وتمكنها أموالها الضخمة من المشاركة في أنشطة ضارة للغاية بالفقراء. وتوفير المزيد من فرص العمل هي الجزرة التي تعلقها عادة الشركات عابرة القومية للحكومات، لكن الفرص التي توفرها تأتي متقلبة ومحدودة.

وينظر الفصل الأول في لماذا "تحتاج" البلاد النامية إلى الشركات عابرة القومية. والعجز الاقتصادي سبب رئيسي. ففي عالم يعج ببرامج التكيف الهيكلي، والعولمة، واللبرلة والخصخصة، يبدو أن البلاد النامية ليس أمامها من خيار إلا اجتذاب هذه الشركات. لكن هذه التعبيرات المستحدثة التي تنتهي بالمقطع "ization" تؤثر تأثيرا كبيرا على الفقراء، وتصب في صالح الشركات التي لم يكن من الممكن أن تتخيل سيناريو أكثر جلبا للربح من هذا. ومن الواضح أن الحكومات، التي يضربها الركود الاقتصادي، لا تدرك دائما أن حق بلادها في تنمية اقتصادها وتقنياتها معرضة للخطر.

وتأتي مساعدات التنمية وتخفيض الديون مشروطة بتحرير اقتصاداتها، ما يعني فتح البلاد أمام الشركات. وتتعرض البلاد النامية لضغوط كبيرة حتى تلحق بجوقة العولمة.

إن الشيطان يكمن في التفاصيل، ويتناول الجانب الأعظم من هذا الكتاب تفاصيل أنشطة الشركات عابرة القومية، قطاعا بقطاع. وتعد الزراعة أكثر

القطاعات التي تنشط فيها الشركات وأكثرها إثارة للجدل؛ فهي تبيع للفلاحين البذور، والأسمدة والمبيدات، وتستنبط مجموعات من المحاصيل الجديدة، وتملك المزارع، وتشارك في التعديل الوراثي، وحفظ الأغذية، والتسويق والتصدير. وهي تسيطر على أسواق تجارة المحاصيل الزراعية في العالم، إلى جانب سيطرة عدد صغير منها على حصة كبيرة من التجارة. كما ينظر الفصل في ظهور شركات الوقود الزراعي، والذي تسيطر عليه أيضا شركات عابرة القومية. وتلك المساحات المتزايدة من الأرض التي تسيطر عليها شركات الوقود تهدد الأراضي التي يزرعها أصحاب المساحات الصغيرة الآن.

ويتناول الفصل الثالث بعض المنتجات الرئيسية للشركات عابرة القومية ـ خاصة التبغ، وأغذية الأطفال، والموز، والمشروبات الغازية، والفواكه، والخضروات والزهور. وإنتاج هذه السلع وتبادلها واستخدامها عادة ما يكون سببا في دمار حياة الفقراء. وفي الوقت الذي يمتنع فيه الناس في الشمال عن التدخين بالتدريج، ترى الشركات عابرة القومية التي تسيطر على صناعة التبغ في الجنوب سوقا يمكنها من الاستمرار في عملها. ويموت أكثر من مليون طفل كل عام كان يمكن أن يعيشوا لو أنهم رضعوا رضاعة طبيعية في طفولتهم. ولا يعوق هذا ترويج بعض أبرز الشركات عابرة القومية في العالم بدائل الرضاعة الطبيعية بين الأمهات.

ويلقي الفصل الرابع، الخاص بالصحة، الضوء على أبشع أشكال إساءة استخدام السلطة من جانب هذه الشركات، وأخطرها أثرا على ملايين الفقراء. وتوفير الدواء للفقراء استثمار كبير بالنسبة للأغنياء. وفي كثير من البلاد النامية، تنفق ٢٠ ـ ٣٠٪ من ميزانية الصحة على الأدوية، يذهب معظمها إلى شركات دواء عابرة القومية. ويظهر هذا الفصل كيف تروج الشركات لمنتجاتها وكيف يحال بين البلاد وبين اتباع سياسة قومية في مجال الدواء، وحرمان الفقراء من ثم من الحصول على دواء رخيص، ومصنَّع محليا.

وليس ثمة أهم من إمدادات المياه وتعمل الشركات عابرة القومية على الاستفادة من ذلك. لكن تحصيل مقابل للمياه يعني، كما يوضح الفصل الخامس، حرمان من لا يملكون المال من الماء. وهناك بدائل لخصخصة هذا المورد اللازم لاستمرار الحياة.

وتوفر السياحة العملة الأجنبية للبلاد النامية، وترى بعض البلاد فيها واحدا من قطاعاتها القابلة للنمو. وهي تبدو وسيلة جذابة لتنويع الاقتصاد، وعدم الاعتماد على الصادرات التقليدية. لكن معظم الأموال الأجنبية التي تجنيها البلاد النامية من السياحة العالمية تذهب إلى الشركات عابرة القومية وليس لشعوب هذه البلاد. وعادة ما يكون الأكثر فقرا، على وجه الخصوص، الضحية لا المستفيد من صناعة السياحة. وكما يبين الفصل السادس، فإن للسياحة أيضا تأثيراتها الكبيرة والضارة على البيئات المحلية.

إن الغابات الاستوائية المطيرة تشكل أهمية قصوى للفقراء، والشركات عابرة القومية تسهم في تدمير هذا المورد الثمين. فخين تدمر الغابات، لا يلحق الضرر بالأشجار وحدها، بل يطال كذلك موارد عيش الناس الذين يعيشون هناك. وينظر الفصل السابع في تفشي قطع الأشجار المتواصل الآن. كما يتناول هذا الفصل دور الشركات عابرة القومية في الصيد الجائر المسئول عن تراجع حصيلة صيد الأسماك. فباستخدام "التقنيات الحديثة"، تقوم سفن الصيد الغربية، التي تملك معظمها شركات عابرة القومية، بتجريف أسماك مياه العالم الثالث بصورة متواصلة، ما يهدد بتناقص الحصيلة ويؤثر على موارد عيش الصيادين المحليين. ومرة أخرى، تتحمل الجماعات الأكثر فقرا وطأة هذه الأعمال، وليس أقلها تناقص أعداد الأسماك المتاحة.

والتعدين نشاط مدمر للبيئة، لكنه يعود على الشركات بأرباح كبيرة. وكما يبين الفصل الثامن، فإن جانبا كبيرا من أنشطتها يلعب دورا تخريبيا في اقتصادات وثقافات الفقراء. وفي آسيا ومنطقة الباسفيكي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يأخذ التعدين في اعتباره مصالح الناس الذين يعيشون قريبا من مناطق التعدين. وغالبا ما تستولي شركات التعدين على الأراضي التي كان يعيش عليها الناس ويزرعونها ذات يوم؛ كما أنها تترك كميات ضخمة من نفايات، تشكل خطرا في العادة على صحة الناس، وتلوث مصادر المياه في مناطق تبعد كثيرا أحيانا عن مناطق التعدين.

ومن بين السلع الرئيسية التي تنتجها الشركات عابرة القومية ووكلاؤها في العالم النامي الملابس واللعب والأحذية. وكثير من هذه السلع من الماركات الفاخرة الغالية الثمن، لكن الناس الذين ينتجونها لا يحصلون إلا على القليل.

وكما يوضح الفصل التاسع، فإن الأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة وأوضاع العمل السيئة من السمات المشتركة لمصانع العالم النامي التي تنتج اللعب والملابس والأحذية لحساب الشركات عابرة القومية.

وفي كل عام من أعوام منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، تم إبعاد حوالي أربعة ملايين إنسان عن منازلهم بسبب مشروعات سدود إنتاج الطاقة الهيدروليكية الضخمة. وتعد الشركات الكبيرة حلقة حيوية في سلسلة السدود الضخمة؛ فهي تتمتع بخبرة في مثل هذه المشروعات لا تتوفر عادة للشركات الوطنية. ويتناول الفصل العاشر بعض هذه المشروعات. ويتناول الفصل شركات الطاقة عابرة القومية، بما في ذلك أنشطة بعض أكبر الشركات العالمية.

وتتحلى الشركات عابرة القومية بقدرة كبيرة على الإقناع. وعادة ما ينظر إلى الأموال التي تنفقها على العلاقات العامة كوسيلة لإساءة استخدام السلطة. فهي تنفق كل هذه الأموال لأن هناك أشياء كثيرة بحاجة إلى التفسير. وبدلا من التصرف بروح المسئولية، تفضل الشركات إنفاق مبالغ ضخمة لـ "تجميل" ما تفعل. ويتناول الفصل الحادي عشر طريقة عمل هذه الشركات. وما يثير الدهشة والحيرة هو كيف تخدع الشركات عابرة القومية الأمم المتحدة. فنفوذها في هيئات المنظمة كبير.

ويمكن تقليص نفوذ هذه الشركات عن طريق إخضاعها للتنظيم والالتفاف عليها والتأثير فيها، وهو ما يناقشه الفصل الثاني عشر. وقد تكون الشركات عابرة القومية قوية، لكنها لا تستطيع إجبار الناس على الخضوع لشروطها. فالشركات تعتمد في بقائها على الناس الذين يستخدمون تقنياتها ويشترون منتجاتها. وهي تعتمد على الأسواق لترويجها. ويجب وضع قوانين دولية لتنظيم عمل الشركات، لكن تحرك الناس لا يحتاج إلى تنظيم. فالناس يمكنهم الالتفاف على الشركات عابرة القومية إن أرادوا؛ وها هم المواطنون والفلاحون وصغار الملاك يتحركون.

وتبدأ الخاتمة ببعض الأسئلة التي طرحت عليَّ منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب. وفي إجابتي، لاحظت ظهور منظمات وهيئات اجتماعية جديدة، كبدائل يمكن للعالم النامي بواسطتها قلب عالم تسيطر عليه الشركات عابرة القومية. فهذه الشركات قوية، لكن الناس بدأوا يدركون قوتهم.

شكر وتقدير

في تغطيتي لنشاط بقدر اتساع نشاط الشركات عابرة القومية، تلقيت العون من عدد كبير من الناس ويتوجب عليّ توجيه الشكر، على الأخص، إلى خبير مصايد الأسماك برايان اوريوردان؛ وفريق مكافحة المبيدات الضارة PAN أوروبا؛ واماندا ساندفورد، من منظمة مكافحة التدخين والصحة؛ وفاندانا شيفا؛ وجواو بدرو ستيدل وخوزيه لويز من البرازيل؛ وظفر الله شودري من بنجلاديش؛ وجانيك فان ايجك من حملة الملابس النظيفة؛ والمشاركون من عدد من البلاد النامية في مؤتمر التعدين والسكان الأصليين. كما أشكر المسئولين في منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة السياحة العالمية. كذلك أشكر أشخاص حول العالم على تعليقاتهم الثاقبة على الطبعة الأولى. والشكر لكثيرين آخرين، أكثر مما تعيهم الذاكرة، أمدوني بالكثير من الأفكار. وأي أخطاء قد ترد بالكتاب أنا المسئول عنها مسئولية كاملة.

تقديم: انتشار الشركات

"الحكم بالمال المنظم خطر بنفس قدر خطورة الحكم بالغوغاء المنظمين"
فرانكلين د. روزفلت

"مشكلة السلطة تكمن في كيف تجعل رجال السلطة يعيشون من أجل الجمهور وليس على حسابه" روبرت ف. كيندي

"من الطبيعي ألا ترى الشركات عابرة القومية الفقراء" ريجنالد ه. جرين

الشركات عابرة القومية من أهم كيانات الاقتصاد العالمي، وتحتل موقعا أكثر قوة لم تعرفه من قبل. وقبل ستين عام مضت، كان عددها محدودا للغاية. ويقدر عددها الآن بعشرات الآلاف، وتتمتع بتأثير عميق، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي على البلاد والشعوب والبيئات. وتنتج هذه الشركات، التي تعرفها الأمم المتحدة بأنها "(مؤسسات) تمارس نشاطها في اثنين أو أكثر من البلاد وتتمتع بالقدرة على التأثير في المشروعات الأخرى"، وهي تنتج تشكيلة كبيرة من السلع والخدمات للأسواق العالمية إلى جانب الأسواق المحلية للبلاد التي تعمل فيها. وتعمل الشركات، التي يطلق عليها أحيانا الشركات متعددة الجنسيات، "عبر الحدود الوطنية في إطار الدول القومية".[1] وقوتها ضخمة، وتأثيرها على الفقراء كبير، لكنه خفي.

وقد أصبحت الشركات، التي لا يزال معظمها يتخذ الغرب مركزا له، تمثل داعما مهما للاقتصادات الغربية. وعندما تعمل في البلاد النامية، فإن حجمها بحد ذاته يجعل تأثيرها ونفوذها لا نظير له. على أن حكومات البلاد النامية تحاول عموما جذبها، بينما تنتقدها بقسوة عادة المنظمات غير الحكومية، خاصة

منظمات الجنوب التي تتابع أداءها وتدرك آثارها. وهناك فجوة كبيرة في المواقف بين الحكومات ومعظم المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية والبيئة.

والشركات عابرة القومية مطالبة بتحقيق الأرباح للمساهمين الذين يملكونها: هذا ولاؤها الأساسي، وواجبها كشركات. وهي تشهد الازدهار. وقد ساعدتها العولمة، التي تريد العالم سوقا واحدة، على الانطلاق بسرعة كبيرة. وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٧، هناك الآن ٧٨,٠٠٠ شركة عابرة القومية (بينما كان عددها سبعة آلاف شركة في أوائل السبعينيات من القرن الماضي)، إضافة إلى ٧٨٠ ألف من الشركات الأجنبية التابعة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٢٠٠٦ بنسبة كبيرة تصل إلى ٣٨٪ ليبلغ إجماليها ١,٣٠٦ مليار دولار. وتسيطر الشركات عابرة القومية على الاستثمار الأجنبي المباشر. و"كانت الزيادة في التدفقات العالمية مدفوعة في جانب منها بزيادة أرباح الشركات وترتب عليها ارتفاع أسعار الأسهم".[٢] وتستأثر الشركات عابرة القومية الموجودة في البلاد النامية بـ٨٤٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي نصفها تقريبا من بلاد الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

وتفوق المبيعات السنوية لأكبر هذا النوع من الشركات إنتاج معظم البلاد النامية. وتستحوذ حوالي ٤٠٠ شركة على أكثر من نصف إجمالي مبيعات الشركات عابرة القومية. وفي معركتها الدءوبة من أجل زيادة أرباحها، تتجه هذه الشركات بصورة متزايدة نحو البلاد النامية، التي تتمتع بالكثير من عوامل الجذب بالنسبة لها. فالأجور وتكلفة التشغيل عادة ما تكون أقل كثيرا في البلاد النامية، ولا توجد هناك نقابات عمالية منظمة، والقيود البيئية عادة ما تكون رخوة، وهناك إمكانية لتسعير التحويلات، وتقديم الحكومات لـ "إعفاءات ضريبية مؤقتة". وبمقتضى هذه الترتيبات، لا تدفع الشركة أي ضرائب في السنوات الخمس وربما العشر الأولى. وهناك أيضا أسباب جغرافية: البلاد النامية لديها أراض تزرعها، وأراض تضم المعادن وأخرى للسائحين كي يكتشفوها.

"لقد تضاعف عدد الفروع الأجنبية التابعة للشركات عابرة القومية ثلاث مرات تقريبا منذ ١٩٩٠... وتواصل الحكومات اتخاذ الإجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد لوحظ إدخال ١٤٧ تغيير على السياسات، في ٢٠٠٦، لتمهيد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد التي تستقبله".[٣] وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أفريقيا ضعف حجمها في ٢٠٠٤، بينما زادت الاستثمارات المتدفقة على غرب آسيا بنسبة ٤٤٪ في ٢٠٠٥، وبنسبة ١٩٪ في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، و١١٪ في أمريكا اللاتينية.

وتركز الشركات الجانب الأكبر من استثماراتها الأجنبية المباشرة في البلاد النامية ذات الحكومات المستبدة والتي تعتبر دول "زبائن" يعتمد عليها. وتميل الشركات عابرة القومية إلى الاستثمار في بلاد تتمتع حكوماتها بالاستقرار. فعدم الاستقرار يضر بالأعمال.

أكبر ٢٠ شركة عابرة القومية، من حيث قيمتها السوقية

	القيمة السوقية بملايين الدولارت (٣٠ مارس ٢٠٠٧)	رأس المال بملايين الدولارت	الدخل الصافي بملايين الدولارت
١ ـ إكسون موبيل	٤٢٩,٥٦٦,٧	٣٦٥,٤٦٧,٠	٣٩,٥٠٠,٠
٢ ـ جنرال إلكتريك	٣٦٣,٦١١,٣	١٦٠,٦٥٧,٠	٢٠,٨٢٩,٠
٣ ـ ميكروسوفت	٢٧٢,٩١١,٧	٤٤,٢٨٢,٠	١٢,٥٩٩,٠
٤ ـ سيتي جروب	٢٥٢,٨٥٧,٣	٢١,٥٣٨,٠	
٥ ـ AT&T	٢٤٦,٢٠٦,٣	٦٣,٠٥٥,٠	٧,٣٥٦,٠
٦ ـ جازبروم	٢٤٥,٩١١,٤	٥٣,١٩٧,٢	١١,٩٦٢,٧
٧ .تويوتا	٢٣٠,٨٣١,٦	١٧٨,٥٣٠,٨	١١,٦٤٥,١
٨ ـ بنك أوف أمريكا	٢٢٨,١٧٧,٣	٢١,١٣٣,٠	
٩ ـ Indl &COML . BK of China	٢٢٤,٧٨٧,٦	٤,٨٥١,٩	
١٠ ـ رويال دوتش شل		٣١٨,٨٤٥,٠	٢٥,٤٤٢,٠

١١ ـ BP	٢١٤,٠١٨,٤	٢٦٥,٩٠٦,٠	٢٢,٠٠٠,٠
١٢ ـ HSBC	٢٠٢,١٤٦,٣	١٥,٧٨٩,٠	
١٣ ـ بروكتور أند جامبل	١٩٩,٢٩٣,٨	٦٨,٢٢٢,٠	٨,٦٨٤,٠
١٤ ـ وول ـ مارت	١٩٣,٦٤٢,٨	٣٤٤,٩٩٢,٠	١١,٢٨٤,٠
١٥ ـ التريا (فيليب موريس)	١٨٤,٢٧٧,٣	٧٠,٣٢٤,٠	١٢,٠٢٢,٠
١٦ ـ تشاينا موبيل ه. ك	١٨١,٧٩٨,٦	٣٨,١٥٨,٨ .	٨,٦٨٤,٠
١٧ ـ فايزر	١٧٩,٠١٥,٤	٤٨,٣٧١,٠	١٩,٣٣٧,٠
١٨ ـ امريكان انترناشيونال	١٧٤,٨٧٨,٣	١٤,٠٤٨,٠	
١٩ ـ جونسون اند جونسون	١٧٤,٣٩٧,٢	٥٣,٣٢٤,٠	١١,٠٥٣,٠
٢٠ ـ بركشاير هاتاوي	١٦٨,٢٧٩,٨	١٠٨,٩٩٠,٠	١١,٠١٥,٠

المصدر: فايننشيال تايمز، ٢٩ يونيو ٢٠٠٧.

وقد أدى هلع حكومات العالم النامي من أنشطة الشركات عابرة الجنسية إلى موجة مصادرة لأصولها في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. واعتقدت الحكومات أنها بتأميم تلك الشركات ستستولي على الفوائد التي كانت تذهب إليها. لكن فترة المصادرة لم تدم طويلا. فالشركات ماهرة في إدارة أنشطتها بما يحقق الأرباح ـ وإلا لما استمر نشاطها. وسرعان ما أدركت الحكومات أنها لا تستطيع إدارة عمليات الشركات عابرة القومية، المعقدة تماما والغربية الطراز عادة، بحيث تحقق نفس القدر من الأرباح التي كانت تحققها قبل المصادرة. وضاع أملها في جني ثمار المصادرة، ولم يُجد التأميم.

وتستحوذ الشركات عابرة القومية على حوالي ثلثي التجارة العالمية. و"يتحكم عدد قليل من الشركات عابرة القومية في تسويق أو تجهيز أو إنتاج الكثير من

السلع، ومن بينها البوكسيت والنحاس وخام الحديد والرصاص والنيكل والزنك والقصدير والتبغ والموز والشاي".(٤)

ويسيطر عدد صغير من هذه الشركات على أكثر من ٨٠٪ من تجارة محاصيل زراعية بعينها (انظر الفصل الثاني). "إذا استثنينا قطاع الصناعات الأولية، فإن الشركات عابرة القومية تسيطر على حوالي ثلثي صادرات العالم من السلع والخدمات؛ ويتم تبادل من ٣٠ ـ ٤٠٪ من هذه الأنشطة بين نفس المؤسسات".(٥) وتشير أحد التقديرات إلى أن أكبر ٥٠٠ شركة عابرة القومية تتحكم في حوالي ٧٠٪ من التجارة العالمية، و٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية وحوالي ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي".(٦) وتدير الشركات عابرة القومية حوالي ثلث التجارة العالمية في إطار مؤسساتها ـ فرع للشركة في بلد يبيع أو يشتري من فرع للشركة في بلد آخر، أو يتعامل مع المركز الرئيسي.

وتقوم الشركة على نظرية الميزة النسبية: كل طرف يستفيد عندما تتخصص البلاد، وتساعد الشركات عابرة القومية على هذا. وحسبما يشير جون دانتج، فإن "من مهام السوق العالمي تحديد الموارد والقدرات بحيث تشارك البلاد في أكثر ما يناسبها نسبيا من الأنشطة الاقتصادية".(٧) لكن نظرية الميزة النسبية، التي تعد محرك الشركات عابرة القومية، فقدت مصداقيتها. فقد تخصصت البلاد لكنها لم تحصل على الملايين. إلا أن قدرة الشركات على إنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن تتيح النقد الأجنبي وتخلق المزيد من فرص العمل يجعل لها اليد العليا في مواجهة الاقتصادات والتجارة والشعوب. لكن هذه القوة عرضة لإساءة الاستخدام وهي تحقق للشركات درجة عالية من التحكم في البلد النامي، حتى لو كانت تحكمه حكومة منتخبة ديمقراطيا.

ويساعد المزيد من الخصخصة وتحرير الاقتصاد في تسهيل تحول العالم إلى سوق واحد. والعولمة تقودها الشركات؛ فالشركات هي التي تتاجر وليس البلاد. وقد تلقت العولمة دفعة كبيرة في ثمانينيات القرن الماضي، مع استحداث برامج التكيف الهيكلي التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد. وفي ظل هذه البرامج، حررت البلاد اقتصاداتها بإلغاء الحواجز الجمركية، والتخلي عن ضبط الأسعار، وأشكال الدعم وغيرها من القيود على القوى الاقتصادية للسوق. وعادة ما تجعل

الخصخصة البلد أكثر جاذبية للشركات عابرة القومية وكانت سببا في زيادة عدد البلاد النامية التي يمكن أن تستثمر فيها هذه الشركات.

وقد عززت منظمة التجارة العالمية ـ التي بدأت عملها في ١٩٩٥ ـ من نفوذ الشركات بأكثر من طريقة. وتعني اتفاقيات التجارة العالمية أن الحكومات لن يعود بمقدورها ممارسة القيود التي كانت تمارسها من قبل ـ على القواعد الاستثمارية المتصلة بالأمور التجارية (TRIMS)، على سبيل المثال.

لماذا تختلف الشركات عابرة القومية عن غيرها

يختلف استثمار الشركات عابرة القومية في البلاد النامية اختلافا جذريا عن استثمار الشركات المحلية. فهذه الشركات "تتحكم مباشرة في توزيع الموارد في بلدين أو أكثر، وفي توزيع الناتج"، كما يقول داننج.[٨] ويمكنها استخدام خبرتها العالمية، ومعارفها وعضلاتها بطريقة لا تتوفر للمؤسسات المحلية. وهي أكثر قدرة على فرض قوتها على السوق. وحسب شيلا بيج:

"فهي عادة ما تتمتع بخبرة المتاجرة في الأسواق خارج البلد المضيف ... وأكثر معرفة وخبرة باستغلال مزايا التحرك بين التصدير للخارج والاستثمار فيه، وهي أكثر استجابة من ثم للفرص الجديدة".

من هنا، فإن الشركات عابرة القومية يمكن أن تلعب دورا أكثر قوة من الشركات المحلية الصرف في البلاد النامية. وحجم الشركة الكبير، بصفة خاصة، يعطيها نفوذا أكبر على حكومات معظم البلاد النامية، خاصة البلاد الأصغر. ويشي حجمها بما يمكن أن تقدمه. فهي تستطيع توفير رأس المال ـ للاستثمار في أنشطة مثل التنقيب عن المعادن ـ وهو ما لا تستطيع توفيره الشركات الوطنية. وهي تتمتع بإدارة ومهارات تنظيمية فائقة. إلى جانب أن منافذ التوزيع والخبرة العالمية تجعل منها قوة لا تضاهيها قوة المشروعات الوطنية. وعندما تدخل في مفاوضات مع حكومات البلاد النامية، تكون في موقع تفاوضي لا تتمتع به عادة الشركات المحلية.

كما تختلف الشركات عابرة القومية من حيث إنها تتخذ قراراتها عادة في بلد المقر وليس في البلاد التي تعمل بها. فالقرارات التي تؤثر على البلاد النامية

تتخذ في مقرات هذه الشركات في مدن مثل واشنطن، ولندن، وطوكيو. وهي ليست مجبرة عادة، في البلاد التي تعمل بها، على التشاور مع السكان المحليين بشأن مشروعاتها.

حتى الشركات التابعة لمثل هذه الشركات في البلاد النامية لا رأي لها في العمليات التي تتولى تنفيذها. "معظم القرارات، والمحصلة التي تؤثر على سلوك الفروع الخارجية التابعة، تتخذها شركاتها الأم على ضوء المعلومات والتوقعات التي لا يعرفها سواها".(١١) و"يتخذ القرار خارج البلد الذي يخصه"، حسبما يشير دانج، و"كلما اتسعت عالمية نشاط الاستثمار العالمي وآفاقه واستراتيجيته، كلما تقرر نمط إنتاجه ونمو فروعه من قبل قوى خارج نطاق سيطرته"(١٢)

وتضاعف الشركات عابرة القومية من آثار المشروعات الكبيرة على الفقراء. ولا تتمتع المؤسسات المحلية الصرفة بنفس التأثير. والصراع المتأصل بين تحقيق الأرباح وحقوق الناس يكون أشد حدة في حالة الشركات عابرة القومية. ويشير دانج كذلك إلى أن "الاستثمار الأجنبي ينقل أسلوب الحياة في البلاد المستثمرة إلى البلد المضيف". (١٣)

الفقراء

على عكس الشركات عابرة القومية، لا سلطان للفقراء على طريقة إدارة بلادهم. وهناك حوالي ١,٢ مليار شخص في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من الفقراء ماديا، يقل دخلهم اليومي عن دولار. وهناك صراع يومي من أجل البقاء.

وكثير من الفقراء إما بلا أرض أو يمتلكون قطعا صغيرة، تربتها قاسية. وإذا عملوا في الاقتصاد الرسمي، عادة ما يكون عملهم في أشغال متواضعة. وتشكل النساء والبنات حوالي ٧٠٪ من أعدادهم. وهؤلاء المليار ونصف المليار من الأيدي العاملة الفقيرة من الجوعى معظم الوقت، وكثير منهم ضعيف التعليم والصحة، وينامون في مساكن وملاجئ هزيلة، والموارد المتاحة أمامهم محدودة. وهم قد يجوعون والغذاء متوفر نسبيا في المناطق التي يعيشون فيها. ويعني فقرهم أنهم لا يملكون الأرض التي توفر لهم الغذاء الذي يحتاجونه، ولا النقود التي يشترون بها الغذاء. ومتوسط عمر الفقراء قصير. وكثيرون منهم من العاطلين ولا صوت لهم؛ وكثيرون منهم مهددون في أرزاقهم بسبب تزايد قسوة الظروف البيئية.

ويؤثر التغير المناخي بالفعل بشدة على ملايين الفقراء، ويضاعف من الفقر. فقد أصبح الطقس متقلبا، وزادت الفيضانات، والعواصف، وارتفعت حرارة الجو. وأصبحت موجات الجفاف، والفيضانات والأعاصير تحدث بمعدلات أكبر من ذي قبل. ويطرأ التغير على طرق هطول المطر ودورة الرياح الموسمية ناهيك عن الزيادة المقلقة في الأمراض، مع ارتفاع أعداد من يموتون بالأمراض الناتجة عن المناخ مثل الملاريا (انظر ما يلي والفصل الرابع).

ومع تغير المناخ، تحولت مساحات كبيرة إلى أراض قاحلة جرداء، وانعكس هذا بالتالي على المحاصيل، وأعلاف الماشية والمواد الغذائية. وتنتشر الصحاري، لتجبر الناس على ترك بيوتهم بعد أن استحال عليهم البقاء هناك. وتتزايد أعداد اللاجئين لأسباب بيئية بمعدل مقلق ـ معظمهم ممن يعيشون على حواف الصحاري وشهدوا الصحراء تغطي أراضيهم. وهم يهجرون بيوتهم، ويقصدون غالبا أحياء الصفيح بالمدن القريبة، على أمل ضعيف بالعودة. ومع زيادة ارتفاع حرارة الأرض وذوبان قمم الجليد، يرتفع مستوى الماء في البحار. وإذا ما استمر معدل الزيادة الحالي، فإن بلادا مثل بنجلاديش وغيرها من البلاد المنخفضة سيكون مآلها الغرق.

ويتمثل أشد التناقضات بين الفقراء والشركات عابرة القومية في قلة حيلة الفقراء. ففي حين تربح الشركات من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، يخسر الفقراء، بسبب نفس التغيرات. لكن في حين أن الفقراء مشتتون وغير منظمين، هناك أمثلة لتوحيد الفقراء جهودهم والتصدي لنفوذ الشركات وإدراك قوتهم. ويتطلع الفقراء إلى حياة أفضل وهذا الطموح من الطبيعي أن يقودهم إلى الاتصال بهذه الشركات. وفي كل بلاد العالم النامي تجري محاولات دائمة لإقناع الفقراء بإنفاق بعض مواردهم النادرة على السلع الكمالية مثل السجائر وأغذية الأطفال المعلبة، والأغذية والمشروبات قليلة القيمة الغذائية.

وقد نجحت الشركات عابرة القومية في إقناع شعوب العالم الثالث بإدخال منتجات مثل كوكاكولا وسفن أب وبيبسي وكنتاكي فرايد تشيكن وبيفبرجر والسجائر وغير ذلك كجزء من أسلوب حياتهم. وتستقطع مثل هذه السلع نسبة كبيرة من دخول الفقراء، وتبعدهم عن الأغذية التقليدية الأكثر صحية، بما يرتبه

هذا من آثار سيئة على صحتهم. فاستهلاك المنتجات غير الملائمة، لا يترك ما يكفي من المال لشراء الاحتياجات الأساسية (انظر الفصل الثالث عن التبغ).

كما أن هذه الشركات، بنشرها رسالة مؤداها أن "الغرب هو الأفضل"، تقلل من الطلب على السلع المنتجة محليا ومن ثم على الصناعات المحلية. ويشتري الفقراء منتجات هذه الشركات ويعملون عندها بشروطها؛ وهم يعيشون في مناطق تعمل فيها الشركات ويتأثرون بالبيئة التي يخلقها وجودها.

الحجم

الحجم وحده يمكن أن يخلق علاقة غير متكافئة بين الشركات والفقراء، حكومات وشعوبا. ومفاوضات الحكومات مع الشركات عابرة القومية التي تفكر في الاستثمار تكون في صالح الشركة. فحجمها وقوتها، وفرص العمل التي تعد بتوفيرها يضعها في موقف قوي يسمح لها بالتأثير في سياسة الحكومة. ويثير هذا أسئلة بشأن العملية الديمقراطية نفسها. مثلا، بأي حق يمكن لشركات عابرة القومية لا تخضع لمحاسبة الناس في البلاد النامية أن تؤثر في طريقة إدارة هذه البلاد؟ وهل يمكن لقوتها أن تخرب الديمقراطية؟ هل نحن على وشك الوصول إلى وضع يتساءل فيها الناخبون عن قيمة الاشتراك في الانتخابات في حين يخضع زعماؤنا المنتخبون للشركات؟

إن التغيرات التي يشهدها العالم تحد كثيرا من سيطرة الحكومات على الشركات عابرة القومية. وقد أضعفت برامج التكيف الهيكلي وقيام منظمة التجارة العالمية سيادة الحكومات. ويرى كنيث دادزي، السكرتير العام السابق لمؤتمر التجارة العالمية المنبثق عن الأمم المتحدة أن "هناك تآكل كبير في قدرة الحكومات على اتخاذ القرار. فلم يعد من الممكن للحكومات الوطنية أن تلعب الدور الذي كانت تلعبه في الماضي".[١٤] كما أن الشركات لا تعبأ كثيرا بالمعايير. وقال رئيس التسويق التنفيذي لويس برينجل في مؤتمر رعته نسله في نوفمبر ١٩٩٥: "في كثير من الأسواق الصاعدة (إن لم يكن كلها)، من المستحيل جني أموال كثيرة دون الانتهاك الصارخ للمبادئ الأخلاقية الغربية الطبيعية".[١٥]

وتمتلك الشركات عابرة القومية الأموال التي تمكنها من إتمام صفقات بيع ضخمة للبلاد النامية، وتمويل الملايين من البائعين والبائعات للتجول لبيع الأدوية

للأطباء والصيدليات، والكيماويات للفلاحين، على سبيل المثال. ومع توفر المزيد من الأموال عادة لهذه الشركات وليس للحكومات، يمكنها أن تقدم من الخدمات أكثر مما يمكن للحكومة أن تقدمه. وتعكس هذه الجهود التسويقية الأسعار المرتفعة نسبيا لمنتجات هذه الشركات. وهكذا، فإن المستهلك هو الذي يدفع في النهاية أجور البائعين.

وعندما تستثمر الشركات عابرة القومية القائمة في الغرب في اقتصادات البلاد الأخرى، فهي تفعل هذا لاعتقادها بأن تلك عملية مربحة. وهذه الشركات عادة ما تكون بالغة الكفاءة.

لكن الشركات الصغيرة في العالم النامي اكتشفت أن هذه الكفاءة الصارمة يمكن أن تزيحها من عالم الأعمال.

مكسب أم خسارة؟

يبدو أن الأموال التي تستثمرها الشركات عابرة القومية في البلاد النامية تلقى الترحيب، لكن السؤال هو: هل هي في صالح اقتصاد هذه البلاد حقا؟ فالأموال التي تستثمرها الشركات غالبا لا تكون أموالها ـ فهي قد تكون مقترضة من بنوك البلاد النامية، وتقلل من المبالغ التي يمكن أن توفرها البنوك للشركات الأصغر في بلادها.

كما أن الشركات لا تستقر في بلد. فهي لا تميل إلى العمليات المستدامة في أي بلد. فاهتمامها الأساسي يكون بأرباحها وليس بخير البلد المضيف. ويترتب على هذا أحيانا إلغاء العملية برمتها، وهو تصرف يمكن أن يكون له آثاره المدمرة. ومرة أخرى فإن ما يميز الشركات عابرة القومية عن الشركات المحلية هو قدرة هذه الشركات على نقل أعمالها بسهولة من بلد إلى آخر. ولا تتفق أولويات هذه الشركات مع أولويات سكان البلاد. تقول دنهام اند هاينز، وهي من الشركات عابرة القومية العاملة في قطاع الغذاء والزراعة بكينيا إنها "لا تتفق مع مصلحة أغلبية السكان، لكنها تتفق مع مصالح الأقلية الموسرة".[١٦]

وتتمتع الشركات عابرة القومية بما يكفي من القوة التي تجعلها تقود التصنيع في بعض البلاد. لكن هناك ما يدل على أن هذا التصنيع الذي تقوده الشركات

يتم على حساب خسائر باهظة في الزراعة والتنمية الريفية. وتميل الحكومات عادة إلى الإبقاء على أسعار المنتجات الزراعية منخفضة، سواء لتوفير المال للتصنيع أو لتمكين العمال في المصانع الجديدة التي تنتج بغرض التصدير من الحصول على غذاء رخيص حتى لا يطالبوا بأجور أعلى. ومرة أخرى، ينجذب الناس نحو العمل في قطاع الصناعة. وفي تايوان، على سبيل المثال، "تبقي الحكومة على دخول الفلاحين متدنية عن عمد حتى يتحول هؤلاء إلى العمل في الصناعة"، كما يقول الرئيس التايواني لي تنج هوي.(١٥)

ومن المهم للغاية الإشارة إلى أن وجود الشركات عابرة القومية في البلدان الأكثر فقرا يزيد من التفاوت الاجتماعي في داخل البلاد. وقد توصلت كل الدراسات تقريبا التي أجريت على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنها أدت إلى توزيع غير عادل للدخل في البلاد النامية، خاصة في بلاد شرق وجنوب شرق آسيا.(١٨)

وتنتج الشركات عابرة القومية السلع والخدمات لمن يتمتعون بقدرات شرائية عالية؛ ولا يمكنها توفير الحاجات الأساسية لمن لا يملكون المال لتلبية حاجاتهم من خلال السوق. وتسخر الشركات معرفتها في إنتاج السلع والخدمات الفاخرة نسبيا في البلاد التي تعمل بها. ومنتجاتها ومعارفها، بطبيعتها، "لا تنحاز لصالح الفقراء؛ فهناك قلة محدودة (من الفقراء) من زبائنها المباشرين، أو موظفيها، أو مورديها".(١٩)

البيئة المادية

إن تأثير الشركات عابرة القومية على البيئة المادية للبلاد كبير جدا. فالشركات الزراعية أكثر ميلا لإنتاج محاصيل التصدير أكثر من الشركات المحلية. وزراعة محاصيل التصدير يعني إبعاد الفقراء عن أراضيهم؛ وأحيانا يسفر عن زراعة محصول واحد عاما بعد عام، وهو ما يدمر التربة أكثر مما لو تنوعت المحاصيل. وإنتاج القطن والتبغ له كلفته البيئية الباهظة (انظر الفصل الثالث). وتجلب الشركات إلى البلاد النامية سلعا محظورة في بلادها، كبعض المنتجات الكيماوية. وهي تصدر إلى البلاد النامية النفايات الخطرة على نطاق واسع، ما يزيد من احتمال حدوث الكوارث.

وشحن السلع جوا وبحرا إلى أرجاء العالم بكميات ضخمة ومتزايدة دوما يجعل هذه الشركات من أكبر باعثات ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي. وهذا يجعلها ضالعة في التغير المناخي، الذي يعزز من فقر الفقراء (انظر ما سبق والفصل الرابع).

ويشير تقرير معهد وورلد ووتش لعام ٢٠٠٨ إلى وجود أدلة متزايدة على "أن الاقتصاد العالمي يدمر الآن قاعدته الإيكولوجية ويقدم للفقراء القليل من الأموال".[٢٠]

العمالة

أصبح تعاقد الغربيين للعمل في البلاد النامية أمرا عاديا، لكن الشركات عابرة القومية تبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة بهدف زيادة أرباحها. والأجور المنخفضة من العوامل التي تجذب هذه الشركات إلى البلاد النامية. وتأمل الحكومات المضيفة في أن توفر هذه الشركات فرص العمل وأن تتوفر المزيد من هذه الفرص كنتيجة غير مباشرة للارتباط ببقية مجالات الاقتصاد. لكن الوظائف في الشركات عابرة القومية محدودة، والروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما تكون ضعيفة.

ويقول تقرير الاستثمار العالمي الذي أصدره مؤتمر التجارة والتنمية المنبثق عن الأمم المتحدة:

"من شأن الحراك الأكبر لرأس المال والتكنولوجيا في ظل الشركات عابرة القومية أن يحدث نقلات مؤثرة في الإنتاج والتوظيف على المستويين المحلي والإقليمي، ويرتب ضغوطا وإن كانت مؤقتة على العمال في صناعات أو أسواق عمل معينة أو كليهما معا".[٢١]

وبالنسبة للعمال الذين يفقدون عملهم عند انتقال الشركة إلى بلد آخر، فإن "الضغوط" التي يتعرضون لها قد لا تكون مؤقتة. فمن يعملون مع هذه الشركات "يتمتعون عموما بأجور فائقة، ويعملون في ظل شروط عمل وخدمات اجتماعية أفضل نسبيا مقارنة بنظرائهم في المؤسسات المحلية".[٢٢] على أن المقارنة يمكن أن تكون مضللة، حيث تميل الشركات إلى التركيز على صناعات عالية المهارة،

كثيفة الاستثمار. لكن غالبية الوظائف في مثل تلك المؤسسات قليلة المهارة، ومنخفضة الأجر، وتقوم على التجميع. وهي تميل للتخصص الشديد، إلى جانب التقسيم الأكبر للعمل. وهي تستخدم التقنيات "المتقدمة" في خطوط إنتاج ضخمة، حيث يؤدي العامل مهمة بسيطة ومتخصصة في إطار عملية كبيرة. وقد يكون هذا جيدا لجني الأرباح، لكن هذه المهام عادة تكون مملة وتحول العامل بصورة فعالة إلى أقل قليلا من ترس في آلة. ولا تزود الشركات العمال بالمهارات التي يمكن استخدامها في أي مكان آخر - في الشركات المحلية مثلا.

وكانت الأجور المتدنية من الأسباب الرئيسية التي دعت الشركات عابرة القومية إلى الاستثمار في بورما في ٢٠٠٧، برغم السجل المروع للمجلس العسكري الذي يحكم البلاد. وسعيا وراء ظروف العمل المفضلة جدا لدى أصحاب الأعمال، وفد على البلاد حوالي ١٥٠ من الشركات عابرة القومية لتعمل في بورما ـ خاصة في مجالات النفط والسياحة، والأخشاب، والأحجار الكريمة والكساء ـ باستثمارات إجمالية تصل إلى ١,٢ مليار دولار سنويا. ومن بين الشركات التي قدمت إلى بورما شيفرون عملاق الطاقة الأمريكي، ومجموعة توتال الفرنسية للنفط، والشركة الوطنية الصينية للبترول. وتزعم "حملة بورما"، ومقرها المملكة المتحدة، أن الشركات عابرة القومية هي التي تدفع ثمن الطلقات التي يستخدمها المجلس العسكري في قمع المعارضة. وهي تدعو الشركات الأجنبية إلى وقف أنشطتها في البلاد.(٢٣)

كما أصبح التوظيف في هذه الشركات غير مضمون بصورة متزايدة، بسبب اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمعايير الخاصة بإجراءات الاستثمار التجاري. وتعني اتفاقية إجراءات الاستثمار التجاري قيام البلاد بتغيير القوانين التي تلزم المشروعات الأجنبية بالحصول على المدخلات من مصادر محلية. وقوة العمل من بين هذه المدخلات. فلا تضطر الشركات بذلك لاستخدام العمال من أبناء البلد أو الخامات المحلية - فبإمكانهم الشراء من أرخص المصادر الممكنة. وبسبب الاتفاقية، لا تملك للحكومات أي ضمانات لاستخدام الشركات لمواطنيها.

وغالبا، إن لم يكن دائما، تدفع الشركات عابرة القومية أجورا أكبر من الشركات المحلية. لكن هناك جوانب سلبية خطيرة بالنسبة لمن يعملون لحسابها.

فحقوقهم التفاوضية أكثر تقييدا في الغالب. وعلى عكس النقابات، "يمكن للشركات عابرة القومية العمل على أساس عالمي بحيث ينتهي الأمر بأن تتفاوض كل نقابة فرعية من نقابات الفروع مع الشركة ككل"، كما يقول ريجنالد جرين. ويضيف "الشركات عابرة القومية أكبر وأفضل تنظيما من غيرها وأكثر قدرة من ثم على تحمل أعباء النشاط الصناعي".(٢٤) وبالنسبة للعمال، فإن شعورهم بأنهم مجرد ترس صغير في دولاب كبير ليس قاصرا على الشركات الكبيرة، لكنه "يظهر في أكثر أشكاله تطرفا في الشركات عابرة القومية الكبيرة".(٢٥)

وحسب تقرير منظمة العمل الدولية، فإن دور هذه الشركات في توفير فرص العمل "هامشي في أفضل الأحوال". ويشير إلى أنه إذا كانت فرص العمل في الشركات عابرة القومية شهدت أي زيادة، فهذا "يعود إلى الاستحواز والاندماج وليس لتوفر فرص عمل جديدة".(٢٦) ويوفر أي مصنع جديد تقيمه إحدى الشركات عابرة القومية فرص العمل، لكن على حساب الوظائف القائمة في المصانع المملوكة محليا، حيث التشرد مصير العاملين في الصناعات المحلية المنافسة.

اقتصادات مزدوجة

اجتذاب الشركات عابرة القومية مكلف. فهو يلزم الحكومات بتخصيص الموارد لأنشطتها. الذي يتم على حساب قطاعات الاقتصاد الأخرى، كالزراعة والتعليم والرعاية الصحية. وتقام مناطق التصنيع بغرض التصدير من أجل توفير الوظائف وزيادة عوائد التصدير (انظر الفصل التاسع)، لكنها تفود عادة إلى "الازدواجية". فقد ظهرت الاقتصادات "المزدوجة" إلى الوجود: اقتصادات حديثة الطراز تتلقى الأموال الطائلة وتتواجد جنبا إلى جنب مع اقتصادات تقليدية استثماراتها قليلة بسبب الاقتصادات الحديثة.

والمفترض، نظريا، أن يقود القطاع الحديث القطاع التقليدي أو حتى ينتشله من الفقر. لكن هذا لا يحدث عموما. ما يحدث بالأحرى هو أن الازدواجية تفرخ التفاوت داخل البلاد، وفي ظل تواجد الاقتصادين جنبا إلى جنب، فإن الأقوى يبتلع الأضعف، ولا يعود بأي فائدة على غالبية الشعب.

والاقتصاد الحديث لا يقيم صلات بالضرورة ببقية قطاعات الاقتصاد. فالمكسيك، على سبيل المثال، لها برنامج على شاكلة مناطق الإنتاج بغرض التصدير(*) export processing zone يطلق عليه ماكويلا (مجمعات معفاة من الجمارك) منذ ١٩٦٥. ويعد زيادة فرص العمل في منطقة المكسيك الحدودية من الأهداف الأساسية للمشروع. وهناك أكثر من مليون مكسيكي يعملون في أكثر من ٣ آلاف مجمع. وهي تعمل بالأساس في إنتاج أجزاء ومنتجات للولايات المتحدة. وقوة العمل المكسيكية رخيصة بسبب اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، والضرائب والرسوم الجمركية شبه غائبة، وهو ما يزيد من أرباح الشركات عابرة القومية.

والمجمعات مملوكة لشركات أمريكية ويابانية وأوروبية، ويمكن اعتبار بعضها "مصانع استغلالية"، حيث تعمل بها نساء صغيرات السن لا يحصلن على أكثر من ٥٠ سنت نظير العمل عشر ساعات يوميا، لمدة ستة أيام في الأسبوع.[٢٧] وصلات ببقية قطاعات الاقتصاد في البلاد محدودة؛ ولا تزيد الخامات المكسيكية المستخدمة في هذه المنشآت عن ٢٪. "فصناعة المجمعات ... ليست مندمجة في باقي الاقتصاد الإقليمي أو الوطني"[٢٨]

ونتيجة لغياب هذا الاندماج، لم يظهر في المكسيك قطاع إمداد محلي قوي. ولم يساعد برنامج المجمعات في تحقيق تنمية مستدامة. وعلى الرغم من أن البلاد تمتلك القدرة على إنتاج مجموعة من المنتجات الوسيطة التنافسية، فإن هذه القدرة لم تتجسد في الواقع. ويعوق التطويق الجغرافي قدرة المكسيك على إقامة اقتصاد متوازن.

وكان من شأن المنافسة الصينية "تراجع جاذبية المجمعات خلال السنوات الأخيرة"، وتشير التقارير إلى إغلاق أكثر من ٥٠٠ مصنع منذ بداية العقد، "ما ترتب عليه ضياع مئات الآلاف من الوظائف".[٢٩]

عمالة الأطفال

على الرغم من ادعاء الشركات عموما بأنها لا تستخدم الأطفال، فما زالت هناك حالات تظهر لتكشف عن الاستمرار في استخدامهم. وحسب آخر تقديرات

(*) وتعرف أيضا باسم التجارة الحرة (المترجم).

منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦)، هناك أكثر من ٢٠٠ مليون طفل ضمن قوة العمل، يمارسون أعمالا تؤثر سلبا على نموهم العقلي والجسماني والعاطفي. ويعمل الأطفال من أجل البقاء ولأن أسرهم تعتمد على دخولهم. ويستمر تشغيل الأطفال حتى في البلاد التي تجرمه، وعادة ما يحاط بجدار من الصمت، واللا مبالاة.

وتعمل حوالي ثلاثة أرباع قوة عمل الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل أعمال التهريب، والنزاعات المسلحة، وتجارة العبيد، ويتعرضون للاستغلال الجنسي والأعمال الخطرة. لكن قدرا من التقدم تحقق. فقد انخفضت عمالة الأطفال في العالم فيما بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦.بنسبة ١١٪، كما تقول منظمة العمل الدولية، وتراجع عدد الأطفال الذين يمارسون أعمالا خطرة بنسبة ٢٦٪.[٣٠]

ويعمل ٧٠٪ من الأطفال العمال في الزراعة. وهناك أكثر من ١٣٢ مليون ولد وبنت، تتراوح أعمارهم بين ٥ ـ ١٤ سنة، يعملون في إنتاج الطعام والشراب، والألياف والمواد الزراعية الأولية، ويمارسون أعمالا تتراوح بين رعي الماشية وحصد المحاصيل وتشغيل الآلات وحمل الرايات لتوجيه الطائرات التي ترش المبيدات. وفي كل حقل ومزرعة، من أي نوع أو حجم، نجد أعدادا كبيرة من هؤلاء الأطفال يقومون بأعمال خطرة، وهو ما يهدد حياتهم وصحتهم ورفاهيتهم. وتعد الزراعة، من حيث حالات الوفاة والحوادث وأمراض العمل، أكثر أنشطة الاقتصاد الثلاثة خطورة على العاملين بها. كما يعمل حوالي مليون طفل، بينهم كثير من البنات، في المناجم أو المصانع التي تنتج اللعب غالية القيمة والأحذية والملابس لحساب الشركات عابرة القومية (انظر أيضا الفصلين ٣ و ٩).

تسعير المبادلات

إن امتلاك الشركات عابرة القومية لشركات فرعية يجعلها قادرة على الاستفادة من تسعير المبادلات، وهو ما يلحق الضرر بالبلاد النامية. وتسعير التحويلات هو السعر الذي يطلبه أحد فروع الشركة نظير سلع أو خدمات أو استشارات يقدمها لفرع لنفس الشركة في بلد آخر.

"إن تسعير المبادلات وسيلة تلجأ إليها الشركات عابرة القومية لحجز أرباح ضخمة بوسائل غير مشروعة"[٣١]. وبمقتضى تسعير المبادلات، تبيع الشركة الأم

المواد لأحد فروعها في بلد آخر بسعر مبالغ فيه. ثم تدخل هذه المواد في عمليات تصنيع أو خدمات. واضطرار الفرع لدفع هذه الأسعار المرتفعة يقلل من أرباحه؛ وبذلك تدفع ضرائب أقل للبلد الذي يعمل فيه الفرع، وتحرمه من ثم من عوائد الضرائب. وهذا يمثل خسارة كبيرة، خاصة لبلد نام عاجز عن تدبير الموارد.

ولا تكتفي هذه الشركات بالحصول على أرباح أكبر بتلاعبها في تسعير المبادلات؛ فهناك أيضا خسارة ملموسة في عوائد البلاد من الضرائب، خاصة النامية منها، التي تعتمد على الضرائب التي تدفعها الشركات في تمويل برامج التنمية ... ويؤدي التسعير الخرافي للمبادلات إلى خسائر ملموسة في العملات الأجنبية.(٣٢)

والفرق بين الأرباح المعلنة لفروع الشركات عابرة القومية وأرباحها الحقيقية يمكن أن يكون كبيرا. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، لم تسدد الشركات الأجنبية للحكومة رسوما لا تزيد على ٦٪ في حين أن الفوائد التي حققتها المصانع التابعة للشركات عابرة القومية توازي عشرة أضعاف ذلك. وفي حين أننا لا نعرف المدى الذي بلغه تسعير المبادلات ـ لا تميل الشركات عابرة القومية إلى إعطاء تفاصيل في موازناتها ويجد المراقبون صعوبة في الحصول على الدليل ـ فالممارسة منتشرة على نطاق واسع.

وبالإضافة إلى التهرب من الضرائب، هناك سبب إضافي للجوء الشركات إلى تسعير المبادلات هو صعوبة إخراج الأرباح من البلاد النامية، التي من الطبيعي أن تأمل في إعادة استثمار هذه الأموال هناك. لكن مع تحرير التجارة، خفت القيود التي كانت مفروضة على التدفقات، وهو ما قلل من اللجوء إلى تسعير التحويلات. ويسمح الحراك المتزايد لتدفق الأموال للشركات بالتلاعب بالبلاد، بحثا عن أرخص تكلفة للإنتاج.

وتتباطأ البلاد النامية في وقف انتهاكات تسعير المبادلات. والبرازيل والهند من بين البلاد التي تتصدى الآن لهذه الممارسة. والتنسيق الدولي مطلوب. "من الممكن كبح جماح آليات تسعير المبادلات إذا ما توفر تنسيق دولي معزز بين سلطات الضرائب المحلية".(٣٣)

الخدمات

يعد قطاع الخدمات في البلاد النامية، مثل السياحة، والتمويل والصيرفة، وتوفير المياه من أهم القطاعات التي تشهد النمو. والبلاد النامية مضطرة للسماح لبنوك الشركات عابرة القومية العملاقة بدخول أسواقها. وهذا يمكن أن يكون له أثره المدمر الكبير على بنوك العالم النامي، التي تكافح من أجل إيجاد موطئ قدم لها. وفي أي بلد، يمكن للقطاع المركزي أن يكون أداة قوية للتحكم أو التأثير في الإنتاج بل وحتى في مدى وطبيعة التنمية الاقتصادية. والبنوك هي التي تقرر من الذي يحق له الاقتراض وهي التي تقرر مقدار القرض وفائدته. ومن الممكن أن تقاسي البرامج الساعية إلى تقديم القروض الصغيرة للفقراء ـ التي حققت النجاح في كثير من البلاد النامية ـ في حال احتكرت بنوك الشركات عابرة القومية القطاع المصرفي للبلد النامي وأصرت على ضرورة تقديم المقترضين ضمانات لتسديد قروضهم. ويشعر مواطنو البلاد النامية بأنه مفر من إعادة النظر فيما تنطوي عليه سياسة البنوك للإقراض من مظالم. وبوضعها هذا، عادة ما تكون خدمات البنوك المملوكة لأجانب أقل ديمقراطية، وأقل عرضة للمحاسبة، وأقل فائدة.

ويحذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من المخاطر الملموسة لتحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية على البلاد النامية. ويتضمن الالتزام بتحرير المعاملات خارج الحدود في مجال الخدمات المصرفية تفكيك أجزاء مهمة من النظم الوطنية للرقابة على المبادلات النقدية.[٣٤] وهذه النظم ضرورية لإدارة المشروعات الاقتصادية الصغيرة في كثير من البلاد النامية. كما يمكن لتحرير التجارة أن يؤدي إلى تقليل فاعلية السياسات النقدية في البلاد النامية، التي تعتمد بقوة غالبا على الوسائل المباشرة للسيطرة على التسليف ومعدلات الفائدة.

يقول هانز بيتر مارتن وهيرالد شومان: "تشهد الساحة العالمية ظهور طبقة سياسية جديدة:

ولا يمكن لأي حكومة أو شركة التخلص منها، ولا يزال ما تدفعه من ضرائب أقل مما يدفعه أي دافع ضرائب عادي. وتتولى الشركات العاملة في مجال العملة

والأمن على مستوى العالم توجيه تدفقات متنامية دوما من الاستثمارات المالية الطليقة ويمكنها من ثم تقرير مصير أمم بكاملها، والتحرر بقدر كبير من رقابة الدولة".(٣٥)

وهذه الشركات التجارية يصعب حصرها؛ فبينما يعمل البعض منها لحساب شركات كبيرة، تعمل أخرى على نطاق ضيق، لكن كلها ذات طابع عابر للقومية. وفي ١٩٩٧، شهد القطاع المصرفي في آسيا ـ وبالذات في كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا ـ أزمة ثقة حادة بسبب التحركات النقدية الكبيرة، وترتب على ذلك فقدان السماسرة الدوليين الثقة في هذه الاقتصادات الآسيوية ونقل أموالهم إلى مناطق أخرى. وكان لهذه التحركات النقدية نتائجها المأساوية على الفقراء. فقد دمرت حياة الملايين. ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى فقدان الملايين لوظائفهم في أكثر البلاد الأسيوية تضررا بسبب إجراءات التقشف، خاصة في قطاعات البناء، والخدمات المصرفية، والتصنيع. وكانت البطالة والانخفاض الحاد في أجور أولئك الذين لا دخل لهم سوى أجورهم أمرا متوقعا بالنظر إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة والتضخم الذي ترتب عليه تدهور العملة. والأكثر دراماتيكية هو توقع التقرير لتراجع الاتجاهات المؤثرة لتقليل الفقر التي تحققت في هذه البلاد خلال السنوات العشرين الماضية.(٣٦)

وترتب على الأزمة زيادة أسعار السلع الأساسية، بما في هذا بعض السلع الغذائية، وهو ما يلحق أبلغ الضرر بأصحاب الدخول المحدودة. ونظرا لارتفاع أسعار مستلزمات الزراعة، وأسعار الفائدة البالغة الارتفاع، وقع بعض المزارعين في الإفلاس، إلى جانب زيادة إفقار صغار الفلاحين. فعندما تتدهور أوضاع صغار الفلاحين، فإن أصحاب الملكيات الكبيرة ورأس المال الكبير هم الذين يفوزون من بيع المزيد من الأراضي، ما يزيد من تركيز ملكية الأرض في يد حفنة من كبار الملاك.

وأحد الدروس الأساسية التي يمكن أن تتعلمها البلاد النامية من مشاكل أزمة الرهن العقاري الأمريكية في ٢٠٠٧ هو "تحذير مؤسساتنا ونظامنا المالي، عند السماح بتحرير وتخفيف القيود، من الوقوع في أسر الاستثمار والمضاربة الدوليين، كما يقول مارتن خور من شبكة العالم الثالث.(٣٧)

والاعتماد الشديد على الخدمات المستوردة يمكن أن يضر بجهود التنمية. فعندما لا تدار الأنشطة الأساسية لقطاع الخدمات من قبل أهل البلاد، فإن القدرات لا تتطور. أضف إلى هذا أن الاعتماد الزائد على الخدمات المستوردة يعني أن القيمة تضاف في الخارج وليس في الداخل. فالخدمات تسهم عادة في تنمية البلاد الأكثر فقرا إذا قُدمت الخدمات محليا بدلا من استيرادها عبر الشركات عابرة القومية. كما أن أنشطة قطاع الخدمات لا تخلق عامة الكثير من الوظائف. وفي كثير من هذه الأنشطة، تكون الفروع التابعة للشركات عابرة القومية عادة كثيفة الاستثمار مقارنة بقطاع الشركات الصناعية.

الخلاصة

تلعب الشركات عابرة القومية دورا متزايدا في الهيمنة على البلاد النامية. ومع تراجع الحكومات خلال السنوات الأخيرة، تزايد دور هذه الشركات، مع تنامي وتوسع قوتها الاقتصادية والصناعية. وتستغل حكومات الشمال ضعف الموقف التفاوضي لبلاد الجنوب لخلق الفرص الجديدة لشركاتها.

لكن الشركات قوية، ومتكتمة ولا تخضع للمحاسبة إلى حد كبير. وبفضل حجمها وقوتها، يبدو أن الشركات تحسب حساب الحكومات ولا تأخذ في اعتبارها آراء الجمهور الذي لا يتمتع بمثل هذه الصلات بواضعي السياسات. ويمكن لهذه الشركات، التي تعمل في ظل سيطرة حكومية محدودة أو منعدمة، ودون شعور حقيقي بالمسئولية نحو تنمية البلاد النامية وشعوبها، والتي تترك القليل، وربما لا شيء، من الفوائد بعيدة المدى، أن تتحكم بشدة في صحة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن أسوأ مظاهر هذا هو تلك الحالة من التدهور المتزايد للموارد المحدودة للشعوب والمجتمعات الأكثر فقرا.

الفصل الأول

لماذا "تحتاج" البلاد الفقيرة إلى الشركات؟

العولمة ليست مفهوما جديا. لقد اخترعناها لنشر سياساتنا الاقتصادية في البلاد الأخرى (جون كنيث جالبريث)

إذا لم تكن هناك فائدة ولو قليلة لوجود الشركات عابرة الجنسية بالنسبة لمعظم البلاد النامية، يكون السؤال من ثم هو: لماذا تواصل حكومات هذه البلاد جذبها؟ إن الفقر هو السبب الأساسي. فحكومات البلاد النامية تواجه معضلة. وبرغم مخاوفها الحقيقية بشأن الشركات، فإنها تقر بأن الجريح يحتاج المساعدة. والشركات عابرة القومية تمد يد العون للبلاد التي تعاني من جروح اقتصادية مثل البطالة الحادة، والنقص الدائم في العملة الأجنبية، والديون الأجنبية الثقيلة. وتأتي الشركات لهندسة الثروة بالأموال والمهارات لتجني المزيد من العملة الأجنبية وتوفر فرص العمل. إنها تبدو حلا سحريا. ولا تفكر الحكومات حينها، تحت ضغط الحاجات الاقتصادية الملحة، في المشاكل الأكثر عمقا التي يمكن أن تترتب على نشاطها في البلاد.

إن هذا الحل "السحري" محض وهم، لكن الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية تتولى مهمة إقناع حكومات البلاد النامية بأنه ليس أمامها من خيار سوى فتح أسواقها، وتبني خيار العولمة وجذب الشركات عابرة القومية.[1] وتسد أمامها السبل بحيث لا يصبح أمامها إلا "السعي" لجذب تلك الشركات. وبصورة متعمدة، جُعل أمر التحكم في الشركات في البلدان النامية إما رخوا أو غائبا. بل أن الحكومات تغض بصرها عن الاستغلال الذي يتعرض له مواطنيها على يد الشركات التي تغازلها. والشركات عابرة القومية قوية، وتمتلك معارف وخبرات

كبيرة في إنتاج السلع والخدمات، وعادة ما تكون في وضع يمكنها من تضليل الوزراء والمسئولين الذين يضعون السياسات. بل أن الأمر يصل حد دفاع الحكومات عن الشركات التي تستغل بلادها.

وفي التطبيق، تتمتع الشركات بقدر من القوة يجعلها تحدد قواعد تواجدها. وحسبما تشير فاندانا شيفا، فإن "الشركات عابرة القومية تفكك أوصال الحكومات".[٢] فهي التي تدير العرض، والحكومات تحت سيطرتها. و"جديلة" العلاقة بين الشركات والحكومات الغربية ماهرة. وتقدم وصفات العولمة، وتحرير الاقتصاد، والخصخصة "بهالة من الإقناع المحكم. فلم تحظ نظرية بهذا اليقين الواسع منذ أوج التجارة الحرة في القرن التاسع عشر".[٣] وعندما يتعزز ذلك "اليقين الواسع"، وعندما تبدو تلك "الجديلة" مقنعة، فإن البلاد النامية تود ولا شك الانضمام إليها.

العولمة

أصبحت العولمة الاقتصادية ـ حيث العالم سوق واحدة، بلا حواجر، مقارنة بعالم منقسم إلى أسواق منفصلة ـ من قضايا عصرنا المثيرة للخلاف.

و"العولمة ليست خيارا سياسيا، بل حقيقة واقعة"، كما قال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في خطابه أمام الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مايو ١٩٩٨، ليؤكد مرة أخرى على مفهوم يرى أن البلاد لا مفر أمامها غير اللحاق بركب العولمة. وقد بدأ تحرير الاقتصاد والخصخصة في ثمانينيات القرن الماضي مع ابتكار برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد، وجرى تطويرها بعد ذلك من قبل منظمة التجارة العالمية والشركات عابرة القومية.

ويرى اقتصاديو السوق الحر أن أشكال تحرير الاقتصاد، التي تتبناها أعدادا متزايدة من البلاد النامية، هي المفتاح لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد. وتدعم الشركات عابرة القومية إجراءات تحرير الاقتصاد، مثل إزالة العقبات أمام الاستيراد والتصدير، والحد من تدخل الدولة، حتى يتحقق لها دور أقوى في اقتصاد البلاد. لكن بينما تستفيد الشركات من تحرير الاقتصاد والعولمة وتروج

لهما، فإنها تضغط كذلك من أجل حماية مصالحها. فقد وضعت ببراعة شكلا من العولمة لا يعتمد على تحرير الاقتصاد وحده بل وكذلك الحماية عندما يكون ذلك في صالح الشركات.

وللعولمة تداعياتها العميقة على البلاد النامية، لكنها نتاج لقرارات من صنع الإنسان، وليست ظاهرة حتمية. وتربط العولمة البلاد النامية بالاقتصاد العالمي وتجعل من الصعب عليها انتهاج مسار اقتصادي مستقل استقلالا حقيقيا. وتتمثل الآثار التي ترتبها العولمة على الفقراء في ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية والتهديد بابتلاع الشركات للمساحات العائلية الصغيرة. لكن حكومات العالم النامي لا ترى حلا بديلا عن هذا. وهي تشعر بألا سبيل أمامها إلا المضي قدما في هذا إن هي أرادت التخلص من ديونها الأجنبية، التي تكون مشروطة عادة بإجراء إصلاحات لـ "تحرير" السوق.

وكان لتصاعد موجة العولمة في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد أثره الضخم على الفقراء. فملايين الناس أسوأ حالا الآن مما كانوا عليه في الثمانينيات. والعولمة تساعد التجار والشركات عابرة القومية، وليس اقتصادات البلاد النامية. وهي توسع من الفجوة بين الأغنياء (بما في ذلك الشركات) والفقراء، وتزيد من انقسام العالم. وهذا ما يعترف به البنك الدولي.[٤] فتقرير التجارة والتنمية الذي أصدرته منظمة اونكتاد يشير إلى وجود أدلة متزايدة على أن "التفاوت أصبح ملمحا ثابتا للاقتصاد العالمي".[٥] وبدلا من المساعدة في دمج الشعوب، تزيد أنشطة العولمة وتلك الشركات الهوة بينها.

وخلال العقد التالي كان لابد وأن نسأل، عندما ظهر الدليل واضحا في التسعينيات، لماذا تتقاعس مؤسسات مثل البنك الدولي ـ التي أوكل إليها أمر محاربة الفقر ـ في التصدي لهذا الداء الذي يضر بالفقراء.

ومن الواضح أن أفقر البلاد النامية ليست نامية. فحسب تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن عام ٢٠٠٣، هناك "أكثر من ٥٠ بلد ازدادت معدلات الفقر فيها في العقد الماضي".[٦] ويشير أحد تقارير اليونيسيف إلى "انتشار وجه جديد من وجوه "التمييز" على ما يبدو في العالم، مع عيش الملايين ظروفا بائسة جنبا إلى جنب مع من يعيشون حالة رخاء غير مسبوقة".[٧]

وقد حققت البلاد النامية نسبة نمو تصل إلى ٣٪ بين ١٩٦٠ ـ٨٠، لكن هذا المعدل لم يزد على ١,٥٪ بين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ وهذا يعني أنها متخلفة عن البلاد النامية، التي تراجع معدل النمو فيها أيضا من ٢,٣٪ إلى حوالي ٢,٢٪ .وخلال السنوات العشرين الماضية، شهدت الاقتصادات الأفريقية الانكماش (من ١,٦٪ إلى ٠,٨٪ سنويا)، في حين أصاب الركود أمريكا اللاتينية (حيث انخفض معدل النمو من ٢,٨٪ إلى ٠,٣٪)[٨].

ويتنامى الوعي بمخاطر العولمة، خاصة بين شعوب البلاد الأكثر فقرا التي لا تملك إلا القليل، إن وُجد، الذي تتبادله والتي وقعت ضحية للعملية بدلا من أن تفيد منها. وقد خيم القلق من العولمة على الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المال، "عكست كثير من بيانات البلاد النامية تخوف المنظمات الشعبية من تأثير تحرير الاقتصاد والعولمة".[٩] وبدأ مواطنو وحكومات البلاد النامية يدركون حقيقة العولمة الاقتصادية بوصفها شرًكا متوحشًا بقدر ما هو بارع.

الخصخصة

تعد خصخصة أصول الدولة، إلى جانب تحرير الاقتصاد والعولمة، الضلع الثالث في المثلث. وهي جزء من عملية التكيف الهيكلي. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، باعت كثير من البلاد النامية معظم الشركات المملوكة للدولة إلى الشركات الخاصة الكبيرة كالشركات عابرة القومية.

وفي حين أن الخصخصة يمكن أن تزيد من كفاءة المشروعات التي كانت تديرها الدولة فيما سبق، فإن هذا يعني بيع أصول الدولة، بثمن بخس أحيانا، للمصالح الخاصة، والأجنبية غالبا. ويترتب على الخصخصة تحويل جانب من الموارد المالية للبلاد النامية إلى الشركات عابرة القومية. والخصخصة جيدة من ثم للشركات، خاصة عندما يمكنها غالبا حيازة شركات الدولة بأسعار هزيلة. ففي ظل برنامج حكومة البهاما للخصخصة، على سبيل المثال، بيعت سلسلة فنادق محلية بمبلغ ٨ مليون دولار في حين تقدر المعارضة سعرها بـ٢٠ مليون دولار.

وتتعرض العولمة لنقد شديد من جانب الشعوب التي تعاني من تأثيراتها. وفي

سريلانكا، على سبيل المثال، أدى القلق بشأن الخصخصة المقترحة للمؤسسات العامة إلى إضرابات أثرت بقوة على العائد الصناعي. ويمكن أن تكون العملية مدمرة جدا لخدمات على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للفقراء ـ خاصة الرعاية الصحية، والتعليم، والأبحاث الزراعية. ويتولى القطاع الخاص تقديم الخدمات المجانية التي اعتادت الدولة توفيرها ـ بسعر التكلفة. وفي مجال الرعاية الصحية، انخفضت الحصة التي تخصصها الدولة للخدمات بشكل مؤثر. وهذا يؤثر بصفة خاصة على أصحاب الدخول الدنيا، الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض. وفي عدد كبير من البلاد، ارتفعت نسبة سوء التغذية وغيرها من الأمراض بعد خصخصة الرعاية الصحية. وفي تسعينيات القرن الماضي، شهدت زيمبابوي، على سبيل المثال، عودة أمراض كانت قد اختفت بالفعل من هذه البلاد، مثل الكوليرا والسل.

كما تأثر التعليم؛ وهنا أيضا على الناس أن يدفعوا ثمن خدمات كانت مجانية في السابق. ونرى مثالا على هذه الآثار في المنطقة الشمالية الغربية من زامبيا. ففي ظل مشروع يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة، زاد إنتاج المنطقة من المحاصيل الغذائية في الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ إلى حد الاكتفاء الذاتي من الذرة. لكن زيادة الإنتاج لم تقلل من معدلات سوء التغذية. ويقول أحد المسئولين عن المشروع "عندما يزرع الناس المزيد من الغذاء، فإنهم يبيعونه ويستخدمون جزءً من ثمنه لإرسال أطفالهم إلى المدارس. ولن يأكلوا المزيد بالضرورة".(١٠)

وتحد الخصخصة من قدرة القطاع العام على القيام بالأبحاث الزراعية. فالشركات عابرة القومية نادرا ما تهتم بكثير من المحاصيل التي تتحمل الجفاف، مثل الفول، وتفضل عليها المحاصيل العالية العائد. لكن الفقراء لا يقدرون على زراعة هذه المحاصيل. وإذا ما ترك كل شيء للقطاع الخاص، فسيفشل السوق في توفير الغذاء الذي يحتاجه الجياع. وبينما تظهر الحكومات عجزها في معظم الحالات عن إدارة المشروعات الاقتصادية الكبيرة، فقد قفز عدد منها من عربة غير مناسبة ("تقودها بنفسها") إلى أخرى ("تترك قيادتها للأجانب"). لكن الأمر قد يكون أكثر سوءا. فهذه الشركات يمكن أن تحول البلاد النامية إلى توابع للبلاد

الغربية، وتقوض السيادة الوطنية والديمقراطية. فتوسيع نطاق الخصخصة يمثل تنازلا فعليا من جانب الحكومات. وقد تركت الحرية للشركات لممارسة أنشطتها، في ظل رقابة محدودة من قبل ممثلي الشعب الذين يؤلفون الحكومة.

وقد وضع معهد الشئون الاقتصادية في لندن طريقة لتعزيز الخصخصة في أفريقيا. تقول الخطة إن "السوق الحر يقدم حلا جذريا لمشاكل أفريقيا". و"الحل" هو إحياء فكرة الشركات المساهمة. وكانت تلك الشركات، مثل إمبريال بريتيش ايست أفريكا كومباني، تعمل أيام الاستعمار. وهو يرى الصورة التي تعود بها على النحو التالي:

"المزايدة على عقود للسيطرة على البلاد الأفريقية، بإعطاء من ينجح من المتقدمين الحق في جباية الضرائب مقابل تقديم خدمات معينة يعلن عنها... ولأن الأموال المستثمرة ستكون كبيرة، سيكون المزايدون عادة من الشركات عابرة القومية أو الكونسرتيومات ... ويجب أن يصوت السكان على العطاءات".[11]

وقد يبدو اقتراحا كهذا غريبا، لكن فكرة خصخصة تجارة الجملة في البلاد الأفريقية لن تقدم أكثر مما يقدم الآن. والاستعمار بواسطة الشركات، بدلا من البلاد، حدث من قبل بالفعل. لكن الشركات عابرة القومية لا تهتم كثيرا بفكرة الاستيلاء على البلاد لأنها تتمتع الآن بالقوة دون الملكية. فالاستيلاء على البلاد يحملها مسئوليات.

الديون الخارجية

يعد الدين الخارجي من المسائل المهمة التي تؤثر على البلاد النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، عندما قفزت معدلات الفائدة العالمية، بسبب السياسات النقدية الأكثر صرامة للدول الغربية الرئيسية.

وبعد أن كانت البلاد النامية تقترض الأموال في السبعينيات بمعدل فائدة حوالي ١٠٪ ـ من أجل مشروعات كبيرة حمقاء غالبا ـ وجدت أن عليها في الثمانينيات من القرن أن ترد القروض بمعدل فائدة يصل إلى ٢٠٪. وفي نفس الوقت، انخفضت أسعار السلع بشدة بينما واصلت البلاد الغربية حماية أسواقها بقوة في وجه السلع المصنعة في البلاد النامية. ومع تراجع حجم المعونات، كان

على البلاد النامية أن تدبر المزيد من النقد الأجنبي، في وقت تتلقى فيه مبالغ أقل من هذه العملات. وبدأت تظهر مشاكل عجز الميزانيات وأصبح الباب مفتوحا أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعه برامج التكيف الهيكيلي.

وعرضت المساعدات على البلاد النامية، بشرط تحرير اقتصاداتها وخصخصتها، وتقليل الخدمات، وتخفيض الدعم، والحد من البيروقراطية، وفتح اقتصاداتها أمام الاستثمارات الأجنبية. وكلما دعت الحاجة إلى إدخال بعض الإصلاحات، تعين على الفقراء دفع الثمن . وكان الرابح هي الشركات التي جاءت على أجنحة برامج التكيف الهيكلي.

وقد ثبت أن الديون الأجنبية من أكبر العوامل التي تبقي الناس على فقرهم. ويتحمل أكثر من ٥٠ بلد، معظمها أفريقية، أعباء ديون ثقيلة وتضطر إلى تحويل الأموال بعيدا عن الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية والتعليم، حتى تتمكن من تسديد الديون.

وقد ارتفع إجمالي الديون الأجنبية للبلاد النامية من "٩ مليار دولار في ١٩٥٥ إلى ٥٧٢ مليار في ١٩٨٠ ليصل إلى ٢٠٠٠ مليار في ١٩٩٦".[١٢] وتشمل الجهات الدائنة: الحكومات الغربية، ووكالات المعونة الحكومية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبنوك أخرى. وفي ٢٠٠٥، بلغت حصة البلاد الـ ١٤٩ الأكثر فقرا من الديون ٢٧٠٠ مليار دولار.[١٣] وخلال عام ٢٠٠٥، دفعت البلاد النامية للعالم الغني ٥١٣ مليار دولار كخدمة للدين (الفوائد إلى جانب الأقساط التي حل موعدها) ـ بمعدل مليار ونصف دولار يوميا تقريبا. ودفع أفقر ٥٣ بلد حوالي ٤٣ مليار ـ بما يعادل ١١٨ مليون يوميا[١٤]

وفي ٢٠٠٥، بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها البلاد الغربية للبلاد النامية ١٠٦,٨مليار دولار، كما تشير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.[١٥] في مقابل هذا دفعت البلاد النامية لبلاد الغرب ٥١٣ مليار دولار، أي ما يوازي خمسة أضعاف المبلغ. وهذا يطرح سؤالا : من يساعد من؟

وعندما يكون على البلاد النامية إعادة هذه الأموال الضخمة، فإن الخيارات المتاحة أمامها تصبح محدودة. فحاجتها إلى المزيد من الأموال لرد الدين هو

السبب الرئيسي لـ"احتياج" البلاد النامية للشركات عابرة القومية. والكلفة الإنسانية لأعباء هذه الديون كبيرة، وكذلك فوائد المساعدات. ويرى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أنه إذا تخففت البلاد المثقلة بالديون من الأقساط السنوية للديون، فبإمكانها استخدام الأموال في استثمارات "يمكنها أن تنقذ حياة حوالي ٢١ مليون طفل بحلول عام ٢٠٠٠) بمعدل ٧ مليون طفل سنويا) في أفريقيا وحدها، وتوفير التعليم الأساسي لـ ٩٠ مليون فتاة وامرأة".(١٦)

ومع التخفف من الديون، يتوفر للبلاد النامية المزيد من الأموال اللازمة للاستثمار، فتقل حاجتها لاستثمارات الشركات عابرة القومية. وفي ١٩٩٦ ?دشن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلاد الفقيرة المثقلة بالديون. لكن المبادرة كانت محدودة للغاية ومنذ ذلك الحين وتخفيض الديون يسير ببطء بالغ. وعلى ما يبدو فإن بعض الجهات المانحة تحسب الديون التي ألغتها ضمن المساعدات التي تقدمها.

وتتعرض البلاد النامية لضغوط كثيرة للحاق بركب العولمة. وقد أكد زعماء مجموعة الثمانية على حقها في وضع سياساتها الخاصة للتنمية، في اجتماعهم في سكوتلاندا في يوليو ٢٠٠٥ .لكن في التطبيق، تتعرض البلاد النامية لضغوط كبيرة من أجل "التكيف".

شبكة المساعدات

تحتاج البلاد النامية المساعدات من أجل حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر. لكنها إذا قبلت المساعدات، فهي تكون قبلت بالشركات عابرة القومية، المستفيد الأول من إنفاق هذه المساعدات. فالحكومات المانحة "تقيد" معظم مساعداتها الثنائية بشراء السلع من شركات تابعة للبلد المانح. وقد يتلقى البلد النامي مساعدات لبناء سد، مثلا، بشرط أن يسند بناؤه إلى شركات من البلد المانح (انظر الفصل العاشر). وتنفق المساعدات على محطات الطاقة، والزراعة، وقطاع السياحة، لكن الفوائد تعود على الشركات.

ويذهب أكثر من نصف المساعدات التي تقدمها اليابان، وهي من أكبر المانحين في العالم، من خلال وكالة العون المالي التي أنشأتها (صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي)، إلى قطاعات الطاقة الكهربائية والغاز، والنقل. وعمليا، إلى

المشروعات الكبيرة. ولا تخفي الحكومة اليابانية حقيقة أن المساعدات تساعد شركاتها على الفوز بالعقود في الخارج.

ويشجع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهي وكالة تقنية، البلاد النامية على فتح حدودها أمام شركات التعدين والسياحة عابرة القومية. وفي الفليبين، ساعد البرنامج في تمويل جهود الحكومة لجذب المستثمرين الأجانب في مجال التعدين، حتى لو على حساب أراضي وأرزاق أعداد كبيرة من أكثر سكان البلاد فقرا. وعلى أثر الاحتجاجات الجماهيرية، حددت الحكومة شروطا لممارسة الشركات عملها (انظر أيضا الفصل الثامن).

ويستخدم البنك الدولي، أكبر وكالة مساعدة متعددة الأطراف في العالم، الذي يحصل على جزء من أمواله من ميزانيات المساعدات التي تخصصها الحكومات المانحة، أموال المساعدات لزيادة أرباح الشركات عابرة القومية. ويجري تمويل كثير من مشروعات السدود الكبيرة، التي زادت من أرباح الشركات ونزوح ملايين الأشخاص، في جانب منها، من المساعدات الأجنبية القادمة من البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة. كما يمول البنك المشروعات الكبيرة في مجال الزراعة، والتعدين، والسياحة. وهو يساعد بتقديم القروض لتمويل إنشاء وكالات الخصخصة في عدد من البلاد الأفريقية. ومن خلال برامج التكيف الهيكلي التي وضعها، يتصدر البنك الجهود المبذولة لإقناع البلاد بتحرير اقتصاداتها وتخفيف القيود - إزالة الضوابط، بما فيها تلك المفروضة على الشركات عابرة القومية.

وقد ضغط البنك الدولي من أجل تحرير صناعة الأدوية وتخليصها من القيود في بنجلاديش، ليدمر بذلك واحدة من أهم المبادرات الوطنية وأكثرها نجاحا في البلاد النامية (انظر الفصل الرابع). كما شجع الصادرات الزراعية "غير التقليدية" كجزء من سياسته لتحرير التجارة والتكيف الهيكلي في أمريكا اللاتينية. والفائز من تخفيف القيود هي الشركات، أما الخاسر فهم الفقراء.

و"صلات البنك المالية المباشرة بقطاع الشركات عابرة القومية ... لم تحظ بعد بالاهتمام الواجب"، كما ينبه ديفيد كورتن. وعلى الرغم من أن البنك يقرض الحكومات، فيشير كورتن إلى "أنه من الطبيعي أن تتضمن مشروعاته عقودا

ضخمة مع شركات البناء عابرة القومية، والمؤسسات الاستشارية ومكاتب الخبرة الكبيرة.(١٧)

ويزعم البنك الدولي أن "استثمارات القطاع الخاص أهم مصدر لنمو الاقتصادات النامية".(١٨) ويعقد البنك السمينارات، ويصدر المطبوعات ويقيم المعارض لتمهيد الطريق أمام استثمارات هذه الشركات في البلاد الفقيرة. ويقول برنارد باسكوير، من قسم تنمية القطاع الخاص بالبنك "إننا نقيم واجهة تمكننا من مساعدة الشركات بطريقة أفضل. والفكرة هي ... أن نضع قليل من الزيت في الماكينة لتسهيل الأمور. وهدفنا هو مساعدة الشركات العابرة القومية وتلك التي تعمل في البلاد النامية على إقامة قطاع خاص مزدهر"(١٩)

وتقول "وكالة منح الاستثمار متعدد الأطراف" التابعة للبنك الدولي إن مهمتها هي "تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلاد النامية".(٢٠) وفي التطبيق، فإن الوكالة تقدم المزايا الكبيرة للقطاع الخاص؛ وفي حالات كثيرة تقدم ضمانات ضد المخاطر السياسية، مثل التأميم، وخسائر تحويل العملات، والحروب، والاضطرابات المدنية. وقد قدمت الوكالة، على سبيل المثال، منحة لاستخراج الذهب من منجم جديد في جزيرة ليهير، في غينيا الجديدة، تشارك في تشغيله شركة عابرة القومية. وقد تبين لرجال المصارف الاستحالة الفعلية لتدبير الأموال لمشاريع كهذه. وتدخل البنك لدولي، وقدم الأموال التي فشل السوق في تحقيقها ـ نفس السوق التي ألحت على البلاد النامية لتتبناه.

والمفترض أن تساعد وكالات المعونة فقراء العالم. وهي تقدم الأموال بغرض مكافحة الفقر. لكن سياسات الوكالات لا تساعد الفقراء، في الغالب الأعم، بل الأغنياء ـ الشركات العالمية الكبيرة.

الخلاصة

ينبغي أن نضيف إلى مفاهيم العولمة وتحرير الاقتصاد والخصخصة مفهوما رابعا تجعله هذه المفاهيم الثلاثة مجتمعة ممكنا، بل حتى حتميا: خصخصة قطاع الدولة corporatization. وهذا ما يشكل أكبر تهديد للفقراء. فالبلاد النامية لا "تحتاج" الشركات بالضرورة. وفي نظام اقتصادي عالمي، تمسك

بخيوطه البلاد الغربية، في حين نجد خزائن البلاد النامية خاوية، فإن الغرب والوكالات الدولية التي يسيطر عليها بفاعلية لا تدع أمام البلاد الفقيرة إلا الخضوع ـ بطريقة دبلوماسية للغاية، بالطبع. وبالاستعانة بقوته الاقتصادية، يستغل الغرب فقر البلاد النامية لإجبارها على تبني أجندة السوق الحر التي يعتنقها. وليس ثمة ما يجعل العولمة أمرا حتميا. فهي خيار لسياسة تفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات عابرة القومية للإثراء على حساب الفقراء. وهي أكثر السياسات إثارة للشك، وتعد إساءة استغلال خطيرة للسلطة.

الفصل الثاني

الشركات الزراعية: من الإنتاج إلى التجارة

"الشركات الزراعية الكبيرة هي نسخ رأسمالية غريبة من مزارع الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق". (كريستوفر جونز، فلاح إنجليزي)

"إن من يريد شراء الذرة، لابد وأن يأتي إلينا". (بوب كولماير، مدير سابق، كارجيل)

"تكنولوجيا الهندسة الوراثية GM ليست خيارا مطروحا على الفقراء". (ميجيل التيري)

تعد الزراعة، أي عملية توفير الغذاء، أكثر من صناعة. إنها بالأحرى النشاط الأساسي الذي يوفر للناس معظم حاجات الحياة الأساسية. إنها النشاط الذي يوفر لمعظم فقراء العالم مصادر عيشهم. وزراعة قطع صغيرة من الأرض ورعايتها هو الذي يصنع الفرق بين الحياة والموت.

كذلك يعتبر الغذاء أكثر من مجرد سلعة تباع وتشترى؛ أكثر من مجرد مواد غذائية يستهلكها الناس. فالغذاء تجربة رابطة، أو هكذا يجب أن تكون، يتشارك فيها الناس على كل المستويات: الشخصية، والعائلية، والاجتماعية، والقومية والعالمية.

على أن هناك أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص دائم في الغذاء. نصف البشرية تقريبا من الجياع، الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وهم لا يعرفون نظاما غذائيا. وفشل المجتمع الدولي في تقديم نظام يوفق بين احتياجاتهم الغذائية وبين ما يمكن أن ينتجه العالم من غذاء. ولكي يسدوا

جوعهم، يجب أن يتوفر الخبز أو الأرز أو الذرة أو الكسافا على موائدهم. وبدلا من ذلك، نجد لديهم الشركات عابرة القومية.

وهيمنة الشركات عابرة القومية على الغذاء والنظام الزراعي آخذة في التزايد. وهي نشطة في كل جزء من سلسلة الغذاء، من البذور إلى المستهلكين. وعبر ترتيبات متشابكة، تتولى الشركات الأبحاث واختبار وبيع البذور الجديدة، وتضم بذورنا إلى مجموعات جديدة من المحاصيل، وتبيع للفلاحين الأسمدة والمبيدات المناسبة للبذور. وتبيع الخدمات، التي تتضمن تقديم النصائح لتهجين المحاصيل وأساليب الإدارة. وتصنع مجموعة كبيرة من الأغذية، وتهيمن على تجارة المنتجات الزراعية الأساسية. وتسعى الشركات إلى مد سيطرتها على شبكة الغذاء بواسطة الهندسة الوراثية.

يقول تقرير لمنظمة أكشن ايد، بعنوان "نهم السلطة"، "هناك موجة من الاندماجات والتحالفات تركز قوة السوق في يد عدد قليل من الشركات".(١) كما تتزايد قوة ونفوذ هذه القلة بسبب دفع منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بدعم من الحكومات الغربية، باتجاه تحرير التجارة.

على أن هيمنة الشركات عابرة القومية لم تؤد إلا إلى تفاقم الفقر. فهي تتمتع بقدر كبير من التأثير على أسعار الغذاء وحياة الفلاحين. وتبتلع الشركات الزراعية عابرة القارات الشركات الأصغر (انظر فقرة "البذور" القادمة)، وتتوسع لترتبط بالشركات في القطاعات المماثلة.

وكثير من الشركات الزراعية أكثر ثراء من البلاد التي تمارس نشاطها فيها. وقد حققت نسله، على سبيل المثال، أرباحا قياسية في ٢٠٠٢ تفوق إجمالي الناتج المحلي لغانا ذلك العام. كما فاقت الأرباح التي حققتها يونيلفر الدخل القومي لموزمبيق بمقدار الثلث؛ وتفوق أرباح وول مارت اقتصاد البلدين مجتمعين.

ومع قلة إنفاق حكومات البلاد النامية على التنمية الزراعية، يتزايد دور الشركات ـ على سبيل المثال، أصبح استنباط سلالات جديدة من النباتات من أهم أنشطة هذه الشركات. وبزعمها امتلاك التكنولوجيا التي ستزيد من إنتاج المحاصيل، وتقضي على الحشرات والأمراض، وتوفر الغذاء للعالم، تقلل الشركات

من شأن الزراعة التقليدية العضوية، ونظم الزراعة المحلية، وتزعم بأنها تلعب دورا رئيسيا في القطاع الزراعي للبلاد النامية.

ويمد صغار المزارعين موزعي الشركات عابرة القومية، مثل تسكو وكارفور، بكميات متزايدة من الفواكه، والخضروات، ومنتجات الألبان. لكن معايير السلامة والشروط البيئية التي تحددها للمنتجات الغذائية يمكن أن تزيح صغار الفلاحين.

البذور

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، كانت هناك سبعة آلاف شركة تعمل في مجال إنتاج البذور. وعشية التطورات التي طرأت في مجال البذور والأسمدة في الستينيات ـ ما يعرف بـ "الثورة الخضراء" ـ بدأت شركات الكيماويات عابرة القومية في شراء شركات البذور العائلية الصغيرة. وفي ١٩٩٨، كان هناك حوالي ١٥٠٠ شركة إنتاج بذور في العالم، تستحوذ ٢٤ منها على حوالي نصف سوق تجارة البذور. وبعد ذلك بعشر سنوات، هيمنت عشر شركات على نصف السوق. وأصبحت البذور مشروعا ضخما للشركات الزراعية عابرة القومية، وتحولت صناعة البذور إلى ذراع من أذرع صناعة التكنولوجيا الحيوية.[٢]

وجاء ابتكار البذور مع ازدهار الشركات عابرة الجنسية بمساعدة الكيماويات التي تتولى أيضا إنتاجها. وتماثل قنوات توزيع الشركات عابرة القومية تلك المستخدمة في توزيع الكيماويات الزراعية، ما يفتح الباب أمام إمكانية ربط تطوير الكيماويات والبذور بالتسويق. لكن شراء بذور الشركات قد يلزم الفلاحين بشراء ما تنتجه هذه الشركات من أسمدة ومبيدات. ويسمح دمج التقنيات في حزمة تسويق واحدة للشركات ببيع المزيد من البذور والكيماويات. هناك إذن سوق مزدوج ـ لكلا النوعين من الإنتاج. وتحصل الشركات على براءات اختراع للبذور تجبر الفلاحين على الدفع مقابل استخدامها ـ حتى وإن كانت منتجاتهم مجرد تطوير لبذور الفلاحين (انظر ما سيلي).

وهناك خطر حقيقي من أن يهدد نمو نفوذ الشركات وسيطرتها استقلال الفلاحين، ويطردهم من أراضيهم، ويهدد احتياجاتهم الغذائية. وقد أدت تقنيات البذور التي تشجع عليها الشركات إلى خسارة آلاف الأنواع النباتية التقليدية.

وجعلت هذه الخسارة المتنوعة من الصعب على منتجي البذور والفلاحين تحقيق التنوع الوراثي الذي يحتاجونه لتقديم محاصيل محسنة تنتج المزيد من الغذاء وتقاوم الحشرات والأمراض بصورة أفضل. وقد اختفى حوالي ثلاثة أرباع التنوع الوراثي في نباتات خلال القرن الأخير، حسبما تشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي خسارة فادحة.(٣)

براءات الاختراع

منذ فجر الزراعة، قبل حوالي عشرة آلاف عام، ينتج الفلاحون بذورهم ويوفرونها لزراعتها في الموسم التالي. وقد.أسهمت هذه الحاجة في تطور التنوع الوراثي ونتج عنها سلالات تتكيف بصورة جيدة مع ظروف بعينها. لكن ممارسات الفلاحين التقليدية تواجه التهديد، مع استئثار الشركات ببراءات اختراع البذور التي ظل الفلاحون يستخدمونها على مدى أجيال. فقد أصبح مصير فقراء العالم مرتبطا بالشركات عابرة القومية.

ولدى الفلاحين ما تعتقد الشركات بإمكان الاستفادة منه وتحقيق الأرباح من ورائه. فالبذور التي طورها وحسنها الفلاحون على مدى قرون تستخدمها الشركات الآن في إقامة المزيد من خطوط الإنتاج وتحقيق المزيد من الأرباح.

وبراءات الاختراع هي شريان الحياة بالنسبة لصناعة الكيماويات الزراعية، وهي الوسيلة التي تمارس الشركات الزراعية نفوذها بواسطتها. وتتمتع هذه الشركات بالنفوذ خاصة في البلاد التي تسمح قوانينها بمنحها براءات الاختراع أو غيرها من الحقوق في السلالات الجديدة التي تتوصل إليها. ويتأثر بهذا النشاط الملايين من أكثر الفلاحين فقرا تأثرا عميقا. وبينما لا يسمح للفلاحين بتسجيل براءات للتحسينات التي يدخلونها على البذور، تسعى الشركات لاستخراج براءات سلالات جديدة من البذور التي يزعمون "اختراعها"، والتي أسهم الفلاحون في التوصل إليها.

"إن من الخطأ القول بأن الفلاحين لا يبتكرون أو يساهمون في تكوين المعارف ما لم يدر عليهم ذلك مكاسب خاصة"، كما تشير فاندانا شيفا المهتمة بشئون البيئة. وهي ترى أن تسجيل براءات للبذور يعني أن يصبح الفلاحون معتمدين على

الشركات عابرة القوميات في تدبير بذورهم، وأن تحدد الشركات ما يزرعه الفلاح من بذور. وتحذر شيفا من مخاطر "المنحدر الزلق الذي ينتهي بشمولية متعددة الجنسيات في مجال الزراعة" وتضييق الخيارات المتاحة أمام الفلاحين.(٤)

وتهدد البراءات أرزاق الملايين من الفلاحين محدودي الموارد:

إن وضع قواعد عالمية قوية تضمن وتحمي حقوق الملكية الفكرية لسلالات النباتات وتقنيات البذور الجديدة (مثل البذور المعدلة وراثيا) مكن الشركات عابرة القومية من رفع أسعار هذه المنتجات. ولا يحصل الفلاحون الذين يقدمون إنتاجهم للأسواق التجارية إلا على "ما يسد الرمق": تحصل الشركات على أسعار أعلى لمنتجاتها الزراعية، وتدفع في ذات الوقت أسعارا أدنى مقابل منتجات الفلاحين(٥)

وقد استولت الشركات الزراعية على آلاف البراءات لأنواع من الأرز والذرة والقمح وفول الصويا، وكلها من المواد الغذائية ذات الأهمية الحيوية للفقراء. و"تتزايد شهريا بصورة مطردة عدد براءات خمسة من المحاصيل التي تشكل ٧٠٪ من إمدادات الغذاء في العالم. وتستحوذ ست شركات الآن على حصة الأسد"(٦) وتضفي البراءات القوة على صاحبها، وهي قد تجعل صغار الفلاحين يعتمدون على شركات البذور عابرة القومية، وتعرض استقلالهم للخطر وتضمن دفعهم أسعارا أعلى للشركات مقابل سلالاتها.

وتقول الشركات إنها لا يمكنها تقديم الاستثمارات الكبيرة للتوصل إلى محاصيل جديدة إلا إذا ضمنت الحماية لاستثماراتها. لكن براءات الشركات يمكن أن تعني استبعاد الفقراء. والبراءات مخصصة أصلا للعمليات الصناعية، وهناك اعتراضات كثيرة على براءات النباتات. إنها محاولات للحصول على براءة لشكل من أشكال الحياة، أي الجينات. فالجينات ليست اختراعا. ويمكن اعتبار البراءات محاولة من جانب الشركات لعمل براءة اختراع لشكل من أشكال الحياة.

وكانت الولايات المتحدة أول بلد يمنح براءات اختراع لسلالات النباتات. وقبل ١٩٩٧، "اعتبرت بلاد أخرى نظام البراءات شكلا غير مناسب من حقوق الملكية لأشياء حية".(٧) وتثير بعض البراءات الارتباك. فقد انتزعت شركة رايس تك،

ومقرها تكساس، على سبيل المثال، براءة نوع معطر من الأرز ينمو في الولايات المتحدة باسم "بسماتي". لكن هناك حوالي ٢٥٠ ألف فلاح في الهند وباكستان يزرعون الأرز البسماتي منذ زمن. واحتكار براءته هو أشبه باحتكار الاستراليين للشمبانيا. وتتولى رايس تك أيضا تسويق نوع من الأرز تطلق عليه "ياسمين". لكن هذا النوع من الأرز يأتي من تايلاند، حيث يزرعه أكثر من ٥ ملايين من الفلاحين الفقراء. ويمكن أن يصاب المستهلكون في الولايات المتحدة بالارتباك من فكرة شراء منتجات قادمة من البلاد النامية. والحقيقة أنهم يشترون منتجات محلية مسجلة ببراءة اختراع.

وفي ١٩٩٨، اعتمد البرلمان الأوروبي تعليمات براءات الحياة التي تقضي "بعدم منح البراءات" لسلالات الحيوان والنبات، لكن التعليمات تضيف أن "الاختراعات الخاصة بالنبات أو الحيوان قد يمكن تسجيل براءاتها إذا كان الاختراع غير مخصص تقنيا لسلالة معينة من النبات أو الحيوان".[٨] ويسمح التشريع بتسجيل براءة الاختراع طالما أن طلب البراءة غير قاصر على سلالة واحدة من النبات أو الحيوان. وهكذا، يمكن تسجيل نبات جرى تغيير أحد جيناته، لكن لا يجوز هذا في حالة التوصل إلى نبات جديد. وتقول منظمة التحرك العالمي من أجل الموارد الجينية، وهي منظمة غير حكومية مقرها برشلونة، إن التشريع يعني أن الشركات يمكنها استخراج براءات اختراع للنباتات والحيوانات طالما لم يطلق على المنتج النهائي اسم نوع.[٩] وهذا يمكن أن يجعل صناعة البراءات تتحكم في مجمل سلسلة الإمداد، من المواد الجينية المادية الأساسية، مرورا بالعمليات التي تدخل فيها الجينات والتسلسل الجيني، وصولا إلى المنتجات المترتبة على ذلك. من هنا، فإن المواد الغذائية الأساسية المهمة مهددة بأن تصبح ملكية خاصة للشركات عابرة القومية. وقد ظل القانون ساريا حتى ٢٠٠٨.

وبينما لا يفكر أي منتج للسيارات في الحصول على براءة اختراع لسيارة، فإن خطر حدوث هذا في المحاصيل قائم. والحصول على براءة اختراع محصول كامل، مثل فول الصويا، قد يعني أنه في حال لم يدفع الفلاح إتاوات على المحصول، اعتبرت زراعته لهذا المحصول عملا غير قانوني.

من هنا، فإن التوسع في براءات النباتات يشكل خطرا على التنوع، سواء بالنسبة للفلاحين أو المحصول. وهو يؤدي دائما إلى سيطرة احتكارية خاصة

وحصرية على موارد النبات الجينية، وما يترتب على ذلك من زعزعة أوضاع الفلاحين، والذي يهدد، بالمقابل، الأمن الغذائي. إن مثل هذه "الحقوق" يمكن أن تحرم الفلاحين من حقوقهم ـ حقهم في استنباط وتبادل بذورهم وحق البقاء، كما ذكرنا آنفا. يضاف إلى هذا أن الشركات عابرة القومية كثيرا ما توقف بيع السلالات التقليدية لأن من غير الممكن التحكم في حيازة سلالات سابقة على قانون البراءات. وهذا قد يؤدي في إخراج كثير من السلالات التقليدية من الاستخدام وانقراضها.

وقد أصبح الاعتماد على الذات في مجال الزراعة أكثر صعوبة. والحفاظ على التنوع الوراثي في الزراعة لا يضمن الاعتماد على الذات أو التنمية فحسب، بل أن فقدانه يحد من الخيارات ويعزز التبعية.

التعديل الوراثي

ويعرف أيضا بالهندسة الوراثية، ويبشر بزيادة كبيرة في إنتاج المحاصيل. تصل إلى ٥٠٠٪ في محاصيل مثل جوز الهند والكسافا. وبالنسبة لشركات الكيماويات الزراعية، فإن البذور المعدلة وراثيا تتيح الفرصة لمد سيطرتها على سلسلة الغذاء.

والبذور المعدلة وراثيا تثير الجدل الشديد من أكثر من جانب. فعن طريق تكنولوجيا التعديل الوراثي، يجري إدخال مورث غريب على النبات ليضفي عليه صفات مثل الغنى بالفيتامينات وتحمل الجفاف. ويأتي المورث من نوع مختلف من النبات، أو الحيوان، أو الفيروسات، أو البكتيريا. ومن منظور استنباط المحاصيل، فإن تقديم مثل هذه الجينات أمر غير طبيعي وآثاره غير معروفة.

كما يمكن لتطبيق تكنولوجيا التعديل الوراثي أن يكون نذير موت للملايين من صغار الفلاحين ولا تقدم شيئا لإطعام الفقراء. وبينما قد تؤدي التكنولوجيا في النهاية إلى محصول أكبر إلى حين. وهو ما لم يثبت بعد ـ فإن مشاكلها بالغة العمق. ويحذر العالم الأثيوبي تيوولد اجزيابي من "أننا نحرف أسس الحياة. وأي خطأ في تقنية التعديل الوراثي يمكن أن يدمر القاعدة الوراثية. وإذا ما حدث وتبين أن لهذه التقنية فوائد كبيرة خلال السنوات القادمة، فسننظر في أمرها.

فالمهم أن نضمن سير التكنولوجيا في الطريق الصحيح ... حتى لو استغرق الأمر جيلين أو ثلاثة".(١٠)

وتتمثل مشكلة صغار الفلاحين في أن محاصيل البذور المعدلة وراثيا يمكن أن تنتشر في أراضيهم، وتلحق الضرر بمحاصيلهم وتجعلها غير قابلة لإنتاج البذور. ومن شأن هذا تدمير أرزاق الملايين وتهديد إنتاج الغذاء والأمن الغذائي تهديدا خطيرا. وهذه البذور قد "تكون سببا في هجر صغار الفلاحين الذين يزرعون أشكالا متنوعة من الغذاء أراضيهم".(١١)

وتعايش الاثنين غير ممكن؛ إذ يتضح أكثر فأكثر أن الحديث عن مسافة آمنة بين المحاصيل المعدلة وراثيا وغيرها لا يعدو أن يكون وهما. فالرياح، والتي تشتد عنفا بفعل التغير المناخي، قادرة على اقتلاع البذور المعدلة وراثيا في المساحات الشاسعة. وعلى سبيل المثال، يقول مزارعو القمح في نورث داكوتا (الولايات المتحدة)، الذين يعيشون على مسافة حوالي ٥٠ ميل من أقرب حقول اللفت المعدل وراثيا، إن اللفت آفة في حقول قمحهم. ولما كانت الجينات التي توقع هذا الضرر لها براءات اختراع، فإن هذا يعني أن الفلاحين الذين يستخدمون بذورا تقليدية سيجدون أنفسهم مجبرين على دفع إتاوات عن محاصيل غير مرغوب فيها، تنمو في حقولهم. وقد حدث هذا لبيرسي شمايزر، فلاح من ساسكتشوان (كندا)، الذي تلوثت حقول لفته بلفت معدل وراثيا ماركة مونسانتو ألقت الرياح ببذوره في حقله.

ورفعت مونسانتو دعوى قضائية ضد شمايزر، تطالبه بمبلغ ١٨٢ ألف دولار لاستخدامه بذورها المعدلة وراثيا دون ترخيص. وكان موقف مونسانتو هو أن الأمر لا يتعلق بعلم شمايزر بوجود بذور اللفت المعدلة وراثيا في أرضه من عدمه، فالمهم أنها كانت هناك. وخسر شمايزر، لكنه استأنف الحكم أمام المحكمة العليا بكندا التي أيدت موقفه، وقضت بعدم أحقية مونسانتو في المبالغ المطلوبة. وتمثل هذه القضية "دعوة للتنبيه إلى المخاطر التي تهدد الفلاحين والتنوع في كل مكان من جراء الهيمنة المتزايدة للشركات العاملة في إنتاج المحاصيل المهندسة وراثيا وعدوانية سوقها ... وتتصل أعداد كبيرة من الفلاحين دائما بشمايزر تبلغه بقصص عما يتعرضون له من تهديدات وتخويف من جانب مونسانتو".(١٢)

وفي ٢٠٠٨، انعكست الأدوار. فقد رفع شمايزر دعوى على مونسانتو أمام محكمة محلية صغيرة، يطالبها بمبلغ ٣٠٠ دولار. وقال إن المسألة تتصل بـ "ملايين الجنيهات من التعويضات لأولئك الذين لوثت أراضيهم المواد المعدلة وراثيا، وحق الفلاحين التقليديين وغيرهم في إنتاج محاصيل غير معدلة وراثيا". وادعت مونسانتو أن القضية "فردية ومحلية".[١٣] وقد نُظرت القضية في مارس ٢٠٠٨، وفاز شمايزر بالتعويض الذي طلبه.[١٤] وكان بيرسي شمايزر وزوجته لويز قد فازا، في ديسمبر ٢٠٠٧، بجائزة حق العيش السليم على شجاعتهما في الدفاع عن التنوع الحيوي وحقوق الفلاحين.

وانتشار استخدام المحاصيل المعدلة وراثيا يعني هيمنة نوع واحد من الزراعة والقضاء على التنوع الوراثي للنباتات. ويمكن أن يؤثر هذا على عمل أولئك الساعين إلى حماية التنوع الوراثي ـ كتلك المراكز التي تتألف منها المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية العالمية.

وكما يقول هانز هرين، المدير العام للمركز العالمي لبيئة وفسيولوجيا الحشرات في نيروبي:

"يؤخذ على المحاصيل المعدلة وراثيا قاعدتها الجينية الضيقة. ومن شأن الاعتماد عليها خسارة المزيد من السلالات المتنوعة التي يحتاجها العلماء لاستنباط سلالات من المحاصيل ... ويعتبر تضييق زاوية تناول المسائل المتصلة بالأمن الغذائي أمرا خطيرا. فأفريقيا بحاجة إلى مجموعة من السلالات التي تتلاءم مع بيئة القارة. وفكرة المحاصيل المعدلة وراثيا لا يهمها خير الفلاح. ولن تطعم المحاصيل المعدلة وراثيا الجياع، بل ستزيدهم فقرا".[١٥]

وتعد مبيدات الأعشاب كذلك مصدرا آخر للخطر الذي يتعرض له الفلاحون. فكثير من المحاصيل المعدلة وراثيا مصممة بحيث تقاوم المبيدات. لكن استخدام هذه المبيدات قد يقتل كل شيء ما عدا هذه المحاصيل، بما في ذلك الحشرات المفيدة، مثل ليدي بيرد، والنباتات المفيدة. وإذا ما شاع استخدام البذور المعدلة وراثيا، سيتزايد استخدام المبيدات وستتطور الأعشاب الضارة في الحقول القريبة بحيث تقاوم السم. وسيتطلب القضاء على هذه "الأعشاب الفائقة" إلى جرعات أكبر من المبيدات. ومن غير الضروري أن يلقى استخدام البذور المعدلة

وراثيا القبول. فقد أظهرت التجارب التي أجريت في الهند على القطن المعدل وراثيا أن كمية المبيدات المطلوبة له وتلك المطلوبة للقطن المزروع بالطريقة التقليدية لا تختلف كثيرا.

وتتمثل أكبر المشاكل التي يواجهها صغار الفلاحين في أن تقنية التعديل الوراثي تخضع للسيطرة الكاملة للشركات. وتسيطر الشركات العشر الرائدة - ومنها مونسانتو الأمريكية ونوفاتيس وسينجنتا السويسريتين - على نصف سوق البذور المعدلة وراثيا تقريبا، وهذه السيطرة آخذة في التزايد. وهذه السيطرة يمكن أن تلحق دمارا كبيرا بالبلاد النامية. فشركات الكيماويات الزراعية يمكن أن تلزم الفلاحين بشراء بذورها المعدلة كل عام. وإذا لم تتوفر الرغبة لدى الشركات للتخلي عن براءات المحاصيل التي تمتلكها، فلن يكون ممكنا نقل السيطرة على تكنولوجيا التعديل الوراثي إلى الفلاحين. فقط في حال سيطر الفلاحون على التكنولوجيا، سيمكنهم حينها تقديم بذور معدلة وراثيا قادرة على تقليل الفقر الذي يبقي عليهم جياعا.

وقد أعلن الأفارقة بلا لبس شكوكهم في تكنولوجيا التعديل الوراثي. وفي اجتماع لمفوضية الموارد الجينية التابعة لمنظمة الزراعة والأغذية، أصدر مندوبو ٢٤ حكومة أفريقية بيانا قويا يعلنون فيه أن تقنيات التعديل الوراثي "ستؤدي إلى تدمير التنوع الوراثي، والمعارف المحلية ونظم الري المستدامة التي ابتكرها فلاحونا منذ آلاف السنين، وتدمر من ثم قدرتنا على إطعام أنفسنا".[١٦]

وبسبب سيطرة الشركات على سلسلة الغذاء، من المقدر أن تقلل تكنولوجيا التعديل الوراثي من فرص الجياع في الحصول على ما يكفي من الغذاء بدلا من أن تزيدها. وهي تشكل تهديدا لموارد الرزق وتعد ابتعادا عن مهمة توفير نظم تقلل من الفقر بمعدل النصف في ٢٠١٥. ولا يكمن الحل في المحاصيل المعدلة وراثيا، وإنما في انتهاج أسلوب مختلف يمكن الفلاحين من التوصل إلى حلول عملية لمشاكلهم الزراعية.

المدمر

أثيرت مسألة أخرى تتعلق بالتعديل الوراثي عندما حصلت مؤسسة أمريكية، هي دلتا أند باين لاند، أكبر شركات بذور القطن في العالم، ووزارة الزراعة

الأمريكية على براءة اختراع تقنية لإنتاج بذور تستخدم مرة واحدة. والتقنية تعطل، جينيا، قدرة البذور على الإنبات عند زراعتها مرة أخرى ـ تقضي على عمليات النبات الإنتاجية بحيث تأتي البذور الناتجة عقيما يستحيل على الفلاح زراعتها مرة أخرى. وقد يُحدث هذا أكثر الثورات التي يمكن أن تضرب الزراعة عمقا لأنها تنهي ما اعتاد عليه الفلاحون من توفير البذور من إنتاج موسم لزراعتها في الموسم التالي. ومن المتوقع أن يخسر الفلاحون بسبب تكنولوجيا المدمر تلك، أو بذور الانتحار كما صارت تعرف؛ في حين ستتزايد الأرباح التي تجنيها الشركات عابرة القومية من زيادة المبيعات.

كما أن للمدمر تداعيات أبعد أثرا. "يخبرنا علماء الوراثة الذين درسوا موضوع البراءات بأن المتوقع أن تنتقل حبوب اللقاح حاملة صفات المدمر لتصيب حقول الفلاحين الذي يرفضون تلك التقنية أو لا يقدرون على الحصول عليها"، كما تقول كاميلا مونتسينوز من مركز دو ادييوكاسيون إي تكنولوجيا، وهي منظمة تشيلية تعمل مع الجمعيات الزراعية.(١٧)

وسرعان ما تقدمت مونسانتو لتسجيل براءات بذور المدمر في أكثر من ٧٠ بلد. لكن على أثر الصرخة التي انطلقت في أنحاء العالم ضد التكنولوجيا، أوصى مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في ٢٠٠٠، بتعليق الأبحاث الميدانية على بذور المدمر وبيعها. وأعيد التأكيد على التعليق في ٢٠٠٦ .وأصدرت الهند والبرازيل قوانين وطنية تحظر هذه التقنية.

لكن الباحثين "مستمرون في أبحاثهم على المدمر والحصول على براءات له لأن تعقيم النبات مربح جدا للصناعة ولا يمكنها تركه"، كما ترى لوسي شرات من الشبكة الكندية للأنشطة البيوتكنولوجية.(١٨) ومن هنا، فإن التهديد الذي تفرضه بذور المدمر على الفلاحين لا يزال قائما.

القرصنة البيولوجية

هي حيازة التنوع البيولوجي، مثل النبات والحيوان، أو أجزائها، أو المعارف التقليدية المتصلة بذلك التنوع، "دون الموافقة المسبقة لأولئك الذين أُخذ عنهم هذا التنوع أو المعارف التقليدية".(١٩)

وتجني الشركات عابرة القومية الأرباح بهمة من القرصنة البيولوجية في حين تتلقى المجتمعات المحلية القليل أو لا شيء. وقد تتخذ القرصنة البيولوجية شكل شركات (وأحيانا أقسام بحث أكاديمية، ترعاها الشركات) تأخذ أنواع النبات من البلاد النامية دون إذن أو تعويض. وقد تلقت جامعة ويسكنسون براءتي اختراع أمريكيتين لبروتين مشتق من نوع من التوت ينمو في الجابون يعرف باسم بنتاديبلانتا برازياما. وقام بجمع التوت باحثون من جامعة ويسكنسون، يعملون في الجابون. وتوصل هؤلاء الباحثون إلى إمكان استخلاص البروتين الحلو من التوت. وتطلق الجامعة على هذا البروتين اسم برازين، تقدر درجة حلاوته بألفي ضعف حلاوة السكر؛ وهي تنفرد الآن بحقوق البرازين التي تنوي الترخيص باستغلاله للشركات العاملة في سوق التحلية العالمي الذي يحقق فائضا سنويا مقداره ١٠٠ مليار دولار. وهكذا، يحرم الجابون من أي تعويض على إسهامه في تقديم مصدر جديد للتحلية.

وتحت اسمها القديم، المؤسسة العالمية للنهوض بالريف، قامت جماعة العمل حول التآكل والتكنولوجيا والتركيز ومقرها كندا، في أواخر تسعينيات القرن الماضي، بوضع قائمة بنماذج لإسهامات الجنوب في الموارد الجينية والمعارف المحلية في مجال تطوير الزراعة أو الصناعات الغذائية أو الدوائية التي تتم في الشمال. وشملت القائمة ١٠٠ مثال لإسهامات البلاد النامية في الغذاء والدواء في البلاد الغربية. ومن بينها أسبرين باير الاصطناعي، أكثر أدوية العالم انتشارا، والمستخرج من أعشاب طبية عربية تقليدية.

ويقدر إسهام خام القمح المقدم من المركز العالمي للنهوض بالذرة والقمح بالمكسيك سنويا بـ ٣,١ مليار دولار من إجمالي قيمة محصول القمح الأمريكي ـ بنسبة ٣٤٪ تقريبا. وتبلغ قيمة مساهمة باو دارك، وهو عشب طبي من أمريكا اللاتينية يستخدم في مقاومة الملاريا وأنواع السرطان، في سوق الشمال حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا.[٢٠]

ويشير تقرير للمؤسسة الدولية للنهوض بالريف معد لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة إلى أن مساهمات فلاحي الجنوب التي يقدمونها للشمال، في مجال الموارد والمعارف الجينية النباتية، تقدر بـ ٥.٤ مليار دولار سنويا. لكن

الجنوب لا يتلقى شيئا مقابل تلك الإسهامات؛ وضاعت هذه المبالغ على بلاد الجنوب، كما يقول التقرير. وهذا يعادل تماما القيمة المضافة لأسعار المنتجات الزراعية في الشمال.[٢١]

تقول فاندانا شيفا، "إن ما سُرق ليس اختراعا واحدا لفرد واحد أو شركة واحدة، وإنما إبداع وابتكار جماعي لملايين الأشخاص عبر آلاف السنين، اختراع... ضروري للوفاء باحتياجات شعبنا في المستقبل".[٢٢]

وتتواصل مشكلة القرصنة البيولوجية. فقد انتهى تقرير صدر في ٢٠٠٦ إلى وجود "قائمة طويلة من حالات حيازة التنوع البيولوجي المشكوك في أمرها. والمسألة ليست شك وحيازة. إنها تتعلق بحالات قرصنة بيولوجية أو، بالتعبير القديم، "سرقة". إنه نهب بالمجان متاح للجميع".[٢٣]

وقد تأثرت معظم البلاد الأفريقية بهذا. ففي صحراء كلهاري بأفريقيا الجنوبية، على سبيل المثال، توصل مجلس جنوب أفريقيا للأبحاث العلمية والصناعية إلى نبات يسمى هوديا، قامع للشهية، وحصل على براءة له. وهو نتاج للمعارف التقليدية المتوارثة لشعب سان. وقد بيعت حقوق استغلال حصرية لشركة بريطانية. ولم يحصل شعب سان على نسبة من الإتاوات ـ وهي "نسبة ضئيلة ـ إلا على أثر حملة عالمية".[٢٤]

وهناك حاجة إلى تشريعات وطنية أكثر صرامة للحيلولة دون الجمع غير المرخص به للمادة الوراثية، خاصة من جانب الشركات عابرة القومية. وقد فرضت كثير من البلاد بالفعل هذا الحظر، من بينها أثيوبيا وإيران والعراق والصين.

الوقود الزراعي (الحيوي)

في أواخر ٢٠٠٧، تبين أن زراعة المحاصيل من أجل إنتاج الوقود ـ الغذاء من أجل السيارات ـ قد زادت زيادة كبيرة. ويشير تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية، صدر في ٢٠٠٧، إلى أن "الديزل الحيوي والإيثانول قد يشكلان ٧٪ من الطلب العالمي على الوقود السائل في ٢٠٣٠، مع زيادة الاستهلاك أربعة أضعاف ليصل إلى ٣٦ مليون طن متري سنويا مقارنة بثمانية أطنان في الوقت الحالي".[٢٥]

وقد يكون لهذا آثاره المدمرة على فقراء العالم، وبحلول أبريل ٢٠٠٨، أصبح هناك اتجاه كبير لإعادة النظر في المسألة. وكان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية عائدا، في جانب منه على الأقل، إلى تراجع إمدادات الغذاء بسبب تخصيص الأراضي لإنتاج الوقود (انظر ما يلي). لكن المحاصيل لا زالت تشكل تهديدا. وتعتقد الشركات عابرة القومية أن من الممكن إنتاج الحبوب من أجل الوقود - ومن بينها الذرة والقمح وكذلك السكر وزيت النخيل - في الأراضي التي تستخدم حاليا لإنتاج الغذاء للناس. كما يمكن زراعة المحاصيل من أجل إنتاج الوقود في مناطق الغابات وإلحاق الضرر بالبيئة، بما في ذلك زيادة حرارة الأرض. ويمكن أن يترتب على خطط إنتاج الوقود الحيوي "تركيز الملكية الذي قد يترتب عليه طرد أكثر فلاحي العالم فقرا من أراضيهم ودفعهم إلى هاوية الفقر المدقع"، كما يقول تقرير للأمم المتحدة.[٢٦]

وتعيد موجة الاستثمار في الوقود الزراعي (ويسمى أيضا بالوقود الحيوي) هيكلة الشركات الزراعية نفسها. وتلتقي مصالح اللاعبين الجدد الأقوياء في القطاع. وتبيع شركات التجميل الديزل الحيوي. وتشتري شركات النفط العملاقة المزارع بملايين الدولارات التي جنتها من ارتفاع أسعار النفط. ويعقد سماسرة وول ستريت الصفقات مع الإقطاعيين من بارونات السكر. وكل هذه الأموال التي تدور حول العالم تعيد تنظيم وتكثيف البنى عابرة الجنسيات، لتقيم الروابط بين طبقة ملاك الأراضي القساة في الجنوب وأقوى شركات الشمال.[٢٧]

وتستثمر شركات السلع الزراعية، مثل كارجيل آند ارشر دانيلز ميدلاند، أموالا ضخمة، إلى جانب الشركات المتخصصة في تجارة السكر وزيت النخيل، وبقدر أقل في استغلال الغابات. كما تستثمر شركات النفط، بريتيش بتروليوم ومتسوي وبتروبراس البرازيل وبترو شينا، مبالغ كبيرة. وللسير ريتشارد برامسون، صاحب فيرجن جروب وفيرجن فيولز، "حصة متنامية من الاستثمارات في مجال الوقود الزراعي".[٢٨]

وتتولى الحكومات ووكالات الإقراض الدولية، كالبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، حماية المستثمرين في وجه المخاطر التي يتعرضون لها. والأموال التي تقدم من خلال الدعم المباشر، والإعفاءات الضريبية المؤقتة، وطرق النقل الممولة

من الخزينة العامة، وبرامج حصص الكربون والقروض الميسرة، تجعل هذا الوقود مقبولا اقتصاديا. كما تقدم بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوافز ودعم يقدر بـ ١٥ مليار دولار سنويا.(٢٩)

ويجب أن نلفت الانتباه بصفة خاصة إلى أن الشركات عابرة القومية تصب الأموال في أفريقيا لتمويل إنتاج محاصيل الوقود، و"تغذي التدافع على الأراضي بصورة تذكرنا بتوسع أوروبا الاستعماري قديما".

وتعقد بتروبراس، على سبيل المثال، صفقات لتوريد الإيثانول مع مجموعة من البلاد الأفريقية، من السنغال إلى نيجيريا، ومن موزمبيق إلى أنجولا. وتجري حكومة تنزانيا مفاوضات مع ١١ شركة أجنبية للاستثمار في إنتاج محاصيل الوقود الزراعي في البلاد.

وهناك عدد من المشروعات الصغيرة التي تتولاها منظمات غير حكومية في أفريقيا، بعضها قديم، تعمل في إنتاج الزيوت للاستخدام المحلي وصنع الصابون. والاندفاع الحالي نحو الوقود الزراعي لن يقدم الكثير لهذه المشروعات الزراعية الصغيرة.

إن الوقود الزراعي يمون سيارات الأغنياء على حساب أرواح الفقراء. ولا ترى العائلات الريفية معنى لاستبدال نظمهم الزراعية القديمة التي تؤمن لهم الغذاء بمزارع صناعية يملكها الأجانب. "إن خصخصة الأرض، التي هي مصدر ثروة أفريقيا، من شأنه إهدار أي فرصة للبلاد الأفريقية لتقرير مستقبلها".(٣٠)

وقد انتقد مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في الغذاء، جين زيجلر نمو الوقود الزراعي. وأوصى زيجلر، في تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٧، بتعليق إنتاج الوقود الزراعي لمدة خمس سنوات. وأكد على أن التدافع نحو تحويل المحاصيل الغذائية إلى وقود للسيارات، دون دراسة تأثير ذلك على الجوع في العالم، سيؤدي إلى كارثة. ومن بين الآثار المحتملة: ارتفاع أسعار الغذاء، واشتداد التنافس على الأراضي والغابات والتهجير الإجباري وتأثير ذلك على فرص العمل وأوضاعه وارتفاع أسعار المياه وندرتها.(٣١)

وهناك ما يشير إلى تصدي المتأثرين بالوقود الزراعي لهذا الوضع. ففي جنوب أفريقيا، رفض المجتمع المدني اقتراح الحكومة باستخدام الأراضي المملوكة

للقبائل والبلديات في ايسترن كيب لإنتاج الوقود الزراعي. وفي أوغندا، أجبرت الاضطرابات المدنية الحكومة على سحب الترخيص الذي منحته لإحدى الشركات لزراعة قصب السكر لحساب الشركات المنتجة للوقود الزراعي.[٣٢] ومن المتوقع أن تزداد المقاومة.

وقد حذرت الجمعية الملكية البريطانية، في أوائل ٢٠٠٨، من أن التحول إلى الوقود الزراعي لن يؤدي إلى خفض ذي قيمة في تقليل الانبعاثات الحرارية، وأنه يمكن أن يكون مدمرا للبيئة بطرق أخرى.[٣٣]

وفي أبريل ومايو ٢٠٠٨، ركز ارتفاع أسعار الغذاء العالمية والتوسع في استخدام الأراضي لهذا الغرض الأنظار على الوقود الزراعي كعامل مساعد. وأصبحت هناك حاجة ملحة إلى إعادة التقييم الحقيقي. لكن الشركات عابرة القومية تواصل جهودها لفرض الوقود الزراعي حماية لاستثماراتها. لكن دون قبول عام، فإن فرص الوقود الزراعي في المستقبل محدودة. وهو بحاجة لأن يقتصر على الأراضي المهملة التي لا تستخدم لإنتاج المحاصيل الغذائية بصورة دائمة.

ويشكل الوقود الزراعي أهم أنشطة الشركات إلى حد كبير، وهو النشاط الذي يظهر "الطبيعة الشرسة" للاندفاع نحو المزيد من الأرباح دون اعتبار لنتائج ذلك على الفقراء. وقد حدث الدمار البيئي بالفعل، وليس أدل على هذا من تصاعد إنتاج زيت النخيل (انظر الفصل الثالث).

المبيدات الحشرية

منذ ١٩٩٧، يشهد قطاع الكيماويات الزراعية حالات اندماج عديدة بين الشركات، مما أدى إلى المزيد من هيمنة الشركات الأكبر. وقد بلغت المبيعات العالمية من مبيدات الحشرات في ٢٠٠٦ ٣٠,٤ مليار دولار، مع استئثار أكبر ست شركات (سيجنتا، باير، مونسانتو، باسف، داو، دوبون) بحوالي ٨٥٪ من إجمالي المبيعات.[٣٤]

وهذه المبيدات سموم من الصعب استخدامها بطريقة آمنة في البلاد النامية. فالإرشادات المكتوبة على العلب غير مفهومة، ولا يتوفر الماء والصابون لتنظيف

الجلد من الكيماويات إذا ما انسكبت العلبة بالصدفة، والملابس الواقية إما غالية الثمن أو أنها تشعرك بالحر حال ارتدائها. كما تلحق هذه المبيدات الضرر بالبيئة بصرفها في الأنهار والخزانات، وتلويث مياه الشرب وحياة الأسماك. ويستخدم هذه المبيدات الفقراء بالأساس، وتسبب لهم المشاكل الصحية بل والوفاة.

واستخدام المبيدات في القضاء على الحشرات، ومعالجة الأمراض، ومقاومة الحشائش الضارة تحقق فائدة ثلاثية للصناعة. فمع انخفاض الدعم المقدم للفلاحين في بلاد الغرب، تراجعت مبيعات المبيدات هناك. وتتجه الشركات المنتجة للمبيدات أكثر فأكثر نحو البلاد النامية كمنفذ لبيع منتجاتها.

وقد حولت حملات الدعاية الضخمة التي تنظمها شركات الكيماويات البلاد النامية إلى سوق مزدهر للمبيدات والإغراق. وبينما يجري تصدير كثير من المبيدات عن طريق شركات عابرة القومية غربية، هناك غيرها يجري إنتاجه في البلاد النامية بواسطة فروع للشركات عابرة القومية. وتستخدم معظم المبيدات في البلاد النامية لمحاصيل التصدير.

وأخطر المبيدات، ومن بينها دي دي تي والدرين وبراكوات، إما محظورة أو مقيد استعمالها بشدة في البلاد الغربية. لكن بعضها لا يزال يصدر إلى البلاد النامية عن طريق الشركات الزراعية. وتوصف هذه الصادرات بأنها "فضيحة عالمية بكل المقاييس".[٣٥] وبينما أوقفت شل إنتاج مبيد ديلدرين المحظور استعماله على نطاق واسع، هناك مخزون ضخم منه في أفريقيا (انظر ما يلي).

ونقص المعلومات في البلاد النامية عن المبيدات، إلى جانب غياب التنظيم، يمكن أن يجتمعا على الأمية وظروف العمل القمعية لتجعل من هذه المبيدات موّاد مميتة تقتل الناس والأرض والمجاري المائية.

الموز

لمقاومة مخاطر الحشرات والفطريات والحشائش، تستخدم شركات الموز كميات ضخمة من المبيدات. وتتولى خمس شركات ـ دول، دل مونتو، شيكيتا، فيفز، نوبوا ـ معظم إنتاج العالم من الموز في مزارع كبيرة.

"سيضطر معظم ملاك المزارع إلى إنفاق مبالغ أكبر على الكيماويات الزراعية من تلك التي ينفقونها على قوة العمل".(٣٦) وتشمل المواد الكيماوية التي تستخدم في المزارع أربعة على الأقل من المواد التي تصنفها منظمة الصحة العالمية ضمن المواد بالغة الخطورة. وهذه الكيماويات ترش بالطائرات وتمسك بها الأيادي. وهناك نسبة كبيرة من الكيماويات التي ترش بالطائرة لا تسقط على المحاصيل. تسقط على التربة وفي الممرات المائية ـ ما يؤثر على العاملين في المزارع، وبيوتهم الموجودة بها أو بالقرب منها. وبمقتضى قوانين بعض البلاد، لا ينبغي بقاء العمال بالحقول أثناء الرش، لكن هذا القانون لا يحترم. وفي بلاد أخرى، لا وجود أساسا لمثل هذا القانون.

كما أنها تتسبب في تلوث المياه. "فالإنتاج الكثيف لمزارع الموز يضاعف من الطلب على المجاري المائية ويشكل خطرا على أولئك القاطنين عند المصب ويستخدمون المياه الملوثة للشرب وإعداد الغذاء والغسيل".(٣٧)

وتثير الآثار الصحية للمبيدات قلقا كبيرا. وتشمل هذه الآثار: الاكتئاب، ومشاكل التنفس، وأمراض العيون، والسرطان، والعقم، والتهابات الجلد. ومن الممكن أن تتعرض النساء للإجهاض أو ينجبن أطفالا مشوهين. ونادرا ما يتوفر للعمال وسائل الوقاية، أو المعدات أو التدريب اللازم. ويقوم كل من العاملين في المزارع أو مراكز تعبئة المحاصيل بأعمال مرهقة ومملة وسط جو حار ورطوبة عالية. وعادة لا يكون هناك طاقم طبي في المزرعة وغالبا تكون الشركات هي التي تعين الأطباء، ولا ترغب من ثم في تسليط الضوء على الكيماويات أو المخاطر الصناعية.(٣٨)

وقد لجأ عشرات الآلاف من عمال الموز في أمريكا اللاتينية إلى المحاكم مطالبين بإصلاح الأوضاع. وتواجه دول ودل مونتو وشيكيتا، وشركات إنتاج الكيماويات داو وشل وأوكسيدنتال أحكاما تتصل بالآثار الضارة للمركب الكيميائي عالي السمية نماجون (DBCP)، والتي تشمل تشوهات الولادة وأمراض الكبد والكلى والعقم عند العمال. وفي نوفمبر ٢٠٠٧. كسب عمال زراعيون من نيكاراجوا تعويضا بمبلغ ٣,٢ مليون دولار عما حل بهم من أضرار بسبب عملهم في شركة دول. وادعى العمال إصابتهم بالعقم بسبب مبيد نجامون التي تستخدمه دول في مزارعها.(٣٩)

وهناك المزيد من الدعاوى في الطريق يدعي فيها آلاف العمال من كوستاريكا وهندوراس وجواتيمالا وبنما وقوع الضرر عليهم بسبب استخدام هذا المبيد في المزارع.

الأرز

تتزايد التساؤلات بشأن المبيدات. وتحاول شركات الكيماويات عابرة القومية إقناع فلاحي العالم بشرائها، لكن آثارها تثير ريب حقيقية. وفي آسيا، حيث تتغلغل الصناعات الكيماوية في قطاع الأرز، تقضي الكميات المهولة من الكيماويات على الأعداء الطبيعيين للحشرات، وتبتلع عوائد الفلاحين المتدنية. وبدأ مزارعو الأرز الآسيويين يتساءلون: هل نحن بحاجة حقا إلى هذه المنتجات؟

وهناك أدلة مقنعة، مع تنامي وعي زراع الأرز الآسيويين، على إمكان الحصول على كميات الإنتاج الحالية بل وحتى زيادتها باستخدام كميات أقل من المبيدات. ومثل معظم المحاصيل، يجتذب الأرز الحشرات التي تسبب الأضرار. وللسيطرة على الحشرات، يُنصح الفلاحون باللجوء إلى الكيماويات. يقول د. كونج لوين هونج من المعهد الدولي لأبحاث الأرز، "على مدى أربعين عاما يعتمد الفلاحون في آسيا على المبيدات كما لو كانت أدوية".[٤٠] ويرى د. بول تنج، من نفس المعهد، أن الفلاحين واقعون تحت تأثير دعايات الشركات التي تروج للمبيدات، ويعتقدون أن المبيدات الحشرية دواء قاتل للحشرات. وسيتطلب الأمر وقتا طويلا حتى يغيروا هذا الاعتقاد. والشركات عادة ما تكون أكثر تنظيما ومالا من الهيئات الحكومية في توصيل رسالتها إلى كل مكان.[٤١]

وتسعى شركات الكيماويات إلى تشجيع الفلاحين الذين لا يتساءلون بشأن الحاجة إلى مبيداتها على الولاء للعلامة التجارية، بتوزيع القمصان والقبعات التي تحمل علامة الشركة بالمجان. وتلعب إعلانات الإذاعة المكثفة واللوحات الإعلانية الضخمة على جوانب الطرق على المشاعر، وخاصة على وتر الخوف من الخسارة، لتعزيز الرسالة التي تود الشركات إبلاغها للفلاحين. وكما يقول هيونج، فإن "جانبا كبيرا من إعلانات الشركات مخيف للغاية". لكن هناك تغيير كبير آخذ في الحدوث. فبرغم الإعلان المكثف، يبدي الفلاحون رغبتهم في التخلص من طاحونة المبيدات، على الأقل لأن هذا يوفر لهم عوائد أكبر.

وقد شجع برنامج الفاو للإدارة المتكاملة، والذي يشمل ٩ بلاد، مزارعي الأرز في ٨ آلاف قرية على تخفيض استخدام المبيدات بنسب كبيرة. وبالإجمال، تحقق الخفض في هذه القرى بنسبة ٧٥٪ وزاد المحصول بمعدل ١٠٪.[٤٢]

ويزيد ارتفاع الوعي بالأساليب الطبيعية لمكافحة الآفات من عوائد صغار الفلاحين على حساب مبيعات الشركات عابرة القومية. كما تواجه شركات الكيماويات، التي تتعرض للتشويش من جانب الفلاحين، تحركات عدد من الحكومات الآسيوية، مما يقلل أيضا من مبيعاتها.

المحاصيل غير التقليدية

هناك خطر مستجد يتمثل في الكميات الضخمة من المبيدات التي تستخدم في محاصيل التصدير غير التقليدية، مثل الفواكه، والخضروات، والزهور. ويسبب التعرض المستمر للكيماويات السامة مشاكل صحية خطيرة الآن في عدد من بلاد أمريكا اللاتينية، خاصة للنساء العاملات في زراعة الزهور، اللاتي يعانين من معدلات إجهاض عالية، والصداع المتكرر ونوبات الدوار.

وهناك أيضا مشاكل اقتصادية. فالمنتجون يمكن أن يفقدوا قيمة المحصول بالكامل، ويتعرضون كذلك للعقوبات الصارمة، إذا كانت بقايا المبيد في المواد الغذائية مخالفة لمعايير البلد المستورد.

ومن المتوقع أن يحذو العمال الذين يعانون مشاكل صحية بسبب تأثير استخدام المبيدات حذو عمال الموز ويلجئون إلى المحاكم. وقد تكون الشركات الزراعية عابرة القومية كبيرة وقوية، لكن الفقراء يبدون عزمهم الدفاع عن أنفسهم.

التجارة

يجري تبادل ثلثي تجارة العالم بين شركات عابرة القومية. وهي تهيمن على أسواق السلع الغذائية العالمية، في حين يستولى عدد صغير من الشركات على نسبة كبيرة من التجارة. وتسيطر شركتا دو بو ومونسانتو مجتمعتين على سوق بذور الذرة العالمي (٦٥٪) والصويا (٤٤٪). وهناك ست شركات ـ باسف وباير وداو ودي بو ومونسانتو وسينجنتا ـ تتحكم في ٧٥ ـ ٨٠٪ من السوق العالمي لمقاومة

الآفات (مقارنة بـ ١٢ شركة في ١٩٩٤). وكانت مونسانتو تتحكم في ٩١٪ من السوق العالمي للبذور المعدلة وراثيا في ٢٠٠١، بعد أن سيطرت على ٦٠٪ من سوق بذور الذرة غير المعدلة وراثيا في البرازيل في خلال عامين (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩).

وهناك خمس شركات تتحكم في ٩٠٪ من تجارة الحبوب العالمية؛ وست شركات تستحوذ على ٧٥٪ من سوق المبيدات العالمي، في حين تهيمن كارجيل وشركتان أخريان على صناعة تجهيز الكاكاو في ساحل العاج، حيث تتحكم الشركات عابرة القومية في ٩٥٪ من طاقة التجهيز. وتتحكم خمس شركات ـ شيكيتا، دل مونتي، دول، فيف، نوبوا ـ في ٨٠٪ من سوق الموز العالمي، مع استئثار شيكيتا ودول للأغذية بـ ٥٠٪ من السوق. وتسيطر ثلاث شركات على ٨٥٪ من سوق الشاي العالمي، وتعتبر يونيلفر أكبر مورد للشاي. وتحتكر نسله بالفعل سوق الحليب المعقم بالحرارة الفائقة (UHT) في باكستان، وتتحكم في ٨٠٪ من إنتاج الألبان في بيرو. وتستأثر الشركات الثلاثون الأكبر في مجال توزيع الأغذية بحوالي ثلث مبيعات المواد الغذائية في العالم. وتتولى شركات توزيع عابرة القومية حوالي ٣٦٪: قامت تسكو بتوزيع ٤٨ صنفا هناك في ٢٠٠٣، بمبلغ إجمالي ١,٢ مليار دولار.[٤٣]

وقد ارتفعت المنتجات الزراعية والمواد الغذائية من ٦٥ مليار دولار في ١٩٧٢ إلى ٤٦٨ مليار في ٢٠٠٤.[٤٤]

وهذه الزيادة ـ ناجمة عن عملية العولمة في جانب منها ـ حولت مؤسسات قليلة الشأن إلى شركات عابرة القومية كبيرة ذات نفوذ سياسي ضخم. لكن هذا له تداعياته الخطيرة على الفقراء. فبسبب حاجتها إلى المزيد من المال لتسديد الدين الأجنبي، يشجع البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة البلاد النامية على دفع فلاحيها نحو إنتاج وتجارة سلع زراعية، مثل القهوة والكاكاو والشاي. لكن هذا كان سببا في "فائض" في كثير من السلع، ليحدث انخفاضا غير مسبوق في الأسعار، أقل من تكلفة الإنتاج في الغالب، ما زاد من مصاعب الفلاحين وإفقارهم.

وتعني قوة الشركات عابرة القومية استفادة الفلاحين محدودي الموارد استفادة محدودة من التجارة العالمية. ويتحدث زعماء الحكومات الغربية عن الفوائد

الضخمة التي ستتحقق من تحرير التجارة. وعلى سبيل المثال، قال رئيس الوزراء البريطاني في نوفمبر ١٩٩٥ إن "البلاد النامية يمكنها أن تحقق زيادة قدرها ٤٧ مليار دولار من الصادرات الزراعية".[٤٥] لكن من منظور إدارة التجارة لصالح الفقراء، فإن أرقاما كهذه مضللة. فعدد البلاد النامية التي تملك مخزونا من الغذاء تنتظر بيعه للغرب، إذا ما سمح الغرب بذلك، قليل. وشعوبها تريد الغذاء؛ والفائض الحقيقي قليل.

ولن يكون الفقراء هم الرابح الرئيسي من هذه الـ ٤٧ مليار دولار. "عندما تعزى الأرباح الضخمة إلى إصلاح التجارة، فإننا نكون بحاجة للقراءة الدقيقة: كل الأرباح تقريبا تتكدس في خزائن البلاد الأغنى والمتوسطة الدخل، وليس أفقرها، وخاصة بلاد أفريقيا الأكثر فقرا".[٤٦] ستذهب المكاسب إلى التجار بالأساس، وليس للبلاد النامية أو فلاحيها". و"بالنسبة للمنتجين الزراعيين محدودي الدخل، فإن مكاسب تحرير الاقتصاد ... عادة ما تكون محدودة للغاية".[٤٧]

وعادة ما تضغط الشركات عابرة القومية باتجاه تحرير التجارة بوصفه الإصلاح الرئيسي للتجارة: لكن فقط عندما يكون ذلك متفقا مع مصالحها. ودشنت جولة أورجواي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) في ١٩٩٤ لعهد مواتٍ لمصالحها. وكانت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة من الاتفاقيات التي نتجت عن الجولة، وكذلك مولد منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥. وفي حين أن مهمة منظمة التجارة العالمية تشجيع التجارة الحرة، فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تعد اتفاقية حمائية. وكانت الشركات عابرة القومية هي المسئولة عن خروجها إلى النور. فقد كانت اتفاقية حقوق الملكية من بنات أفكار تحالف صناعي يضم ١٣ شركة أمريكية كبيرة، من بينها بريستول ماير سكويب وديبو ومونسانتو وجنرال موتورز. وكان الغرض من الاتفاقية هو حماية براءات اختراعات هذه الشركات. وبينما تطالب بتحرير التجارة، تركز الشركات عابرة القومية على حماية مصالحها.[٤٨]

ويفوق إنتاج وتجارة الحبوب غيره من المحاصيل. وكارجيل، وهي شركة أمريكية خاصة مقرها مينابوليس، هي أكبر تاجر عالمي للحبوب، وتستحوذ على حوالي نصف حجم التجارة. ويليها في الترتيب ميتسوي/ كوك اليابانية ولويس

دريفوس الفرنسية (على اسم الأسرة الفرنسية التي تمتلكها)، ومؤسسة اندريه/ جارناك السويسرية (على اسم أصحابها أيضا) وبونج أند بورن البرازيلية (وهي أيضا شركة عائلية). وهكذا، يستحوذ عدد صغير من العائلات وتكتل ياباني على الجانب الأكبر من تجارة الحبوب العالمية. وتقدر حصة هذه الشركات بـ٦٠٪ من مخزون العالم من الحبوب.

وتعتبر كارجيل نفسها "مورِّد عالمي للغذاء، والمنتجات والخدمات الزراعية وإدارة المخاطر، تضم ١٥٨ ألف موظف في ٦٦ بلد". وتتولى كارجيل استنباط ومعالجة وتوزيع الحبوب وبذور إنتاج الزيوت وغيرها من السلع في أسواق الأغذية وأعلاف الحيوانات. كما تزود منتجي الحبوب والأعلاف بالخدمات والمنتجات اللازمة للمزارع.[٤٩] و"تسعى كارجيل لأن تكون قائدا عالميا لتغذية الشعوب"، كما قال بول كونواي، النائب الأول لرئيس كارجيل، في يوليو ٢٠٠٧.[٥٠]

وكشركة خاصة، فإن كارجيل غير مجبرة على تعريف الجمهور بعملياتها. وقد أعلن أحد فروع كارجيل ذات مرة أن كل من المؤسسة وعمالها يمكن أن يتعرضوا للملاحقة القضائية في حال قدموا أي معلومات للحكومة الأمريكية عن أنشطتها. و"لا يستدعي الأمر مجهودا كبيرا لنتخيل رد الفعل الذي يمكن أن يتعرض له بلد نام بلغ به التهور حد طرح مثل هذه المسائل الحرجة".[٥١] وحسب كفين واتكينز، الذي وضع دراسة عن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، فإن كارجيل "كانت المسئولة عن إعداد الأوراق المتصلة بالزراعة التي قدمتها الولايات المتحدة لجولة أوروجواي".[٥٢] وتنكر الشركة هذا وتقول إن كل ما فعلته هو توضيح وجهات نظرها للإدارة الأمريكية والحكومات الأوروبية.

وتؤثر أنشطة كارجيل تأثيرا مباشرا على الفقراء في البلاد النامية. "هدف كارجيل هو مضاعفة حجمها كل ٥ أو ٧ سنوات، لكن إنجاز هذا الهدف يتطلب احتلال المزيد والمزيد من المناطق، وطرد مجتمعات بكاملها من مستوطناتها وتجمعاتها".[٥٣]

الأرض

تحتاج الشركات عابرة القومية الأراضي الموجودة حاليا بحوزة صغار منتجي

المحاصيل الغذائية. ومع عولمة صناعة الغذاء، تتحول الأراضي أكثر فأكثر من إنتاج المحاصيل الغذائية إلى محاصيل التصدير؛ هناك مليون هكتار إضافي سنويا تخصص لزراعة المحاصيل. ويخصص إنتاج المزارع، في الغالب الأعم، لأسواق التصدير. وهذا الانتقال السريع للأراضي من زراعة صغار الفلاحين إلى مزارع التصدير يهدد وجود التجمعات الزراعية محدودة الموارد والشعوب الأصلية. وهو أمر سيئ بالنسبة للشعوب الفقيرة واقتصاداتها؛ وعادة ما يكون سببا لهجرة السكان إلى المناطق الحضرية. لكن الشركات عابرة القومية العاملة في مجال الزراعة ترغب في مواصلة عملية العولمة.

والجدل متواصل منذ زمن حول ما إذا كان ينبغي استخدام الأراضي الخصبة في زراعة محاصيل التصدير، بدلا من استخدامها لتوفير الغذاء للسكان المحليين. وبينما يمثل الغذاء أهم الحاجات الأساسية، فإن نقص الأموال وتراجع القدرة الشرائية هما المسئولان عن الجوع بقدر كبير. وبينما تجلب صادرات المحاصيل الأموال، فإن أسعارها، كما سبق وأشرنا، غالبا ما تكون متدنية بحيث لا تحقق للمنتجين عائدا معقولا. ومع محدودية استفادة الملايين من صغار الفلاحين الذين يزرعون محاصيل التصدير، فإن تحقيق التوازن بين محاصيل الغذاء ومحاصيل التصدير يحتاج إلى المزيد من الاهتمام بإنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي.

وأمام هبوط الأسعار بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج، وافقت البلاد المنتجة للبن، في أكتوبر ١٩٩٤، على سحب المخزون من سوق التصدير. وارتفعت أسعار البن العالمية نتيجة لهذا، ولو بشكل جزئي. وقد بلغت أعلى معدلاتها خلال ٢٠ عاما في مايو ١٩٩٧، بعد أن أظهرت.المكاسب التي حققها المنتجون عزمهم حجب الإمدادات للحفاظ على ارتفاع الأسعار. (٥٤)

وشملت حركات التأميم الواسعة للشركات الأجنبية من جانب البلاد النامية في السبعينيات كثير من مزارع محاصيل التصدير الكبيرة. وفي أواخر الثمانينيات، دعا عدد من حكومات البلاد النامية المستثمرين الأجانب إلى العودة مرة أخرى، على قاعدة المشروعات المشتركة غالبا. وفي بعض البلاد، حلت المشروعات التي تسيطر عليها الشركات الزراعية عابرة القومية، حيث يزرع الفلاحون وأحيانا

يجهزون المحصول وفق عقود، محل المزارع التقليدية للعصر الكولونيالي. وتعد تعاقدات زراعة التبغ لحساب الشركات عابرة القومية مثالا كلاسيكيا لهذا، لكن هذه الترتيبات تنطوي على الكثير من الشراك (انظر الفصل الثالث).

الخلاصة

يموت ملايين الأشخاص كل عام لأنهم لا يحصلون على الغذاء الكافي. فهم فقراء، لا يملكون المال الذي يشترون به، أو الموارد لزراعة ما يكفي من الغذاء. ويمكن القول بأن تلك هي أكبر فضائح بدايات القرن الحادي والعشرين. وهناك حاجة إلى نظم للغذاء والزراعة يمكن الفقراء من الحصول على الغذاء الذي يحتاجونه. والدور المسيطر للشركات عابرة القومية لا يساعد في تحقيق هذا. ويجب إعطاء الأولوية لتلبية حاجات الجميع على حساب مكاسب الأقلية.

الفصل الثالث

الآثار المدمرة للسلع الزراعية

تشارك عدة ملايين من أبناء البلاد النامية في إنتاج المواد الغذائية والسلع الزراعية. وكذلك الشركات عابرة القومية التي تسهم إسهاما كبيرا في إنتاجها، وتسويقها، وتجارتها. ويعد التبغ وأغذية الأطفال والموز والزهور ومشروبات الكولا والقطن وزيت النخيل من أبرز هذه المنتجات.

التبغ

يعتبر التبغ من أكبر مفردات تجارة السلع الزراعية. ويمثل استخدامه كارثة صحية كبرى. فالتدخين من الأسباب الرئيسية التي يمكن تجنبها للوفاة، ويقتل حوالي خمسة ملايين شخص في العالم كل عام، مع تحول وجهة الموت باتجاه الجنوب. ومع تراجع التدخين في الشمال، تستهدف الصناعة الجنوب بصورة متزايدة، وترى فيه سوقا يضمن استمرار تدفق الأرباح.

وفي الشمال، هناك أقل من ٣ من كل ١٠ من البالغين لا زالوا يدخنون، مقارنة بحوالي ٦ من كل ١٠ قبل ٤٠ عاما مضت، ولم يعد التدخين مقبولا اجتماعيا في معظم البيوت، والأماكن العامة، وأماكن العمل. وتخلف الأمراض المتصلة بالتدخين حوالي مليوني ضحية سنويا في الشمال، حيث يقر معظم الناس بمسئولية بالتدخين عن حالات الوفاة. وعلى الرغم من تزايد الوعي بمخاطره في العالم، فإن التدخين في الجنوب آخذ في التزايد. وطبقا لمستوياته الحالية، من المتوقع أن يودي التدخين بحياة حوالي ١٠ مليون شخص سنويا بحلول ٢٠٢٠، ثلثيهم من البلاد النامية. وفي ستينيات القرن الماضي لم تكن نسبة المدخنين بين الرجال في الجنوب تتجاوز ٢٠٪ ـ ولم يكن هناك بالفعل من يدخن من النساء.

والآن، وبفضل قدرة الشركات على الإقناع الحاذق، تصل نسبة المدخنين إلى ٥٠٪ والمدخنات إلى ٩٪ .[١]

ويتركز إنتاج وتجارة التبغ إلى حد كبير بيد شركات عابرة القومية. وتستحوذ ٤ شركات، هي التريا جروب (فيليب موريس)، بريتيش أمريكان توباكو (BAT)، رينولدز امريكان أند جابان توباكو على حوالي ٧٠٪ من الإنتاج العالمي للتبغ (مع استبعاد الصين، حيث تحتكر الدولة إنتاجه). وتقف شركات التبغ عابرة القومية موقف الدفاع مع شروع المرضى المزمنين من المدخنين في مقاضاتها أمام المحاكم بسبب الأضرار التي يدعون أنها لحقت بصحتهم. ويرى بعض الأطباء أن التدخين سيصبح خلال ٣٠ عاما عادة عفا عليها الزمن.

وبالنسبة للحكومات فإن ما يهمها على ما يبدو هو الأموال التي تعود عليها من التبغ. فإذا كان المحصول وفيرا، فهو يدر عليها مبالغ كبيرة كرسوم للتصدير. وبالنسبة لعدد قليل من البلاد، يعد التبغ مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية. وهو يوفر فرص العمل. لكن هذا له ثمنه. فالتبغ يضر بصحة ملايين الناس. وبالنسبة للخدمات الصحية في البلاد النامية، تفرض الحاجة إلى معالجة الأمراض التي يسببها التدخين قيودا إضافية على ميزانيات غالبا ما تكون مضغوطة بالفعل. والتدخين يقوض الخدمات الصحية للبلد. فعندما يكون على بلد أن ينفق المال لمعالجة المدخنين، سيقل ما ينفقه على الأمراض الأخرى.

وتحصل الخزانة الصينية على أكثر من ٥ مليار دولار سنويا من المدخنين في صورة ضرائب. لكن الصين أنفقت (في ٢٠٠٢) ٣,٥ مليار دولار كتكاليف للرعاية الصحية للأمراض التي يسببها التبغ. ولو كانت هذه التكاليف أقل بنسبة ٢٠٪ لأمكن للصين تشغيل أكثر من نصف مليون معلم ابتدائي إضافي.[٢]

وبينما يزيد التدخين صحة الشعوب تدهورا، يبدو أن الحكومات تنأى بنفسها عن التعرض لشركات التبغ القوية. وتتحمل مستشفيات البلاد النامية الآن عبء الأمراض الناتجة عن التدخين. ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، أصبح سرطان الرئة الناتج عن التدخين الشديد من أكثر الأمراض شيوعا بين المترددين على مستشفى مابيلو في بولاوايو. وفي السودان، أصبحت إصابات الشريان التاجي من أكثر أسباب الوفاة شيوعا.[٣]

وتخصيص الأراضي لزراعة التبغ يعني تناقص مساحات الأراضي المخصصة للغذاء. وحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تخصص مالاوي ٤,٣٪ من مساحة أرضها لزراعة التبغ، بينما تخصص زيمبابوي ٢٪. وبينما تعتبر هذه النسب صغيرة على النطاق القومي، فهي قد ترتفع بصورة مؤثرة في المناطق التي يمكن إقناع فلاحيها بتخصيص مساحات كبيرة من أراضيهم لزراعة التبغ.

وترى د. جوديث ماكاي، مدير الهيئة الأسيوية الاستشارية لمراقبة التبغ في هونج كونج، أن استخدام الأراضي في زراعة التبغ يحرم ما بين ١٠-٢٠ مليون شخص من الغذاء. وتقول "عندما تدعو الحاجة إلى استيراد الغذاء بسبب تخصيص الأراضي الزراعية الخصبة لإنتاج التبغ، فإن الحكومات تضطر إلى تحمل أعباء الواردات الغذائية".(٤)

والدعاية المكثفة التي تنظمها الشركات عابرة القومية تقنع الفقراء بالمزيد من التدخين، واستخدام الأموال المخصصة للغذاء أو الرعاية الصحية في شراء السجاير. وكما يشير د. فامي بيرس من جامعة لاجوس، فإن أصحاب الدخول المحدودة في بنجلاديش، الذي جرى إقناعهم بتدخين خمس سجاير يوميا، كان عليهم أن يخفضوا مشترواتهم من الغذاء بنسبة ١٥٪، وهو ما يقلل من السعرات الحرارية اليومية بمعدل ٣٠٠ سعر من حصة منخفضة بالفعل لا تتجاوز ٢٠٠٠ سعر.(٥)

وتركز الصناعة دعايتها على الأطفال والشباب لاجتذاب مدخنين جدد. وقد أتت الدعاية ثمارها. فكل يوم، ينضم أكثر من ٤٠٠٠ مدخن جديد من الشباب. ويشير عدد ديسمبر ١٩٩١ من جورنال أوف أمريكان ميديكال اسوسييشن إلى أن صغار الأطفال يشاهدون الإعلان ويفهمونه ويتذكرونه. وتقول إن بعض الإعلانات التي تلجأ إلى الرسوم الكرتونية كانت أكثر نجاحا في تسويق السجاير بين الأطفال مقارنة بالبالغين. وهناك شكل خبيث آخر من الإعلان هو وضع السجاير أو علاماتها على لعب الأطفال. كما تروج الصناعة لنفسها من خلال رعاية المناسبات الرياضية التي تحظى بالشعبية عند الأطفال؛ وهناك حاجة مستمرة وضاغطة لاجتذاب مزيد من المدخنين لتعويض من يموتون، وكلما اجتذبتهم الصناعة في سن مبكرة، كلما أسهموا في وقت مبكر في زيادة أرباح الشركة.

وفي البلاد النامية التي تزرع التبغ، عادة ما تتعاقد الشركات عابرة القومية على الإنتاج مع صغار الفلاحين، وتقدم لهم الإرشادات، وتبيعهم البذور اللازمة، والسماد وغيرها، ثم تشتري منهم أوراق التبغ المجففة. لكن عوائد المزارعين تكون متدنية دائما.

وفي أوغندا، توجد أربعة أخماس مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ في منطقة غرب النيل، شمال غرب البلاد. وتزرع حوالي ١٠ آلاف قطعة صغيرة من الأرض التبغ بمقتضى تعاقد لحساب بريتيش أمريكان توباكو، التي تحتكر تبغ البلاد. وتمد الشركة الفلاحين بصفقة متكاملة (بالدين عادة) تشمل مدخلات مثل الأسمدة، والبذور، والمبيدات الحشرية، والمشورة الفنية، وتشتري منهم التبغ المجفف، بالأسعار التي تحددها الشركة.[٦]

وفي الفليبين، حددت الهيئة الوطنية للتبغ الحد الأدنى لسعر الكيلو من أوراق التبغ بـ ٢٠ بيزو فقط (حوالي ٥٠ بنسا)، كما يقول سيمون شابمان. لكن فيليب موريس ور. جي. رينولدز تدفع للفلاحين[٧] بيزو فقط (١٧ بنسا). ٧ وحسب قول كريس بالابي، الناطق بلسان منظمة تضامن زراع التبغ لمكافحة الاستغلال، فإن معدلات الفائدة على القروض المقدمة لزراع التبغ في الفليبين، التي تتراوح مدة سدادها بين ٤ ـ ٥ سنوات، "تتراوح بين ٧٥٪ ـ ١٠٠٪".[٨]

وقد توضح الديون السبب في استمرار الفلاحين في زراعة التبغ: إنهم مدينون بالأموال للشركات. وعادة ما تستشهد شركات التبغ عابرة القومية بمالاوي بوصفها بلدا يلعب فيه المحصول دورا اقتصاديا رئيسيا، وإن كان الفلاحون المالاويون العاديون ـ والنساء منهم بالأساس ـ "لا يستفيدون من اقتصاد التبغ"، على حد قول أحد العاملين باتحاد الكومنولث للتنمية في مالاوي، حيث "هجر آلاف المزارعين المالاويين أراضيهم ليخلو السبيل أمام مزارع التبغ الكبيرة".[٩]

البيئة

يزرع معظم التبغ في البلاد النامية في مناطق شبه قاحلة. وعادة ما تتناثر الأشجار في تلك المناطق وتسرف الصناعة في استخدامها. ويستخدم الخشب

في معالجة حوالي نصف إنتاج الجنوب من التبغ. وهذه المعالجة تتسبب في خسارة كبيرة في الأشجار، وتزيد من الضغوط على الغابات. ويمكن لقطع الأشجار أن يقضي على الحماية الطبيعية للأرض ويحول الأراضي المزروعة بالمحاصيل الغذائية إلى قفر مجدب. وفي أوغندا، على سبيل المثال، تتمثل "أخطر آثار زراعة التبغ في قرب نضوب كل من الغابات الطبيعية والمستزرعة على حد سواء".(١٠)

وفي منطقة غرب النيل بأوغندا، فإن منطقة مارشا، المهددة بالتحول إلى صحراء، هي الأكثر تأثرا بقطع الغابات..والآبار وجداول الأنهار بالمنطقة معرضة للجفاف، ما يضطر الناس إلى الذهاب بعيدا بحثا عن الوقود. ويقع على كاهل النساء، اللاتي يعملن بالفعل ساعات طويلة، معظم هذا العبء الإضافي. وبقطع الأشجار، تنكشف التربة وتصبح أكثر عرضة لأن تجرفها الأمطار الغزيرة.(١١) ويشكو الفلاحون من تناقص خصوبة التربة وإنتاج المحاصيل. وتزعم BAT أن الأشجار يعاد زرعها في أوغندا وأنها تحسن من كفاءة أفران التحميص لتقليل استهلاك الخشب.

يقول تقرير لوحدة تبادل المعلومات الاقتصادية:

تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لإنتاج التبغ في الطاقة الكبيرة المطلوبة لعمليات التجفيف والتحميص... والحال كذلك، فإن بعض البلاد تواجه الآن مشاكل التبغ الناتجة عن قطع الغابات. وإزالة الغابات تفتح الباب أمام تآكل التربة وغيرها من الآثار البيئية التي تتسبب في النهاية في تقليل إنتاجية الأراضي الزراعية المجاورة.(١٢)

وهكذا، يتسبب التبغ في قطع الأشجار، ويؤثر على إنتاج الغذاء في أكثر بلاد العالم جوعا. وتقول BAT إن الفلاحين في كينيا لا يصبحون زراعا للتبغ إلا إذا وافقوا على زراعة ١٠٠٠ شجرة كافور سنويا في أراضيهم. لكن فرض هذه السياسة مسألة أخرى. ويدعي موظف سابق في BAT كينيا أن:

الشركة تشكو من زراعة الأشجار على نطاق واسع، لكني أخشى أن يكون هذا مجرد محاولة مفضوحة لإخفاء المشكلة برمتها. ولا جدال في أن الأشجار

الموجودة في المناطق المنتجة للتبغ ستقطع شئنا أم أبينا في {المستقبل} القريب، ولن يترك أي منها. والمشكلة هي أن الشركة، وكذلك الفلاحين، يمكن أن يفلتوا بفعلتهم.(١٣)

ويملك الفلاح الصغير العادي في كينيا أقل من ٤ هكتارات من الأرض. وإذا اختار زراعة التبغ، فهو يخصص نصف هكتار للتبغ وهكتار آخر للأشجار. وهكذا، تنكمش المساحات المخصصة للغذاء وغيره من الأغراض. حتى الأشجار السريعة النمو يمكن أن يستغرق نموها ٥ سنوات ولا يهتم كثير من الفلاحين بزراعة أشجار اليوم لن يمكنهم قطعها قبل ٥ سنوات. فهم يواجهون مشاكل أكثر إلحاحا، مثل زراعة ما يكفي من الغذاء ليضمنوا لعائلاتهم البقاء. يضاف إلى هذا أن كثيرا من الفلاحين يفضلون استخدام أشجار كالكافور في بناء أغراضهم ويواصلون قطع الغابات الطبيعية لاستخدامها في معالجة التبغ. كما أن الأشجار المزروعة حديثا لا تعيش دائما. لكن BAT كينيا تدعي أن الفلاحين المتعاقدين معها لديهم ما يكفي من الأخشاب وأن ٤٠ مليون من الأشجار زرعها هؤلاء الفلاحون باقية.(١٤)

وقطع الأشجار من أجل التبغ يشكل خطرا في مناطق من البرازيل، حيث تتحكم سوزا كروز، أحد فروع BAT هناك في أربعة أخماس سوق التبغ.(١٥) ويزرع معظم التبغ في مزارع عائلية صغيرة، ويبلغ إجمالي عدد مزارعي التبغ حوالي ١٣٠ ألف مزارع. ويحتاج هؤلاء المزارعون إلى أخشاب ٦٠ مليون شجرة سنويا.

إن التبغ يشكل إغراء اقتصاديا قويا لفلاحينا. وقد اعتاد الناس إنتاج الفواكه، والخضروات والألبان، كمورد للرزق، على مساحة خمسة أو عشرة هكتارات، وأحيانا ١٨ هكتار. ولا تقدم لهم الحكومة أي مساعدات اقتصادية. وتداهم شركات التبغ هؤلاء الفلاحين الصغار، وتعرض عليهم محصولا نقديا كبديل. وتقول إن هذا يمكن أن يوفر لهم المال، وشراء أجهزة التلفزيون، وإدخال المياه الجارية والصرف الصحي إلى منازلهم، إلخ ...إنها قوة الشركات التي تجتذب الفلاحين، لكنها تؤثر على حياتنا الاجتماعية، وعلى اقتصادنا. فعندما يختار الفلاحون زراعة التبغ فهم يسخرون كل أراضيهم لخدمته. والنتيجة هي زراعة

محصول واحد. ويصبح جل اعتماد الفلاحين على التبغ. وها نحن نشاهد تآكل التربة، وتلوث الماء والتربة، واقتلاع الغابات. وأفقر المناطق اليوم، من حيث خسارة الأشجار، هي تلك التي تزرع التبغ، لأن عمليات المعالجة تحتاج إلى الكثير من الخشب.(١٦)

وهذا يلقي الضوء على عامل بيئي إضافي ـ إنتاج التبغ يستنفد المواد الغذائية الموجودة في التربة "بمعدل يفوق أي محصول آخر، ويقلل بذلك وبسرعة من عمر التربة".(١٧) وفي بعض البلاد ـ مالاوي، سريلانكا، زامبيا، زيمبابوي، على سبيل المثال ـ ينمو التبغ غالبا في التلال وهذا يعجل بتآكل التربة. وتؤثر خسارة التربة حتما على قدرتها على تغذية المحاصيل، ومن بينها المحاصيل الغذائية. وعندما تتآكل التربة وتنفد أشجار المنطقة المزروعة تبغا، تنتقل الشركة إلى موقع جديد.

ويحتاج التبغ إلى استخدام المبيدات بكثافة. وتوصي الكتيبات الإرشادية الموجهة لمزارعي التبغ في قائمة BAT كينيا ببرامج لإنبات بذور المحصول (تجهيز البذور لزرعها). وتستغرق العملية ما بين الإنبات وشتل الشتلات في الحقول حوالي ثلاثة شهور. وأثناء هذا الوقت، توصي الإرشادات برش ١٦ نوعا من المبيدات.

والكافور، الشجرة المفضلة لدى الصناعة، موضع جدل كبير. وهي تنمو بسرعة، حتى في المناطق الجافة، اعتمادا على المياه الجوفية. لكن نموها السريع يمكن أن يكون على حساب المياه الجوفية. وإذا ترتب على ذلك تناقص كمية المياه الجوفية، ستكون النتيجة العجز عن زراعة المحاصيل الغذائية.

الاتفاقية الإطارية

التبغ صناعة متحررة بقدر كبير من القوانين الدولية. لكن في ١٩٩٦، تبنى مجلس منظمة الصحة العالمية قرارا يطالب المدير العام بوضع اتفاقية إطارية لمراقبة التبغ. وكان الهدف هو استخدام منظمة الصحة سلطتها للتوصل إلى اتفاقيات لتحسين الصحة العامة.

وفي مايو ١٩٩٩، مهد مجلس الصحة العالمية السبيل لبدء المفاوضات حول مجموعة من الأحكام واللوائح لإدارة الحرب الموجهة ضد التبغ. وفعلت صناعة

التبغ كل ما في وسعها لإضعاف الاقتراح، وضغطت بشدة على موقف الولايات المتحدة. وسار المجلس قدما وتبنى الاتفاق في مايو ٢٠٠٤ .وكان هذا الاتفاق أول اتفاق دولي من نوعه.(١٨)

وبحلول مايو ٤٢٠٠، وفي خلال عام من موافقة مجلس الصحة العالمي على الاتفاقية، وقعت الاتفاقية ١٦٧ من الدول الأعضاء بمنظمة الصحة العالمية، أي ٩٠٪ تقريبا من هذه الدول، وهو ما يتجاوز النصف المطلوب لوضعها موضع التنفيذ. وأصبحت المعاهدة الإطارية لمراقبة التبغ من أسرع الاتفاقيات التي تبنتها الأمم المتحدة. وهي تلزم البلاد بحظر إعلانات التبغ، ووضع تحذيرات صحية على علب السجاير على مساحة ٤٠ ـ ٥٠٪ من حجم العلبة، وضمان عدم تلاعب الشركات.

ويكبح الاتفاق سلطات الشركات ويمكن أن يؤدي إلى فوائد صحية كبيرة. لكنه بحاجة إلى تطبيقه على نطاق العالم. وهناك تجمع يطلق على نفسه تحالف الاتفاق الإطاري يضم ٤٠٠ منظمة غير حكومية من ١٠٠ بلد، مهمته الضغط على الحكومات لتطبيق الاتفاقية ومراقبة الالتزام بها في البلاد الموقعة عليها.(١٩)

وهناك بدائل للتبغ. إذ يمكن زراعة الكثير من المحاصيل في الأراضي التي تزرع الآن بالتبغ. ومنها غالبية أنواع الحبوب والخضروات، مثل الفلفل بأنواعه، والفواكه مثل الموالح والكيوي والأفوكادو والمانجو وأنواع المكسرات، مثل المكاداميا والجوز والكاجو. وأفضل بديل لصغار الزراع هو تلك المحاصيل التي يمكن تجفيفها بالشمس، وتخزينها وبيعها للتصدير في نهاية الموسم. والنظام الزراعي الخليط يمكن أن يحقق عوائد أعلى من الاقتصار على زراعة التبغ وحده.

وقد بلغت حكومات البلاد النامية النقطة الحاسمة حيث أصبحت التكلفة الاقتصادية لإنتاج التبغ أكثر سلبية من عام لآخر. وتفوق تكلفة العلاج والعجز والموت الفوائد الاقتصادية للمنتجين. ومع تنامي الوعي بمخاطر التدخين، سيتراجع الطلب وتنخفض الأسعار. وفي مواجهة التحرك الدولي المنسق ضد التدخين، تضاعف صناعة التبغ من أنشطتها الترويجية في البلاد النامية. وتمتلك شركات التبغ من الأموال لمقاومة الرقابة أكثر مما تملك جماعات الضغط من أجل تحسين الصحة. لكن إذا لم تتحرك الحكومات، ستواجه بصورة متزايدة سكانا سيئي الصحة وموجات ضخمة من الأمراض الناتجة عن التدخين.

أغذية الأطفال

حسبما تشير اليونيسيف، عادة ما يزيد عدد الوفيات خلال الشهور الستة الأولى من عمر الأطفال الذين يتلقون تغذية خارجية على ٢٥ ضعف عدد الوفيات بين الأطفال الذين يرضعون بطريقة طبيعية.(٢٠) وتقول إن عام ١٩٩٠ شهد وفاة أكثر من مليون طفل نتيجة للتغذية الصناعية. ومن المتوقع أن يستمر هذا في الألفية الثانية. لكن شركات الألبان عابرة القومية تواصل إقناع الأمهات، بطرق هادئة وغير هادئة أحيانا، بالتوقف عن إرضاع أطفالهن طبيعيا. وترويجها لبدائل لبن الأمهات يؤثر على حياة بعض من أكثر شعوب العالم ضعفا.

وتحظى تغذية الطفل بلبن الأم بالأولوية على مستوى العالم على لبن الرضَاعة؛ فهي تعطي التركيبة الغذائية الصحيحة، والأجسام المضادة والكريات البيضاء اللازمة لحماية الجسم من الأمراض. كما تشير التقارير كذلك إلى أن نسب ذكاء الأطفال الذين يرضعون لبن الأم أعلى من نظرائهم. على أن التغذية الطبيعية تتراجع في كثير من البلاد الصناعية والنامية. ففي الصين، التي تضم حوالي خمس سكان العالم، تنخفض بصورة كبيرة للغاية. وفي بنجلاديش المسلمة، تراجعت بمعدل النصف خلال السنوات العشر من ١٩٨٤ ـ ١٩٩٤(من ٩٦٪ إلى ٤٦٪) برغم أن تعاليم القرآن تقضي بعدم فطام الطفل قبل أن يتم العامين.

ويعد الترويج الشديد والإعلانات التي تنشرها الشركات عابرة القومية المنتجة لبدائل اللبن الطبيعي من أهم أسباب هذا التراجع. ففي سعيها وراء تحقيق الأرباح، تقنع هذه الشركات ملايين الأمهات بالابتعاد عن الرضاعة الطبيعية والاستعاضة عنها باللبن المجفف. وتعد الإمدادات المجانية التي تقدم للمستشفيات مقنعة بوجه خاص وترى اليونيسيف في هذا أكثر الممارسات ضررا، بإغرائها الأمهات بالابتعاد عن الرضاعة الطبيعية.

وتعد شركة نسله السويسرية من أكبر شركات الأغذية في العالم. ويتمثل إنتاجها الأساسي في القهوة، والحلويات، والمياه المعدنية، والآيس كريم وأغذية الحيوانات الأليفة. وهي تستأثر بحوالي ٤٠٪ من سوق لبن الرضاعة ـ أو "تركيبة الأطفال" كما تطلق عليها الشركة.

وبدأت الكنائس والجماعات المعنية في الولايات المتحدة حملة لمقاطعة منتجات نسله في ١٩٧٧ .وسرعان ما انتقلت الحملة إلى كندا وأوروبا ونيوزيلندا. ومع تزايد حركات المقاطعة، تشكل تحالف دولي من المنظمات غير الحكومية في ١٩٧٩ باسم شبكة العمل العالمي من أجل أغذية الأطفال. وزادت نسله من إنفاقها على العلاقات العامة في محاولة لمواجهة الخطر الذي يواجه عملها، وأرسلت ٤٠٠ ألف كتيب مصقول إلى رجال الدين والهيئات الدينية من خلال إحدى شركات العلاقات العامة.

وبدأت شبكة العمل العالمي من أجل أغذية الأطفال تنظيم حملات ضد ممارسات شركة اللبن، مثل تعليق اللوحات الإعلانية وتقديم العينات للأمهات، وغير ذلك من الأشكال الإعلانية لتشجيع الأمهات الجدد على الرضاعة الطبيعية. وتساعد الشبكة، التي تتولى تنسيق أعمالها مجموعة حركة لبن الأطفال ومقرها المملكة المتحدة، في وضع تسويق لبن الأطفال على أجندة الصحة العالمية. وتمارس الجماعات العضو بالتحالف ضغوطها على الحكومات من أجل وضع إطار دولي لقانون تسويق دولي قوي وفعال. وفي خلال أكثر من ١٨ شهرا بقليل أثمرت جهود الحملة. إذ تبنى مجلس الصحة العالمي تشريعا دوليا لتسويق بدائل لبن الأم في مايو ١٩٨١ .

ويحظر هذا القانون على الشركات الإعلان وتوزيع العينات. وقد تعززت مواده في ١٩٩٤.

وتحت ضغط القانون والمقاطعة، توقفت نسله عن أكثر ممارساتها سوءا، مثل استخدام "ممرضات اللبن" (مندوبات بيع تابعات للشركة ترتدين زي الممرضات)، وصور الأطفال على علب لبن الأطفال وبعض الإعلانات. وفي ١٩٨٤، توقفت المقاطعة بعد أن قالت نسله إنها ستلتزم بتشريع منظمة الصحة العالمية، حتى في ظل غياب التنظيمات الوطنية. لكن لا يبدو أن الشركة تلتزم بوعدها. وفي حين توقفت بعض ممارسات نسله التسويقية، فقد واصلت غيرها؛ وأعيد فرض المقاطعة في ١٩٨٦ ولا تزال سارية؛ ويقول مايك برادي، من حركة لبن الأطفال "أسهمت المقاطعة في إحباط بعض التاكتيكات التي كانت تلجأ إليها نسله في الماضي... لكننا نرى الآن نمو استراتيجية لمعاملة تغذية الأطفال معاملة الدواء،

بالترويج، على سبيل المثال، لتركيبة مدعومة بـ "مواد لبناء المخ"، وهو أسلوب جرى حظره مؤخرا في الفلبين. (انظر أيضا الفصل ١٢)[٢١]

ويقول تقرير لشبكة الحركة الدولية لأغذية الأطفال، صدر في نوفمبر ٢٠٠٧، إن غياب التشريع يشجع شركات أغذية الأطفال على المزيد من العدوانية في التسويق. ويقدم التقرير "تفاصيل بيانية عن أساليب الإغراء التي تنافس من خلالها عشرات الشركات ثقيلة الوزن لبن الأم"؛ وهي "تلجأ إلى طرق جديدة لتجميل منتجاتها وتقويض الرضاعة الطبيعية".[٢٢]

ويتضمن التقرير نتائج من ٦٧ بلد سُجلت فيها مخالفات لما حدده مجلس الصحة العالمية منذ ١٩٨١. وقد تم تجميع الأدلة عن الفترة من يونيو ٢٠٠٤ إلى أكتوبر ٢٠٠٧. وجرى تسجيل وتحليل حوالي ٤ آلاف انتهاك. ويرى التقرير أن نسله تواصل انتهاكاتها الواسعة، وأن الفشل في تنظيم مثل هذه الممارسات شجع شركات أخرى، مثل مجموعة نوميكو (التي تشمل منتجاتها كاو أند جيت، وميلوبا، ونوتريشيا) على اللجوء إلى ممارسات شبيهة حتى تتمكن من المنافسة.

ويبدو أن المنافسة الشديدة لا تأخذ المعايير في اعتبارها. وتنافس نوميكو الآن نسله في عدد الانتهاكات في محاولتها للتوسع في آسيا وفي كل مكان، كما يقول التقرير. ومع بيع نوميكو مؤخرا لشركة دانون، تطالب شبكة الحركة الدولية لأغذية الأطفال دانون بإجراء تعديلات جذرية على أساليب تسويق عشرات شركات أغذية الأطفال التي تملكها الآن.

وستتواصل مقاطعة نسله حتى تلتزم بتشريع منظمة الصحة العالمية وقرارات مجلس الصحة العالمي في سياستها وممارستها، على حد قول منظمة العمل من أجل لبن الأطفال. ونسله هي أكثر الشركات تعرضا للمقاطعة؛ ويدعم هذه المقاطعة أكثر من ٩٠ كنيسة، وجماعة من جماعات حماية الصحة والمستهلك، وأكثر من ٩٠ شركة، و٨٠ اتحاد طلابي، و١٧ هيئة محلية، و١٢ نقابة، إلى جانب أعضاء من البرلمانات والأحزاب السياسية. وتشمل المقاطعة أكثر من ١٨ بلد. وتزعم نسله أنها تلتزم بالقانون، وأنها "تحركت مرارا وتكرارا في عدد من البلاد لتشجيعها على تبني تشريع منظمة الصحة".[٢٣]

وفي ١٩٨٠، تلقت الشبكة جائزة الحق في موارد الرزق، "تقديرا لحملاتها الفعالة لدعم الرضاعة الطبيعية... وفي وجه القوة الجبارة للشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على سوق أغذية الأطفال، تواصل الشبكة البحث عن الوسائل لحشد الناس بطريقة فعالة للضغط على حكوماتهم للتحرك، واضطلاع المواطنين بمراقبة الشركات تطبيقا لتوصيات مجلس الصحة العالمي، وتشجيع الاعتماد على الذات والتحرك الفعال على المستوى الجماهيري"[٢٤]

الموز

يمثل الموز رمزا للقوة التي تمارسها الشركات عابرة القومية على الفقراء. ويدخل في هذه العلاقة غير المتكافئة ظروف عمل وحياة غير مقبولة لكثيرين ممن يزرعون الموز، وقمع النقابات العمالية المستقلة، وتخريب البيئة بسبب الكيماويات السامة والزراعة الكثيفة، والسلطة الكبيرة التي تتمتع بها الشركات، التي تمد أسواق الشمال بالموز.

ويحتل الموز وفصيلة موز الجنة المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين المحاصيل الغذائية الأساسية. وهو مهم للأمن الغذائي في كثير من البلاد الاستوائية. وتنمو هذه الفاكهة في مزارع حوالي ١٠٠ بلد في أفريقيا وآسيا والكاريبي وأمريكا اللاتينية.

وبالنسبة لحوالي ١٥ من البلاد المنتجة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، يعتبر الموز مصدرا مهما لعوائد التصدير. وهناك حوالي ٢٠٪ من ٧٠ مليون طن من الموز المنتج سنويا تدخل في التجارة العالمية. وحصة أكبر بلدين منتجين للموز، الهند والبرازيل، في تجارة الموز العالمية محدودة.

وتسيطر خمس شركات - شيكيتا، دل مونتي، دول، فيفز، نوبوا - على ٨٠٪ من سوق الموز العالمي. وهذه الشركات "قادرة على ممارسة قوتها السوقية في الكثير من مراحل تسويق الموز أو كلها".[٢٥] ولا يتبقى من سعر التجزئة للموز في البلد المنتج سوى ١٢٪، برغم أن القليل من عمليات التجهيز تتم خارج الحقول أو المزارع. ويذهب ٤٠٪ من كل جنيه استرليني ينفقه المتسوق في المملكة المتحدة في الموز الإكوادوري إلى السوبرماركت، بينما لا يتلقى عمال المزارع أكثر من ١,٥ بنس منه.[٢٦]

ويزرع حوالي ٨٠٪ من موز التصدير في مزارع تملك معظمها الشركات عابرة القومية في أمريكا اللاتينية. وفي ظل المنافسة الشرسة التي تميز الصناعة، فإن هذه النسبة مرشحة للارتفاع. وقد دخلت صناعة الموز "سباقا نحو القاع" مع انتقال الشركات من بلد لآخر بحثا عن أسعار أرخص، ويناضل المزارعون من أجل المنافسة. وهكذا، فإن مئات الآلاف من صغار مزارعي الموز والعمال ومجتمعاتهم هم الذين يدفعون الثمن:

"إن آثار هذا السباق نحو القاع مدمرة: الهجرة، التمييز بين الجنسين، السرطان، والموت بسبب استخدام كيماويات زراعية غير آمنة، وتخريب البيئة، وشيوع انتهاك معايير العمل الدولية، ومن بينها حق الانضمام إلى النقابات المستقلة".[٢٧]

ويتصدر السباق نحو القاع الآن سلاسل السوبرماركت الأوروبية التي أصبحت أقوى لاعب في سلسلة توزيع الموز العالمية. والسوبرماركت البريطاني مشتبك في "حرب أسعار الموز"، للوصول إلى أدنى سعر للسلعة، وهو ما أثر على أجور الفلاحين حيث أصبح ما يحصل عليه كثير من الفلاحين من أجر الآن لا يفي بحاجاتهم الأساسية. ولا يبدو أن كثيرا من الشركات والسوبر ماركت تتحمل مسئوليتها عن الآثار الاجتماعية والبيئية في البلد المنتج.

وفي أبريل ٢٠٠٧، اندلعت حرب أسعار الموز بين محلات السوبرماركت في المملكة المتحدة، عندما خفضت Asda/Walmart سعر التجزئة بنسبة ٢٠٪. وشعر أصحاب المحال الأخرى بضرورة مسايرة السعر الجديد. لكن التخفيض كان "يعني تقليل فرص إدخال تحسينات ضرورية على الأجور وأوضاع العمل في بداية سلسلة التوزيع بشكل كبير". وتظهر حروب الأسعار السابقة التي تصدرتها Asda كيف خفض موردي السوبرماركت تكاليف الأجور في مزارعهم في كوستاريكا. "وليس ثمة ضمان من أي نوع لأن لا تؤدي الحرب الأخيرة إلى نفس الموقف إن آجلا أو عاجلا وتزيد من أعداد العمال المستغَلين".[٢٨]

وعندما يزرع الموز في المزارع لتزويد أسواق في البلاد الصناعية، فإن نسبة الإضافات الخارجية ـ وخاصة المبيدات ـ تكون كبيرة لإنتاج فاكهة لا تشوبها شائبة (انظر الفصل الثاني). كما يقوم بزراعة الموز الملايين من صغار المزارعين

في أفريقيا وجنوب آسيا والكاريبي وأمريكا اللاتينية الشمالية. وفي حين يجري تصدير بعض هذا المحصول - في إطار نظام التجارة الحرة مثلا - فإن معظمه يخصص للاستهلاك العائلي أو الأسواق المحلية، أو كليهما. ومعظم هذا الإنتاج يستخدم القليل من الإضافات الخارجية وربما لا يلجأ إليها تماما.

المشروبات الغازية: كوكاكولا

تدعي شركة كوكاكولا، صاحبة أشهر العلامات التجارية في العالم، أنها تلتزم "بأعلى المعايير الأخلاقية"، وأنها "شركة رائدة تتحلى بروح المسئولية في كل مكان تعمل فيه".(٢٩) على أن أنشطة كوكاكولا في بعض أفقر مناطق العالم لها أثرها المدمر على الناس، وخاصة على أكثر الاحتياجات الأساسية، كالماء.

ويحتاج إنتاج الكوكاكولا إلى كميات كبيرة من المياه. فإنتاج لتر من الكوكاكولا يحتاج إلى حوالي ثلاثة لترات من الماء. ولكي توفر ما يكفي من الماء، تستولي الشركة بصورة متزايدة على المياه الجوفية للتجمعات البشرية في أنحاء العالم. وتحتفظ هذه الغرف الجوفية الواسعة بالمياه المتجمعة على مدى مئات السنين. وهي تمثل ميراثا لمجتمعات بكاملها. ويترتب على سعي كوكاكولا للحصول على الماء لتصنيع المشروب نقصا شديدا في المياه التي يستخدمها الناس، وجفاف آبار الفلاحين وتدمير الزراعة المحلية.

"تنتهك الشركة كذلك حقوق العمال في بلاد مثل كولومبيا وتركيا وجواتيمالا وروسيا. ولا يمكن لكوكاكولا المحافظة على الصورة النظيفة التي ترسمها لنفسها إلا بإنفاق ملايين الدولارات على حملات التسويق"، كما يقول تقرير لجمعية الحرب على العوز.(٣٠)

وفي الهند، تؤثر أنشطة كوكاكولا، وتحديدا وحدات التعبئة التابعة لها، على مختلف طوائف البلاد. وقد جاءت الشركة إلى الهند في ١٩٩٣، سعيا وراء الأسواق، ومن قبلها المياه. وقد سحبت كوكاكولا منذ ذلك الحين كميات كبيرة من المياه الجوفية، لتجبر الناس بذلك على العيش والعمل حول وحدات التعبئة، بلا ماء للشرب أو الزراعة. وترتب على ذلك مياه صرف، ملوثة بالمواد السامة مثل الكادميوم والرصاص، التي تطال الأرض والمياه المحيطة بالمنشأة. كما توزع

الشركة مياه الصرف على الفلاحين لتخصيب محاصيلهم، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمحصول وتلوثه. ويخسر الفلاحون مصادر رزقهم، وتضطر النساء الآن للسير مسافات طويلة بحثا عن ماء للشرب.

وقد بدأت وحدة التعبئة التابعة للشركة في بلاشيمدا، في كيرلا، عملها في ٢٠٠٠، لكنها أثارت تلك المعارضة الشرسة من جانب المتأثرين بأنشطتها حتى اضطرت إلى غلقها في ٢٠٠٤. وخلال ستة شهور من بدءها العمل، عاين الفلاحون ـ وهم من أفقر سكان الولاية ـ نقصا في المياه وتدهورا في نوعيته، ما أدى إلى ظهور الأمراض. وكانت كوكاكولا تسحب ما يصل إلى ٤٥٠ ألف لتر يوميا من المياه الجوفية لتشغيل وحدتها، وسرعان ما بدأ السكان المحليون يحتجون.

وفي ٢٠٠٢، حكم المسئول المحلي عن الصحة بأن مياه الآبار القريبة من المزروعات غير صالحة للاستخدام الآدمي. وفي أواخر ٢٠٠٤، حكمت محكمة كيرلا العليا بأن الاستنزاف الشديد للمياه الجوفية التي تعد ملكية عامة غير قانوني، وأمرت الشركة بالبحث عن مصدر بديل لإنتاجها. وفي مارس ٢٠٠٤، رفض المجلس القروي تجديد ترخيص الشركة، انطلاقا من أنها أسرفت في استخدام الموارد المائية المحلية وتسببت في تلوثها. ومنذ إغلاق الوحدة، انخفضت مبيعات منتجات كوكاكولا في كيرلا بنسبة ٥٠٪.(٣١)

وباقتراب نهاية عام ١٩٩٩، أنشأت كوكاكولا مصنعا للتعبئة في قرية كالاديرا في راجستان، وهي ولاية صحراوية معروفة. وكالاديرا قرية صغيرة، وفقيرة، شبه قاحلة. ويعتمد فلاحوها على المياه الجوفية لزراعة محاصيلهم. لكن منذ وصول كوكاكولا، يعانون من تدهور خطير في مستويات المياه، وتعرض محاصيلهم وأرزاقهم للخطر.

"يشهد الفلاحون بأن مجيء كوكاكولا زاد من تردي الأوضاع المتردية بالفعل. وتظهر وثائق رسمية لوزارة المياه التابعة للحكومة أن مستويات المياه ظلت ثابتة من ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠، عندما بدأ تشغيل مصنع كوكاكولا. ثم هبط المستوى بعد ذلك عشرة أمتار خلال السنوات الخمس التالية. ويخشى السكان المحليون من أن تصبح كالاديرا "منطقة مظلمة"، وهو تعبير يصف المنطقة التي يهجرها سكانها بسبب نفاد مواردها المائية". (٣٢)

وتعاني الطوائف الأخرى في الهند، التي تعيش وتعمل حول مصنع كوكاكولا للتعبئة، من نقص حاد في المياه وتدهور البيئة. ويشكو الفلاحون المحليون القريبون من مدينة فاراناسي المقدسة في اوتار براديش من أن استخدام الشركة المفرط للموارد المائية يتم على حساب محاصيلهم ويؤدي إلى جفاف الآبار. ومثلما هو الحال في راجاستان وكيرلا، نظم الفلاحون الاحتجاجات ضد استيلاء مصنع كوكاكولا المحلي على موارد مياههم الثمينة.

وتؤكد الدراسات، ومن بينها الدراسة التي أجرتها الهيئة المركزية للمياه الجوفية في الهند، على أن المياه الجوفية تنضب بمعدلات كبيرة. وعندما يُسحب الماء من طبقات عميقة، تكون له رائحة وطعم غريبين. وتصرف كوكاكولا مخلفاتها بطريقة عشوائية في الحقول المحيطة بمصنعها وأحيانا في أنهار المنطقة. والنتيجة هي تلويث المياه الجوفية وكذلك التربة. وقد أرسلت هيئات الصحة العامة إشارات حول الآبار والطلمبات وألمحت إلى أن مياه المنطقة غير صالحة للاستخدام الآدمي.

وتؤكد الاختبارات التي أجرتها عدد من الوكالات، ومن بينها الحكومة الهندية، على أن منتجات كوكاكولا تحتوي على نسب عالية من المبيدات. ومع ذلك، تطرح كوكاكولا منتجاتها الجديدة في السوق الهندي. ويقع آخر مصانع التعبئة التي أقامتها، في باليا، في منطقة تحتوي مياهها الجوفية على نسبة عالية من الزرنيخ.(٣٣)

ويقول تقرير أُعد بتكليف من الشركة إن مصانع تعبئة كوكاكولا في الهند تستنزف كميات كبيرة من المياه وغالبا لا تلتزم الشركة بلوائحها لمعالجة مخلفات المياه. وكان الهدف من التقرير الذي أعده معهد الطاقة والموارد، وهو معهد مستقل بنيودلهي، معالجة القلق الناجم عن ممارسات كوكاكولا في الهند. ويقول مديرو الشركة التنفيذيون إن الشركة تلتزم بمعايير بيئية "هي الأعلى في العالم". ويقول اتول سينغ، رئيس فرع كوكاكولا بالهند، "إننا نأخذ هذا التقرير على محمل الجد ونتعامل معه بإيجابية بالغة. وأتعهد، مع فريق العمل، بالالتزام بالتوصيات الواردة بالتقرير ـ الذي استغرق إعداده حوالي ١٨ شهرا ـ التزاما تاما". (٣٤)

وكانت أهم توصيتين وردتا بالتقرير: ضرورة تحسين الشركة طرق معالجتها لمخلفات مياهها، وتفادي إقامة مصانعها في المناطق التي تواجه ضغطا على مواردها المائية. وتعهدت الشركة بالاستعانة بمصادر أخرى غير الجوفية في مصانع التعبئة بحلول ٢٠٠٩.

كذلك، تثير أنشطة الشركة في أفريقيا المعارضة. ففي منطقة ميناء أبابا النيجيري، على سبيل المثال، يعيش حوالي ٤ آلاف نسمة، كثير منهم من الفقراء والأميين، وهم يعتقدون أن مصنع التعبئة المحلي "يسرق أرزاقهم". (٣٥) وكوكاكولا متهمة بتلويث إحدى البحيرات بسبب ضخ مخلفاتها غير المعالجة التي تتسبب في قتل الأسماك.

وهناك احتجاجات عالمية ضد كوكاكولا بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان، وكذلك سجلها في مجال تدمير البيئة. وتمثل الحملة الدولية لمحاسبة كوكاكولا أهم الأنشطة التي تربط بين حقوق العمال وحقوق الإنسان والعدالة البيئية.

ويقول تقرير الحرب على العوز إن عمال كوكاكولا أنفسهم يعانون، وإن الشركة تتصدى بصورة متزايدة للأنشطة النقابية. وأهم مثال على ذلك نجده في كولومبيا، حيث قُتل حوالي ثمانية من عمال كوكاكولا على يد القوات شبه العسكرية منذ ١٩٩٠. ويسعى الاتحاد الوطني لعمال الصناعات الغذائية، التنظيم النقابي الرئيسي هناك، إلى تجريم أعمال الشركة، ويتهمها بالاستعانة بالقوات شبه العسكرية لترويع النقابيين بهدف منع النشاط النقابي في مصانع التعبئة التابعة لها. ويقول الاتحاد إن أعضاءه وعائلاتهم يعيشون في "حلقة عنف مخيفة تشنها القوات الكولومبية شبه العسكرية، بالتواطؤ مع مصنع تعبئة كوكاكولا في كولومبيا.(٣٦)

ويناضل العمال الجواتيماليون ضد كوكاكولا منذ سبعينيات القرن العشرين. وفي الأعوام من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، اغتيل ثلاثة من السكرتيرين العامين للنقابة الرئيسية، وتعرض أفراد أسرهم وأصدقائهم ومستشاريهم القانونيين للتهديد، والاعتقال، والخطف، وإطلاق النار عليهم، والتعذيب واضطروا لترك البلاد. وانتهاك حقوق العمال مستمر. ويتلقى عمال كوكاكولا، من المنتمين للنقابات، وأفراد أسرهم، التهديدات بالقتل. وفي كل مكان من بلاد مثل بيرو وروسيا

وشيلي، يواصل عمال كوكاكولا احتجاجهم على سياسة الشركة المعادية للتنظيمات النقابية.

وتدافع كوكاكولا عن سلوكها وتنفي تماما أي دور لها في معظم الادعاءات الخطيرة، وتزعم أنه لا أساس لهذه الاتهامات. وهي تدفع لإحدى مؤسسات العلاقات العامة، هي برفكت رليشنز، لتقديم صورة جديدة للشركة في الهند. وقد نُقل رئيس العلاقات في كوكاكولا آسيا من هونج كونج إلى الهند، في محاولة لمواجهة المقاومة المتزايدة. ويعد هذا بحد ذاته مؤشرا على النجاح الذي حققته هذه الحملات. كما أعلنت كوكاكولا عن خطط لزيادة ميزانية التسويق في الهند زيادة كبيرة.

وقد أثارت أنشطة الشركة، خاصة في كولومبيا والهند، عددا من الحملات. أبرزها حملة إخضاع كوكاكولا للمحاسبة. وقد امتنع الطلاب في حوالي عشر جامعات عن تناول مشروبات كوكاكولا. ودعا عمال البريد في الولايات المتحدة إلى إزالة ماكينات كوكاكولا من مكاتب البريد. وأصدرت نقابات المعلمين في نيويورك وكاليفورنيا قرارا يدعو إلى منع منتجات الكوكا في المدارس.

وفي أكتوبر ٢٠٠٧، كانت كوكاكولا واحدة من أربع شركات حصلت على جائزة الإنتاج السيئ العالمية التي تمنحها منظمة المستهلكين العالميين. وتهدف الجائزة إلى كشف فشل الشركة في تحمل مسئوليتها وانتهاك ثقة المستهلك من جانب علامات تجارية معروفة عالميا. وقد مُنحت كوكاكولا الجائزة "لاستمرارها في تسويق مياهها المعبأة، داساني، على الرغم من اعترافها بأنها من نفس المصدر المستخدم لمد البيوت بالمياه".(٣٧)

الفواكه والخضروات والزهور

في سعيها لتحقيق العوائد، تحول عدد من البلاد النامية إلى زراعة الفواكه والخضروات والزهور. وتتزعم الشركات عابرة القومية هذا الاتجاه، لكن هذا يزيد من صعوبة حياة السكان المحليين.

وقد شهدت صادرات الفواكه والخضروات والزهور من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة زيادة ضخمة خلال السنوات العشرين الأخيرة. ولم تعد أفضل

الأراضي في أمريكا اللاتينية قاصرة على زراعة محاصيل التصدير التقليدية، مثل البن والموز والقطن والسكر، بل وكذلك المانجو وفول الصويا والورود. ومحاصيل التصدير هذه غير التقليدية تحقق عوائد كبيرة. وهو مجال مربح للغاية لمن يتحكم فيه. لكن المتحكم في هذا هم كبار الملاك والمستثمرين الأغنياء والشركات الأجنبية. وتسخر الشركات الأكبر الأرض في إنتاج الحاصلات الزراعية للتصدير بينما يطرد الفلاحون الأكثر فقرا من السوق ويزاحون إلى أراض هامشية.

وعادة ما يضر التبادل التجاري بغذاء السكان المحليين ويكون "على حساب صحة العمال"، ويؤدي إلى التوزيع غير العادل للعوائد الاقتصادية، وتدهور الأوضاع البيئية في كثير من البلاد المصدرة. [٣٨] وفي ١٩٨٠، صدرت شيلي نفس الكمية التي استهلكها السوق المحلي من الفول، وهو غذاء رئيسي. لكن مع بداية تسعينيات القرن الماضي، فاقت كمية الفول المصدرة حوالي ثلاثة أضعاف ـ من ٢٠ ألف طن سنويا إلى ٥٥ ألف ـ المخصص للاستهلاك المحلي. ويستولي كبار منتجي الفاكهة على إنتاج صغار الفلاحين؛ و"هذا يغير وجه الزراعة في البلاد ويكدر حياة كثيرين من صغار الفلاحين". [٣٩] وقد تراجع الدعم الذي تقدمه الحكومة للفلاحين لمساعدتهم على الاستمرار في زراعة المحاصيل الغذائية بشكل كبير في كثير من بلاد القارة.

ويدفع صغار الفلاحين والمستهلكين في أمريكا اللاتينية ثمن هذا التحول العنيف لتصدير المزروعات. وتتعرض بلدات ومدن القارة من حين لآخر لنقص الفول لأن الأراضي التي كانت تزرع فولا تزرع الآن الخضروات للتصدير. ويوفر الفول ٤٠٪ من البروتين الذي تستهلكه ٢٠٠ مليون من الأسر محدودة الدخل في القارة. ويحاول معظم مزارعي الفول الآن زراعة الخضروات للتصدير وتخصيص مساحات أقل من أراضيهم (الصغيرة بالفعل) لإنتاج الفول لاستهلاكهم الخاص. وترتب على هذا تدهور الأمن الغذائي لملايين الفقراء نتيجة لهذه التجارة.

وفي ظل هذا النشاط الذي تهيمن عليه الشركات عابرة القومية، يتزايد عدد البلاد النامية التي تزرع وتصدر الزهور إلى بلاد الغرب. وتعد كينيا وكولومبيا والهند والصين من أكبر البلاد المصدرة.

وكينيا هي المورد الرئيسي لزهور السوق الأوروبية، حيث قدمت لأوروبا ٤١٪ من استهلاكها من الزهور في ٢٠٠٦، بعد أن كانت هذه النسبة ٢٥٪ في ٢٠٠٤. وتستنفد نظم الري التي تتبعها كينيا في زراعة الزهور جانبا كبيرا من الموارد المائية المحلية. ويزرع جانب كبير من الزهور في الأراضي المحيطة ببحيرة نيفاشا التي كانت تستغل فيما سبق في تربية المواشي وتضم مزارع صغيرة. وتشير التقديرات إلى سحب زراعات الزهور ١٥ سم إضافي كل عام من بحيرة نيفاشا. ويعني هذا تناقص كميات المياه المتاحة لزراعة الحبوب الغذائية.[٤٠] وتعاني كينيا بالفعل نقصا في مساحات الأرض المخصصة لإنتاج الغذاء، وهناك خلافات بين مشاريع التوسع في البساتين وبين أصحابْ قطعان الماشية من الماساي، الذين يدعون ملكية الأراضي المحيطة بالبحيرة.

كما أن لهذه التجارة آثارها على صحة العمال. وفي عيد الحب عام ٢٠٠٢ نظمت حملة قومية تأييدا لآلاف العمال في مزارع الورود بكينيا، مستخدمة رمز "الوردة الزرقاء" للفت انتباه الجمهور إلى المضاعفات المدمرة للطلب على رمز الحب على العمال، الذي يجعلهم يعملون ساعات إضافية إجبارية لمواجهة الطلب المتزايد.

وغياب الأمان وسوء الأوضاع الصحية هو أكثر ما يثير قلق اتحاد النساء العاملات في كينيا. ويقول العمال إنهم يضطرون إلى العودة إلى الصوب الزراعية فور رشها، ويشيرون إلى حدوث إصابات بأمراض الجلد والجهاز التنفسي والتهابات العيون. كما تشير نساء إلى التحرشات اللفظية والجنسية من جانب المشرفين. ويشكو بعض العمال من نقلهم في عربات بدون تهوية معدة أصلا لنقل الزهور، بينما يشكو آخرون من سكنهم المزدحم. وتقول معظم العاملات إنهن تعملن عملا موسميا أو متقطعا.

وتوصي منظمة الصحة العالمية بمرور ٢٤ ساعة على الأقل بين رش الزهور بالمبيدات ودخول العاملين مرة أخرى إلى المنطقة. ويشير تقرير الحرب على العوز إلى أنه "مع ضغط الأسواق البريطانية من أجل توفير الطلبات، يُطلب إلى العمال دخول الصُوَب لقطف الزهور فور التبخير دون الاستعانة بأي ملابس واقية". وهو يشير إلى أن النساء في كولومبيا "المضطرات إلى استنشاق السموم الكيماوية

يتعرضن لنسب كبيرة من حالات الإجهاض ووضع أطفال مصابين بعيوب خلقية. وغالبا ما ينتج عن التعرض للمبيدات نوبات إغماء، وربو مزمن، ومشكلات في التنفس والعين، وأمراض الجلدية، وأنواع الحساسية والصداع".(٤١)

وفي الهند، يصدَّر المزيد من الزهور كل عام، بدعم وتشجيع من الحكومة، بينما توفر الشركات الهولندية الكثير من مواد الزراعة. وكانت ولاية كارنتاكا أول من يشجع زراعة الزهور. وسياستها الزراعية، التي بدأتها في ١٩٩٥، هي التي بذرت بذور الشركات الزراعية، التي تتحول الآن من التركيز على الحبوب الغذائية إلى الزهور. وقد أدمنت ولايات غرب البنغال وتاميل نادو واندرا براديش وماهاراشترا، وفي وقت قريب جدا هاريانا، قوة شذى الزهور. وتصدر معظم الزهور إلى أوروبا.

وفي ظل كثافة زراعية تصل إلى ٦٠ ألف زهرة في الهكتار في الهند، والحاجة إلى الالتزام بمعايير الجودة العالمية، بلغ استخدام المبيدات مستويات عالية. وتتطلب مقاومة الآفات والحشرات نوبتي رش بالمبيدات في المتوسط أسبوعيا. لكن منذ استرخاء سياسة الهند القومية فيما يتعلق بالبذور، ظهر في البلاد حوالي ٤٠ آفة ومرض جديد.

وتحويل الأراضي الخصبة من إنتاج المحاصيل الأساسية إلى زراعة الزهور للأغراض التجارية يمكن أن يهدد استدامة نظام الزراعة في الهند. وزراعة الزهور ليست اقتصادية كزراعة الغذاء. ولو أن الموارد المخصصة لزراعة الزهور استخدمت لإنتاج الغذاء، كما تقول فاندانا شيفا، لأنتجت الهند أربعة أمثال ما يمكن أن تشتريه من الأسواق العالمية من عوائد مبيعات الزهور. وتقول "من منظور الأمن الغذائي القومي، فإن زراعة التصدير تدمر أكثر مما تبني".(٤٢)

ولا تكفي عوائد النقد الأجنبي من زراعة هكتار واحد من الورود لاستيراد أكثر من ١,٢٥٦ طن من المحاصيل الغذائية. لكن يمكن الحصول على ٢٧٤.٤ طن إضافية من المحاصيل الغذائية، وحوالي ٢٠٠ ألف يوم عمل، لو أن الموارد والأموال المستخدمة في هكتار واحد من الورد استخدمت بدلا من ذلك في إنتاج محاصيل غذائية. وهذا يظهر الجدوى الاقتصادية والحاجة الاجتماعية للمحاصيل الغذائية مقارنة بالزهور.(٤٣)

كما تحتاج زراعة الزهور إلى كميات كبيرة من المياه؛ فهي تستهلك أربعة أضعاف المياه التي تحتاجها المحاصيل الزراعية. وهي تؤثر سلبا على تركيب التربة، وتستنزف خصوبتها وتلوث مصادر المياه الجوفية. وفي النهاية، تصبح الأراضي المخصصة لزراعة الزهور الكثيفة غير منتجة وجرداء. ويمكن لحلم زراعة الزهور أن يتحول إلى كابوس للأمن الغذائي وكارثة بيئية.

القطن

في حين أصبح استرقاق الأطفال شيئا من الماضي في القرن الحادي والعشرين، إلا أن الظاهرة لا زالت مستمرة في سلسلة إنتاج القطن بالهند، كما تشير لجنة شئون الهند بهولندا. وهناك أكثر من ٤١٦ ألف طفل تحت سن ١٨ عاما، منهم حوالي ٢٢٥ ألف تحت سن ١٤ عاما، يعملون (وهم مقيدون في الغالب) في حقول القطن بالهند. ومعظمهم من البنات.

ويتركز عمل الأطفال في ولايات اندرا براديش وجوجارات وكارنتاكا وتاميل نادو. وأكثر من ١٤ شركة هندية كبيرة واثنتان من الشركات عابرة القومية، مونسانتو وباير، متورطة في هذا "الشكل الحديث من استرقاق الأطفال"، كما تقول لجنة الهند. وأكثر الشركات تورطا (في استنزاف موارد الفلاحين) هي شركات نوزيفيدو، راسي، انكور الهندية، ومونسانتو، وشريكها المحلي ماهيكو.[٤٤]

زيت النخيل: إندونيسيا

يهدد الاندفاع نحو إنتاج زيت النخيل والوقود الحيوي بإطلاق ١٤ مليار طن من الكربون من الأراضي في إندونيسيا، التي تعد أكبر مستودعات الكربون في العالم. وتهدد الشركات عابرة القومية بوقوع أكبر كارثة تغير بيئي بهذه الحقول المشبعة بالكربون، على حد قول تقرير لمنظمة جرين بيس. وتشكل أراضي إندونيسيا تلك مستودعات كربون ضخمة، وتحويلها إلى مشاتل يطلق كميات ضخمة من الانبعاثات الحرارية من الصوب إلى الغلاف الجوي. وعلى الرغم من أن مساحتها لا تزيد على ١٪. من مساحة الأرض، فإنها، "بسبب صناعة زيت النخيل، في جانب منه، تسهم بـ ٤٪ من الانبعاثات الحرارية العالمية. وإذا ما استمر التوسع في صناعة زيت النخيل، فإن هذه النسبة سترتفع حتما".[٤٥]

ويشير تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يستشهد به تقرير جرين بيس) إلى أن بساتين نخيل الزيت تعد الآن من الأسباب الرئيسية لتدمير الغابات المطيرة في إندونيسيا وماليزيا.

وتعتبر يونيلفر وكارجيل ونسله وكرافت وبروكتور أند جامبل ومحلات السوبرماركت الإنجليزية من أكبر مستخدمي زيت النخيل الإندونيسي، خاصة القادم من منطقة رياو بسومطرة. وتقدر كميات الكربون المحتبسة في أراضي رياو بـ ١٤,٦ مليار طن - أي ما يعادل ما يبعثه العالم من الكربون في عام - وهي النسبة الأعلى في العالم. وقد تحولت مساحة تقدر بـ ١,٤ مليون هكتار من الغابات البكر في رياو إلى مزارع لتوفير زيت الطعام، ومن المتوقع إزالة ثلاثة ملايين هكتار أخرى، حسبما يشير التقرير.[٤٦] وتعد أراضي رياو، التي يصل عمق مناطق منها إلى ثمانية أمتار، أكثر مناطق العالم تشبعا بالكربون. و"هذا المخزون الضخم مهدد بالصرف والإزالة والاحتراق. ومساحة هذا النوع من الأراضي (الخث) صغيرة نسبيا، لكن تدميرها يعادل انطلاق الانبعاثات الحرارية لمدة خمس سنوات من كل المحطات التي تعمل بالفحم والغاز على مستوى العالم".[٤٧]

وتوفر المزارع الإندونيسية الزيوت المستخدمة في إنتاج ماركات عالمية مثل سمن فلورا الصناعي وبرينجلز وكيت كات ورقائق كادبوري وجبن كريم فيلادلفيا؛ وتشير جرين بيس إلى تزايد الطلب العالمي على زيت الخضروات الرخيص الثمن المستخدم في إنتاج الأغذية، ومنتجات التجميل، ووقود المركبات. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على زيت النخيل للاستخدام في الطهي في خلال ٢٥ سنة. ومن المتوقع أن يركز التوسع على الأراضي الخث الرطبة، لأن معظم الغابات الجافة مستغلة حاليا بالفعل.

"وفي مواجهة الكارثة البيئية الوشيكة، تنتزع صناعة زيت النخيل الأراضي الرخيصة المتاحة كتلك الأراضي الخث الغنية بالكربون في إندونيسيا. وتزيد شركات الأغذية العملاقة من انبعاثات أكسيد الكربون بقدر يجعل من تفادي تغير المناخ بصورة جادة أمرا غير عملي، بل وربما مستحيلا"، كما يقول جون ساوفن، مدير جرين بيس بريطانيا. والوفاء بحاجات أوروبا وحدها من زيت النخيل يتطلب حوالي ٦٠ ألف ميل مربع من المزارع، كما يقول التقرير.[٤٨]

ونسله ۊبركتور جامبل ويونيلفر وكارجيل وأدم أعضاء بالدائرة المستديرة لاستدامة زيت النخيل، وهي مجموعة من الموزعين والمصنعين والموردين. وتتولى هذه المجموعة إنتاج واستخدام ٤٠٪ من زيت النخيل. والهدف من المجموعة هو وضع معايير واضحة لاستدامة إنتاج زيت نخيل.

وتنكر الشركات مشاركتها بصورة مباشرة في إقامة المزارع، لكنها تقر بوجود مشكلة في توفير مصادر مستدامة للزيت. وتقول نسله، التي تستخدم ١٧٠ ألف طن من زيت النخيل من ماليزيا وإندونيسيا، إنها تستورد احتياجاتها من موردين مسئولين، وإنه ليس هناك في الوقت الحاضر زيت نخيل يُشهد له بالاستدامة: "ما أن يتفق على المبادئ، ستقوم نسله بدورها في التشجيع على تبنيها". وتقول يونيلفر، التي تستهلك ١,٢ مليون طن سنويا من زيت النخيل، إنها تنفق الكثير من الوقت والمال لضمان نمو نخيلها المنتج للزيوت بطريقة مسئولة بيئيا: "أصبح عملنا في الفترة الأخيرة أكثر صعوبة بسبب الإقبال الشديد على الوقود الحيوي. ونحن نضغط بقوة على الحكومات لتنبيهها إلى النتائج غير المقصودة لهذه السياسة على إمدادات الغذاء العالمية وإزالة الغابات". وتقول كارجيل، التي تستورد ٥٤٥ ألف طن من زيت النخيل سنويا إلى بريطانيا، "إننا نقيم تأثير التطويرات الجديدة بالفعل ولا نقوم بالتطوير في المناطق ذات القيمة العالية من حيث الندرة ووجوب المحافظة عليها".[٤٩]

الخلاصة

تسيء كثير من الشركات عابرة القومية في مجال السلع الزراعية استخدام سلطاتها. وهي تستغل وضعها المهيمن دون اعتبار لاحتياجات المجتمعات التي تعمل فيها، ولا تفعل الكثير لتصحيح انتهاكاتها. ويدفع أكثر الناس فقرا الثمن غاليا.

الفصل الرابع

الصحة: الفقراء يدفعون فاتورة الشركات

"الأدوية ليست منتجا عاديا، ومن الواجب إحاطتها بمبادئ أكثر أخلاقية من غيرها من المنتجات" (فردريك هدلاند)

"الوضع القانوني للأدوية مخز" (سوزان جورج)

يشير التقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٧ إلى أن العالم يواجه بصورة متزايدة احتمالات "تفشي الأمراض، والأوبئة... والكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ الصحية".(١) وعادة ما يعاني الفقراء أكثر من غيرهم من الأمراض. والشركات عابرة القومية هي التي يمكنها أن تفعل الكثير لتوفير الأدوية الضرورية للفقراء.

وهناك ملياران من الناس، ثلث البشرية تقريبا، لا يحصلون على الأدوية الأساسية. وفي كل دقيقة، يموت حوالي ٢٦ شخص في المتوسط بسبب الأمراض المعدية. وتحصد الملاريا أرواح مليون شخص كل عام، معظمهم من الأطفال والنساء الحوامل. ونجد نصف حالات الإصابة بالسرطان في العالم في البلاد النامية. وهناك مليونان يموتون سنويا بسبب السل. وتتزايد حالات الإصابة بالربو بنسبة ٥٠٪ كل عشر سنوات في مدن العالم النامي.

أما عن المعاناة التي يسببها مرض الإيدز، فحدث ولا حرج. وفي بعض البلاد، يعوق هذا المرض تقدم التنمية، ويعد السبب الرئيسي للوفاة في أفريقيا. وفي ٢٠٠٧، قُدر عدد الإصابات بالإيدز بحوالي ٤٤,٢ مليون شخص، ومليونان من حاملي العدوى الجدد ووفاة ٢,١ مليون شخص بسبب المرض. وقدر عدد الإصابات الجديدة بالمرض في جنوب الصحراء الكبرى، في ٢٠٠٧، بـ ١,٧

مليون. وتضم منطقة جنوب الصحراء الكبرى حوالي ٢٢,٥ مليون مصاب بالإيدز ـ ٦٨٪ من إجمالي عدد الإصابات في العالم.

ويمكن لشركات الأدوية عابرة القومية المساعدة في القضاء على هذه الأمراض. وتتحكم حفنة من الشركات العملاقة ـ فايزر، بريستول ـ مايرز سكويب، باير، ميرك أند كو، فارماسيا، نوفارتيس، جونسون أند جونسون، ابوت لابوراتوريز، أمريكان هوم برودكتس، إلى ليلي، شيرنج بلوف، جلاكسو سميث كلاين أند اليرجان ـ في السوق العالمي.

أرباح أكبر ١٠ شركات لصناعة الأدوية في العالم (٢٠٠٦) بملايين الدولارات الأمريكية

١ ـ فايزر (الولايات المتحدة)	١٩,٤٤٧
٢ ـ جونسون اند جونسون (الولايات المتحدة)	١١,٠٥٤
٤ ـ جلاكسوسميث كلاين (المملكة المتحدة)	١٠,١٤٥
٤ ـ هوفمان ـ لاروش (سويسرا)	٧,٤١٨
٥ ـ نوفارتيس (سويسرا)	٧,٢٠٢
٦ ـ استرازنيكا (المملكة المتحدة)	٦,٠٦٤
٧ ـ سانوفي ـ افنتيس (فرنسا)	٥,٠٤٤
٨ ـ ميرك (الولايات المتحدة)	٤,٤٤٤
٩ ـ وايث (الولايات المتحدة)	٤,١٩٧
١٠ ـ امجن (الولايات المتحدة)	٢,٩٥٠

المصدر: مستخرج من "أكبر ٥٠ شركة أدوية، MedAdNews ـ سبتمبر ٢٠٠٧

وتستخدم فايزر، متصدرة السوق ومقرها نيويورك، "حوالي ٨٧ ألف شخص في أكثر من ١٥٠ بلد، يعملون في اكتشاف وتطوير وتصنيع وتوزيع دواء جيد وآمن وفعال للمرضى".[٣]

وتعادل قيمة شركات الأدوية الخمس الأكبر مجتمعة "ضعف إجمالي الناتج المحلي لكل بلاد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مجتمعة، وتأثيرها في تقرير قواعد التجارة الدولية أقوى كثيرا لأن ثرواتها تؤثر مباشرة على مفاتيح السلطة في البلاد الغربية".[٤] وسيطرة شركات الدواء عابرة القومية على الأسواق تمكنها إلى حد كبير من تحديد ما تنتجه وتحديد سعره. وهي تتراخى في تقديم الأدوية رخيصة الثمن التي يحتاج إليها الفقراء بشدة. وتسهيل الحصول على هذه الأدوية يمكن أن ينقذ أرواح الملايين كل عام.

كان حجم سوق الأدوية في ٢٠٠٦ يعادل ٦٤٤ مليار دولار.[٥] ويتضاعف هذا الرقم كل عشر سنوات، برغم الضغوط التي تتعرض لها الصناعة وعدم تحقيقها العوائد التي اعتاد المستثمرون الحصول عليها. لكن حجم الشركات الكبرى وميزانياتها السنوية، مقارنة بغالبية البلاد النامية، يجعل تأثيرها كبيرا على سياسات الحكومات الصحية والعملاء على السواء. وفي كثير من البلاد النامية، ينفق ٢٠ ـ ٤٠٪ من ميزانية الصحة على الأدوية، يذهب معظمها إلى شركات الدواء عابرة القومية.

وتزعم هذه الشركات أنها توفر الدواء للفقراء. لكنها لا تسهم إلا بشكل هامشي في تقديم أدوية جديدة لفقراء العالم. "لا يوجه إلا ١٠٪ من إجمالي الاستثمار العالمي إلى الأبحاث المتصلة بالأمراض المهملة التي تؤثر على ٩٠٪ من سكان العالم"[٦] وفيما بين ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٤، اكتشفت شركات الدواء عابرة القومية ١٥٥٦ من العناصر الدوائية الفعالة الجديدة، "لكن النسبة المخصصة للأمراض الاستوائية لم تتجاوز ١٨٪"، كما تقول ميرا شيفا من منظمة التحرك الدولي حول الصحة، وهي منظمة غير حكومية.[٧]

وتوفير الدواء مسألة مهمة للناس وحق أساسي من حقوقهم. وبينما تتحمل الحكومات بالأساس مسئولية توفير الرعاية الصحية لكل مواطنيها، فإن دور صناعة الدواء هو توفير الأدوية الأساسية.

ويدعو تقرير لإحدى المنظمات غير الحكومية في ٢٠٠٢، بعنوان "ما وراء الصدقة"، صناعة الدواء إلى الإسهام في معالجة الأزمة الصحية في البلاد النامية. ويقترح التقرير وضع القواعد اللازمة لمساعدة المستثمرين في تحديد

المسئولية الاجتماعية لشركات إنتاج الدواء. وهذه القواعد تتعلق بسياسة الشركات وممارساتها في خمسة مجالات رئيسية تؤثر في توفير الدواء لـ ١٤ مليون طفل وبالغ يموتون كل عام بسبب الأمراض المعدية. ويطالب التقرير شركات الأدوية بتبني سياسة للتسعير، ولتسجيل البراءات، والمبادرات العامة والخاصة، والأبحاث والتطوير، والاستخدام السليم للأدوية.(٨)

ومنذ صدور التقرير، حققت الشركات تقدما محدودا في بعض المجالات، أساسا بتبنيها سياسات محدودة لتسهيل الحصول على أدوية أمراض خطيرة مثل الإيدز والسل والملاريا. لكن ضمان حصول ملايين الفقراء على ما يحتاجونه من دواء يظل تحديا كبيرا، "بسبب ظهور أمراض جديدة؛ وظهور أمراض "قديمة" من جديد؛ والأوبئة؛ والأعباء المتزايدة للأمراض غير المعدية في البلاد النامية".(٩)

وتعد براءات الاختراع وتأثيرها على الأسعار عاملا أساسيا. فشركات الدواء عابرة القومية تحمي الأدوية التي تنتجها بهذه البراءات. وهي ترى أن الحماية القوية لمنتجاتها من خلال تسجيلها ضروري لجهودها في الأبحاث والتطوير. وتحمي البراءات أرباح الشركات، لكن هذا يعني أن الشركات المنافسة لا يمكن أن تبيع بأسعار أقل، وهو ما يعوق إنتاج أدوية بدون براءات. ولجوء الشركات عابرة القومية إلى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة، التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، يحول دون حصول الفقراء على أنواع رخيصة من الأدوية الأساسية غير المسجلة. وحيث أن البراءات تدوم طويلا، تتمتع الشركات بسلطة احتكارية في حين أنه لا حيلة للفقراء في هذا الصدد. ودون تنافس بلا براءات، لن يكون أمام الناس إلا شراء المنتجات المسجلة. وهذا يعني أسعارا أعلى.

وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن حوالي ٨٥٪ من سكان العالم لا يقدرون على شراء الأدوية. ومن هنا، يعد ارتفاع أسعارها عائقا كبيرا أمام الحصول عليها. والفقراء بحاجة إلى الحصول على العلاج بأسعار يمكنهم تدبيرها. "يجب أن تضع صناعة الدواء توفير الدواء بأسعار مناسبة في القلب من عملية صنع القرار والممارسات. وهذه استراتيجية طويلة المدى مستدامة وتسمح كذلك للصناعة بلعب دورها في إنجاز الحق العالمي في الحصول على الخدمات الصحية بطريقة أفضل".(١٠)

يجب توفير الدواء بأسعار يقدر عليها الفقراء. وهو ما فشلت فيه الصناعة:

"تحول استجابة الصناعة الواهنة لأدائها المالي - من خلال رفع الأسعار، والحماية الشرسة للبراءات، وإطالة أمد القائم منها عبر تجديد البراءات القديمة بدلا من الإنفاق على البحث عن أدوية جديدة - دون حصول الفقراء على الأدوية بأسعار منخفضة، والتوصل إلى أساليب مرنة لتسجيل البراءات، والاستثمار في مجال البحث والتطوير فيما يتصل بالأمراض الشائعة في البلاد النامية".(١١)

ويتعهد عدد متزايد من حكومات البلاد النامية بتوفير الخدمات الصحية والمساواة في الحصول على الدواء. وبدون توفير الدواء، لن يمكنها تحقيق أهدافها والتزاماتها تجاه سكانها. وفي العالم النامي، حيث تعاني الأغلبية من الفقر وتتأثر بشدة بالزيادات في الأسعار، يمكن للشركات الإسهام في حل المشكلة بتنويع أسعار منتجاتها بحيث تتناسب مع مستويات الدخل المختلفة، أو انتهاج طرق مرنة في تسجيل براءاتها من شأنها خفض الأسعار.

الإيدز والشركات عابرة القومية

مضاد الفيروسات ARV، الذي يعتبر العلاج الرئيسي لضعف المناعة المكتسبة أو الإيدز، لا يعتبر علاجا وإنما يؤجل إصابة الناس بالمرض لعدة سنوات. وهو دواء يتعاطاه المريض بشكل يومي طوال حياته.

وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، كانت تكلفة هذا الدواء للشخص في السنة، كما حددتها شركات الدواء عابرة القومية، تزيد على ٨٠٠٠ دولار. وهو المبلغ الذي كانت تحصل عليه، على سبيل المثال، شركة بروفز ـ ويلكام، وهي الآن إحدى شركات جلاكسو سميث كلاين، مقابل عقار AZT، الذي يعد أول مضاد فعال للفيروسات. واضطرت الشركة، تحت ضغط منظمات الإيدز، إلى تخفيض السعر بنسبة بسيطة. وقررت حكومة البرازيل حينها تصنيع مضادات الفيروسات محليا. وظلت حكومة البرازيل تحظر احتكار البراءات حتى عام ١٩٩٧، وبذلك تحظر استخراج براءات للأدوية التي اكتشفت قبل هذا التاريخ. وبمرور الوقت، تمكنت البرازيل من خفض الأسعار بصورة ملموسة. وفي معظم البلاد النامية، سادت أسعار الأدوية متضمنة حقوق الملكية.

وفي كثير من البلاد، تم تسجيل براءات لبعض مضادات الفيروسات. وهناك بلاد أخرى لم تتوفر لها المعرفة الكافية لإنتاجها، أو، وهو الأهم، أسواقا كبيرة بقدر يجعلها تستوعب منتجا كمضادات الفيروسات. وفي ٢٠٠١، أعلنت سيبلا، وهي شركة هندية كبيرة تعمل في إنتاج الأدوية غير المحمية ببراءات، عزمها توفير تركيبة من مضادات الفيروسات تكلف ٤٥٠ دولارا فقط في العام ـ أي ما يوازي أقل من دولار يوميا.

وقد أحدثت أسعار سيبلا ثورة في طريقة التفكير في علاج المصابين بالإيدز في البلاد النامية. وفي ٢٠٠٢، وبناء على اقتراح أمين عام الأمم المتحدة وقتها، كوفي أنان، تأسس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، في محاولة عالمية لتوجيه أموال المساعدة إلى ثلاثة أمراض. وفي حالة الإيدز، أعادت الأسعار المنخفضة التي تحققت بفضل التنافس بين الشركات التي تعمل دون براءات الأمل إلى ملايين البشر.

وقد وفر انخفاض الأسعار العلاج لقطاعات أكبر من الناس، لكنه لا يزال مرتفعا جدا بالنسبة لمعظم نظم الرعاية الصحية. وفي يونيو ٢٠٠١، كان عدد المحتاجين إلى مضادات الفيروسات يقدر بـ ٦,٥ مليون شخص لم يتلق منهم العلاج بسعر منخفض سوى ١,٥٦ مليون شخص في البلاد ذات الدخل المتدني أو المتوسط.[١٢]

وهناك خطر جديد يطل برأسه. فـ "المكاسب الضخمة التي يحققها العلاج، وإن كانت جزئية، مهددة الآن بسبب التكاليف الكبيرة لإنتاج أدوية الإيدز الجديدة".[١٣] ومرة أخرى، تتدخل شركات الدواء عابرة القومية. فالعلاج بمضادات الفيروسات يستوجب تغيير نظام الدواء بمرور الوقت، لأن المريض يكتسب بعد حين مناعة ضد العلاج الأولي. والتكلفة العالية لإنتاج أدوية أحدث ستجعل توفيرها لمستخدمي مضادات الفيروس أكثر كلفة.

وفي أواخر ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، أصدرت تايلاند ترخيصا يتيح التنافس لتصنيع دواءين أحدث من الأدوية الأساسية لعلاج الإيدز التي كانت حتى ذلك الحين بدون براءة اختراع. وقد أدى هذا إلى انخفاض حاد في السعر العالمي، واحتجاج شركات الدواء عابرة القومية وتهديدات بفرض عقوبات من جانب حكومة

الولايات المتحدة. وقامت شركة آبوت لابوراتوريز "بسحب طلبات ترخيص لأدوية جديدة في تايلاند. وقد بينت الجهود التي بذلتها تايلاند السبيل لضمان ألا تعوق الأسعار العالية المصطنعة للدواء مرة أخرى برامج توفير ونشر العلاج بين المصابين بالإيدز".(١٤)

وتقول آبوت لابوراتوريز إنها تتبع معايير عملية "لتوفير أدوية الإيدز على نطاق واسع قدر الممكن ... ونهجنا الشامل، والذي يتضمن آلية للتسعير العادل والتسجيل المرن، حقق نتائج مشجعة بالفعل: هناك حاليا ٨٠ ألف مصاب بالإيدز في أفريقيا يتعاطون عقار LPV/r".(١٥).

الترويج والمعلومات

تنفق صناعة الأدوية ما بين ١٥ ـ ٢٠٪ من عوائدها السنوية على تسويق منتجاتها والدعاية لها، أي أكثر مما تنفق على اكتشاف أدوية جديدة. وبالنسبة لمعظم الناس في البلاد النامية، غالبا ما تكون الصناعة نفسها المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالدواء. لكن بدلا من المعلومات المفيدة تقدم الشركات الإعلانات المكثفة.

ووفق ما جاء في تقرير للأمم المتحدة، فإن "في حالة المنتجات الدوائية، يتوجه الجانب الأكبر من تركيز الشركات عابرة القومية في البلاد النامية على المنتجات الغالية نسبيا، المخصصة بالأساس لأسواق البلاد المتقدمة". وعادة ما تتصدر الدعاية منتجات العناية الشخصية، "التي كثيرا ما تكون قيمتها الدوائية مشكوكا فيها، بدلا من التركيبات البسيطة نسبيا والرخيصة المطلوبة لمعالجة الأمراض الشائعة بين السكان الأكثر فقرا".(١٦)

وغالبا ما يقع الأطباء أسرى التسويق. وحسب منظمة الأدوية في الفلبين، فإن "كثير من الدراسات العلمية تظهر تأثير تسويق الأدوية على الأدوية التي يصفها الأطباء لمرضاهم".(١٧)

فالأطباء يجري إقناعهم، أحيانا بالرشاوى أو المغريات، للتوصية بمنتجات شركات الأدوية. ومن هنا، نجد تحالفا بين شركات الأدوية عابرة القومية والحكومات الغربية (التي تحمي مصالح شركاتها) والأطباء المحليون ومؤسسات الدواء.

المضادات الحيوية والفيتامينات والمنشطات

تنقذ المضادات الحيوية من الأرواح أكثر من غيرها من أنواع الأدوية، لكن، من المفارقات أن الإسراف الذي نشهده الآن في استخدامها يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، وبالذات في البلاد النامية. وتعمل هذه الأدوية عن طريق قتل البكتيريا أو إبطاء نموها، ومن هنا، فهي تعد علاجا قويا للغاية. وقد أدى استخدام المضادات إلى "أكبر تدخل في الجينات الوراثية للسكان يشهده العالم حتى اليوم".[١٨] على أن هذا التدخل القوي له ولاشك مخاطره.

والترويج المكثف للمضادات من جانب شركات الدواء عابرة القومية، واستخدامها في علاج أمراض بسيطة نسبيا، يجعل هذه الأدوية أقل فاعلية، وربما غير مجدية، عند استخدامها في علاج الأمراض الخطيرة. ولهذا آثاره الضخمة على الصحة. وهناك أنواع من البكتيريا الآن تقاوم المضادات الحيوية. ويشير البروفيسور ستوارت ليفي، مدير مركز مقاومة الدواء بجامعة توفتس ببوسطن، إلى أن "المجتمع يواجه واحدا من أسوأ مشاكل الصحة العامة - ظهور أنواع من البكتيريا المعدية المقاومة للكثير، وأحيانا كل، المضادات الحيوية المتاحة".[١٩]

وقد بلغت مقاومة المضادات الحيوية نسبا وبائية في الكثير من البلاد و"لا تترك مقاومة الأدوية المتعددة فرصة حقيقية أمام الأطباء للمناورة في علاج عدد متزايد من الأمراض"، على حد قول البروفيسور جاك اكار، رئيس مجموعة العمل الخاصة بمراقبة وإدارة المقاومة البكتيرية للأدوية الميكروبية التابعة لمنظمة الصحة العالمية.[٢٠] وهكذا، لا يجد الفقراء الأدوية التي تنقذ حياتهم عندما يكونون في أشد الحاجة إليها.

وأكثر الناس ضعفا هم الأكثر تضررا. وهناك على سبيل المثال جرثومة يطلق عليها "Shigella dysenteri تعتبر الآن سببا في معظم حالات الإصابة بالدسنتاريا في أفريقيا، والسبب الرئيسي لوفيات الأطفال. وهذه الجرثومة لا تستجيب لأي من المضادات الحيوية المتاحة".[٢١] وحسب د. جراهام ديوكس، فإننا "نواجه عودة إلى العصر الأسود للدواء، حيث لم تعد المضادات الحيوية فعالة في علاج مجموعة كبيرة من الأمراض المعدية، وبعضها ظهر بسبب

المضادات الحيوية، والبعض الآخر قد يكون وبائيا ومميتا".[٢٢] لكن المشكلة معروفة منذ بعض الوقت.

ومرة أخرى، فإن الترويج بين الصيادلة يمكن أن يكون كثيفا. وفي بيرو، على سبيل المثال، تقدم للصيادلة أجهزة تلفزيون وغيرها من المكافآت في حال تسجيلهم نقاطا كبيرة من بيع الأدوية التي تنتجها ثلاث من الشركات. وتعطى أعلى النقاط لمبيعات المضادات الحيوية.

والآن، عادة ما يساء استخدام المضادات الحيوية في علاج حالات بسيطة، مثل الإسهال غير البكتيري، وإصابات الشعب التنفسية، ومن بينها نزلات البرد والكحة، وغيرها من الأمراض العادية. وتقول منظمة التحرك العالمي من أجل الصحة (وهي شبكة للمستهلكين والصحة والتنمية) إن شركة لابوراتوريز لافي للأدوية، على سبيل المثال، تروج في بوليفيا لتركيبة من المضادات الحيوية "للرضع والأطفال الذين يعانون من الإصابات التنفسية الحادة". وهذا يشجع استخدام المنتج في الكثير من الحالات.[٢٣]

ويتأثر أصحاب الدخول المحدودة، الذين تغريهم الإعلانات والأطباء والصيادلة باستخدام نقودهم القليلة في شراء المضادات الحيوية بدلا من احتياجاتهم الأخرى، بطريقتين: احتمال ضعف المناعة وعدم القدرة على المقاومة في حالة الإصابة بمرض من الأمراض الخطيرة؛ وتبديد ما يمكن أن ينفقونه على ما يحتاجون من السلع والخدمات الأساسية في شراء هذه المضادات.

والترويج لأقراص الفيتامينات وبيعها منتشر في البلاد النامية، وتتصدر شركات الدواء عابرة القومية المجال. ومرة أخرى، يُغرى الفقراء بدفع ثمن مواد مكلفة. على أن أفضل مصدر للفيتامينات هو الغذاء. فإذا تناول الأطفال ما يكفي من الطعام، فلن يحتاجوا إلى أقراص الفيتامينات. ومعظم الناس "يحصلون على كميات كبيرة من الفيتامينات عن طريق الغذاء ومن هنا، فمن غير الضروري تناول فيتامينات إضافية على هيئة أقراص في معظم الحالات".[٢٤]

وفي البلاد النامية، حيث ينتشر سوء التغذية، تقنع الإعلانات الناس بشراء أقراص الفيتامينات بدلا من الطعام المغذي. كما يساعد انتشار الإعلانات عن الفيتامينات في "معالجة الفقر بالدواء، وبذلك لا يجري التصدي للأسباب

الاقتصادية والاجتماعية لسوء التغذية"، كما يقول أندي شيتلي.(٢٥) وحسبما يشير شيتلي، فإن "سوء استخدام الفيتامينات يمكن أن يشوش على الأولويات الصحية الوطنية، ويستنزف الموارد الاقتصادية الوطنية المحدودة، ويبدد الموارد المالية الفردية والأسرية المحدودة، ويشجع على إشاعة الأفكار غير الصحيحة وغير المجدية بشأن طبيعة الصحة وكذلك الممارسات غير المجدية والضارة".(٢٦)

والإعلانات المقنعة لفواتح الشهية يمكن أن تشكل استنزافا لموارد الأسرة الشحيحة. وفقدان الشهية عرض معروف لمرض لكنه عادة ما يكون مؤقتا ولا يستدعي تعاطي الدواء. ويمكن أن يكون راجعا إلى نقص الغذاء. "في حالات سوء التغذية الحادة ... قد يكون استخدام فواتح الشهية مصدرا للخطر".(٢٧) على أن الشركات عابرة القومية تكثف إعلاناتها عن هذه الأدوية في بعض البلاد النامية.

الأدوية غير المحمية

عادة ما تعجز حكومات البلاد النامية عن دفع ثمن الأدوية المحمية ببراءات الاختراع. وتسمح الأدوية غير المحمية - التي لا تخضع لحماية البراءة - للحكومات بتقديم أنواع جيدة من الأدوية الأساسية بأسعار في متناول الفقراء. ويقول تقرير لمنظمة الصحة العالمية إن "الأدوية غير المحمية عادة ما تكون بقدر فاعلية الأدوية المحمية لكنها أرخص منها بكثير".(٢٨)

وغالبا ما تعوق شركات الدواء عابرة القومية محاولات البلاد النامية لتزويد الناس بأدوية غير محمية، آمنة وفعالة ومنخفضة الأسعار. وتحمل الأدوية غير المحمية أسماء تركيبات دوائية (الأسبرين، على سبيل المثال)، تحددها منظمة الصحة العالمية غالبا. وعلى الرغم من وجود الأدوية غير المحمية منذ تسعينيات القرن التاسع عشر إلا أنها أخذت تكتسب أهمية متزايدة منذ خمسينيات القرن الماضي. وهي تمتاز برخص كلفتها مقارنة بالأدوية المحمية ولا تقل عنها جودة عادة. وهذا أمر مهم بالنسبة للفقراء. لكن الشركات عابرة القومية تشن "حرب تسويق استراتيجية ضد الأدوية غير المحمية القليلة الكلفة"، كما تشير شودري. وينشر الجيش الجرار من مندوبي مبيعاتها شائعات فحواها أن الأدوية غير المحمية يجري إنتاجها "في ظروف غير صحية أو غير ملائمة وفي ظل غياب الخبرة اللازمة، وأنها إما ملوثة أو غير فعالة".(٢٩)

وفي مايو ١٩٨١، تبنى مجلس الصحة العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية برنامج عمل الأدوية الأساسية، وحث الدول الأعضاء على الالتزام بقوائم للأدوية الأساسية، والأدوية غير المحمية، وتشريعات أكثر صرامة في مجال الدواء، واستراتيجيات تستهدف خفض الأسعار وميثاق لأخلاقيات تسويق الأدوية.

وكانت بنجلاديش أول بلد يتصدى لهذا التحدي. ففي مايو ١٩٨٢، وافق مجلس الوزراء البنجلاديشي على تقرير سياسة الدواء الوطنية. وبمقتضى هذا التقرير، اعتبر ١,٧٤٢ دواء من أصل ٤,٤٤٠ "غير ضروري أو غير فعال"، وتم حظره. وأوصى التقرير الأطباء الإخصائيين والمستشارين بوصف ١٥٠ دواء أساسيا و١٠٠ متخصصا؛ وكذلك بتصنيع ٤٥ من الأدوية الأساسية وبيعها بأسمائها غير المحمية. وأصبح محظورا على شركات الدواء عابرة القومية تصنيع منتجات بسيطة مثل المسكنات والفيتامينات الشائعة. وقُصر إنتاج هذه الأدوية على الشركات المحلية.

وفي ١٩٨١، بدأ أحد المراكز الصحية الشعبية، جونوشستايا كندرا، الذي أنشأ شركة جونوشستايا فارماسيوتيكالز قبل ذلك بعشرة أعوام، في تصنيع وتسويق أدوية غير محمية رخيصة الثمن. ولم تؤثر السياسة الجديدة إلا على ربع شركات الدواء الأمريكية عابرة القومية، ومع ذلك أثار عاصفة من الاحتجاجات، حيث ضغطت الشركات الأمريكية على حكومة بلادها كي تستخدم نفوذها للرجوع عن هذه السياسة.

تقول شودري إن "الشركات عابرة القومية بدأت تحشد الجمعية الطبية في بنجلاديش ونخبة الرأي العام". وفي جلسة استماع علنية "أصرت هذه الشركات على أن سياسة الأدوية غير المحمية كان مآلها الفشل في أنحاء العالم". لكن رئيس الجلسة انتهى إلى أن "حملة الشركات عابرة القومية تقوم على أساس زائف تماما وكل ما في الأمر أنها تستخدم قوتها في الدفاع عن مصالحها التجارية. وأوصى بالتعجيل بإنجاز الإطار القانوني للسياسة.[٣٠]

ومواصلة لحملتها ضد السياسة الجديدة، قامت الشركات عابرة القومية بنشر الإعلانات والمقالات في الصحف وشجعت الأطباء على النظر إلى تلك السياسة كقيد على حقهم في وصف الأدوية التي يقررونها وحجر على حريتهم

المهنية. كما مارست أنواعا أخرى من الضغوط. فدعت سفراء بريطانيا وهولندا وألمانيا الغربية إلى التعبير عن قلقهم من السياسة الدوائية المقترحة.

وكان مصدر قلق الشركات ناجما عن احتمال مواصلة حكومة بنجلاديش لسياستها، وهو ما حدث، برغم الضغوط الكبيرة، وهو ما يشجع بلادًا أخرى كي تحذو حذوها. وكانت مخاوفها مبررة. ففي ١٩٨٣، حظرت الحكومة الهندية تصنيع وبيع ٢٥ دواء حظرا فوريا. وتنامت أعداد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية، وأصبح لمعظم البلاد قوائم بالأدوية الأساسية.

ويحول رفض الشركات عابرة القومية دون اعتبار الحصول على الدواء "حقا أساسيا من حقوق الإنسان تكرسه نصوص القانون الدولي، ورفضها الاعتراف بمسئولية شركات الدواء في هذا الصدد، دون تبني استراتيجيات ملائمة".

ويثير ما تعزف شركات الأدوية عابرة القومية عن القيام به، وكذلك ما تقوم به، القلق. فالأبوان الفقيران ماديا يجب أن يكونا قادرين في حال مرض ابنهم على شراء دواء مصنوع محليا، ورخيص الثمن. وفي بعض البلاد النامية، لا يتوفر هذا للرجال أو النساء لأن تلك الشركات أقنعت الحكومات بأن الأدوية المنتجة محليا ليست ضرورية. وفقد الفقراء القدرة على الاختيار لأن حق الشركات في الاعتراض هو الفيصل.

إن توفير الدواء للفقراء يجب أن يكون في القلب من عمليات اتخاذ القرار وأعمال الشركات عابرة القومية:

"يتوقع المجتمع من شركات الدواء - بقدراتها على الوصول إلى الأسواق العالمية - تقديم الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، ومراعاة القيم الأخلاقية في تسويقها. ويتوقع أن تفي صناعة الدواء بهذه المتطلبات وتأمينها بطريقة موثوق بها ودائمة وأن تلعب، بتحقيقها لهذا، دورها في المسئوليات الأكبر لتحسين صحة الجميع".(٣٢)

المِنح

تعول شركات الدواء عابرة القومية كثيرا على منح الأدوية التي تقدمها للبلاد النامية. وقد يبدو هذا شيئا جيدا، وهناك نجاحات لبرامج للقضاء على أمراض محددة (قدمت ميرك هبات للقضاء على عمى النهر في أفريقيا، على سبيل

المثال). لكن المنح الدوائية غالبا ما تكون غير ملائمة ويمكن أن تأتي على حساب سياسات أخرى.

وقد ثبت أن المنتجات الممنوحة تكون غير ملائمة لأن صلاحيتها تكون على وشك الانتهاء وغير معروفة للأطباء المحليين. وهذه الإمدادات لا يمكن التنبؤ بها من حيث الزمن والكمية. وأحيانا لا تطابق المعايير الطبية الوطنية ويمكنها تقويض هذه المعايير. وهذه الهبات تخلق نوعا من الفوضى في سوق الأدوية الرخيصة، حيث تحول دون التقدير الحقيقي للاحتياجات، وتؤثر على التخطيط المسبق لشبكة الإمداد من المنتج إلى المريض. وتقويض التنافس التسويقي خطير بصفة خاصة، حيث تؤثر في تنافسية الأدوية غير المحمية؛ فالقدرة على التنبؤ بالطلب ضرورية لتخفيض الأسعار. تقول منظمة الصحة العالمية "أظهرت خبرة حالات الطوارئ على مر السنين أن هبات الدواء غالبا ما تضر أكثر مما تفيد، حيث إنها قد لا تتناسب مع موقف طارئ بعينه، أو قد لا تتفق مع السياسات والمعايير الدوائية المحلية".(٤٤)

ودائما، تعود الهبات بالفائدة على ميزانيات الشركات. فالشركات عابرة القومية الأوروبية والأمريكية تستفيد من الإعفاءات الضريبية عندما تقدم المنح. ومقابل الهدايا المقدمة إلى المحتاجين، تسمح تشريعات الضرائب في الولايات المتحدة بالحصول على تخفيضات تصل إلى ضعفي تكلفة الإنتاج. وربما كان هناك مجال للأدوية الممنوحة المناسبة لمن يحتاجونها، لكن الهبات الخاطئة تعد مضيعة لوقت وموارد الناس في البلاد النامية.

وقد تبنت منظمة الصحة العالمية معايير لمنح الدواء تقوم على أربعة مبادئ "أساسية":

١ ـ يجب أن تكون المنحة مفيدة للمتلقي بأكبر قدر ممكن.

٢ ـ يجب أن تحترم المنحة كل رغبات وسلطات المتلقي، وتدعم سياسات الحكومة القائمة

٣ ـ لا ينبغي أن تكون هناك ازدواجية معايير فيما يتعلق بالجودة. إذا لم تكن جودة الصنف مقبولة في البلد المانح، فلا فينبغي أن تكون مقبولة كمنحة

٤ ـ لابد وأن يكون هناك اتصال فعال بين المانح والمتلقي.(٣٤)

المنتجات المسحوبة

بعض منتجات شركات الدواء عابرة القومية تُحظر أو تُسحب من التداول في البلاد الغربية لكونها غير آمنة. لكن يمكن تصنيفها كـ "آمنة" في البلاد النامية ويشتريها الناس على أمل التخلص من آلامهم واسترداد عافيتهم. والحقيقة أن هذه الأدوية يمكن أن تقضي عليهم.

وهناك إمكانية كبيرة في البلاد النامية لترويج "كثير من الأدوية الواردة بقائمة المنتجات الموحدة للأمم المتحدة المحظور استهلاكها أو بيعها أو التي سحبت من التداول أو المحظورة حظرا باتًا"، كما يقول ظفر الله شودري، الذي وضع السياسة الدوائية الوطنية لبنجلاديش.[٣٥] وهو يدرج المقويات، على سبيل المثال: "المقويات العادية، التي تحوي ١٧٪ من الكحول، التي تسوقها شركة سكويب في المملكة المتحدة تحت اسم فيرديفيشن كانت تسوق في الهند كمقو للمخ".

تجاهل الانتقادات

ربما كانت شركات الدواء عابرة القومية أقوى الشركات، من حيث النفوذ الذي تمارسه، وهي تتبع استراتيجيات محكمة في مواجهة الانتقادات الموجهة إليها. ويتذكر اندي شيتلي كيف شكلت الأمم المتحدة في أوائل السبعينيات لجنة من الشخصيات البارزة للتحري عن الأرباح الضخمة التي تحققها شركات الدواء والكيماويات. و"تشكلت لجنة فرعية صغيرة من ٦ شركات سويسرية على الأقل (من بينها سيبا ـ جايجي، وساندوز، وروش) لإضعاف تأثير التحقيق"، كما يزعم شيتلي؛ وكان الهدف هو تفادي تطبيق قواعد السلوك الدولي على الشركات عابرة القومية. وخلال أحد الاجتماعات حددت الشركات خمس نقاط استراتيجية لمواجهة الانتقادات:

١ ـ اعتبُر النقاد معارضين للنظام واستبعدوا بالتالي كأطراف في الحوار.

٢ ـ اتُهم النقاد بأن دوافعهم مريبة: العداء الأيديولوجي أو الوطني، الغيرة، الغباء، الجهل، انعدام الخبرة.

٣ ـ عندما يكون النقد عالميا أو محددا: يجري "إثبات" العكس بأمثلة معزولة (التدليل بمشروع فردي على سبيل المثال).

٤ ـ عندما يكون النقد دامغا (كما في حالة شركة أي تي تي في شيلي، على سبيل المثال) يتركز الرد على أنها حالة فردية، وأن التحقيقات لا تزال جارية.

٥ ـ وفي كل الأحوال، يجب القول علنا بأن الدفاع عن المشروع الحر هو في صالح الجميع. من هنا، يجب إظهار، وبالذات في أجهزة الإعلام، أن انتقاد الشركات متعددة الجنسيات هو بالأساس انتقاد للمشروع الحر ويقف وراءه أعداء العالم الحر، الذين تنطلق نظرتهم للحياة من العقيدة الماركسية.[٣٦]

وبرغم محاولات الشركات لتشويه سمعتها، حققت المنظمات غير الحكومية عددا من النجاحات. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، نجحت حملة بوكو فارما في إجبار الشركات على سحب الأدوية غير الأساسية وغير المفيدة وتغيير استراتيجياتها التسويقية. ونجحت الحملة في الضغط على البرلمان والذي أسفر عن صدور قانون يشدد من الرقابة على صادرات الدواء.[٣٧]

التغير المناخي

كذلك تؤثر الانبعاثات الحرارية التي تصدرها الشركات عابرة القومية تأثيرا ملموسا على صحة فقراء العالم. وفي هذا الصدد، تشمل المسئولية هذه الشركات ككل ولا تقتصر على شركات الدواء فقط. وهناك إقرار واسع الآن بأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي أهم أسباب التغير المناخي. ولهذا أثره الفعلي الكبير والمدمر للصحة، والفقراء هم أكثر الناس تأثرا. فالانبعاث الحراري هو السبب الرئيس وراء وفاة ١,٥ مليون شخص خلال العقدين الماضيين، كنتيجة لتزايد تكرار وحدَّة الفيضانات، والأعاصير، والارتفاع الشديد في درجات الحرارة. ويهدد تغير أنماط هطول المطر وتدهور حالة الأرض إمدادات الغذاء.

"إن الآثار الصحية للتغير السريع في المناخ عادة ما تكون سلبية بصورة كبيرة، خاصة في أكثر البلاد فقرا، والتي تعد أقلها إسهاما في الانبعاثات الحرارية"، كما تقول منظمة الصحة العالمية.[٣٨] وأنشطة الشركات عابرة القومية هي المسئولة عن نسبة كبيرة من انبعاثات الكربون. فهي التي تنتج جانبا كبيرا من السلع المتداولة في العالم. ومن خلال سعيها لعولمة الاقتصاد، تشجع على المزيد من النمو، وكذلك الانبعاثات. فعمليات التصنيع التي تتولاها غالبا ما ترسل

كميات هائلة من هذه الانبعاثات. وهذه الشركات موجودة في كل مكان لكن الحديث عن انبعاثاتها قليل. لكن الانبعاثات في أي مكان تؤثر على الفقراء في كل مكان.

ولا تتحدث الشركات عادة عن انبعاثاتها، وكذلك لا تطالبها معظم حكومات بالإعلان عن هذه الانبعاثات. ففي المملكة المتحدة، "بينما تشكل الانبعاثات مسألة على أكبر قدر من الأهمية بالنسبة للشركات والإنسانية على حد سواء، ليس هناك بعد ما يجبر الشركات على الكشف عما تبعثه من غاز ثاني أكسيد الكربون".(٣٩)

ومن بين شركات قائمة فايننشيال تايم ١٠٠، هناك ١٦ شركة فقط تكشف في تقاريرها السنوية (أو تقاريرها البيئية) عن كميات الكربون الأساسية المترتبة على أنشطتها - انبعاثاتها المباشرة (الوقود الأحفوري المستخدم في التدفئة المركزية في المكاتب والمتاجر، والمستخدم في تسيير مركباتها). وتبعث هذه الشركات الـ ١٦ كميات ضخمة من ثاني أكسيد الكربون تصل إلى ٩٤, ٢٨٥ طن - ما يعادل أكثر من نصف إجمالي الانبعاثات في المملكة المتحدة ككل (على الرغم من أن كثيرا من هذه الانبعاثات تحدث في أماكن أخرى من العالم). وإذا حذت شركات المؤشر الأخرى حذو الشركات الـ ١٦ بالإعلان عن انبعاثاتها المباشرة، فقد يزيد إجمالي الانبعاثات بأكثر من ٤٢, ١٩١ طن. و"يمثل هذا كمية الانبعاثات التي لا تعلن عنها بقية شركات المؤشر".(٤٠)

الخلاصة

يعد توفير الدواء الأساسي في البلاد النامية واحدا من أهداف ألفية التنمية. لكن إذا استمرت شركات الدواء عابرة القومية في أساليبها الحالية فلن تتمكن من تقديم الإسهام اللازم لإنجاز هذا الهدف.

ويشير سجل هذه الشركات في البلاد النامية إلى أنها تعطي الأرباح الأولوية على صحة الناس، حتى إن كانت هذه الأرباح محدودة مقارنة بأرباحها الكلية. ومن الممكن بالطبع استخدام الأدوية المحمية لتحقيق نتائج أفضل. فهي، عندما تستغل استغلالا سليما، يمكن أن تنقذ الأرواح. لكنها تتعرض للكثير من الانتهاكات، ترتكب بعضها كبريات شركات الدواء عابرة القومية.

والخطأ الذي تقع فيه معظم الحكومات هو اعتقادها بأن الشركات لديها الحل لكل المشاكل الصحية. لكن، وكما يشير روبرتو لوبيز من منظمة التحرك الدولي غير الحكومية ومقرها بيرو، "من غير الممكن حل مشكلات الفقر بالأقراص". [٤١] فأقراص الشركات بالذات تستعصي على البلع.

الفصل الخامس

الماء: صنبور الشركة

الخدمات صناعة كبيرة وتهيمن عليها الشركات عابرة القومية بصورة متزايدة. لكن مع سعي الشركات لتحقيق الأرباح من خدمات مثل الإمداد بالماء، والرعاية الصحية، والتعليم، عادة ما تكون الضحية هي هذه الأشياء التي لا تتمتع بالقوة الشرائية.

وليس هناك خدمة أهم من توفير الماء. فمثل الهواء، لا غنى عن الماء لاستمرار الحياة. وحتى تسعينيات القرن الماضي، كانت إمدادات المياه تعد من السلع العامة في البلاد النامية، وليست سلعة للتداول في السوق. وكان يتولى أمرها مؤسسات ذات ملكية عامة بالنيابة عن الجمهور. ومنذ ذلك الحين، أصبحت خصخصة الخدمات العامة، بما فيها إمدادات المياه، وبصورة متزايدة، شرطا للحصول على المساعدات وإلغاء الديون. وانتهزت الشركات عابرة القومية الفرصة لتتدخل في الأمر. لكن أموال المساعدات والنفوذ السياسي استغلت لتشجيع سياسات يمكن أن تؤدي إلى نتائج معاكسة للغرض الأصلي للمساعدات، أي تحرير الناس من الفقر، وليس ترسيخه.

وقد أعلنت الأمم المتحدة في ٢٠٠٢،" إن حق الإنسان في الماء لا غنى عنه إذا أردنا أن نصون للإنسان كرامته".[١] إلا أن البلاد الغربية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية تشجع على تحرير وخصخصة الخدمات، ومن بينها إمدادات المياه. وهذا موقف يمكن أن ينتهك هذا الحق الأساسي في العيش الكريم.

وهناك أزمة مياه عالمية، وهي أزمة حادة حتى بدون استغلال الشركات عابرة القومية لها لتحقيق أغراضها. وحسب أرقام الأمم المتحدة، يعاني ٣١ بلدا الآن من ندرة المياه وهناك مليار إنسان لا يحصلون على ماء الشرب النظيف:

"يتضاعف استهلاك المياه كل ٢٠ عاما، أضف إلى هذا أن مصادر المياه تتعرض للتلوث، والنضوب، وسوء الاستخدام والاستغلال من جانب الشركات لزيادة عوائد أنشطتها في مجالات التصنيع الزراعي وإنتاج الكهرباء والتعدين. ويتوقع البنك الدولي أن يعاني ثلثا سكان العالم من نقص المياه النقية والصالحة للشرب بحلول ٢٠٢٥".[٢]

إن الماء قد يصبح بترول القرن الحادي والعشرين. وفي ظل اندفاع الشركات نحو "تملك" المياه، يفقد الناس في البلاد النامية ملكيتهم لواحد من المصادر الحيوية وسيطرتهم عليه. وتتولى الحكومات تسهيل مهمة الشركات. فبدلا "من أن تحمي موارد مواطنيها من المياه في وجه الساعين وراء مصالحهم الخاصة، تتخلى الحكومات عن مسئولياتها وتخضع لإرادة الشركات متعددة الجنسيات العملاقة، الجاهزة لتحقيق الأرباح من وراء نقص المياه. وتندفع الشركات الآن نحو الاستثمار في الاقتصاد الجديد بهدف الإثراء من المياه".[٣]

وتريد شركات المياه خصخصة أنظمة المياه العامة، وتشجيع المياه المعبأة، وبيع المياه بالجملة بنقلها من المناطق الغنية بالمياه إلى الأسواق التي تعاني من شحها. ولتحقيق أكبر قدر من الفائدة، تضغط الشركات كذلك من أجل إضعاف معايير جودة المياه، وتدفع من أجل التوصل إلى اتفاقيات تجارة، تتسلم الشركات الأجنبية بمقتضاها موارد المياه.

"إن السائل الذي يحتاج إليه كل الناس ... تتم خصخصته، ما يقدم فرصا كبيرة لشركات العالم ... وحيث أن ٥٪ فقط من صناعة الماء بأيدي الشركات الخاصة الآن، فإن إمكانيات النمو كبيرة"[٤]

أكبر الشركات

يحصل ١٠٪ من سكان العالم على ما يحتاجونه من المياه عن طريق شركات عابرة القومية. وأكبر شركتين في هذا القطاع هما سويز الفرنسية، التي توفر

الماء لحوالي ١١٧,٤ مليون شخص في العالم، وفواليا (فيفندي سابقا) التي تخدم ١٠٨,٢ مليون شخص. وقد بلغت عوائد فواليا، التي تستخدم ٧٧,٨٠٠ موظفا، في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٠,١ مليار يورو.(٥)

وترى شركات المياه أن الخصخصة ضرورية لمعالجة إخفاق الحكومات في تقديم الخدمات الأساسية. وحيث إن كثيرا من المشروعات التي تديرها الدولة تقدم خدمات سيئة، ولا تتمكن نسبة كبيرة من الناس في كثير من البلاد من الحصول على الماء، فلماذا لا نستعين بخبراء المياه؟ هكذا تطرح صناعة المياه المسألة. وقد يبدو الأمر معقولا ويمكن أن ينجح في البلاد التي يمكن لأي جهة فيها تقديم المياه والتي تتمتع بسلطات تنظيمية قوية. لكن هناك صعوبات تعترض ذلك في البلاد الأكثر فقرا. فشركات المياه بحاجة لتحقيق الأرباح لترضي المساهمين، لكن تحقيق الأرباح من توفير المياه لمن لا يملك مالا غير ممكن، كما تبين الوقائع. من هنا، تغفل اتفاقيات الخصخصة أمور أكثر الناس فقرا. وتتطلع الشركات عابرة القومية إلى الحصول على أموال محدودي الدخل، لكن الاتفاقيات نادرا ما يتم التوصل إليها بطريقة ديمقراطية، ولم تحسن خصخصة الإمدادات المائية من عملية توزيع المياه. وفي البلاد النامية تعد الخصخصة كارثة بكل المقاييس.

بوليفيا

كانت بوليفيا من أوائل البلاد التي قامت بخصخصة المياه. ففي ١٩٩٧، قام البنك الدولي بخصخصة نظام المياه المملوك للدولة في كوشابامبا، ثالث أكبر مدن بوليفيا، كشرط لتلقي البلد فيما بعد المساعدات لتطوير مواردها المائية.

وقد أدي هذا، في سبتمبر ١٩٩٩، إلى منح شركة تابعة لبكتل، وهي شركة عالمية للهندسة والتشييد مقرها سان فرانسيسكو، امتياز استغلال المياه لمدة أربعين عاما. وكانت بكتل المتقدم الوحيد. وخلال أسابيع من استيلائها على مياه المدينة، قامت شركة بكتل البوليفية، اجواس دل توناري، برفع الأسعار بنسبة ٥٠٪ وبأكثر من هذا في بعض الحالات. وقد قوبلت الزيادة باحتجاجات غاضبة من الجمهور. وفي منطقة يقل فيها الحد الأدنى للأجور عن ١٠٠ دولار شهريا، فوجئ الناس بزيادة تقدر بأكثر من ٢٠ دولار شهريا. وكان على الناس شراء

التصاريح للحصول على مياه الأمطار من آبارهم وخزانات الأسقف. ولم يستطع كثير من الناس الحصول على الماء لأكثر من ساعتين يوميا. وكان عليهم تسليم أنظمة مياههم المستقلة بلا مقابل.(٦)

وقد أغلقت الإضرابات الجماهيرية مدينة كوشابامبا، التي يسكنها حوالي نصف مليون شخص، ثلاث مرات. وفي محاولة لحماية عقد بكتل، أعلنت الحكومة البوليفية حالة الطوارئ وشرعت في القبض على زعماء المحتجين من منازلهم في منتصف الليل. وقتل الجيش البوليفي صبيا أعزل في السابعة عشر من عمره. وأصيب ١٧٥ شخصا على الأقل. وفي أبريل ٢٠٠٠، ألغي الامتياز بسبب الاضطرابات المدنية، ليبدأ النزاع بين بوليفيا واجواز دل توناري. وعادت شركة المياه بالمدينة لتكون مملوكة ملكية عامة مرة أخرى.

وفي نوفمبر ٢٠٠١، أقامت بكتل دعوى تعويض بمبلغ ٥٠ مليون دولار. وعلى مدى أربع سنوات، شنت مجموعات المواطنين حملة عالمية للضغط على بكتل حتى تتنازل عن دعواها. وأغلق المحتجون مقر الشركة في سان فرانسيسكو مرتين. وأُمطر موظفي الشركة بالعديد من الرسائل الإلكترونية التي تندد بالشركة. وأخيرا، في يناير ٢٠٠٦ وافقت الشركة على مطلبهم. يقول جيم شولتز، المدير التنفيذي لمركز الديمقراطية بكوشابامبا ومتزعم الحملة، "هذه هي المرة الأولى التي تضطر فيها شركة كبيرة مثل بكتل إلى إسقاط دعوى قضائية تجارية نتيجة للضغط العالمي للمواطنين. وهي إشارة موجهة إلى الشركات التي تفكر في رفع دعاوى مشابهة بأن تتأهب للدفاع عن تلك التصرفات أمام محكمة الرأي العام العالمي".(٧)

يقول أوسكار اوليفيرا، وهو قائد آخر من قادة تمرد المياه في بوليفيا، إن الشركات عابرة القومية "تريد تحويل كل شيء إلى سلعة. وبالنسبة للسكان الأصليين لا يعد الماء سلعة، بل منفعة عامة. وبالنسبة لبوليفيا، فإن هذا التراجع من جانب بكتل يعني اعترافا بحقوق الشعب".(٨)

وإذا ما تم تشديد اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتجارة والخدمات بصورة تحول دون الخصخصة (انظرما يلى)، فلن يكون من الممكن للحكومات أن تعود إلى الخصخصة مرة أخرى. ولن يمكن لأحد أن يضعف قدرة الناس على التعبير عن آرائهم.

تنزانيا

في الفترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣، كانت خصخصة هيئة المياه والصرف الصحي بدار السلام شرطا لتقديم صندوق النقد الدولي المساعدات لتنزانيا. وكانت إعادة الهيكلة والخصخصة المتواصلة للمؤسسات العامة من بين الشروط لتخفيف أعباء الديون عنها. وتعد تنزانيا من أكثر بلاد العالم فقرا، حيث يعيش حوالي ٩٠٪ من سكانها على أقل من دولارين يوميا. ولا يتوفر لـ ٣٨٪ على الأقل من سكانها (١٤,٣ مليون نسمة) ماء الشرب الآمن، حسب تقارير البنك الدولي. ونظرا لعقود من الإهمال وتدني الإنفاق على مرافق مياه دار السلام، أكبر مدن البلاد وعاصمتها السابقة، فإن نسبة قليلة من سكانها تحصل على الماء.[٩]

وفي فبراير ٢٠٠٣، فازت سيتي ووتر سيرفيسيز، وهي شركة مشتركة بين شركة بايووتر البريطانية للمياه وهيئة استشارية ألمانية ومستثمر محلي، بعقد لمدة عشر سنوات بقيمة ١٠٢ مليون دولار لإدارة وتشغيل مرفق المياه والصرف الصحي في دار السلام. وتلقى العقد دعما قويا من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة التي قدمت دعما لآدم سميث انترناشيونال يقدر بـ ٤٤٤,٠٠٠ جنيه استرليني لإعداد مواد علاقات عامة، من بينها أغنية بوب تؤيد الخصخصة لإقناع المترددين من الجمهور بفوائدها.

وقد ارتفعت أسعار المياه بصورة حادة. لكن بدلا من تحسين الخدمات المائية، ازدادت تلك الخدمات سوءا. وفي مايو ٢٠٠٥، أُلغي العقد. وقامت الحكومة التنزانية بطرد سيتي ووتر سيرفيسيز، مبررة ذلك بعجز الشركة عن توفير ولو نصف الاستثمارات المطلوبة وفشلها في تحسين الخدمات. ويتوصل تقرير لم ينشر للبنك الدولي إلى أنه "كان الافتراض الأساسي من جانب كل المشاركين تقريبا، وخاصة الجهات المانحة، أنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يأتي أداء الهيئة الخاصة أسوأ من الهيئة السابقة. لكن هذا ما حدث".[١٠]

لقد سقط الشعب التنزاني ضحية لسياسة لم يكن يرغب فيها على الإطلاق. وكان التزام سيتي ووتر الاجتماعي يتمثل في الإسهام في تمويل عملية توصيل أنابيب المياه للمنازل، وهو ما لم يحدث. ثم طلبت بايووتر من إحدى هيئات البنك الدولي، المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، الحكم على تنزانيا بدفع ما بين

٢٠ ـ ٢٥ مليون دولار (١٠ ـ ١٢ مليون إسترليني) للشركة كتعويض عن مصادرة استثماراتها، وأصولها، وعوائدها في دار السلام.

وقد أثار هذا سخط منظمي الحملة. ورفضت بايووتر مطالب الحكومة التنزانية بتداول القضية علنا وكذلك عقد المحاكمة على أرض أفريقية ونشر الوثائق المهمة المتصلة بالقضية:

"إنه لأمر مخز. إننا نعتقد أن الشعب التنزاني يجب أن يكون على دراية بما حدث مع بايووتر. وكذلك، يجب أن يعرف الناس في المملكة المتحدة كيف تتصرف الشركات البريطانية في الخارج. كما أن الحكومة البريطانية تتحمل مسئولية هذا الفشل. فقد استخدمت أموال المعونة البريطانية في إنتاج أغنية بوب وشريط فيديو يشجع على الخصخصة في تنزانيا في محاولة للفوز بدعم سياسة أثبتت فشلها الذريع في البلاد النامية".[١١]

لقد كانت خصخصة المياه شرطا لتخفيف الديون على تنزانيا. وهذا يعني الحد من الفقر وليس تعزيزه. "إن من الظلم أن تحاول شركة بريطانية مثل بايووتر استرداد الأموال بعد فشلها في أداء عملها"، كما يقول أندرو موشي، أحد منظمي الحملات التنزانيين ضد خصخصة المياه.[١٢] وفي يناير ٢٠٠٨، حصلت تنزانيا على حكم بمبلغ ٣ مليون استرليني تعويضا عن الأضرار التي سببتها شركة سيتي لخدمات المياه. فبمقتضى قواعد مفوضية الأمم المتحدة للتجارة العالمية، حكمت إحدى محاكم لندن بأن خدمات المياه والصرف الصحي أصابها التدهور في ظل إدارة الشركة.[١٣]

غانا

في مايو ٢٠٠١، عبرت قطاعات عريضة من المجتمع المدني الغاني، ومن بينها جماعات النساء، والمعلمين، والنقابات، والعاملين في مجال الصحة العامة، وجماعات حماية البيئة، تحت لواء ائتلاف غانا الوطني المناهض لخصخصة المياه، عن معارضتها لاقتراح خصخصة إمدادات المياه الحضرية الذي يدعمه البنك الدولي. وكان البنك قد عرض تقديم قرض بدون فوائد بـ ١٥٠ مليون دولار لإعادة تجهيز شركة غانا للمياه التي تديرها الدولة وتعيين إدارة جديدة لها. كما طالب بزيادة رسوم المياه بنسبة ٩٥٪.

وتضم كبريات الشركات التي تقدمت بالعروض سويز وفيفندي (فيوليا الآن)، وساور وبايووتر. وتكونت الهيئة الوطنية للمياه كرد فعل للقلق الواسع من النتائج السلبية الخطيرة لخصخصة المياه على الصحة العامة، وعلى عمل النساء، وتوفير الماء النقي، والسيطرة المحلية على الشركات وإخضاعها للمحاسبة. وجاءت الأنشطة الجماهيرية المتصلة بحماية مياه الآبار في ٢٠٠١ ردا على شروط قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحسب البنك والصندوق، فإن زيادة "تدفق عائدات" استخدام الماء ستجعله أكثر ربحية في السوق العالمي. لكن في غانا، هناك أكثر من ٥٠٪ من السكان يحصلون على أقل من دولار في اليوم وحوالي ٤٠٪ يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وهناك حاليا حوالي ٣٥٪ من سكان غانا لا يحصلون على الماء النقي و٦٨٪ محرومين من خدمات الصرف الصحي. وسجل شركة مياه غانا سيئ؛ ونصف مياه البلاد المعالجة يضيع هدرا.[١٤]

ويبين مسح أجراه مركز التنمية الاجتماعية المتكاملة في غانا أن الأسر الفقيرة في خمسة من تجمعات أكرا تنفق ما بين ١٨ ـ ٢٥٪ من دخلها على الماء وحده. "وعلى ضوء هذه الحقائق، فإن تشجيع البنك والصندوق على زيادة تكلفة التعافي وآليات تعديل التعريفة آليا عمل غير إنساني وغير مسئول ـ عادة تكون السياسات التي تلجأ إليها هاتان المؤسستان لرفع أسعار استهلاك المياه، بمثابة تمهيد للخصخصة"[١٥] "ومن غير الممكن خصخصة شيء كالماء والهواء، وإطلاق قوى السوق والسعي وراء الأرباح لتقرير من يشرب الماء ومن لا يشربه"[١٦]

أوروجواي

من خلال استفتاء أجري في أكتوبر ٢٠٠٤، أصبحت أوروجواي أول من يحظر خصخصة المياه عبر الديمقراطية المباشرة وإعلان الماء "حقا دستوريا". وقد أيد ٦٤٪ من شعب أوروجواي ـ ١٤٤٠٠٠٠ ناخب ـ الإصلاح الدستوري للدفاع عن الحق في المياه. وقد أضاف التصويت التاريخي الماء كحق من حقوق الإنسان وأوجد الأساس لإدارة المياه كمرفق عام بطريقة مشتركة ومستدامة.

وكانت حكومة أوروجواي وصندوق النقد الدولي قد وقعا خطاب نوايا يرمي إلى مد الخصخصة لتشمل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في البلاد

ككل. وبدأت الخصخصة بمنطقة مالدونادو بقدوم شركة سويز الفرنسية عابرة القومية، ثم تبعتها شركة أجواس دو بلباو الإسبانية. وقد كان لهذا نتائجه السلبية الكثيرة.

فقد حرمت الخصخصة كثيرا من الناس من الحصول على الماء الصالح للشرب لأنهم لا يملكون المال اللازم. وقلت جودة خدمات المياه مقارنة بما كانت عليه عندما كانت خاضعة للشركة المملوكة للدولة. وقد حذرت وكالة مراقبة الجودة من شرب المياه من الصنابير مباشرة لعدم مطابقتها لشروط المياه الصالحة للشرب.

وفي ٢٠٠٢، قامت المفوضية الوطنية للدفاع عن المياه والحياة للتصدي لتسويق المياه. وتضم المفوضية نقابة الشركة العامة للمياه وأصدقاء الأرض في أوروجواي.(١٧)

المياه المعبأة: البرازيل

تثير نسله، إحدى كبرى شركات الأغذية وتعبئة المياه، الجدل بشأن أنشطتها في ولاية ميناس جيرياس البرازيلية. ونسله واحدة من الشركات الأربع الأكثر تعرضا للمقاطعة في العالم بسبب "أسلوبها الشرس" في تسويق أغذية الأطفال (انظر الفصل الثالث).(١٨)

وفي ١٩٩٢، استولت نسله على شركة برييه، لتفوز بالسيطرة على حديقة المياه التاريخية في ساو لورنسو، بولاية ميناس جيرياس. وفي ١٩٩٦، حفرت الشركة بئرين بعمق ١٦٢ متر، تعرف ببئر بريمفيرا، "بدون الحصول على الترخيص اللازم" وبدأت في تنقية المياه من المعادن لإنتاج عبوة مياه تعرف ببيور لايف. وتنقية المياه من المعادن يعتبر غير قانوني بمقتضى القانون الفدرالي البرازيلي.(١٩)

لكن نسله لم توقف عملياتها، وفي ٢٠٠٣ أقرت الإدارة الوطنية للموارد المعدنية رأيا قانونيا يظهر الطبيعة غير القانونية لأنشطة نسله ويوصي بـ"تجميد" الأنشطة الجارية في بئر بريمفيرا. وفي مارس ٢٠٠٤، نشر أمر في الوقائع الرسمية يعطي نسله مهلة ٣٠ يوما لإنهاء أنشطتها في بئر بريمفيرا. ورفضت

نسله القرار ولجأت إلى المحكمة العليا، التي مددت مهلة الثلاثين يوما حتى أكتوبر ٢٠٠٤.

وتزعم نسله أن الادعاءات الخاصة بحفر البئرين في حديقة مياه البلدة غير صحيحة، وأن "مكتب محاسبة بيرو فريتاس المستقل يؤكد على أننا نعمل وفق القانون البرازيلي"، و"أننا نسحب كميات من المياه أقل كثيرا من المصرح لنا بها قانونا". لكن مكتب فريتاس أبلغ مجموعة العمل لحماية حليب الأطفال أن عمله "لا يعد مراجعة قانونية بالمعنى الحقيقي، ولا يشمل متابعة الأعمال المدنية الجارية". وقال خبير مياه محلي إن نسله "إما أنها تسيء قراءة ما توصلت إليه هذه التحقيقات أو أنها تعمل بطريقة ناقصة أو غير أمينة. ومن المؤكد أن المستندات التي قدمتها نسله ردا على ما توصلت إليه التحقيقات لم تكن صحيحة".(٢٠)

وفي ٢٠٠١، قدم ثلاثة آلاف شخص من ساو لورنسو عريضة إلى المدعي العام للبلدة، بيدرو باولو آينا، تعبر عن قلقهم من التغير الذي لاحظه السائحون على نسبة المعادن في مياه ينابيع الحديقة. كما كان هناك أيضا هبوط ملحوظ، تعزوه نسله إلى الفيضان، في حين يعزوه الخبير المحلي إلى سحب المياه. وقد باشر النائب العام القضية وأجرى التحقيقات اللازمة وأقام دعوى تعويض لصالح البلدة.

وقد شهد الكونجرس البرازيلي في يوليو ٢٠٠٤ جلسة علنية كتبت عنها إحدى الصحف الرسمية: "أدان ممثل مجلس الوزراء الفدرالي عن ميناس جيرياس افرانيو أنشطة نسله في ينابيع ساو لورنسو بوصفها غير سليمة وتتنافي مع المبادئ الأساسية لقانون المياه المعدنية".(٢١) وقد توقفت نسله عن معالجة المياه المعدنية في أكتوبر ٢٠٠٤، لكنها واصلت ضخ المياه لسحب غاز ثاني أوكسيد الكربون. ويطارد منظمو الحملات نسله في المحاكم للمطالبة بدفع تعويضات لساو لورنسو.

اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتنظيم التجارة والخدمات (الجات)

الهدف من هذه الاتفاقية هو تحرير تجارة خدمات مثل إمدادات المياه. والمستفيد من هذا هي الشركات الكبيرة؛ والخاسر الأكبر هم الفقراء، الذين

تهددهم الاتفاقية بالاستيلاء على خدماتهم الأساسية. وكما سبق وأوضحنا، تبين محاولة خصخصة المياه في بوليفيا أن نظاما مرهونا بقدرة الناس على الدفع يحرم الفقراء من الخدمات.

وكانت الشركات هي القوة الدافعة لظهور الاتفاقية ـ هناك ١٦٠ خدمة يجري تسويقها على مستوى العالم. وتعد الاتفاقية السلاح الأساسي في ترسانة الشركات. وهي تهدف إلى إزالة أي قيود وكذلك تنظيمات الحكومة الداخلية في مجال الخدمات التي تعتبر عائقا أمام التجارة.

ونظريا، يمكن للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية تحديد الخدمات القابلة للخصخصة. لكن في التطبيق، تمارس الحكومات الغربية بالفعل ضغوطها على البلاد النامية لخصخصة قطاع الخدمات ـ وإلا حرمت من مساعدات التنمية. وتزعم وكالة المساعدة المسيحية أن حكومة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، ضغطت على غانا لتأجير إمدادات المياه لشركات أجنبية، كشرط لحصولها على معونة قدرها ١٠ مليون استرليني.[٢٢] وتعد تنزانيا، التي سبق وتحدثنا عنها، مثالا آخر.

وتتوق الشركات عابرة القومية إلى نشر الاتفاقية وتغيير بنيتها بحيث يسمح تطبيقها على قطاع بسريانها على القطاعات المتصلة بهذا القطاع. وحينها، ستتعرض حكومات البلاد النامية للمزيد من الضغوط لإعادة تنظيم ملكية وتوزيع الخدمات، وتقديمها قربانا على مذبح "التجارة الحرة". ومفاوضات الاتفاقية معقدة وتقنية، وتضعف الموقف التفاوضي لكثير من البلاد النامية. يضاف إلى هذا أن الاتفاقية تجعل الخصخصة إجراء لا يمكن الرجوع فيه. وهذا يعني أن الحكومة التي تُخضع قطاعا من قطاعات الخدمة لقواعد منظمة التجارة العالمية، لا يمكنها التراجع عن هذا القرار، وإلا تعرضت للملاحقة القانونية من جانب الشركات.

"إن عوائد تحرير تجارة الخدمات تفوق كثيرا تلك الناجمة عن تحرير تجارة غيرها من السلع الأخرى"، كما قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، في أكتوبر ٢٠٠٧ .لكن يظل السؤال هو: من الذي يجني الثمار. إنها الشركات متعددة الجنسيات بالفعل.[٢٣] وتوسيع العمل بالاتفاقية لن يخدم إلا

المصالح الضيقة للشركات عابرة القومية. وتقول ساره اندرسون، من معهد الدراسات السياسية بواشنطن، والتي ساعدت في تنسيق ضغوط المجتمع المدني الأمريكي على بكتل لتسوية القضية، أنه لكي نحول دون مواجهات مثيلة في المستقبل، فإن "التحدي الآن يتمثل في مواصلة هذا الزخم للضغط من أجل وضع قواعد جديدة للتجارة والاستثمار تدعم الديمقراطية والتنمية المستدامة وليس المصالح الضيقة للشركات الكبرى". (٢٤)

الخلاصة

أمام اتساع نطاق المعارضة المحلية، تتلمس شركات المياه خطواتها بمزيد من الحذر. ومنذ ٢٠٠٣، هناك بالفعل علامات على إعادة التفكير. وفي المنتدى العالمي للمياه الذي عقد في كيوتو في ٢٠٠٣، أعلنت تيمز ووتر الإنجليزية أن "من الخطأ من حيث المبدأ ومن السلبي على الإنتاجية إجبار الكيانات العامة على أي مستوى من مستويات الحكومة على الحصول على الخدمات العامة من الشركات الخاصة".

وقد أثبتت الشركات عابرة القومية عدم أهليتها لتوزيع الماء النظيف وتوفير المياه لفقراء البلاد النامية. كما أن استثماراتها لم تقدم التمويل المتوقع لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي للفقراء. وبدلا من طرح سياسات جديدة تستفيد من هذه التجربة، تبتكر الحكومات الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية آليات جديدة لجذب القطاع الخاص إلى مجال المياه والصرف الصحي، ومن بينها العديد من الوسائل المالية التي تضمن تحقيق الأرباح للشركات. وهذا يتجاهل فشل القطاع الخاص في توفير المياه للغالبية العظمى من البشر المحتاجين إلى الماء في البلاد النامية.

وقد حدثت تحسينات كبيرة في مجال توفير المياه النظيف والصرف الصحي في بعض مدن البلاد النامية بأشكال مختلفة ومبتكرة لإدارة المياه العامة. وتتراوح خيارات توزيع المياه العامة بين إصلاح مرافق المياه العامة القائمة وإقامة مشروعات تدار على أساس مجتمعي. وقد واجهت هذه التحسينات في المياه العامة في البلاد النامية خلافات حادة. وكانت أحد العقبات الرئيسية موقف عدد من المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة الرافض لتوزيع المياه من

قبل القطاع العام، والتي اشترطت الخصخصة مقابل تقديم القروض والمنح للتوسع وإدخال التحسينات، واستخدام المساعدات في تمويل اللاعبين الرئيسيين في صناعة الخصخصة العالمية.

وتتجاهل الحكومات الغربية نجاحات التنظيمات القائمة على أساس مجتمعي في البلاد النامية، حيث أصبحت المجتمعات المحلية مسئولة عن إمدادات المياه الخاصة بها. فالمجتمعات في البرازيل وبنجلاديش وغانا وبوليفيا تنجز ما يمكن عمله. ويتعلم الناشطون في البلاد النامية الأخرى من هذه النجاحات. ويعرف الناس أنهم يحاربون من أجل أكثر الحاجات الأساسية إلحاحا. وكما يعبر ناشط غاني في مجال المياه، "إنهم يقاتلون من أجل الأرباح، ونحن نقاتل من أجل البقاء".(٢٦)

وقد دعت وكالات المعونة الاتحاد الأوروبي إلى عدم الانصياع لمصالح القطاع الخاص:

"هناك حاجة للتمويل دون شروط سياسية مجحفة. وللاتحاد الأوروبي دوره الواضح في ضمان ألا تنحاز برامج دعم المياه والصرف في البلاد النامية (ومن بينها هيئة المياه بالاتحاد الأوروبي) للقطاع الخاص. إن مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه مشغولة بتوسيع نطاق القطاع الخاص".(٢٧)

وفي مايو ٢٠٠٤، وافق مجلس الوزراء الأفريقي والكاريبي والباسفيكي والاتحاد الأوروبي على تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون يورو لتشكيل هيئة مياه مشتركة من هذه الدول. ويمكن لهذه الهيئة أن توقف الاندفاع نحو تحرير تجارة وخصخصة الخدمات، لو أنها أولت الفقراء جل اهتمامها، وبشرط أن ينهج الاتحاد الأوروبي سياسة تتحلى بقدر من التماسك. وينظم أعضاء من منظمات أفريقيا والكاريبي والباسفيكي ورش عمل للمساعدة في وضع المقترحات السليمة أمام الهيئة.

وبالنسبة للناس في كل البلاد، يجب أن يظل الماء منفعة عامة وفي متناول يد كل مواطن، بغض النظر عن دخله وألا تتحول إلى مصدر ثراء للقطاع الخاص.

الفصل السادس

السياحة: وهم كبير

السياحة نوع من الدعارة الثقافية (هاونانى كاي تراسك، من هاواي)

"إن الشركات عابرة القومية ... تستحوذ على جانب كبير من الصفقات السياحية العالمية" (تقرير الأمم المتحدة).

يستخدم قطاع السياحة، أكبر قطاعات الخدمات في العالم، حوالي واحد من كل ١٢ من العاملين في العالم وتجتذب أكثر من سُبع البشرية. وتعد السياحة ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية (بعد البترول) في البلاد النامية ويعتبره البعض واحدا من أكثر قطاعات الاقتصاد ازدهارا. وفي ٢٠٠٨، قُدر عدد السياح في العالم بـ ٩٠٠ مليون شخص.(١)

وتسيطر الشركات عابرة القومية إلى حد كبير على السياحة العالمية وتسخر فقراء البلاد المضيفة في خدمتها. ويحقق تنظيم الرحلات الرخيصة للأشخاص في الغرب أرباحا كبيرة للشركات عابرة القومية، لكن هذا له ثمنه. فسكان البلاد المضيفة لا يحصلون إلا على الكفاف، بل ويحل الضرر الكبير باقتصاداتهم وأرزاقهم وثقافتهم وبيئتهم.

وبعد الهجمات الإرهابية على نيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، توقف نمو السياحة العالمية. وإن كان لوقت ليس بالطويل. وقد تعافت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة من الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ .و"يعزى النمو إلى عوامل مثل توفر المعلومات وخدمات الحجز عن طريق الإنترنت؛ ورغبة المستهلكين الدائمة في السفر إلى الخارج؛ والترويج الأقوى والعولمة من جانب الشركات؛ والتوسع في الناقلات قليلة التكلفة".(٢) وعلى مستوى العالم، نمت

عوائد السياحة العالمية، بين عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، بنسبة ٢٣,٢٪. وبالنسبة للبلاد النامية، زادت هذه العوائد في نفس الفترة بنسبة ٤٠,٦٪ .[٣]

وكثير من البلاد الفقيرة تعتبر السياحة قطاعا ناميا، ووسيلة جذابة لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على الصادرات التقليدية. ويحقق القطاع عوائد التصدير بدون تلك المشاكل التي يتعرض لها تصدير محاصيل مثل القهوة والشاي، بأسعارها المنخفضة والمتقلبة. وفي حين لا يزيد استهلاك الناس في أوروبا وشمال أمريكا واليابان من سلع كالقهوة والشاي عندما تزيد دخولهم، فهم ينفقون المزيد على إجازاتهم، ويميلون إلى السفر إلى أماكن بعيدة، ربما في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو الباسيفيكي. كما تتفادى السياحة العوائق المقيدة التي تستخدمها البلاد الغربية لمنع دخول مصنوعات البلاد النامية. وتوفر السياحة فرص العمل ويمكنها تحقيق نواتج ثانوية للصناعات المحلية؛ وتتمتع كثير من البلاد النامية بأصول ذات قيمة للسياحة، مثل الثقافة، البيئة، الحياة البرية، والمناخ.

وتضيف الفرص الجديدة لاكتشاف المجهول إلى السحر الجلي. وقد أصبحت الصين، على سبيل المثال، مقصدا شعبيا "بعد انفتاحها على الغرب وتحسن بنيتها التحتية وخدماتها. وقد لحقت بالولايات المتحدة من حيث إجمالي عدد الزائرين، الذين بلغ عددهم في ٢٠٠٥ حوالي ٤٧,٩ مليون" .[٤]

لكن هناك جوانب سلبية خطيرة. ويلعب اليأس الاقتصادي والحاجة إلى إيجاد سبل جديدة لتدبير النقد الأجنبي دورا في ظهور السياحة في البلاد النامية. وفي مواجهة أعباء الديون المعوقة، وشروط التجارة المجحفة وتناقص المساعدات، أصبحت البلاد النامية تجد صعوبة في تنمية إمكانياتها السياحية، خاصة وأن لها فوائدها الإيجابية على ما يبدو، التي تتمثل على الأقل في تمكين هذه البلاد من رد الديون. "فتطوير السياحة عادة ما يُرى كحل سريع وبسيط نسبيا لمشاكل المناطق المتخلفة اقتصاديا، حيث يتيح استخدام المساهمات الطبيعية لمنطقة من المناطق التحسن الاقتصادي السريع"، كما تقول المتخصصة في شئون السياحة فيرونيكا لونج.[٥]

وخلف الوجهة البراقة للسياحة، تحيط الشكوك بشأن إسهامها في التنمية البشرية في البلاد الفقيرة. فعادة ما تكون ظروف العمل في هذه الصناعة سيئة،

والأجور متدنية، والتناقض صارخ بين العمل والسياح. وفي حين تجني الشركات عابرة القومية الأرباح، عادة ما تضر الصناعة بالسمات نفسها التي تجذب الناس، كالبيئة والثقافة. وبضغطهم على إمدادات المياه، على سبيل المثال، وتأثيرهم على الثقافات المحلية، ينزل السياح الضرر بها ـ ضرر يتحمل عبءه الفقراء.

ولا يحصل الاقتصاد القومي على الكثير كما يبدو. وتذهب معظم الأموال التي يدفعها هؤلاء السائحون، والتي تحصل عليها البلاد النامية من السياحة العالمية، إلى الشركات عابرة القومية من خلال ملكيتها للفنادق، وخطوط الطيران، وشركات السياحة. فعندما يزور السياح شواطئها، تحصل البلاد النامية عادة على ثلث ما ينفقون، أو أقل من ذلك. وتورد انيتا اكبرج أحد الأمثلة على ذلك: "٨٦٪ من تكلفة رحلة يقوم بها أي إنجليزي إلى جمهورية الدومنيكان يبقى في المملكة المتحدة".[٦] وكما يقول م. تيا سنكلير، من مركز أبحاث السياسة بجامعة كنت، "هناك مسألة أساسية تتصل بالسياحة في البلاد النامية... هي توزيع عوائد السياحة بين المؤسسات والأفراد في بلد المقصد وبلد المنشأ".[٧]

والجوانب الجذابة في صناعة السياحة مفهومة. وحيث إن السياحة من أسرع الصناعات نموا في العالم، فإن الشركات تحرص على التواجد في الأسواق النامية واستغلال الفرص الجديدة. وتحدد منظمة السياحة العالمية شركات السياحة عابرة القومية بوصفها "شركات أجنبية تقدم خدمات تنقل الأشخاص عبر الاستثمار المباشر أو غيرها من أشكال الاتفاق التعاقدي في بلد أو أكثر من البلاد التي تستقبل هؤلاء الأشخاص".[٨]

وبينما تسعى الشركات عابرة القومية إلى السيطرة على القطاعات الأساسية، مثل الفنادق والمطاعم الكبيرة، فهي تفضل عادة عدم استثمار أموالها بشكل مباشر. وقد تعلمت شركات كثيرة كيف تمارس سلطتها في ظل إسهامها بأصغر حصة مالية. وهي تفعل هذا عن طريق الامتيازات وعقود الإدارة. وتفرض سلسلة طويلة من الإجراءات على الشركات الأصغر إذا رغبت في إقامة فندق في مكان معين، ومن أجل وفائها بالمعايير. وتدفع الشركات الصغيرة أموالا كبيرة حتى يسمح لها باستخدام اسم وشعار السلسلة.

ثلاثة فروع

هناك الكثير من أنواع الشركات عابرة القومية العاملة في صناعة السياحة. وأهمها، خطوط الطيران، وسلاسل الفنادق والمطاعم، وشركات السياحة وتنظيم الرحلات. وهي تتولى جانبا كبيرا من الصفقات السياحية العالمية.(٩)

خطوط الطيران

تتولى شركات الطيران، التي تتراوح بين شركات كبيرة تابعة للقطاع العام وأخرى خاصة للنقل المتقشف والرخيص، أكثر من ٨٠٪ من الرحلات السياحية العالمية. ولكثير من الشركات الكبرى شركات سياحية تابعة، ويشمل نشاطها الاستثمار المباشر في سلاسل الفنادق والمطاعم، والشركات السياحية، وتأجير السيارات، ووكالات السياحة والسفر، والتعاقد معها. وعلى سبيل المثال، تمتلك بريتيش ايروايز شركة بريتيش ايروايز هوليدايز، التي توفر خدمات الحجز في الفنادق، وتأجير السيارات، وتنظيم الرحلات السياحية. ولكثير من هذه الشركات فروع في البلاد النامية، تتولى أنشطة كالتأمين، وخدمات الكمبيوتر، والتسهيلات الفنية.

وتقلُّب سياسات شركات الطيران الدولية، والتي لا سلطان للبلاد النامية عليها، يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على العائد من السياحة. ففي ١٩٨٨، على سبيل المثال، انسحبت الخطوط الجوية اليابانية وكونتنتال من مطار فيجي الدولي، ما أدى إلى تناقص أعداد السائحين القادمين من اليابان وكندا والولايات المتحدة. وبالنسبة للبلاد النامية، فإن هذه التجارة قد تنطوي على مخاطر كبيرة.

وتخوض خطوط الطيران العريقة منافسة شرسة مع شركات النقل قليلة الكلفة، ومن المنتظر أن تتعرض كل شركات الطيران للضغوط مع تنامي الوعي بتأثير الطيران على المناخ. ومن المتوقع أن تتباطأ الزيادة في أعداد المسافرين بالطائرات "مع إدراج شركات الطيران ضمن العوامل المسئولة عن تدمير البيئة وزيادة حرارة الكوكب".(١٠) فقد أصبح التغير المناخي من جديد عنصرا حاسما.

شركات تنظيم الرحلات

هي تاجر الجملة الذي يجمع العناصر المختلفة للرحلة السياحية، بطريقة تقلل من التكلفة والتوصل إلى سعر يجتذب الزبائن. وقبل اختراع الإنترنت، وظهور

شركات النقل الرخيص، كانت تتحكم في الأسعار إلى حد كبير. لكن السائحين يمكنهم الآن الحصول على أسعار منخفضة، وكذلك الفوز بإجازة أكثر شخصية وأقل نمطية، باختيار مفردات برنامج الرحلة بأنفسهم.

على أن هذه الشركات لا يزال لها دورها المهم في المملكة المتحدة واليابان، وإن كان دورها أصبح أقل أهمية في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، وأحد أسباب هذا أن السياحة الداخلية تحظى بأهمية أكبر. وبعض الشركات تكون تابعة للشركات عابرة القومية التي تمتلك سلاسل للفنادق والمطاعم. وهي تفضل بالطبع الاستعانة بشركات الطيران الغربية، ولا يعود هذا فقط إلى أن السائحين يفضلونه. وهي تقوم ببيع رحلاتها عبر وكالات سفر، تابعة لنفس المجموعة في بعض الأحيان، وتلجأ إلى الإعلانات الجذابة التي تقدم صورة رائعة، غير حقيقية، للبلد النامي.

الفنادق

من بين كل أنشطة صناعة السياحة، تعد الفنادق أكثرها أثرا على البلاد النامية. وعادة ما تفضل الشركات عابرة القومية عدم تملك الفنادق في الخارج، أو تملك حصة فيها. وتجني سلاسل الفنادق معظم أموالها من خلال عقود الإدارة مع شركات محلية أو حقوق الامتياز، و"تحصيل رسوم عالية نظير استخدام علاماتها"، كما يشير كوزون سريسانج، السكرتير التنفيذي للائتلاف المسكوني للسياحة في العالم النامي.[١١]

وتستحوذ هذه الفنادق على "نسبة كبيرة من إجمالي عدد الغرف في كثير من البلاد النامية".[١٢] وهي تعمل بأكثر من طريقة. تشير دراسة للأمم المتحدة إلى أن ٦٠٪ من الفنادق في آسيا ترتبط بسلاسل فنادق عابرة القومية بعقود إدارة، و٢٣٪ بحقوق امتياز، بينما تساهم السلاسل في ١٥٪ منها.[١٣] وبهذا تكون حصة الإدارة والامتيازات مجتمعة ٨٥٪ من الفنادق المرتبطة بالشركات عابرة القومية في آسيا.

وعادة ما تتخذ أكبر شبكات الفنادق من الولايات المتحدة مقرا لها. ويمكننا أن نجد الفنادق المرتبط بواحدة أو أكثر من السلاسل الكبيرة في كل بلاد العالم

تقريبا. وتصف ويندهام، أكبر السلاسل من حيث عدد الغرف، نفسها بأنها "مجموعة للتسكين تضم ٦٥٠٠ فندق تدار بحقوق امتياز. وهذا يعني أكثر من ٥٣٥ ألف غرفة موزعة على القارات الست ... وتتنافس علاماتنا التجارية العشر في كل شرائح السوق، من المشروعات الاقتصادية إلى الترفية".[١٤] وتضم هذه السلاسل هوارد جونسون، ودايز إن، وترافلودج. وتملك انتركونتننتال جروب أكبر عدد من الغرف ـ ٥٧١,٠٧١ غرفة في أكثر من ٦٥٠٠ فندق في حوالي ١٠٠ بلد. وتشمل العلامات التجارية إنتركونتننتال وكراون بلازا وهوليداي إن. ومعظم فنادقها تدار بحقوق امتياز.[١٥]

وبمقتضى عقود الإدارة، تتولى الشركة عابرة القومية تشغيل وإدارة فنادق البلاد النامية المملوكة لجهات أو أفراد محليين. وهذه الترتيبات تتناسب مع مصالح الشركات عابرة القومية، حيث تتيح لها مجالا أوسع للتحكم في الأمور المالية للفندق دون خوف من المصادرة.

وتسمح حقوق الامتياز للشركة المحلية باستخدام اسم سلسلة الفنادق عابرة القومية وعلاماتها التجارية وخدماتها مقابل رسوم باهظة (عادة ما يكون مبلغا ثابتا إلى جانب نسبة من عوائد الغرف). وهكذا، يروج للفندق بوصفه واحدا من فنادق المجموعة عابرة القومية. وإذا تعثرت الأمور ـ بسبب الركود الاقتصادي الحاد، على سبيل المثال ـ فإن الشركة المحلية هي التي تتحمل النتائج. وبذلك تتجنب الشركة عابرة القومية المخاطر.

الشبكات

يتميز كل فرع من فروع صناعة السياحة بشبكة متداخلة من العلاقات. ويستخدم غالبية السائحين، بعد أن يشتروا تذاكرهم من وكالات السفر أو المكاتب السياحية القائمة في البلاد الصناعية، سواء مباشرة أو عن طريق الإنترنت، خطوط طيران موجودة في ذلك البلد ويقيمون في فنادق تملك حصة فيها أو تديرها مجموعة فندقية عابرة القومية.

وتعد TUI AG، ومقرها هانوفر، أكبر مثال لمثل هذه الشبكة. فأكبر مجموعة للسياحة والخدمات في العالم والتي تستخدم ٨٠ ألف شخص في ٥٠٠ شركة

تعتبر نفسها شركة مبدعة ذات مستوى عالمي جل اهتمامها هو إرضاء العميل، وتمتلك عددا كبير من أفضل العلامات التجارية للرحلات في أوروبا، وتتمتع بوضع قيادي في خطوط الطيران التابعة لها، وأنشطتها السياحية الشاملة، وقطاعات الوكالة السياحية.[١٦]

وتمتلك الشركة حوالي ٣٢٠٠ وكالة سياحية وتسوق الإجازات عبر قناة تلفزيونية سياحية، والإنترنت وعبر البيع المباشر. وهي تقدم عروضا لقضاء الإجازات في "الكثير من البلاد من خلال الشركات السياحية المختلفة". وبالإضافة إلى باقات الإجازات تشمل المنتجات مكونات الرحلات التي يختارها الشخص بنفسه مثل رحلات الطيران الفردية، وحجز الفنادق، ونزهات منطقة الإجازة، وتأجير السيارات. وهي تمتلك خطوط طيران TUI، التي تتولى نقل الأشخاص إلى حوالي ١٥٠ وجهة حول العالم. ولها ١٢ علامة تجارية في مجال تمضية العطلات في ٣٠ بلد، تضم حوالي ٢٧٦ فندقا. ومن بين علاماتها التجارية البريطانية بورتلاند دايركت وطومسون هوليدايز.

ولمجموعة توماس كوك شبكة تضم أكثر من ثلاثة آلاف محل سياحي، مملوكة أو مؤجرة، كما تسوق منتجاتها عبر الإنترنت. وهي تقوم بتشغيل أسطول من ٩٧ طائرة (خطوط طيران ماي ترافل وتوماس كوك) ولها شركات سفر وسياحة في المملكة المتحدة وايرلندا وقارة أوروبا وأمريكا الشمالية.[١٧]

الصلات

من أخطر الجوانب السلبية للسياحة عدم وجود ما يشير إلى إسهامها في التنمية. وبينما تتمتع السياحة بإمكانية حفز قطاعات الاقتصاد الأخرى، فهي لا تقيم في التطبيق ما يكفي من الصلات الإيجابية معها ولا تفيد في تنمية البلاد ككل. وغالبا ما تكون منافع "النواتج الثانوية" محدودة وأعباؤها أكبر من عوائدها. ويزيد إسهام السياحة العالمية في انبعاثات الكربون والتغير المناخي من هذه الأعباء.

وتفرض بعض ممارسات شركات السياحة عابرة القومية أعباء إضافية على البلد المضيف. فاقتصادات البلاد يعاد تكييفها بما يتناسب مع متطلبات

السياحة؛ وكذلك المحافظة على الأراضي والشواطئ، والبنية التحتية، والفنادق، وبناء الفنادق والمجمعات السياحية. ويتطلب الأمر مد طرق جديدة؛ وتوفير الخدمات. ويضطر البلد المضيف إلى توفير البنية التحتية من ميزانيته، ما يؤثر على إنفاق الحكومة على البنود الأخرى. ويصبح من الصعب السير قدما في طريق "التنمية".[١٨]

وتميل صناعة السياحة إلى شراء معداتها من خارج البلاد النامية. فكثيرا ما نرى، حسبما تشير لورين تيفي من مجلس الكنائس العالمي، التي تدرس تأثيرات السياحة على منطقة الباسيفيكي، فندقا بإحدى جزر الباسيفيكي يشتري أثاثه من السويد، ومعداته المكتبية من الولايات المتحدة، والإضاءة من هولندا، والكرافانات من ألمانيا، والستائر من فرنسا، وأغذيته من أستراليا.[١٩]

وقد أدى نمو السياحة إلى ازدهار محدود في حركة البناء في آسيا وجزر الباسيفيكي مثل فيجي وتونجا وفانواتو وساموا الغربية. لكن يبدو أن المستفيد من هذا الازدهار بالأساس هي شركات البناء وإمداد الفنادق الموجودة في الغرب. وهي توفر فرص العمل المؤقتة للسكان المحليين - لكن كثيرا من العمال يجلبون من الخارج.

ويمكن لإنتاج الغذاء ودخل الفلاح في البلاد المضيفة أن يزيدا لو أن الفنادق تشتري أغذيتها من السوق المحلي. لكن هذا لا يحدث عادة. ففي جامبيا، يستورد أحد مديري الفنادق كل ما يتناوله نزلاء الفندق من غذاء.[٢٠] وقد يضطر الشركاء المحليون للحصول على منتجات معينة من طرف ثالث معين أو من أحد أصحاب الامتيازات. وتقضي قواعد الشركات عابرة القومية باستخدام أغذية بعينها، وهو ما يعجز الفلاحون المحليون عن الوفاء به.

وغالبا لا يتمتع من يعيشون في المناطق السياحية بالبلاد النامية بأي سلطة على صناعة تؤثر في حياتهم تأثيرا فادحا. فمن الممكن أن يفقدوا منازلهم وأراضيهم وأساليب حياتهم التقليدية؛ ويصبح بقاؤهم رهنا بخدمة السياح الأثرياء التي تقلب مطالبهم حياتهم رأسا على عقب. وعادة ما تتطلب الفنادق والمنتجعات السياحية مساحات كبيرة من الأراضي، ونادرا ما تقوم على أراض غير مستغلة. وفي ولاية اوريسا الهندية، على سبيل المثال، هناك فقراء فقدوا

منازلهم بسبب إقامة الفنادق على الأراضي التي كانت تقوم فوقها منازلهم. وعندما أرادت الشركات عابرة القومية بناء منتجعات خمس نجوم في جوا، اشترت أراض كان الفلاحون المحليون يزرعونها أرزا. واقترح عليهم التحول إلى إنتاج المصنوعات اليدوية لبيعها للسائحين.

ويعد الصيادون والنساء من بين الضحايا. فكثير من الفنادق تقام على البحار التي ظل الناس يصطادون منها لسنوات طويلة. وهم قد يبعدون دون الحصول على أي تعويضات. وفي أحد المواقع بالفلبين، منع الصيادون المحليون من الصيد في نطاق ٢٥ ميل يشغلها منتجع جديد لقضاء العطلات.[٢١]

الثقافة

عادة ما يتوجه السائحون إلى البلاد النامية ليتعرفوا على ثقافتها، وتراثها ومعالمها الثقافية. وقد شهدت المقاصد الثقافية زيادة في مبيعاتها بنسبة ٥١٪ في الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، "مع تزايد ميل السائحين لقضاء رحلاتهم وأوقات فراغهم في زيارات ثقافية".[٢٢] لكن تواجد السائحين، والبنية التحتية المطلوبة لزياراتهم، تسهم في تخريب نفس تلك الأشياء التي تجذبهم. وتحويل المواقع المحلية المقدسة إلى مناطق جذب سياحي تخل بالقدسية التي تجتذب السائحين.

لكن الأثر الثقافي الشامل للسياحة هو ما يثير الانتقادات. فـ "السياحة دعارة ثقافية"، كما يرى هاوناني كاي تراسك، أستاذ الدراسات الأمريكية بجامعة مانوا بهاواي. "إنها عنف موجه إلينا".[٢٣] وقد عانت ثقافة هاواي بشدة من السياحة. فهاواي، بسكانها المحليين البالغ عددهم حوالي مليون نسمة، تستقبل حوالي سبعة ملايين سائح كل عام، وتأثيرهم كبير. وهناك ما يؤكد على أن السياحة تديم إفقار سكان هاواي الأصليين.

وعلى سبيل المثال، أدى بناء فندق ضخم في هاواي إلى ضغوط حادة على إمدادات المياه. وقد خُربت المعالم البحرية ومناطق الصيد بسبب تصريف مخلفات الفندق ومياه ملاعب الجولف. ويحذر القس رفراند كاليو باترسون من أن "السياحة تقطع الصلات بين أهل البلاد وأراضينا، وثقافتنا، وتقاليدنا، وأسلوب حياتنا".

وعند كتابته عن تأثير السياحة على الناس الذين يعيشون قريبا من ماليندي، وهو منتجع شعبي بالقرب من الساحل الكيني، يقول عالم الأنثروبولوجي روبرت بيك: "بالنسبة للأشخاص الأكبر سنا، تتناقض السياحة مع المفهوم الغربي لأوقات الفراغ الذي تقرنه بكل ما هو سليم ومفيد في المجتمع ... السياحة تهدد العلاقات الاجتماعية التي تشكل أساس المجتمع السواحيلي التقليدي".(٢٤)

ومن أسوأ الجوانب الإنسانية والثقافية للسياحة انتشار الدعارة بصورة كبيرة في عدد من الجهات. ويظهر هذا بصفة خاصة في بلد مثل تايلاند والفيليبين. وهناك اثنان من كل ثلاثة من السائحين اليابانيين الرجال المتوجهين إلى تايلاند يتضمن برنامجهم هناك ممارسة الجنس؛ وهناك حوالي مليون طفل في البلاد النامية متورطون في دعارة الأطفال، ومعظم هذا النشاط يجري في إطار السياحة. ويشير تقرير لمنظمة المساعدة المسيحية إلى وجود حوالي ٢٠٠ ألف طفل يعملون في الدعارة في تايلاند وحوالي ٦٠ ألف في الفيليبين. وهناك حوالي ٢٠٠ ألف من الفتيات النيباليات بيعوا كإماء لبيوت دعارة هندية. وفي سريلانكا، هناك حوالي ٢٥٠٠ صبي يعملون بالدعارة، يطلق عليهم فتيان الشاطئ، يحصلون على قوتهم من السائحين الرجال.(٢٥) وهؤلاء الأطفال هم أكبر الخاسرين بسبب السياحة العالمية. وشركات السياحة عابرة القومية الموجودة في أوروبا واليابان متورطة في هذا النشاط.

تدمير البيئة

تؤثر السياحة على البيئة بأكثر من طريقة. ومع تزايد أعداد السائحين، يتزايد كذلك الخراب الذي يحل بالبيئة. وفي بعض البلاد، يهدد السائحون من جديد البيئة التي تجتذبهم بالدمار. وعادة ما يكون تخريب البيئة ناجما عن التنمية السريعة وغير المحكومة بسبب السياحة. وفي كل الأحوال تفضل الحكومات وشركات السياحة عابرة القومية وغيرها من الشركات الخاصة الحفاظ على اقتصاداتها السياحية على الحفاظ على أنظمتها البيئية. وبالنتيجة، "عادة ما تقوم المرافق السياحية فوق أكثر المواقع والأماكن جمالا في العالم، وتهدد وتخرب البيئة وتستنزف الموارد الطبيعة المحدودة، وتدمر المناطق التي يسكنها أهل البلاد وكذلك مستقبل السياحة ... وتواصل التنمية السياحية غير المنظمة تدمير البيئات، وتشويه الثقافات وطرق العيش التقليدية".(٢٦)

والأمثلة على الآثار المدمرة كثيرة. فهناك سلسلة فنادق في المكسيك تسببت في حرق أجزاء من غابة لإنشاء مجمعات سياحية جديدة. وقد أدت التنمية السياحية غير المخططة لمنتجع اكابولكو إلى تلوث الخليج وإلى الاستيطان العشوائي. وقد أحالت الحافلات السياحية بعض حدائق الألعاب في شرق أفريقيا إلى مصدر للأتربة. وقد حذرت أعلى هيئة للتخطيط السياحي في إندونيسيا من الخطر الذي يحيق بالحياة التقليدية على جزيرة بالي بسبب التخريب البيئي الناجم عن المشروعات السياحية. وفي جوا، أدى صرف مجاري عدد كبير من الفنادق بطول الشاطئ إلي تلوث البحر المحيط وتدمير الحياة البحرية. فمن الصعب التخلص من الفضلات المتخلفة عن صناعة السياحة في المناطق الهشة، كما تتراكم جبال القمامة في أجمل مناطق العالم.

وكان الدمار الذي أحدثه الإعصار الذي ضرب السواحل الآسيوية في أواخر ديسمبر ٢٠٠٤ أسوأ ما شهدته المنطقة، بسبب إزالة آكام المانجروف وغيرها من الحواجز الطبيعية لإقامة منشآت سياحية كالفنادق، التي شجع على إقامة بعضها البنك الدولي ووكالات المعونة. ومع إزالة الحواجز، اجتاحت الأمواج الشواطئ وفقد كثير من الناس أرواحهم. لكن في السواحل القريبة التي لم تشهد تلك الإنشاءات، حيث لا تزال أشجار المانجروف قائمة، كان حجم الدمار محدودا.

وفي جزيرة سيموليو الإندونيسية، التي تبعد ٢٥ ميلا من مركز الإعصار، على سبيل المثال، لم يقتل إلا أربع أشخاص من إجمالي عدد السكان البالغ ٧٦ألفا. فالمنطقة تضم مساحات شاسعة من المانجروف. وذكر شهود عيان أن الأمواج لم تنجح في اختراق حزام المانجروف. وكان دور المشروعات السياحية في كارثة تسونامي أكبر بكثير مما أوردته أجهزة الإعلام السائد في الغرب.[٢٧]

يقول تقرير للأمم المتحدة عن آسيا والباسيفيكي "إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على البيئة، فإن التلوث وتخريب المحميات الطبيعية سيؤثر في النهاية على تدفق السائحين. ومن ناحية أخرى، تعوق إجراءات الحماية نمو السياحة".[٢٨] لكن هناك مناطق من العالم النامي التي تؤدي السياحة فيها إلى آثار بيئية خطيرة رحبت بتلك الإجراءات التي "تعوق نمو السياحة".

وتقول منظمة Tourism Concern المعنية بأمور السياحة إن إمدادات المياه محدودة في كثير من المناطق السياحية في البلاد النامية. فمناطق الكاريبي، وهندوراس، والشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، والهند تعاني كلها من تناقص المياه بسبب السياحة.[٢٩]

ويحتاج السائحون إلى كميات كبيرة من إمدادات المياه، ويشكلون عبئا إضافيا على موارده المحدودة. ويصل استهلاك نزيل الفندق من المياه ٥٠٠ لتر يوميا، وهو ما يزيد على عشرة أضعاف استهلاك المواطن من أهل البلاد. واستخدام المياه في الحمامات وحمامات السباحة وري الحدائق يمكن أن يترك السكان المحليين بلا ماء. وقد لا يدري السائحون أن استهلاكهم من المياه يقلل من حصة السكان المحليين من مياه الشرب والري. وعندما تشيد المرافق لتوفير مياه الشرب النقية للفنادق السياحية فإنها عادة لا تمتد إلى التجمعات المجاورة.

وفي منتجع جوا الهندي، "تنقل كميات ضخمة من المياه لخدمة فنادق المنتجع الفاخرة من مورد أو آخر. ويترتب على هذا انخفاض منسوب المياه الجوفية وجفاف الآبار"، كما تقول البرتينا الميدا من جمعية نساء جوا. وهي تضيف إن "الفنادق تستخرج المياه في نطاق ٥٠٠ متر من خط تقاطع الأرض مع الماء، وهو ما يترتب عليه تسرب المياه المالحة، والسير لمسافات أطول، والمزيد من المجهود الذي تبذله وتدهور صحتهن".[٣٠] وهكذا تزداد الأعمال اليومية التي تؤديها النساء صعوبة بسبب السياحة. وتزايد الطلب على الماء بسبب الفنادق يعني تقليل حصة مياه الفلاحين المحليين وانخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية بالتالي. وهكذا، تؤثر السياحة على الإمدادات الغذائية للسكان المحليين.

وتشهد بلاد آسيا النامية توسعا سريعا في إقامة ملاعب الجولف، وبعضها لخدمة السائحين، لتزيد بذلك من الضغط على الموارد المائية، وكذلك على الأراضي والغابات. وفي أوائل ثمانينيات القرن الماضي، كان عدد هذه الملاعب خارج اليابان محدودا. والآن، هناك العديد منها في تايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفيلبين، يمول بعضها بأموال المعونة اليابانية. وتحتاج هذه الملاعب إلى رشها دائما بالمياه حتى تبقى خضراء وبحالة جيدة. فملعب الجولف القانوني (١٨ حفرة) يحتاج ٥٢٥ ألف جالون من المياه يوميا - وهي كمية تكفي لتوفير احتياجات

٦٠ ألف فلاح من المياه. وإقامة الملاعب في المناطق الاستوائية يتطلب إزالة الغابات، وبعض المناطق الساحلية، وتسوية قمم الجبال وتجفيف المستنقعات.(١٣) وقد نبهت شبكة البيئة، الحركة العالمية المعادية للجولف (ومقرها ماليزيا)، إلى هذه المشاكل.

ويتنامى الوعي بتأثير السياحة على التغير المناخي. وحيث إن معظم السائحين الغربيين يذهبون إلى البلاد النامية عن طريق الجو، فإن طيرانهم يسهم في التغير المناخي، ويزيد من صعوبة حياة الفقراء. وإذا ما ظلت الرحلات الجوية على معدلها الحالي، "فستصبح من أكبر العوامل المساهمة في سخونة الجو بحلول ٢٠٣٠".(٣٢)

السياحة البديلة

تشهد السياحة البديلة التي تمارس نشاطها بمعزل عن الشركات عابرة القومية، وتحقق دخلا لأهالي البلاد، نموا سريعا. وهي تفعل هذا بعيدا عن الشركات عابرة القومية. و"ليس بمقدور الشركات السياحية الكبيرة اليوم توفير سياحة عادلة، لأن طرق عملها الحالية معدة لتحقيق العكس"، كما تقول انيتا روديك.(٣٣) ولم يوقف هذا قفز الشركات عابرة القومية على "السياحة البيئية". لكن السياحة البيئية قد لا تعني الكثير. فقد أصبحت كوستاريكا، على سبيل المثال، واحدة من أكبر منتجعات العالم للسياحة البيئية. لكن هناك، كما في كل مكان، شكوك في حصول السكان المحليين على نصيبهم العادل من هذه السياحة.

والسياحة التي تعود بالفائدة على سكان البلاد تقدمها الكثير من الشركات الصغيرة بالاشتراك مع المجتمعات المحلية. وهناك جولات بديلة تقدمها، على سبيل المثال، بلاد مثل السنغال وسريلانكا، ينزل خلالها السائحون على السكان المحليين بدلا من الفنادق. فإسهام السكان المحليين يشكل عنصرا مهما. وعندما طُرد أهالي قبيلة الماساي في كينيا من أراضيهم لإنشاء محمية طبيعية، باعوا أربع أبقار واشتروا عددا من الخيام، وبدءوا في ترويج أنفسهم كمنتجع سياحي يعتمد على الجماعة. وخلال سنوات قليلة، أصبح مشروعهم يستوعب ٥٠ زائرا. وأنشأوا صيدلية وهم "يمدون السائحين بالمعلومات عن ثقافتهم ويصحبونهم في رحلات للاطلاع على الحياة البرية".(٣٤)

وقد أقامت تريد كرافت، رائد المعارض التجارية، مشروعا مشتركا مع شركة سياحية مستقلة هي سادل سكدادل. ويشمل نشاط هذه المجموعة عطلات المجموعات الصغيرة، التي يتولاها مرشدون محليون، زيارات للمواقع الثقافية، والاستمتاع بريف البلاد وحياتها البرية، وتناول الأطعمة المنتجة محليا. وينام السائحون في فنادق وبيوت ضيافة يملكها أهل البلاد ويسافرون بوسائل انتقال محلية كلما أمكن. ويصف من استمتعوا بجولات تريدكرافت هذه الجولات بأنها "ملهمة" و"مميزة" و"تجربة مثيرة" و"تخلب اللب" و"لا تنسى" و"من أكثر التجارب الممتعة والجديدة بالاهتمام التي عرفتها في حياتي".[٣٥]

ومن الشركات الأخرى الرائدة ترايبس ترافل، التي تصف نفسها بأنها "شركة سياحية متخصصة ... تهدف إلى تنظيم عطلات حسب الطلب". وهي تقدم عروضا لقضاء العطلات في حوالي ٢٠ بلدا ناميا، وتضمن بقاء ٧٥٪ من تكاليف هذه العطلات في البلد المضيف. وقد أقامت مشاريع خيرية لدعم التنمية الاجتماعية وحماية البيئة في التجمعات الهشة".[٣٦]

وفي حين لا يوجد حتى الآن تقسيم معترف به للتجارة العادلة، أقامت Tour-ism Concern المعرض الدولي لشبكة التجارة العادلة في مجال السياحة. ويهدف المعرض إلى تعزيز القدرة التفاوضية لجماعات المصالح في البلد المضيف، وتسهيل اتصال صغار المساهمين بسوق منصف، وزيادة وعي المستهلكين والتأثير في سياسات التجارة الدولية.

"إن التجارة العادلة في مجال السياحة هي أحد مفاتيح السياحة المستدامة. وهي تهدف إلى تعظيم فوائد المساهمين من البلد المضيف من السياحة من خلال النفع المتبادل والشراكة المنصفة بين المساهمين الدوليين والمحليين في مجال السياحة. كما تدعم حق المجتمعات المحلية المضيفة في المشاركة، في مجال السياحة وغيره من المجالات"[٣٧]

وتعد عطلات من "العميل إلى العميل" من البدائل الناشئة. فالمستهلكون الراغبون في المزيد من الخيارات يلجأون إلى الإنترنت لإقامة مشروعاتهم الصغيرة وتوفير باقات جانبية. "وهو اتجاه يمكن من تجاوز قنوات التوزيع الرسمية وشركات ووكالات السياحة، ويعني أن تبادل الآراء والمعلومات على الشبكة يمكن أن يوفر الدخل لشخص ما".[٣٨]

ويستخدم المستهلكون الشبكة للدخول إلى المدونات والاستعانة بآراء غيرهم من المستهلكين. ويثق المستهلكون في مثل هذه التوصيات الحميمة "ويقوم المستثمرون الصغار على الشبكة بتحويل هذه التوصيات إلى فرص للبيع، بالاستعانة بما يتوفر لهم من معلومات لتقديم باقات العطلات لغيرهم من المستهلكين". (٣٩)

وتبدي بعض الحكومات ترحيبها بإعادة النظر في خططها لبناء فنادق الخمس نجوم وتشجيع الخدمات السياحية المحلية بدلا من سياحة الشركات عابرة القومية. وقد طلبت جامبيا، على سبيل المثال، من TC إعادة صياغة خطة السياحة الموضوعة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فقد ثبت ضعف الخطة ـ خصوصا تأكيدها على السياحة الضخمة. وقد أسفر سمينار عن السياحة البديلة عن مولد مشروع تعاوني يطلق عليه DEEGOO (وتعني التعاون والتفاهم). ويضم المشروع، الذي يقوم على تسويق فنادق صغيرة يديرها السكان المحليون، TC، وخدمة التطوع عبر البحار، ومنظمة غير حكومية تعرف باسم التراث الأفريقي، إلى جانب جماعة استثمارية شعبية. (٤٠) ومثل هذه المبادرات تعد بديلا مهما للشركات عابرة القومية. ويمكن للسياحة السليمة أن تحقق أرباحا للسكان المحليين أكبر من تلك التي تحققها الشركات.

التنظيم

تعد اتفاقية الجات العامة لتجارة الخدمات أهم اتفاقيات تنظيمية للسياحة. وهي تحدد الإطار القانوني والتطبيقي لإزالة الحواجز تدريجيا أمام تبادل الخدمات على المستوى الدولي، ومن بينها السياحة (انظر الفصل الخامس).

وتؤثر العوائق التجارية القائمة الآن على الشركات بأكثر من طريقة، بما في ذلك: قدرتها على إيفاد أطقم الإدارة إلى البلاد الأجنبية؛ واستخدام العلامات التجارية؛ وإقامة وتشغيل مكاتب فرعية في الخارج؛ وإعادة الأرباح إلى البلد الأم. وتضغط الحكومات الغربية من أجل المزيد من تحرير التجارة بمقتضى اتفاقية الجات. وهذا يعني إزالة القيود. وبالنسبة لقطاع الفنادق، يعني هذا تسهيل الحصول على حقوق الامتياز، وعقود الإدارة والتراخيص. وهو يعطي الشركات عابرة القومية نفس المزايا التي تتمتع بها الشركات المحلية، ويسمح لها بتحويل الأموال على نطاق العالم بدون قيود.

وقد تكون اتفاقية الجات مفيدة لصناعة السياحة، لكنها لا تفيد البلاد النامية كثيرا. فبينما تزيد من عوائد السياحة، تحد الاتفاقية من رقابة حكومات البلاد المضيفة على أنشطة شركات السياحة عابرة القومية. وهي تزيد من سلطة هذه الشركات على حساب تلك الحكومات. وإذا أرادت الحكومات أن تجعل من التنمية المستدامة ركيزة لسياستها العامة، فعليها أن تعيد النظر في سياستها السياحية، وأن تتأهب لوضع الضوابط لأنشطة الشركات عابرة القومية السياحية.

وليس أمام هذه الشركات متسع من الوقت؛ فالمساهمون يتوقعون منها الأرباح في المدى القصير. وليس ثمة ما يدل على تغيير ممارسات الشركات بما يضمن إسهام أنشطتها في تنمية البلاد تنمية مستدامة على المدى البعيد. ولن تتحقق هذه الاستدامة إلا إذا تعهدت الشركات بالحفاظ على البيئات والشعوب المحلية.

وتتنافس حكومات البلاد النامية الراغبة في جذب السائحين في هذا المجال. لكن إذا لم تقم بتنظيم عمل الشركات عابرة القومية، فلن تستحق هذه الصناعة العناء، وستؤدي إلى المزيد من الدمار لحياة الكثير من الناس.

تقول تريسيا بارنت، من TC "على الحكومات أن تقر بأن صناعة السياحة لن تنظم نفسها من تلقاء نفسها. والأمر متروك للحكومات كي تنظمها بالطريقة التي تراها مناسبة".[٤١] والحكومات بحاجة لضمان عمل صناعة السياحة في بلادها بطريقة مستدامة، وتنظيم المصالح الأجنبية بطريقة منصفة، لا تضر بالشعوب والثقافات والبيئات المحلية. وفي البلاد التي تتمتع بنظم التصويت الديمقراطي، يمكن تحاشي الآثار السلبية للسياحة على السكان المحليين عبر استطلاعات الرأي.

الخلاصة

تستغل السياحة السائدة التي تتدفق على البلاد النامية الفقراء والبيئة، وتؤثر سلبا على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وهي لا تحقق مزاعم صناعة السياحة. والضوابط مطلوبة، وهناك أيضا بدائل. وينبغي تنميتها اعتمادا على مشاركة المجتمع وعلى الأرض أو البحر وليس على الرحلات الجوية.

وتقول انيتا بلوماروم، التي تتولى عمليات التنسيق بين فريق تقصي ومراقبة السياحة في بانكوك، "لقد حان الوقت للكف عن التعامل مع السياحة كبقرة مقدسة تستوجب الحماية والرعاية بأي ثمن".

ومن غير المتوقع أن يتنبه معظم المسافرين إلى حقيقة أن كل ما يفعلون هو تغذية صناعة بمليارات الدولارات ويسهمون في أنماط غير مستدامة من الاستغلال والإنتاج. والوعي محدود بحقيقة أن الفقراء هم الذين يتحملون، كما هو الحال دائما، الأعباء الاجتماعية والبيئية للسياحة الكثيفة.(٤٢)

ولمعالجة أوضاع صناعة السياحة، على حكومات البلاد النامية التشاور مع شعوبها بشأن المشروعات السياحية، والتشجيع على توفير الخدمات السياحية المحلية، ومحاسبة الفنادق على ما تستهلكه من مياه من أجل المحافظة عليها، والتعاون مع غيرها من بلاد المنطقة لممارسة دور أكثر فاعلية في مراقبة شركات السياحة عابرة القومية. كما أن عليها حث البلاد الغربية على إصدار القوانين التي تجرم استغلال مواطنيها للأطفال في الخارج ـ من خلال السياحة الجنسية، على سبيل المثال.

الفصل السابع

قطع الأشجار وتجريف الأسماك

"إذا استمروا في نزع الأشجار والأخشاب من غاباتنا، فستذبل حياتنا مثل أوراق الشجر، أو مثل السمك عندما يخرج من الماء" (أحد زعماء القبائل)

الغابات

للغابات أهمية قصوى بالنسبة للفقراء في البلاد النامية؛ فهي تحافظ على المناخ وتحول دون تآكل التربة، وتمتص الرطوبة وتطلقها ببطء في الأراضي المجاورة. وعندما تزال الغابات، تفقد الأرض مصدرا طبيعيا للمياه والحماية. فتكثر نوبات الجفاف والفيضانات المفاجئة. وتتأثر الأنهار والمصايد بشدة بسبب انجراف مخلفات قطع الغابات. والناس الأكثر فقرا، الذين لا يتمتعون بأي حماية في وجه هذه الكوارث، هم الأكثر تضررا من إزالة الغابات، وكذلك السكان الأصليين الذين يسكنون هذه الغابات.

كما أن تدمير غابات العالم يعد من الأسباب الرئيسية للتغير المناخي. وتحوي الغابات الاستوائية حوالي ٤٠٪ من الكربون الأرضي في العالم وتلعب دورا كبيرا في التخفيف من تقلب المناخ. ويتسبب تدمير الغابات في حوالي خمس إجمالي الانبعاثات الحرارية.(١)

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أبرز العوامل التي تساهم في قطع الغابات وحرقها. وتضيِّق مساحات الغابات التي تزيلها عن طريق الحرق من مساحة الرعي المتاحة أمام الماشية، وتستخدم الأشجار التي تقطعها في صنع منتجات مثل عيدان الطعام الصينية وخلة الأسنان. كما أزالت الشركات عابرة القومية مساحات أخرى من الغابات لزراعتها بأشجار الكافور وزيت النخيل.

والخسائر المترتبة على إزالة الغابات فادحة. وخلال الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ كان يُزال يوميا حوالي ٢٠ ألف هكتار من الغابات، كما تفيد منظمة الفاو، وهو ما يعادل ضعف مساحة باريس. "بمعدل ٧,٣ مليون هكتار سنويا". وإن كانت بعض المناطق تشهد الآن زيادة في مساحة الغابات، كما يشير تقرير الفاو عن حالة الغابات في العالم للعام ٢٠٠٧.(٢)

لكن في حين شهد ٥٧ بلدا زيادة في مساحة الغابات، شهد ٨٣ بلدا نقصا في هذه المساحات. ويقول ديفيد هارشاريك، نائب المدير العام لمنظمة الفاو، إن "البلاد التي تواجه أخطر التحديات لتحقيق إدارة مستدامة لغاباتها هي تلك التي تعاني أكبر معدلات الفقر والصراعات الأهلية".(٣)

والغطاء العالمي من الغابات لا يزيد الآن على أربعة مليارات هكتار، ولا تزيد مساحته على ٣٠٪ من مساحة الأرض. وخلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥، فقد العالم حوالي ٣٪ من إجمالي مساحة الغابات، بمعدل ٠.٢٪ سنويا، حسب بيانات منظمة الفاو.

وقد عانت غابات إندونيسيا والمكسيك وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل أسوأ الخسائر خلال السنوات الخمس من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ .وتزايدت خسائر مناطق الغابات في جنوب شرق آسيا خلال تلك السنوات، بسبب تزايد عمليات قطع الغابات غير القانونية في بعض البلاد. وقد سجلت أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية الكاريبية أكبر الخسائر. ففقدت أفريقيا، التي يوجد بها حوالي ١٦٪ من مساحة الغابات في العالم، أكثر من ٩٪ من هذه المساحة خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥.

وتتعرض الغابات للمخاطر بسبب الحشرات والأمراض والحشرات الغازية والحرائق. وقد سهلت وسائل النقل السريعة وسهولة السفر ونمو التجارة العالمية من انتشار الحشرات. ويمكن للتغير المناخي أن يزيد من المضار التي تتعرض لها الغابات بفعل تزايد الحرائق والحشرات والأمراض. على أن "الاستثمارات الجديدة في الغابات بهدف التخفيف من آثار التغير المناخي لا تبرر تفاؤل البعض بعد تطبيق بروتوكول كيوتو على الغابات في ٢٠٠٥".(٤)

وترى الفاو أن قطع الغابات مسئول فقط عن ٧٪ من التدهور الذي شهدته الغابات، وأن أكثر من ربع الدمار يحدث بسبب انتقال الناس واستقرارهم في الغابات بعد قطع أكبر أشجارها وتسهيل الاستقرار فيها وزراعتها. وهناك ١٠٪ إضافية من مساحة الغابات تتعرض للدمار بسبب مرافق مثل مد الطرق وتشييد السدود، في حين يجري تدمير ٥٥٪ من هذه المساحة بسبب جور الإنسان على مناطق الغابات، وزراعتها، وطرق "القطع والحرق"، والطلب على الزراعة - لتربية المواشي، على سبيل المثال - وجمع الحطب.

على أن الدلائل تشير إلى أن السبب الرئيسي للتدهور هو قطع الأشجار. والناس العاديون لا يملكون المعدات والآلات اللازمة لقطع الأشجار الضخمة. وتوصلت دراسة مفصلة عن قطع الغابات في آسيا (أعدها باحثون من جامعة راتجرز بالولايات المتحدة) إلى أن قاطعي الأشجار هم المسئولون عن الجانب الأعظم من الدمار.(٥)

آسيا والباسيفيكي

الشركات اليابانية عابرة القومية هي المسئولة عن قطع مساحات كبيرة من غابات البلاد النامية في آسيا. ولكي تحمي غاباتها، تشتري اليابان منتجات غابات البلاد الأكثر فقرا؛ وتجني شركاتها العوائد.

ومنذ ١٩٤٥، قطعت اليابان مساحة كبيرة من غابات الفلبين وأرسلت بأخشابها إلى اليابان. وبينما كانت مساحة غابات الفيليبين الاستوائية حوالي ١٧ مليون هكتار في ١٩٤٥، لم يتبق منها سوى مليون هكتار بحلول ١٩٨٩ .وتعاني الفيليبين أكثر مشاكل قطع الغابات في العالم النامي. وتضم الشركات اليابانية المتورطة في تجريف الغابات ميتسوبيشي وميتسوي وسوميتومو. وتمتلك ميتسوبيشي، أكبر شركات اليابان التجارية والتي تمارس أنشطتها في أكثر من ٨٠ بلدا، شركات لقطع الأشجار في ماليزيا وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وتايلاند وبورما. كما تعد الشركة من أكبر مستوردي الأخشاب في العالم. وحسب بيانات شبكة العمل في مجال الغابات المطيرة (تضم ١٥٠ جماعة في ٤٥ بلدا)، فإن ميتسوبيشي "أسهمت في أسرع عملية إزالة للغابات المطيرة البكر عرفها التاريخ الإنساني، بإزالتها غابة ساراواك بماليزيا برغم معارضة المجتمعات المحلية".(٦)

وشهدت كمبوديا، التي تعد من أكثر بلاد العالم فقرا، أعلى معدلات قطع الأشجار. وقد تراجع غطاء كمبوديا من الغابات المطيرة البكر من أكثر من ٧٠٪ في ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٠٪ بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد تصاعدت عمليات قطع الأشجار بصورة كبيرة خلال تسعينيات القرن الماضي عندما "تأسس عدد كبير من مصانع الأخشاب ... وقد تمت معظم عمليات قطع الأخشاب لتلبية الطلب العالمي على الأخشاب الاستوائية".[٧] وقد فقدت كمبوديا ٢,٥ مليون هكتار من الغابات فيما بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥ ـ منها ٣٣٤ ألف هكتار من الغابات البكر. والمتبقي من هذا النوع من الغابات لا يتجاوز ٣٢٢ ألف هكتار.[٨]

كما أزيلت مساحات شاسعة في إندونيسيا لتنفيذ خطط الشركات. وحسب تقرير للمركز الدولي لأبحاث الغابات بإندونيسيا، "رخصت الحكومة لكثير من الشركات وحثتها على إنشاء مزارع صناعية جديدة للمطاط وزيت النخيل ولب الخشب، إلى جانب مواقع للتهجير. وهذه أنشطة تتطلب إزالة مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي، والحرق هو خيارها الأرخص".[٩]

كما أن للشركات الماليزية مصالحها في بلاد جنوب الباسيفيكي، ومن بينها جزر سولومون، التي شهدت أجزاء منها عمليات قطع جائرة وغير منضبطة. وقد تجاهلت حكومة جزر سولومون ما توصل إليه تقرير أحد الخبراء أوصى بعدم قطع أكثر من ٢٣٥ ألف متر مكعب من الغابات المطيرة سنويا. وبدلا من ذلك، أصدرت الحكومة تراخيص تسمح بقطع أربعة ملايين متر مكعب سنويا. "إن الغابات الاستوائية مصدر ثمين تتزايد قيمته من دقيقة لأخرى، وهم يبيعونه كما لو كان حطبا للتدفئة"، كما قال جوردون بيلني، الوزير بالحكومة الاسترالية، عن قرار حكومة الجزر. "ومن المنتظر أن يفاقم قطع الأشجار من أوضاع آلاف الصيادين وأسرهم في المناطق الزراعية".[١٠] وستختنق البحيرات المرجانية بسبب نواتج نحر المنحدرات، وتراكم الرواسب في الأنهار ـ اثنتان فقط من المشاكل التي من المنتظر أن يعاني منها السكان المحليون.

وتحاول الشركات الأجنبية، ومعظمها من البلاد الآسيوية، رشوة الفلاحين في بابوا غينيا الجديدة ليسمحوا لها بقطع غاباتهم. وقد توصل تقرير غير منشور

عن تحقيق رسمي عن قطع الغابات في بابوا إلى أن "بعض هذه الشركات ... تتجول في ريف البلاد بصحبة البارونات اللصوص المتمكنين، كي يرشوا السياسيين والزعماء، ويشيعوا التنافر الاجتماعي ويخرقوا القوانين من أجل انتزاع وتصدير ما تبقى من الأخشاب".(١١)

أمريكا اللاتينية

هناك دراسة حالة تبين تأثير أنشطة الشركات عابرة القومية على الفقراء. ففي ولاية اسبريتيو سانتو البرازيلية، قامت شركة أراكروز سيلولوز بتحويل أراضي الغابة إلى مزارع لأشجار الكافور، وتهجير السكان المحليين. وتمتلك شركة برتغالية (سافرا) وأخرى نرويجية (لورنتزن) وثالثة برازيلية (فوتورانتي) ٢٨٪ من أسهم هذه الشركة.(١٢) وفيما سبق، كانت شركة سوزا كروز البرازيلية لصناعة السجاير، التابعة لمجموعة BAT، تمتلك ٢٨٪ من أسهم الشركة.

وتعد اراكروز سيلولوز أكبر مصدر للبابة الخشب المبيَّضة (التي تستخدم في صناعة الورق)، وتصدر إنتاجها إلى شركات صناعة الورق في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وتستخلص اللبابة من أشجار الكافور. وحسبما تشير منظمات العمال والشعوب الهندية، فقد أزيلت الغابة الاستوائية من أجل زراعة الكافور. وهي ترى أن أنشطة الشركة أدت إلى طرد الآلاف من الهنود وسكان الغابات من أراضيهم في الغابة، وتخريب الأرض والمجاري المائية والمصايد.

وفي ١٩٦٧، استولت أراكروز على مساحات كبيرة من الغابة الاستوائية التي كان يسكنها صغار الملاك المحليين وشعب توبينيكويم الهندي، وهي أراض تخضع الآن للفحص من قبل جماعات من بينها اتحاد عمال صناعات قطع الأشجار، واتحاد عمال الزراعة في اسبيريتيو سانتو والإرسالية الاستشارية الهندية. وتمتلك اراكروز الآن ٢٠٣ ألف هكتار من الأراضي المزروعة في المنطقة، منها ١٣٢ ألف مخصصة لزراعة الكافور. وطبقا لتقارير هذه الجماعات، فإن ٧٠٪ من هذه الأراضي "التي قامت أراكروز بتجهيزها كانت غابات مطيرة في السابق" وأن ٨٠ ألف هكتار من الغابات الطبيعية أزيلت لزراعتها بالكافور. وتنكر أراكروز هذا، زاعمة أنها زرعت الأشجار فوق أراض "مهجورة تماما".

ويقول السكان الهنود إن منازلهم في الغابة أُزيلت لتحل محلها أشجار الكافور. ويقول جوزيه لويز، أحد الهنود الذين تأثروا بهذه الأعمال، "لم تكن لدينا أدنى فكرة عما يجري. كان عمري وقتها سبع سنوات لكنني أتذكر أن المعدات الثقيلة ظهرت فجأة وأُبلغ أبواي بأن الشركة اشترت الغابة من الملاك".(١٣)

وتدعي الجماعات أن حوالي سبع آلاف أسرة اضطرت لترك منازلها، منها عدة آلاف من شعب التوبنكويم تركوا هذه المنازل دون الحصول على تعويض. وفي حين بقى البعض في المنطقة، يبدو أن كثيرين لم يكن أمامهم إلا النزوح إلى البلدات القريبة للعيش هناك. ويقول لويز "لم نكن منظمين بحيث يمكننا التصدي للشركة". ولم يحصل سوى عدد قليل من الهنود على فرص عمل في الشركة.

وينمو الكافور بسرعة في المنطقة؛ وتقطع الأشجار من جذعها وتعاود النمو مرة أخرى ويصل ارتفاعها إلى حوالي ٤٠ قدم خلال سبع سنوات، لتمد الشركة بالأخشاب الخام اللازمة لمنتجاتها بصورة منتظمة. لكن الأشجار تنمو بهذه السرعة على حساب استنزاف كميات ضخمة من المياه الجوفية، وإفقار الحياة النباتية المحيطة بها وتهدد بنضوب مجاري المياه المحلية.

وقد كان لزراعة الكافور آثاره المدمرة على المنطقة المحيطة بالشركة، وترتب عليه تدمير المحاصيل الغذائية التي كانت تأتي من الغابة والتي تسد جزءا كبيرا من الاحتياجات الغذائية للسكان، ونضوب مجاري المياه وتدمير مصايد الأسماك. وتدعي الجماعات أن ١٦٧ من البحيرات إلى جانب عدد من الأنهار في المنطقة نضبت مياهها بسبب زراعة الكافور. يقول جواو ستديل من حركة المحرومين من الأرض بالبرازيل إن "هذه المناطق كانت في السابق من أفضل مناطق الصيد في البلاد والآن حل الخراب بالصيادين المحليين. وكان هناك ٥٠ ألف شخص في المنطقة يتناولون السمك يوميا. والآن، لا يجدون ما يأكلونه من الأسماك؛ وقد توقف كثيرون منهم عن الصيد بسبب قلة الأسماك التي يمكنهم صيدها".(١٤)

وتمر أشجار الكافور بخمس مراحل تبييض حتى تتحول إلى لبابة خشب بالاستعانة بثاني أوكسيد الكلور. وتقول الجماعات إن ٢٠٠ ألف طن من الكيماويات، من بينها أوكسيد الكلور السام للغاية، يجري تصريفها في المحيط الأطلنطي، لتقتل وتسمم الأسماك والمزروعات. ويقدر لويز حجم الدمار الذي حل

بالأسماك بسبب تسممها بأوكسيد الكلور بما يكفي لإطعام ٣٠ مليون من البرازيليين. ويقول المزارعون المحليون إن أراضيهم أصبحت جدباء الآن ولا تنتج إلا كميات قليلة من الغذاء. والمعروف عن الكافور أنه يستنزف كميات كبيرة من المياه، مما يسبب المشاكل للفلاحين.

على أن الشركة تدعي أنها تقوم بعمليات حراجة مستدامة. ويقول كارلوس البرتو روكسو، المدير العام للشركة للشئون البيئية والعامة، إن أراكروز لا تقر بمسئولية أنشطتها عن تدمير المصايد. وهو يرى أن تدمير المجاري المائية في المنطقة سببه قطع الأشجار بصفة عامة وليس زراعة الكافور، وأن أشجار الكافور لم تكن السبب في خفض منسوب المياه الجوفية. وهو يقر بتناقص عدد الهنود الذين يعيشون في المنطقة لكنه يشير إلى تدهور أوضاع الهنود بصفة عامة.[١٥] وردا على ما تدعيه الشركة بإدارتها لعمليات حراجة مستدامة، قال مانويل كارول جوميز، أحد المسئولين بجماعات العمال، "ما الذي تديمه أراكروز؟ إنها تديم البؤس وتدهور أوضاع الناس".[١٦]

وفي ١٩٩٧، تقدم الهنود بشكوى إلى الحكومة البرازيلية لاستعادة ١٣٠٠ هكتار من أراضيهم لمساعدتهم في العودة إلى أسلوب حياتهم التقليدي. وأقرت الوكالة الحكومية الرسمية لشئون السكان الأصليين بأن الدعوى لها ما يبررها. وعارضت أراكروز الدعوى ومارست ضغوطا شديدة على الحكومة لتحكم ضد الهنود.[١٧] وفي مارس ١٩٩٨، جاء قرار الحكومة في غير صالح الهنود وقررت فيما بعد منع المنظمات غير الحكومية المؤيدة لكفاحهم من دخول أراضي السكان الأصليين.

لكن النضال لم يتوقف. ففي فبراير ٢٠٠٥ ?قرر شعب التوبينكويم استرداد الأراضي التي احتلتها مزارع الكافور التابعة لاراكروز. وعادت أكثر من ١٠٠ عائلة من عائلات السكان الأصليين لتستقر في المناطق الزراعية التي طردوا منها، "لينفتح بذلك باب الأمل أمام مستقبل مستدام ولائق".[١٨]

وقد تبددت هذه الآمال في يناير ٢٠٠٦ عندما قامت جرارات اراكروز بتدمير اثنتين من قرى التوبنكويم والجاراني الأصلية في مقاطعة اسبيريتو سانتو. وبحماية الحكومة الفدرالية والشرطة، أزالت الجرارات كل ما صادفها في

طريقها إلى قرى كوريجو دورو واولهو داجوا التي يقطنها السكان الأصليون. ودُمرت القريتان تماما. حدث هذا في وقت كانت تجري فيه مفاوضات مطولة بين المقاطعة والشركة والهنود ومنظمات المجتمع المدني. وقد أكدت وزارة العدل ما جاء بالدراسات الأنثربولوجية التي أجرتها الهيئة البرازيلية القومية لشئون الهنود والتي أقرت بأحقية السكان الأصليين في المنطقة.

وبعد أربعين عاما كاملة من بدء استيلاء الشركة على الغابات الاستوائية في المنطقة، ومن معاناة الهنود المهجرين، أمكن التوصل في النهاية إلى اتفاق. ففي ديسمبر ٢٠٠٧، وقعت اراكروز سليلوز مع قادة السكان الأصليين اتفاقا يقضي بتسليم السكان الأصليين مساحة من الأراضي تقدر بأحد عشر ألف هكتار.

أفريقيا

فقدت أفريقيا أكثر من نصف غطائها الشجري خلال الأعوام المائة الأخيرة. وقد رأت شركات الحراجة في غابات القارة مصدرا غنيا. وتمارس الشركات عابرة القومية العاملة في هذا المجال أنشطتها في جمهورية الكنغو الديمقراطية والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون وساحل العاج وليبيريا. وتملك جمهورية الكنغو أكبر مناطق الغابات المطيرة في القارة، وتأتي ثانية في الترتيب على مستوى العالم بعد غابات الأمازون. وللغابة أهميتها الحيوية بالنسبة لساكنيها. ومن مجموع سكان يصل إلى ٦٠ مليون نسمة في الكنغو الديمقراطية هناك ٤٠ مليون يعتمدون على الغابات المطيرة في الحصول على غذائهم الأساسي، وأدويتهم، وغير ذلك من المواد غير الخشبية، إلى جانب الطاقة ومواد البناء. كما تعتبر غابات جمهورية الكنغو من أهم دفاعات كوكب الأرض في وجه التغير المناخي.

وهناك إفراط في قطع الأخشاب في جمهورية الكنغو. وفي أبريل ٢٠٠٧ تم تخصيص حوالي ٢١ مليون هكتار من مساحة غابات البلاد المطيرة للصناعات الحراجية، وهي مساحة تعادل سبعة أضعاف مساحة بلجيكا. ويصدر معظم إنتاج البلاد من الأخشاب إلى أوروبا، وتستورد فرنسا وبلجيكا النصيب الأكبر منها. وتشيع شركات الأخشاب الدولية "فوضى اجتماعية وتحدث خسائر بيئية جمة"، حسبما تشير منظمة جرين بيس.[٢٠] فأنشطة هذه الشركات تتطلب "إقامة شبكة

معقدة من الطرق عبر هذه الغابات المطيرة البكر. والممرات التي تزال من أجل إقامة هذه الطرق يمكن أن تكون أكبر من بعض الطرق السريعة الرئيسية في أوروبا"، كما يقول التقرير.[٢١]

وفي تسعينيات القرن الماضي ألغى البنك الدولي المساعدات المالية التي كان يقدمها للبلاد بسبب الصراع المسلح، لكنه استأنف تقديم القروض في ٢٠٠١. وفي مايو ٢٠٠٢، أقنع البنك حكومة الكنغو الديمقراطية بوقف تعاقدات قطع الأشجار الجديدة أو تجديد أو مد العقود القائمة. على أنه بحلول أبريل ٢٠٠٦، بلغ عدد العقود التي أبرمتها الحكومة مع شركات الأخشاب ١٠٧ عقدا جديدا، تشمل أكثر من ١٥ مليون هكتار من أراضي الغابات.[٢٢] لكن، وحسب مصادر البنك، فإن "سجل الصناعات الخشبية في أفريقيا سيئ. وعلى مدى السنوات الستين الماضية، ليس ثمة ما يشير إلى نجاحها في تخليص السكان المحليين من الفقر أو إسهامها في التنمية المحلية والقومية بطرق مقبولة ومستدامة".[٢٣]

لكن البنك الدولي أخفق في الحد من التوسع في قطع الغابات، حسب تقرير جرين بيس. وفي ظل غياب قوة الإلزام، يتواصل التنافس وراء الكواليس على امتلاك الغابات الثمينة. "والغرض من دعم البنك الدولي للتنمية من خلال صناعات الاستخراج، بما في ذلك قطع الغابات، هو المساومة على مستقبل غابات جمهورية الكنغو وشعبها والمناخ العالمي".[٢٤]

ويقضي قانون الغابات في الكنغو الديمقراطية بتفاوض شركات قطع الأخشاب مع المجتمعات المحلية مباشرة فيما يخص الخدمات التي تقدمها الشركات مقابل قطع الأشجار في مناطقهم. لكن التحقيقات تظهر أن الشركات تقدم ما قيمته ١٠٠ دولار مقابل قطع أشجار تقدر قيمتها بمئات الآلاف من الدولارات. وما أن يبدأ القطع، فإن الخدمات التي يتفق عليها، مثل بناء المدارس، غالبا ما تكون إما تافهة أو لا تقدم إطلاقا. من هنا، فإن استفادة المجتمعات من شركات الحراج محض وهم.

وفي يونيو ٢٠٠٢، أظهر تقرير لمعهد موارد العالم تسليم غابات الجابون بصورة متسارعة لحفنة من شركات قطع الأخشاب. والجابون من أكبر البلاد الأفريقية المنتجة للنفط وهو بلد غني بالمعايير الأفريقية. ويقول تقرير معهد

موارد العالم إن الضغط على استغلال غابات البلاد سيتزايد مع تناقص عوائد البلاد من النفط. وفي ١٩٥٧، لم تكن الامتيازات الممنوحة في غابات الجابون تشكل أكثر من ١٠٪ من إجمالي مساحة الغابات. وفي ٢٠٠٠، طالت الامتيازات أكثر من نصف مساحة الغابات وزادت هذه المساحة بأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الماضية. وتمتلك روجييه جابون وكامباني فروستير دو جابون ولروي جابون وكومباني اكواتوريال دي بوا ولوتكسفو/ سوفورجا أكبر حقوق الامتياز في البلاد. وعلى الرغم من أن هذه الشركات مسجلة في الجابون فإنها خاضعة لسيطرة بلاد أوروبية.(٢٥)

وتعتمد صناعة الأخشاب في الجابون على فصيلة نادرة من الأشجار تسمى اوكومي. وعلى الرغم من استخدام هذه الشجرة في المكتبة الوطنية الجديدة بباريس وقطار يوروترين، فهي تستورد بالأساس لعمل الرقائق الخشبية.

ويخصص ٩٠٪ من إنتاج الجابون من الأخشاب للتصدير، نصفه إلى البلاد الآسيوية. و٧٣٪ من هذه الكمية من نوع اوكومي. وتأخذ الصين الآن مكان فرنسا كأكبر سوق لصادرات الجابون من الأخشاب. وتعتبر الحكومة والجهات الدولية المانحة استغلال الغابات المدخل الأساسي للتنمية. وهذا يتسبب في تسارع عمليات قطع الأشجار.

ويهدد الاستغلال الصناعي للغابات سلامة البلاد وتنوعها البيئي في المستقبل. وتفوق معدلات الإنتاج الحالية المعدلات الرسمية للإنتاج المستدام ومن المتوقع أن تواصل الارتفاع. ويشكك تقرير صدر في ٢٠٠٦ في إسهام موارد قطاع الغابات في حياة سكان البلاد ككل وأولئك الذين يقطنون مناطق الغابات.(٢٦)

وقد قُطعت ٩٠٪ من مساحة الغابات في غانا منذ أربعينيات القرن الماضي. ويشير تقرير لمنظمة أصدقاء الأرض إلى أن شركات الأخشاب البريطانية والألمانية والهولندية حققت عوائد تقدر بثلاثين مليون استرليني من غابات غانا عبر الغش والخداع. حيث يستخدم بعض "العملاء الفاسدين"، كما يشير التقرير، في تزييف البيانات الخاصة بقيمة الأخشاب التي يجري شحنها. فيقدمون للحكومة أسعارا أقل من السعر الحقيقي في السوق العالمي. أو يصدرون أصنافا من الأخشاب أعلى في جودتها مما يبلغون به السلطات الغانية، كما يشير

التقرير. وفي الحالتين، تحصل الشركات المصدرة على عوائد أكبر، في حين تحصل الحكومة على القليل.

كما تبالغ الشركات، كما يشير التقرير، في أسعار المعدات المستوردة والخدمات المهنية، ويحصلون من الحكومة على أسعار أعلى للسلع والخدمات. وبهذه الطريقة وغيرها، لا تحصل غانا على القيمة الحقيقية لصادراتها من الأخشاب، وخسرت بالاحتيال حوالي ٣٠ مليون استرليني. وعندما تولت التحقيق في هذه الاتهامات، توصلت السلطات الغانية إلى أن الشركات عابرة القومية استخدمت أكثر من طريقة للاحتيال المتعمد.(٢٧) وقد حدث كل هذا في وقت تعرضت فيه غانا لضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لزيادة صادراتها من الأخشاب لتسديد ديونها الخارجية.

من هنا، يتزايد الإجماع على أن "النموذج التقليدي للحراجة القائم على منح الامتيازات لا يؤدي إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرجوة".(٢٨) ويتجلى مرة أخرى الدور السلبي للشركات عابرة القومية. لكن البنك يعد لتدشين هيئة شراكة لكربون الغابات يخشى الخبراء من أن تقتصر فائدتها على شركات تصنيع الأخشاب.

مصايد الأسماك

تتعرض مصايد الأسماك في العالم لكارثة غير مسبوقة. فقد أصبح الصيد الجائر شائعا. وتتعرض البحار للنهب من أجل الكسب القريب دون اعتبار للاستدامة أو تأثير ذلك على الفقراء. وتسبب التقنيات التي تستخدمها سفن الصيد الغربية وتلك التابعة للشركات الأسيوية متعددة الجنسيات مشاكل ضخمة للملايين في البلاد النامية الذي يتمتع الصيد بأهمية حيوية بالنسبة لها. فالسمك يوفر ٢٩٪ من البروتين الحيواني للأسيويين، و١٨٪ للأفارقة، و٦,٧٪ لشعوب أمريكا اللاتينية، حسب إحصاءات منظمة الفاو. وهناك حوالي مليار شخص يعتمدون على السمك كمصدر أساسي للبروتين الحيواني. لكن الصيد الجائر الذي تمارسه سفن الصيد الأجنبية يدمر مناطق الصيد القريبة من الشواطئ في البلاد النامية ويقلل من أعداد الأسماك. وهذا العمل يؤثر بصفة خاصة على اقتصادات المجتمعات الساحلية، كما يعني توفير كميات أقل من الأسماك للسكان المحليين.

وتمارس الشركات الصيد لتأمين الإمدادات الثمينة لبيعها في أسواق الأسماك وكذلك للتعليب. لكن الصيد الجائر الذي تمارسه الشركات عابرة القومية يسبب المشاكل للعالم. وقد تضاعفت كميات الأسماك التي صيدت على مستوى العالم خمس مرات فيما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٩، لترتفع من حوالي ٢٠ مليون طن إلى ما يزيد على ١٠٠ مليون طن. وفي التسعينيات من القرن الماضي ركدت حصيلة الصيد فعليا ولم يتجاوز المطروح في الأسواق ١٠٠ مليون طن، مع تدهور النوعيات وانخفاض نسبة مساهمة البحار في الحصيلة. وقد استمر هذا الاتجاه. فكانت حصيلة الأسماك القادمة.من البحار ٩٣,٦ مليون طن في ١٩٩٩، وانخفضت في ٢٠٠٦ إلى ٩٣,٢ مليون طن. ويعود السبب في هذا إلى استنفاد ثروة البحار السمكية بسبب الصيد الجائر.

لكن إنتاج المزارع السمكية تزايد خلال السنوات الأخيرة. وفي ١٩٨٠، كانت نسبة إسهام المزارع في المطروح من الأسماك ٩٪ ،وتضاعفت النسبة خمس مرات تقريبا على مدى ٢٥ عاما. وبحلول ٢٠٠٦، بلغت حصيلة سمك المزارع 1.48 مليون طن من إجمالي ١٤١,٣ مليون طن، بنسبة ٤٤٪ .[٣٠]

وتصدر البلاد النامية حوالي ربع حصيلتها تقريبا من الأسماك. وفي ٢٠٠٤، بلغت حصتها صادرات العالم ٨٤٪ من حيث القيمة و٥٧٪ من حيث حجم هذه الصادرات. وقد زاد حجم صادرات البلاد النامية من الأسماك زيادة كبيرة خلال العقدين الماضيين، وتفوق الآن قيمة غيرها من السلع التقليدية، كالقهوة والشاي والأرز والموز.

"كما غير تحرير سوق الأسماك العالمي والطلب العالي على الأصناف القيمة من طريقة تسويق الأسماك، وشجع على دخول لاعبين جدد"، على حد قول برايان اوريوردان. ويضيف: "لقد أثر الطلب في السوق العالمي على طريقة تنظيم عمليات الصيد (صيد الأنواع الممتازة والحفاظ على جودتها)، وطرق نقلها إلى الأرض (عبر ناقلات مجهزة حسب المعايير الدولية) ومعالجتها (تغليفها ونقلها غالبا جوا خارج البلاد). ولهذا أثره السلبي على الأمن الغذائي للبلاد، حيث تتناقص كميات الأسماك في الأسواق المحلية".[٣١]

ويعمل في الصيد أكثر من ٢٠٠ مليون شخص على مستوى العالم يشكلون أقل من ٣٪ من قوة العمل الزراعي العالمية. ويعيش أكثر من ٩٠٪ منهم في البلاد النامية، يعملون في شركات أو مجموعات صيد محلية صغيرة.[٣٢] ويوفر هؤلاء الصيادون الغذاء اللازم للسكان المحليين، وإن كانوا من أكثر الناس فقرا في العالم. وهناك، على سبيل المثال، حوالي ٩٨٪ من الصيادين التقليديين في الهند يعيشون تحت خط الفقر. وتلعب النساء دورا مهما في تجمعات الصيادين، خاصة في عمليات التعليب والتسويق والتوزيع.

ويقدم صيادو البلاد النامية حوالي خمس كميات الأسماك في العالم لكنهم يواجهون الآن تحديات غير مسبوقة في أساليب عيشهم. ففي كل عام، يفقد هؤلاء آلاف فرص العمل في مشروعات الصيد الصغيرة بسبب تناقص أنشطة الصيد ومنافسة سفن الصيد الكبيرة. وحسب خبراء المصايد، فإن "طرق الحياة التقليدية، التي يحياها الصيادون منذ قرون، تتعرض للانهيار. ويجاهد الصيادون الصغار من أجل البقاء لحين توفر التقنيات الحديثة".[٣٣]

وفي كثير من البلاد النامية، خاصة في أفريقيا الغربية، "ترتبط عمليات الصيد وتصنيع وتجارة المأكولات البحرية بغيرها من الأنشطة، وهو أمر حيوي لدعم معيشة الفلاحين"، كما يقول برايان اوريودان: "في الكثير من هذه البلاد، يقدم الصيد كذلك خيارا يمكن اللجوء إليه عندما تفشل الخيارات الأخرى. ويسري هذا بصفة خاصة في البلاد التي تمزقها الحروب (مثل موزامبيق)، وتلك التي تفشل فيها الزراعة في سد احتياجات السكان (مثل السنغال). ويلاحظ أن قسما كبيرا من المهاجرين من غرب أفريقيا إلى جزر الكناري من الشباب، الذين رحلوا من قطاعات زراعية في غرب أفريقيا، ومن غير القادرين على تأمين عيشهم من الصيد. وهذه ظاهرة جديدة، وتثير التساؤل عما إذا كان الاتجاه لتصدير حصيلة الصيد للحصول على محاصيل نقدية وقدوم الشركات الأجنبية قد عجل بزوال فرص الصيد أمام السكان المحليين".[٣٤]

تقنيات الصيد

الشركات عابرة القومية هي التي تمتلك التكنولوجية الحديثة في غالب الأحوال. وتجوب شركات الصيد الإسبانية والألمانية والنرويجية والكورية

واليابانية والأمريكية محيطات العالم بسفنها ذات الشباك الضخمة، التي يفوق حجمها أضعاف حجم ملعب كرة القدم، تسحب كل ما يقابلها على مدى أميال. وعلى الرغم من اللوائح التي تحدد حجم الشباك، فمن المحتم أن يعلق بالشباك الكثير من الأسماك الصغيرة التي ينبغي بقاؤها في الماء لتنمو.

وتقول منظمة جرين بيس إن "الصيد في أعماق أعالي البحار يعد من أكثر أشكال الصيد التي نشهدها اليوم تدميرا". والصيد في المياه العميقة خارج حدود منطقة الـ٢٠٠ ميل بحري (المنطقة الاقتصادية الحصرية)(●)"حكر على عدد قليل نسبيا من سفن عدد قليل من دول منظمة التعاون والتنمية الدولية. ويسبب الصيد في أعماق أعالي البحار معدلات تدمير عالية للغاية للحياة البحرية لصالح قلة من المستفيدين".[٣٥] وتضم أساطيل الصيد العملاقة قطعا يصل طولها إلى ١٤٠ متر لصيد الأسماك الصغيرة مثل السردين من الساحل الأفريقي وتجميدها في عبوات تزن كل منها ٢٠ كيلوجرام.

وتتحكم الشركات عابرة القومية في "حصة كبيرة من الأسماك في العالم، وتسيطر على سوقه العالمي، وتمارس ضغوطا كبيرة على الحكومات"[٣٦] وتمتلك شركة بسكانوفا الإسبانية واحدا من أكبر أساطيل الصيد في العالم، إلى جانب ١٢٠ سفينة للتجميد و٣٤٠٠ مستخدم. وهي تحدد نشاطها الرئيسي في: "صيد وتصنيع وتوزيع وتسويق منتجات الأسماك".[٣٧] وتنأى بعض الشركات عابرة القومية (مثل يونيلفر) بنفسها الآن عن الصيد.[٣٨]

ويعتبر الساحل الأفريقي من المناطق الرئيسية التي تمارس فيها سفن الشركات أنشطتها. والسنغال من الأماكن المفضلة على الساحل الغربي. والأسماك من أكبر مصادر البلاد للعملة الأجنبية. وتخصص السنغال كل عائداتها من صادرات الأسماك تقريبا لتسديد فوائد ديونها الخارجية. وتجري عمليات الصيد في نطاق المنطقة الاقتصادية الحصرية (٢٠٠ ميل بحري)، من جانب السفن الإسبانية غالبا، التي تصيد الأسماك التي يمكن أن تتجه إلى المناطق القريبة من الشاطئ. وبينما لا يمكن للسفن الصيد على مسافة ١٠ كيلو

(●) هى تلك المياه الإقليمية التي تتمتع فيها دولة من الدول بحق الاستغلال الحصري بمقتضى القانون البحري الدولي (المترجم)

من الشاطئ، فإن شباكها الجرارة تحتجز كميات كبيرة من أسماك موسى والنازلي وتحول بينها وبين الوصول إلى هذه المنطقة. ويضطر الصيادون المحليون إلى المجازفة بالخروج إلى مناطق بعيدة من الشاطئ بقوارب غير مجهزة للصيد في المياه العميقة، وقد فقد بعضهم أرواحهم في حوادث كانت سفن الصيد الكبيرة طرفا فيها.

وتؤثر قلة حصيلة الصيد على البنية الاجتماعية في قرى السنغال الساحلية. ويحجم الشباب عن امتهان حرفة آبائهم. وهم يبحثون عن مهن أخرى بعد أن عاينوا ما يعانيه آباؤهم من مشاكل. ويطالب الصيادون المحليون الحكومة بمد المساحة المخصصة لهم من ١٠ إلى ٢٠ ميلا وزيادة إنفاقها على معدات المراقبة لكشف أنشطة السفن الأجنبية المخالفة.

وحسبما يشير تحالف اتفاقيات الصيد العادل، وهي مجموعة من المنظمات غير الحكومية بالاتحاد الأوروبي تتخذ من بروكسل مقرا لها، فإن اتفاقيات الصيد بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا أدت إلى نضوب الثروة السمكية، وإفقار المجتمعات الساحلية التي تعتمد في حياتها على الصيد وتبديد فرص التنمية المستدامة في بلاد أفريقيا والكاريبي والباسيفيكي. كما أنها تخالف سياسات التنمية في الاتحاد الأوروبي، وتتناقض مع بنود معاهدة ماستريخت.[٣٩] فمن بين مبادئ المعاهدة مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلاد النامية. وينتهج الاتحاد الأوروبي الآن سياسة يعقد بمقتضاها اتفاقات شراكة للصيد تتناقض مع هذا المبدأ.

وبمقتضى اتفاقات الصيد، يمكن لسفن الصيد التابعة للشركات عابرة القومية العمل في منطقة المائتي ميل الإقليمية لسواحل البلاد النامية. وكانت هذه المناطق قد حددت في ١٩٨٢ بمقتضى معاهدة الأمم المتحدة للقوانين البحرية. وتتمتع البلاد بالحق الحصري في استغلال الموارد البحرية في نطاق مياهها الإقليمية ـ ما يعني وقوع ٨٠٪ من مخزون العالم من الأسماك تحت سيطرتها. وحتى وقت قريب، كانت أعالي البحار ما وراء هذه المنطقة مفتوحة أمام الجميع، وأدت إلى نزاعات خطيرة بين سفن الصيد والبلاد. وتهتم البلاد الساحلية اهتماما كبيرا بهذا الصيد، حيث تهاجر الأسماك وتتحرك بين هذه المناطق

الاقتصادية وأعالي البحار. وصيد الأسماك في أعالي البحار في المناطق الملاصقة للمنطقة الاقتصادية لبلد من البلاد يعني كمية أقل من الأسماك في منطقتها الاقتصادية الحصرية. وهذه المناطق تخضع الآن للوائح الدولية (انظر ما يلي).

القرصنة

يشمل الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المسوح به انتهاك المياه الإقليمية والصيد المنظم في أعالي البحار. وتشيع هذه الانتهاكات عندما تكون نظم الإدارة ضعيفة أو فاسدة، حيث تكون قيمة الأسماك كبيرة، وحيث يصعب فرض القانون في بحار نائية بطول سواحل البلاد النامية. وهي عمليات ذات تأثير خطير على الفقراء.

وتتراوح قيمة الصيد غير القانوني على مستوى العالم ما بين ٤ ـ ٩ مليار دولار أمريكي سنويا، كما تفيد دراسة أعدتها جماعة تقييم الموارد البحرية البريطانية في ٢٠٠٥. "وهذا أمر مهم بالنسبة للبلاد النامية، حيث تصل نسبة الفاقد إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي".[٤٠] وبينما يأتي ما قيمته ١,٢٥ مليار من أصل الـ ٤ مليارات من أعالي البحار، يأتي الباقي من مناطق الاستغلال الاقتصادي الحصري للدول الساحلية.

وتتأثر البلاد النامية، التي تسهم بـ ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج السمكي على مستوى العالم، بصفة خاصة بخسائر الصيد غير القانوني. وتصل الخسائر في مياه بلاد جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وحدها إلى مليار دولار أمريكي ـ ما يعادل حوالي ربع صادرات أفريقيا سنويا من الأسماك. وهكذا يرتب الصيد غير القانوني أعباء اقتصادية كبيرة على بعض أفقر بلاد العالم، حيث الاعتماد هناك كبير على الأسماك كمصدر للغذاء والرزق والعوائد. وممارسو الصيد غير القانوني يتحركون بسرعة ويستغلون الفرص. وفي ٢٠٠١، كشف مسح جوي لمياه غينيا الإقليمية عن ارتكاب ٦٠٪ من ٢٣١٣ سفينة تعمل هناك لمخالفات قانونية.[٤١]

وتضمن ترتيبات الشركات المتشابكة أن تكون عمليات الصيد غير القانونية: "موجهة عن بعد عبر عمليات معدة خصيصا لخدمة الأسطول، وتنظيم عمليات

نقل الشحنات، وضمان بقاء الأسطول على صلة دائمة بالمحطة في المحيط الجنوبي. وهذه الشركات تخضع بالمقابل لسيطرة الاتحادات التي تشتري السمك بمقتضى حقوق تسويق حصرية، تسمح لها بغسيل السمك المصاد بصورة غير قانونية عبر خلطه في حاويات تجميد تضم صيدا قانونيا أو بيعها في إطار علاقات تجارية قانونية، للصين واليابان والولايات المتحدة وأوروبا في غالب الأحيان".(٤٢)

وفي مياه جنوب الصحراء الكبرى، عادة ما تكون المخالفات مصدرها "السفن الصينية والكورية والتايوانية التي تصطاد في المناطق غير المرخص لها بالصيد فيها".(٤٣)

ويعد الصيد غير القانوني نوعا من القرصنة الدولية. وهو يشترك في الكثير من السمات مع الأنشطة المحرمة عابرة الحدود مثل المتاجرة في الأخشاب والأصناف المهددة الممنوع قطعها بحكم القوانين. ويجب أن يوقف المجتمع الدولي هذه الظاهرة، أو على الأقل تحسين نوعية المعلومات والتحريات عن أنشطة الصيد المحرمة قانونا"(٤٤)

المزارع السمكية

يمكن أن تساعد تنمية مشروعات المزارع السمكية الصغيرة أسر الصيادين، لكن معظم التوسع في هذا المجال يتم على مستوى المشروعات الكبيرة. وهذا له نتائجه الخطيرة على مجتمعات الصيد التقليدية، والتي لا تقتصر على حرمانها من مناطق الصيد التقليدية وتلويث البيئات الساحلية. وترى الشركات عابرة القومية في المشروعات الكثيفة فرصة جيدة للاستثمار؛ وتسيطر على٤٠٪ من إنتاج المزارع السمكية. لكن هذه المزارع تهدد بتحويل الصيادين إلى مصدر رخيص لقوة العمل. كما أن المزارع السمكية غالبا ما تكون سببا في تدمير البيئة.

وقد أدت التنمية التمييزية للمزارع السمكية، خاصة تنمية الجمبري وأسماك السالمون في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة:

"في حالة زراعة الجمبري، اتخذت هذه المشاكل شكل صراعات حادة بل وعنيفة بين المجتمعات المحلية وشهدت، بصفة خاصة، عمليات تشريد؛ وطرد من

الأرض؛ والحرمان من مناطق الصيد؛ والتأثير سلبا على التنوع البيئي، والذي طال غابات المانجروف؛ وزيادة ملوحة المياه واستنزافها، بما في ذلك المياه الجوفية؛ ثم التلوث. وفي حالة السالمون، تشمل المشاكل المترتبة على زراعته التلوث والإضرار بالأسماك المتوحشة بسبب انتقال الأمراض. ويسهم استزراع الجمبري والسالمون، بهدف التصدير بالأساس، في توفير العوائد بالعملة الأجنبية وتحقيق أرباح عالية للمستثمرين، إلا أن ما يعود على العمال المحليين والمجتمعات المحلية هزيل للغاية".(٤٥)

ويعد دخول الشركات عابرة القومية في زراعة السالمون في شيلي أحد الأمثلة على هذا. فقد نمت زراعة الجمبري في شيلي بشكل كبير في الفترة بين ١٩٩٠ ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتصبح أكثر قطاعات الاقتصاد الشيلي ديناميكية. لكن خطط مضاعفة إنتاج السالمون بثلاث مرات بحلول ٢٠١٣ تعرضت لنكسة، مع ركود الإنتاج، والتقارير المتوالية عن الجهود التي تبذلها الشركات لمقاومة الأمراض وغزو الطفيليات.

يقول بريان اوريوردان، "إن هذه كارثة جلبها القطاع على نفسه. وهي تظهر التجاهل الشديد للبيئة والتنمية الاجتماعية المستدامة والمنصفة لمناطق زراعة السالمون". وقد انتقد سمينار عقد في شيلي في مايو ٢٠٠٧ حول "استخدام المضادات الحيوية وصحة عمال السلمون" الشركات عابرة القومية لتخليها عن مسئولياتها الاجتماعية والبيئية، مستشهدا باستخدامها الكثيف للمضادات الحيوية وانتهاكها لإجراءات السلامة في أماكن العمل.(٤٦)

وأشار السمينار إلى أن استخدام المضادات الحيوية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي محظور بشكل عام بدرجة كبيرة. لكن مثل هذه الكيماويات تستخدم في شيلي بجرعات كبيرة، خاصة في زراعة السالمون. وحسبما تفيد ايكوسيانوس، وهي منظمة شيلية غير حكومية تعمل في مراقبة التزام المزارع السمكية بمسئوليتها الاجتماعية، تستخدم شيلي كميات من المضادات الحيوية تزيد عما تستخدمه النرويج بنسبة ٧٥ ـ ١٠٠٪ لكل طن من السالمون. وتشمل آثار هذا ارتفاع نسبة البكتيريا المقاومة للمضادات في الجسم، والتلوث بسبب بقايا المضادات في السالمون المعد للاستهلاك الآدمي.

التنظيم

إن التنظيمات الدولية لأنشطة الشركات عابرة القومية في مجال الصيد ضعيفة. ويغطي قانون الفاو لتنظيم مسئولية شركات الصيد، الذي أقر في أكتوبر ١٩٩٥، عمليات صيد وتصنيع وتجارة الأسماك ومنتجاتها، وزراعتها وأبحاث الصيد ودمج المصايد في إدارة المناطق الساحلية. وهي تحدد المبادئ والمعايير اللازمة للمحافظة على المصايد وإدارتها وتنميتها:

"يحمل حق الصيد معه التزاما بممارسة الصيد بطريقة مسئولة تضمن الحفاظ على المصادر الحية للمزارع وحسن إدارتها ... ويجب أن تحرم الدول الصيد الجائر وعليها الالتزام بقواعد سليمة للإدارة ... وضمان تناسب عمليات الصيد مع القدرة الإنتاجية للموارد واستغلالها المستدام ... وضمان تطوير معدات الصيد المنتقاة وممارساته".[٤٧]

كما تبنت الحكومات في ١٩٩٥ اتفاقية الأمم المتحدة للسلالات المتنقلة والمعتادة الهجرة لتنظيم صيد الأسماك في أعالي البحار والحفاظ عليها - التي تمثل ١٠٪ من سلالات الأسماك البحرية. وبعد التصديق عليها، ستتحول إلى اتفاقية دولية ملزمة. وبمقتضى الاتفاقية، سيكون على البلاد التعاون في تنظيم الصيد في أعالي البحار، وإلا لن يسمح لسفنها بالصيد. وإذا رأت السلطات في بلد ولأسباب مقبولة أن هناك سفينة تنتهك قواعد الحفاظ على السلالات في أعالي البحار، يحق لها الصعود إلى سطحها وتفتيشها، إذا استدعى الأمر، وإخطار البلد الذي تحمل علمه، والمسجلة فيه السفينة. وإذا لم يرد البلد المعني في خلال ثلاثة أيام عمل، من حق البلد الشاكي احتجاز السفينة في موانيه للمزيد من الإجراءات. وهذه الاتفاقات الدولية اختيارية وغير ملزمة، وإجراءات تطبيقها بطيئة.

وأزمة الصيد قائمة برغم الإطار القانوني والمؤسسي الدولي الرامي إلى تنظيم ومراقبة عمليات الصيد، "برغم كل ما يقال عن (التنمية المستدامة)، وقانون الأمم المتحدة لتنظيم البحار، وقانون الفاو لتنظيم عمليات صيد مسئولة، وغيره"، كما يقول بريان اوريوردان.[٤٨]

ويمكن للتنظيمات الوطنية المساعدة. وتقدم ناميبيا المثال في هذا الصدد. فلكي تبعد سفن الصيد الأجنبية عن مناطق صيدها الغنية، رفضت ناميبيا توقيع اتفاقية صيد مع الاتحاد الأوروبي بالشروط التي قدمت لها ونجحت في تطوير قطاع الصيد في البلاد. وعندما حصلت البلاد على استقلالها في ١٩٩٠ كانت أصناف الأسماك على حال كبير من التدهور بسبب الصيد الجائر غير المنظم من جانب الأساطيل الأجنبية، والإسبانية منها على وجه الخصوص. ووضعت حكومة ناميبيا الجديدة تنظيمات تقيد بصورة صارمة حق السفن الأجنبية في الصيد في مناطق الاستغلال الاقتصادي للبلاد. ولا يمكن لهذه السفن ممارسة الصيد الآن إلا بمقتضى اتفاقات شراكة.

عوامل أكثر قسوة

يفرض ارتفاع مستوى البحر، بسبب التغير المناخي، تهديدات إضافية على مجتمعات الصيد الساحلية في أنحاء العالم. ويشكل تقديم الاتحاد الأوروبي الدعم لشركات الصيد لبناء سفن جديدة خطرا آخر. وتضغط منظمة الحفاظ على المحيطات و WWF من أجل حظر الدعم الذي يشجع على الصيد الجائر.

وليست سفن الصيد وحدها التي تسعى إلى استغلال المحيطات. فمع استنزاف احتياطيات النفط في البر أو على الشواطئ، تنتقل شركات النفط إلى التنقيب في طبقات أعمق بعيدا عن الشواطئ. وتبدي شركات التعدين اهتماما أكبر بالتعدين بعيدا عن الشواطئ.

كما يثير صرف المخلفات في المحيطات القلق. ففي نوفمبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، أعطت حكومة الفلبين الإشارة لشركة اوشن نوريشمنت كوربوريشن الأسترالية للمضي قدما للصرف التجريبي لمئات الأطنان من اليوروبا المنتجة صناعيا في بحر سولو في المنطقة القائمة بين الفلبين وبورنيو. وهذا يشكل خطرا على البيئة البحرية ومصادر عيش مجتمعات الصيد.[٤٩]

وهذه أمثلة تعبر عن نتيجة أكبر. محيطات العالم تتعرض لاستنزاف أكبر من جانب الشركات عابرة القومية.

الفصل الثامن

تعدين الفقراء

"لم أر في عمري شيئا يتضمن هذا القدر من التدمير المنظم كبرنامج التعدين في الفلبين. فالآثار البيئية تنذر بكارثة على أرزاق الناس". (كلير شورت، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة)

"لا يهتم المستثمرون كثيرا بالحفاظ على وظائف عمال مناجم الذهب ... كل ما نريد معرفته هو مقدار ما سنحصل عليه من عوائد وحصتنا من الأرباح" (مستثمر)

يعد التعدين خامس أكبر القطاعات الاقتصادية حجما في العالم. وهو يساعد في توفير الذهب والكهرباء والتلفزيون والناقلات والطائرات والمبردات والأسلحة والذخيرة والمعجون لأسنان أكثر بياضا للإنسان. كما أنه يسبب مشاكل للفقراء. ففي مجرى التنقيب عن المعادن لإنتاج منتجات ذات قيمة ثابتة وغير ثابتة، يترتب على التعدين أضرار اجتماعية وبيئية ضخمة، مصدر معظمها الشركات عابرة القومية في البلاد النامية، حيث تتوفر الكثير من الموارد ـ يجري استخراج ٧٠٪ من الذهب، على سبيل المثال، من البلاد النامية.

وتستخدم معظم عمليات التعدين تقنيات متقدمة، والكثير منها سطحي، ينتشر على مساحات واسعة. وهذا بداية المشكلة. فالتعدين يتضمن قطع مساحات كبيرة من أشجار المناطق الجبلية وتفتيت الصخور، وبعد ذلك تشق الأنفاق فيها. وتخلف عمليات الحفر هذه حفرا ضخمة. وغالبا ما يكون التعدين على حساب المساحات المخصصة لإنتاج المحاصيل. وقد اضطر كثير من مزارعي الكوكا في غانا، على سبيل المثال، إلى التخلي عن مزارع أسلافهم "التي ظلوا يزرعونها على مدى خمسة أجيال لصالح شركات التعدين".[١]

وكميات المياه المستخدمة في التعدين السطحي بالذات كبيرة للغاية ويمكن أن تستنزف مياه الأنهار، وتؤدي إلى انخفاض حصة المياه التي يحتاج إليها السكان المحليين للشرب والزراعة. وغالبا ما تصرف المخلفات الملوثة لتلك المناجم في الأنهار والمجاري المائية. وصناعة خاتم من الذهب تخلف وراءها ١٨ طنا من المخلفات.(٢)

ولا يلحق التعدين الدمار بالبيئة وحسب، بل إنها صناعة تدر الأرباح الضخمة كذلك على المستثمرين. "هناك الآن أكثر من أربعة آلاف شركة تعدين في العالم، تعمل معظمها في التنقيب عن المعادن واستخراجها".(٣) وهناك ١٤٩ من هذه الشركات من كبار اللاعبين، حيث تستحوذ على حوالي ٦٠٪ من الإنتاج. ومعظم اللاعبين الكبار من الشركات عابرة القومية.

والمفروض أن يعود التعدين بالفائدة على البلاد النامية. وبعض "أفقر" البلاد النامية غنية بمواردها المعدنية. فزامبيا، على سبيل المثال، تحتفظ باحتياطيات ضخمة من النحاس، لكن المناجم جرى خصخصتها بإلحاح من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشهد أسعار النحاس التصاعد منذ ٢٠٠٥، لكن زامبيا لا تستفيد الكثير من هذه الزيادة. بل أن التعليم والرعاية الصحية شهدت تدهورا. ولم يتحقق التوازن السليم بين شركات التعدين والبلاد المضيفة.(٤)

ويمثل غياب التنظيم في قطاع صناعة التعدين في الجنوب جانبا من المشكلة. فالمعايير البيئية المفروضة على الشركات في الشمال لا تطبق في معظم مناطق الجنوب. وعشية تحرير التجارة والخصخصة، يتوسع التعدين بخطوات متسارعة، في ظل فرض شركات التعدين عابرة القومية سيطرتها على حكومات البلاد النامية. فالحكومات تنظر إليها كمصدر للعوائد وتوفير فرص العمل؛ وتعدل بعض البلاد قوانينها الآن، وتخفف من لوائحها وتقدم الإعفاءات الضريبية لجذبها. وتقوم شركات التعدين عابرة القومية "مرة أخرى بفرض سيطرتها على الشركات المحلية".(٥) وبفضل ما تحققه من أرباح ضخمة، تتوفر لهذه الشركات الأرصدة الكبيرة التي تنفقها على التنقيب، مع انفتاح البلاد أمام الشركات الأجنبية وتنافسها على اجتذابها.

الثقافة

نادرا ما تكون الاستدامة هدفا من أهداف الشركات عابرة القومية. وهناك جانب كبير من عمليات التنقيب قصير العمر ويعتمد على أسواق متقلبة وحظوظ متغيرة. ويعد الخراب الذي تنزله هذه الشركات بثقافة وحياة الفقراء، وبيئتهم، من أكبر الخسائر أهمية من الوجهة الإنسانية. فالعوامل الإنسانية تشكل أهمية كبرى بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين. ويمكن اعتبار المنجم الذي يهدد ثقافتهم أخطر هذه العوامل على الإطلاق. وهو ما لا تفهمه كثيرا شركات التعدين.

ويرتبط التهجير ارتباطا وثيقا بالثقافة. وخلال السنوات المائة الماضية، كان التعدين سببا في هجر حوالي ١٠٠ مليون شخص لمناطقهم التي شبوا وترعرعوا فيها، معظمهم من العالم النامي. وفي كثير من الحالات، كانت الأراضي المطلوبة عبارة عن غابات يتوجب إزالتها. وعانى أشخاص كثيرون من سوء الأحوال الصحية بسبب التعدين.

وتنتج المناجم كميات ضخمة من المخلفات، التي تضر عادة بالصحة والسلامة، وتهدد، على سبيل المثال، بانهيار جوانب التلال. وهذه النفايات تلوث كل من مصادر المياه القريبة من المنجم وأحيانا البعيدة عن منطقة التعدين. كما أن لذلك أثره الخطير على الصحة. وهناك مرض يطلق عليه الليشمانيا، ينتقل بواسطة ذباب الرمل، وينتشر في أكثر من ٨٠ بلد، ويظهر بسبب أنشطة مثل التعدين وشق الطرق وإقامة السدود وغير ذلك من مشروعات التنمية "التي تسبب اتصال المزيد من الأعداد بذباب الرمل الذي ينقل الطفيليات المسببة للمرض".[٦]

ويمكن لتدفق عمال التعدين ومقاولي الباطن على مناطق التعدين أن يسهم في انتعاش الاقتصادات المحلية، لكن سرعان ما يزول هذا مخلفا وراءه آثارا ضارة بعيدة المدى. وبرغم الاحتجاجات، كثيرا ما تتجاهل الشركات عابرة القومية الجوانب البيئية والثقافية، أو تغفل عنها في أحسن الأحوال. ويمكن لتأثيرات التعدين أن تتجاوز مناطق التعدين بأكثر من طريقة. إذ ينبغي شق الطرق والسكك الحديدية وإقامة المناطق السكنية للعمال، وكذلك السدود لإنتاج الطاقة الكهربائية، ما يؤثر تأثيرا خطيرا على مجاري المياه والمواقع المقدسة. وفي غانا،

ترتب على ترشيد المناجم الاستغناء عن أكثر من نصف عمال المناجم. أما من بقوا في أعمالهم فقد تعرضوا للتمييز في تحديد أجورهم. فالعمال المحليون يحصلون على حوالي عُشر أجر العمال البيض "نظير عمل مماثل أو نفس العمل"، كما يشير توماس اكابزا من سكرتارية شبكة العالم الثالث بأفريقيا. وهو يرى أن كثيرا من مناجم غانا الكبيرة تشق تجويفات سطحية كبيرة وهو ما يسبب آثارا ضارة للغاية على البيئة. وبعيدا عن تدمير الغابات وأراضي الزراعة، فإن السيانيد والزئبق والكبريتيد وغير ذلك من المعادن الثقيلة، المتخلفة عن عمليات التعدين، تلوث الأنهار والتربة والهواء.(٧)

وقد أسفرت عمليات التطوير الضخمة لمناجم النحاس والذهب في منطقة الباسيفيكي عن ظهور طرق حياة غربية تدمر المجتمعات المحلية. فقد تعطلت النظم الاجتماعية التقليدية مع دخول النقود والأطعمة والكحوليات المستوردة. وتشغيل الرجال في مواقع التعدين، وإتاحة فرصة المشاركة في الاقتصاد النقدي، يزيد العبء على الزراعة والنساء اللواتي يبقين في القرى. وزيادة أعباء العمل، والعنف الداخلي والإسراف في تعاطي الكحوليات معناه تدهور نوع الحياة التي تحياها المرأة بصورة خطيرة نتيجة أنشطة التعدين. "فالعلاقة الطيبة بين الأفراد أصبح يسودها الآن مفهوم التنافس" (٨). وكما يقول السكان الأصليون ممن تأثروا بأنشطة التعدين:

"إننا منتبهون لما تتعرض له حقوقنا الأساسية الراسخة كشعوب أصلية من استهانة ممنهجة، وتجاهل، وانتهاك على يد الاقتصاد النيوليبرالي العالمي المسيطر من خلال شركاته عابرة القومية بوازع الجشع وجني الأرباح ... ليس ثمة ما يبرر تخريب هوائنا وغاباتنا وأراضينا وبلادنا، وحياتنا".(٩)

أكبر شركات التعدين في العالم (٢٠٠٦)

	قيمة السوق	رأس المال	العائد الصافي بملايين الدولارت
١ ـ ب. ه. بي بيايتون، أستراليا/ المملكة المتحدة	١٣٧,٢٠٢,١	٣٢,١٥٣,٠	١٠,٤٥٠,٠

٢ـ ريو تنتو، أستراليا/ المملكة المتحدة	٨٦,٣٤٥,٦	٢٢,٤٦٥,٠	٧,٤٣٨,٠
٣ ـ فال دو ريو دوك، البرازيل	٨٦,١٤٤,٤	٢١,٩٩٦,٦	٦,٥٢٣,١
٤ ـ انجلو امريكان، المملكة المتحدة	٧٧,٩٥٣,٣	٣٣,٠٧٢,٠	٦,٥٢٣,١
٥ ـ ستراتا، المملكة المتحدة/ سويسرا	٤٩,٦٩٢,٦	١٧,٦٣٢,٠	١,٩٤٧,٠
٦ ـ انجلو بلاتينم، جنوب أفريقيا	٣٧,٤٥٠,٢	٥,٣٦٢,٢	١,٦٣٢,٠
٧ ـ باريك جولد، كندا	٢٤,٦٦٥,١	٥,٦٣٦,٠	١,٥٠٦,٠
٨ ـ فريبورت ـ مكموران، الولايات المتحدة	٢٣,٧٦٣,٠	٥,٧٩٠,٥	١,٤٥٦,٥
٩ ـ نيومونت ميننج	٢٠,١٢٦,٨	٤,٩٨٧,٠	٧٩١,٠

المصدر: فاينشيال تايمز،٥٠٠، ٢٩ يونيو ٢٠٠٧.

وهناك عدد من الشركات الواردة بالجدول لم تكن من بين هذه الشركات قبل ١٩٩٦، والبعض الآخر ناجم عن عمليات اندماج. فلم يكن لستراتا وجود قبل ٢٠٠٢. وفي أوائل ٢٠٠٨، عندما شهدت الصناعة موجة استحواذ عارمة. وقد تقدمت ب. ه. بي بعرض بقيمة ٧٥ مليار دولار لشراء منافستها ريو تنتو. وهذا يمكن أن يشكل سابقة لنهج في المستقبل. وهناك بالفعل شركات ضخمة تسعى لزيادة حجمها.

الشركات

تأسست ب. ه. بي من اندماج بروكن هيل بروبريتوري كومباني الاسترالية وبيليتون البريطانية، ذات الخلفية الجنوب أفريقية. وللشركة، التي تضم ٣٩ ألف

موظف، أكثر من ١٠٠ عملية في ٢٥ بلد. والشركة رائدة في مجال استخراج معادن كالحديد والفحم والنحاس والبوكسيت والبترول. وهي تتحكم في ثلث مصادر اليورانيوم في العالم. وهي متورطة في نزاعات في بابوا غينيا الجديدة بشأن الشعب الأصلي في الفلبين، وفي إندونيسيا بسبب التعدين في أراضي الغابات المحمية، إلى جانب نزاعات صناعية في شيلي.

وقد ظهر قربها من الحكومات المضيفة في ٢٠٠٢ عندما أصدرت حكومة بابوا غينيا الجديدة قانونا يحرم على أي وكالة حكومية اتخاذ أي إجراء ضد ب. ه. بي فيما يتصل بالشكوى المقدمة ضد منجم أوكي تيدي، الذي يثور الجدل حوله منذ زمن، تتهمه بالإضرار بالبيئة (انظر ما يلي).

وظهرت ريو تنتو (ر. ت. ز ـ سي. ر. أ، سابقا)، التي تعتبر ثاني أكبر شركة تعدين، إلى الوجود في ١٩٩٥ إثر اندماج ر. ت. ز وسي. ر. أ أستراليا. وهي تدار إدارة مشتركة من لندن وملبورن. وتسيطر المجموعة على شركات التعدين العاملة في استخراج الألومنيوم والنحاس والماس ومجموعة أخرى من المعادن من مواقعها في أستراليا والأمريكتين وأوروبا وأفريقيا. وكثير من عملياتها سطحية. "إن فلسفة الشركة مستمدة من اعتقادها بأن نجاح الاستثمار في سلعة كالمعادن يعتمد اعتمادا شبه تام على القدرة على إنتاج سلع بأسعار أقل من الآخرين". (١٠) وريو تنتو متهمة بإحداث دمار بيئي كبير، وبالتهرب من الضرائب وسوء معاملة عمال المناجم والمجتمعات المحلية. وتشمل الحالات منجم جابيلوكا لليورانيوم في أستراليا، والتمييز العنصري ضد العمال السود في ناميبيا.(١١)

وتعد أنجلو أمريكان/ أنجلو جولد أشانتي أكبر منتج في العالم للذهب والماس (دي بيرز) والبلاتين والكروم، وثالث أكبر منتج للكوبالت والمنجنيز، ورابع أكبر منتج للنيكل في العالم. وجاءت الشركة، التي تعود جذورها إلى الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، من اندماج تم في ١٩٩٩، وهي تمارس أنشطتها في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأستراليا والأمريكتين. وعلى الرغم من أن انجلو جولد اشانتي كيان مستقل رسميا، فهناك مديرون مشتركون بينها وبين الشركة الأم، ولازالت انجلو امريكان تحسبها "ضمن شركاتها" عندما يكون ذلك في صالحها. وتعتبر الشركة نفسها نموذجا في تحمل المسئولية. لكن كثيرا من المجتمعات التي

تضررت من أنشطتها لا تراها على هذا النحو. ففي يونيو ٢٠٠٥، أصدرت هيومان رايتس ووتش تقريرا يتهم انجلو جولد اشانتي بالتعاون مع لوردات الحرب في جمهورية الكنغو الديمقراطية (انظر ما يلي).

وتأسست ستراتا، ومقرها سويسرا، في مارس ٢٠٠٢ وأصبحت لاعبا أساسيا مثيرا للجدل في الفلبين والأرجنتين وكولومبيا. وتتضح أهداف الشركة الرئيسية على موقعها الإلكتروني: "نسعى إلى تنمية وتشغيل مجموعة من المعادن وأنشطة التعدين بهدف واحد وحيد هو تحقيق عوائد غير مسبوقة للمساهمين".(١٢)

مناجم آسيوية مثيرة للجدل

اكتشفت ب. ه. بي منجم اوك تيدي في بابوا غينيا الجديدة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي أكبر مستودع للذهب والنحاس في العالم، إلى جانب وجود طبقة الذهب فوق طبقة النحاس. ويوجد الموقع فوق الغابة المطيرة التي تغطي جبال ستار، وهي منطقة منعزلة يزرعها الفلاحون بغرض الحصول على طعامهم.

ومنذ البداية، لم تسر الأمور حسب الخطة الموضوعة. فقد كان المتصور أن تخزن مخلفات المنجم خلف سد، وبعد تنقيتها من الأجسام الصلبة، تصرف المياه النظيفة إلى نهر اوك تيدي، ومنه إلى نهر فلاي ليقطع رحلة بطول ألف كيلو حتى مصبه في البحر. وجاءت إقامة مثل هذا السد على سفح الجبل حيث تصل الأمطار إلى أكثر من ١٠ أمتار سنويا ويتكرر حدوث الزلازل. وبعد بناء نصف السد، انهار في ١٩٨٤، وبقي المنجم بدون خطة للتخلص من المخلفات.

وتتألف مخلفات ٢٠٠ ألف طن من النحاس المنتج سنويا من الحبيبات الصخرية الناعمة من بقايا كبريتيد النحاس وبقايا السيانيد. وقد تسبب تراكم المخلفات في نهر اوك تيدي الأعلى إلى ارتفاع قاع النهر، وتراكم الرواسب في مجرى الفيضان، وهو ما يترتب عليه تخريب الحياة النباتية. وتصل مساحة الغابات المتضررة إلى أكثر من ٢٠٤٠ كيلومتر مربع. وتحتاج هذه الغابات سنوات طويلة بعد إغلاق المنجم قبل أن تسترد عافيتها.

ويعيش حوالي ٥٠ ألف شخص على نهر اوك فلاي. وترتب على صرف رواسب المنجم تناقص كميات الأسماك في نهر فلاي الأوسط بنسبة ٨٠٪.(١٣)

وأدت التغيرات التي طرأت على قاع النهر إلى تكون منحدرات خطرة ـ وهي تمثل خطورة كبيرة على السكان المحليين الذين يعتمدون على القوارب كوسيلة انتقال رئيسية. وترتب على الطمي الغليظ الذي يغطي ضفاف النهر في أكثر من منطقة تدمير الحدائق التقليدية. كما يجعل هذا الطمي من الصعب نزول النهر للحصول على مياه الشرب والاستحمام والصيد. لكن إلى جانب هذه المصاعب حقق كثيرون الازدهار. حيث تحسنت الخدمات التعليمية وبدأت الكثير من المشروعات المحلية تمارس عملها.

وفي ١٩٩٩، أفاد تقرير لبي. ه. بي بجدوث "أضرار بيئية كبيرة" بسبب المنجم، نتيجة لتلويث ٨٠ مليون طن سنويا من المخلفات للنهر. وترتب على هذا الصرف أضرارا كثيرة ومختلفة، بيئية واجتماعية، لأكثر من ٥٠ ألف شخص يعيشون في ١٢٠ قرية بالقرب من مصب المنجم. وتسببت الكيماويات التي تحتوي عليها المخلفات في موت أو تلوث الأسماك، الأمر الذي يلحق الضرر بكل أنواع الحيوانات التي تعيش في المنطقة وكذلك السكان الأصليين. وقد غير الصرف من طبيعة قاع النهر، وجعل نهر عميق وبطيء نسبيا أكثر ضحالة وأدى إلى ظهور المنحنيات، ليعوق بذلك ممرات النقل التقليدية للسكان الأصليين. وكان من نتائج ارتفاع قاع النهر تكاثف طبقات سميكة من الطمي الملوث في السهول التي يمر بها الفيضان حيث تتركز زراعة القلقاس والموز والساغو ـ المكونات الرئيسية لغذاء السكان المحليين. وقد أسفر ذلك عن تدمير مساحة تقدر بحوالي ١٣٠٠ كيلومتر مربع. وهناك ٧٠٠ كيلومتر من النهر اعتبرت "ميتة بيولوجيا".(١٤)

وفي منتصف ديسمبر ٢٠٠١، عرض على البرلمان مشروع قانون مواصلة التعدين في منجم اوك تيدي وقوبل بمعارضة شديدة خلال تصويت جرى في اليوم نفسه. ومن أهم بنود القانون مادة تسمح للشركة بالتنازل عن حصتها في المنجم ـ المقدر إغلاقه في ٢٠١٠ ـ والبالغة ٥٢٪ لصندوق للتنمية مقابل إعفائها من المسئولية عما أحدثته من تدمير للبيئة.

والقانون "نموذج للطريقة التي تملي بها الشركة شروطها على حكومة بابوا غينيا الجديدة منذ أن حلت على هذه البلاد"، كما يقول أحد كبار الأعيان، جابيا جاجريمابو؛ ويضيف "لو أننا أعفينا الشركة من مسئوليتها البيئية والاجتماعية

الآن، فستندم بابوا غينيا الجديدة على هذا القرار إلى الأبد".[١٥] والشيء الواضح هو أن منجم اوك تيدي سيخلف ميراثا قاتما لدمار بيئي مقيم سيترك أثره على عدة أجيال قادمة.

وهناك جدل آخر حول منجم على جزيرة بابوا غينيا الجديدة في بوجينفيل. فقد حصدت الحرب الأهلية، التي أشعلتها العمليات في منجم النحاس والذهب في جزيرة بابوا، أرواح ١٠٪ من سكان الجزيرة، معظمهم من المدنيين الأبرياء. وقد أسهم المنجم، الذي تمتلك ريو تينتو ٦.٥٣٪ من أسهمه، في "تدمير الغابات المطيرة، وأباد كل أشكال الحياة في نهر جابا ووصل الطمي في خليج أمبرس أوجستا إلى عمق ٣٠ متر"، على حد قول روجر مودي.[١٦]

وتلخص بريبيتوا سيريرو، إحدى الناشطات في هذا المجال، قوة المشاعر على الجزيرة بقولها: "إننا لم نعد نزرع محاصيل صحية على الإطلاق، وتأثرت عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا سلبا، وأصبحنا مجرد متفرجين وأراضينا تحفر أمام أعيننا، وتؤخذ منا وتباع بالملايين".[١٧] وبعد أن رفضت مطالبهم بالتعويض، بدأ السكان المحليون الغاضبون في مهاجمة المنجم في ١٩٨٨، وأجبروا السلطات على إغلاقه. وأرسلت الحكومة القوات وسقط الضحايا أثناء الصراع. وما زال المنجم الذي أثار الخلاف مغلقا.

ويعتبر منجم فريبورت مونت ارتزبرج في إندونيسيا ثاني أكبر منجم للنحاس في العالم، وهو يحوي كذلك أكبر مستودع مكتشف للذهب، وتقدر قيمته بأكثر من ٤٠ مليار دولار. والمنطقة المحيطة بالمنجم محظورة على الغرباء، وكذلك على الملاك التقليديين للأرض، الذين طردوا منها. وفريبورت أكبر دافع للضرائب في إندونيسيا. ومقر الشركة الأم، فريبورت مكموران الولايات المتحدة، في نيو أورليانز. وتمتلك ستراتا ٦٢,٥٪ من مشروع تامبكان للنحاس والذهب على جزيرة فلبينو بمنطقة ميندانو الفلبينية. ولربما كان المنجم أكبر مستودعات العالم وأكثرها تخلفا وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار. وقد بدأت المشروع إحدى الشركات الأسترالية في ١٩٩٥، هي وسترن مييننج كوربوريشن. وتعد الخطط الآن لتطويره، وهو ما سيترتب عليه تهديد الأمن الغذائي في ميندانو، كما يعتقد أسقف فلبينو. والموقع المختار للمنجم عبارة عن منطقة شلالات مياه تغذي خمسة أنهار في أربع مناطق بالمياه. ويطلق على جنوب كوتاباتو سلة طعام ميندانو.

ويؤكد جوتيريز، أسقف ماربل، على أن عمليات التعدين المخطط لها ستؤدي إلى تلويث المصب عند بحيرة بولوان والمنبع عند أدغال ليجواسان، وتؤدي إلى تخريب الأراضي الزراعية والمصايد وتؤثر سلبا على الموارد الغذائية وأرزاق المسلمين والسكان الأصليين. ويختتم كلامه بأن ذلك سيؤدي في النهاية إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة.[١٨]

وتخيم اعتبارات التغير المناخي على مناجم الفحم، مثل منجم فولباري ببنجلاديش. وهو أحد مشاريع GCM للموارد، وتتولى تمويله UBS السويسرية وباركليز وعدد آخر من البنوك. وتمتلك GCM للموارد، ومقرها لندن، شركة تابعة في بنجلاديش ملكية تامة ـ شركة آسيا للطاقة (بنجلاديش). ويمكن أن يسبب المنجم انقلابا اجتماعيا وبيئيا، في ظل تهجير ٥٠ ألفا من السكان ـ وقد تستدعي التوسعات الكاملة للمشروع ترحيل ٢٠٠ ألف. ويعتمد منجم فولباري على التعدين السطحي، "ما يعني احتمال إزالة حوالي ١٤٠ ـ ٣٠٠ متر من الأرض للوصول إلى عروق الفحم تحت الأرض". ولإنتاج الطاقة من الفحم آثاره الملموسة على التغير المناخي "ويأتي هذا في توقيت غير مناسب، حيث تناشد بنجلاديش بقية بلاد العالم بالحد من انبعاثات الغاز".[١٩] وهناك معارضة محلية قوية للمنجم. وفي أغسطس ٢٠٠٦، عندما تجمهر ٥٠ ألف شخص خارج المكاتب المحلية لآسيا إنرجي، أمطرت القوات شبه العسكرية الجمهور بالرصاص، فقتلت خمسة أشخاص، من بينهم صبيا في الرابعة عشر من عمره.

وتسلط الأضواء على الداعمين الماليين للمشروع، وكذلك شركة التعدين. وحسب اندرياس ميسباش، من منظمة إعلان برن غير الحكومية بسويسرا، "تهمل UBS واجباتها تجاه المساهمين إهمالا تاما، وتتخفى بانتقائية ودون مراعاة للمسئولية وراء البنود السرية التي تراعيها البنوك".[٢٠]

الفلبين

وبعد صدور القانون، سجلت شركات التعدين عابرة القومية باسمها "مساحات من الأرض تعادل ربع مساحة الفلبين على أقل تقدير". وكثير من مناطق التعدين هي أراض يتوارثها ٨,٥ مليون من السكان الأصليين والمورو (مسلمون). ويقال إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره "يتولى تمويل جهود الحكومة لجذب

المستثمرين الأجانب في مجال التعدين، حتى لو كان سيترتب على عملياتهم حرمان كثيرين من الأكثر فقرا في البلاد من أراضيهم ومصادر رزقهم".[٢٣]

وتتعرض حكومة الفليبين لضغوط متواصلة من جانب الرأي العام لإلغاء القانون. لكن شركات التعدين لا زالت مستمرة في عملها. وهي تزعم أن مواد القانون المتصلة بالبيئة تتفق مع أفضل الممارسات في العالم، وتشير إلى أن التزام الحكومة بتطوير صناعة تعدين الذهب والنحاس في الفلبين سيتعرض للتهديد إن هي استسلمت للضغوط الخضراء.

وقد ردت جماعات البيئة والدفاع عن حقوق السكان الأصليين بدعوة المجتمع الدولي بالمساعدة في وقف هذا التوسع. وأشارت إلى أن قانون ١٩٩٥ يهدد مصادر رزق ١٠٠ ألف من صغار المعدنين في منطقة واحدة، هي كورديليرا، والذين تحظر الشركات عليهم الآن التعدين في الأرض التي يستغلونها منذ عقود. وتواصل مجموعة الفلبين حملاتها ضد امتيازات الشركات عابرة القومية ومارست ضغوطها في ٢٠٠٤ مطالبة باعتبار القانون غير دستوري.

لكن في ديسمبر ٢٠٠٤ أيدت المحكمة العليا في البلاد دستورية القانون. وتعتقد الشعوب الأصلية والجماعات المعنية بأن موقفها أصبح مبررا أكثر "بعد أن أصبح دخول شركات التعدين أو إعادة تشغيل مناجمها أو توسعها يشكل تهديدا خطيرا للشعوب، خاصة الشعوب الأصلية والبيئة".

وهم يستشهدون بعملية شركة ت. ف. آي الباسيفيكي، وهي شركة تعدين كندية تخطط لاستثمار ١٢ مليون دولار إضافية في عمليات استخراج الزنك والذهب في مونت كاناتوان غربي مندانو. وهذه المنطقة جزء من أرض تتوارثها شعوب سوبانن الأصلية والذين يملكون وثائق من مصلحة الأراضي الموروثة تقر بملكيتهم للأراضي التي تنوي الشركة ممارسة أعمالها فيها. ونظرا لعجز وثائق كتلك عن حماية حقوق الأراضي التي تتوارثها الشعوب الأصلية، وخضوع الحكومات لسيطرة الشركات عابرة القومية، فإن "السبانن يضطرون لترك أراضي أجدادهم وإخلائها للشركات الأجنبية واعتبار عملياتها دستورية".[٢٤]

وفي يناير ٢٠٠٦، دعا الأساقفة الكاثوليك في الفلبين إلى إلغاء قانون التعدين لعام ١٩٩٥:

"إننا نعتقد أن قانون التعدين يدمر الحياة. فحق الناس في الحياة لا ينفصل عن حقهم في الحصول على مواردهم الغذائية وأرزاقهم. والسماح لمصالح شركات التعدين الكبرى في الوقت الذي تحرم فيه الشعوب من هذه الموارد يعد انتهاكا لحقها في الحياة. يضاف إلى هذا أن التعدين يهدد صحة الشعوب وسلامة البيئة بسبب الصرف المفرط للمخلفات والنفايات في الأنهار والبحار ... ونحن لا نرى إنقاذا في الأفق... والفوائد الاقتصادية التي وعدت بها هذه الشركات عابرة القومية لا تساوي شيئا أمام تهجيرها للجماعات، خاصة من إخوتنا وأخواتنا غير الأصليين، والمخاطر التي تتهدد صحة الناس وأرزاقهم وتنزل ببيئتهم أشد الأضرار... كما لحق الدمار بالنسيج الثقافي للشعوب الأصلية بمجيء شركات التعدين".(٢٥)

أفريقيا

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فتح أكثر من ٣٠ بلد في أفريقيا أبوابه أمام شركات التعدين العالمية، وسارعت الحكومات ببيع المناجم المملوكة للدولة. وتتخذ الحكومات القرارات المتصلة بالتعدين دون اعتبار للحفاظ على البيئة. ويثير الغياب العام لإجراءات حماية البيئة شهية هذه الشركات. والآن، تدفع شعوب أفريقيا الثمن، لكنها لا تكف عن المقاومة.

وفي ناميبيا، كان العمل في منجم ر. ت. ز روسينج لليورانيوم، في الفترة من ١٩٧٦ـ ١٩٨٢، يجري على قدم وساق لتنفيذ تعاقدات نووية. وبعد ذلك بعشرين عاما تبين أن عمال المنجم في روسينج دفعوا ثمن ذلك من صحتهم. فالعمال يعانون الآن من أمراض الرئة والسرطان بسبب ظروف العمل المروعة التي عملوا في ظلها في تلك الفترة.

ويعد مشروع منجم خام ثاني أكسيد اليورانيوم في فورت دوفين بمدغشقر، بتكلفة ٥٨٥ مليون دولار، وتديره كيو آي تي مدغشقر للتعدين ـ أحد الشركات التابعة لريو تنتو ـ الأول في سلسلة من المشروعات التي تخطط لها شركات التعدين والبنك الدولي في مدغشقر لاستغلال مواردها المعدنية. ويزعم البنك الدولي أن هذه التنمية من شأنها تحقيق الازدهار لاقتصاد مدغشقر. وهناك أكثر من ألف شخص تأثروا بشكل مؤقت بسبب المشروع، إضافة إلى أن عوائد الحكومة عادة ما تكون محدودة.(٢٦)

وتتطلب إقامة المشروع إزالة مناطق نادرة من الغابة الساحلية ومن الأراضي البور. ويفقد كثير من الناس أراضيهم من أجل بناء المنجم، والمحجر، وميناء وطرق، بينما يفقد آخرون مواضع مقابرهم المتوارثة أو يضطرون لترك موطنهم. وفي أواخر ٢٠٠٦، أدى الاستياء من تأخر أموال التعويضات، بالإضافة إلى غياب المعلومات، إلى تعطيل المواطنين شق طريق للميناء الجديد، وطالبوا بتسويات مالية فورية. وتوصل تقرير لمعهد بانوس إلى أن كثيرين من السكان المحليين ليسوا على دراية مسبقة بالتغيرات المؤثرة التي تحدث أو سببها.[٢٧]

وتتمتع جمهورية الكنغو الديمقراطية باحتياطيات معدنية ضخمة، من بينها الذهب والماس، و١٠٪ من نحاس العالم وأكثر من ثلث معدن الكولتان، الذي يستخدم في الهواتف المحمولة. وتمارس شركة أنجلو جولد أشانتي أعمال التنقيب في منطقة شمال شرق البلاد التي تمزقها الصراعات. لكن منذ مارس ٢٠٠٧، أرجئ توقيع عقود تعدين جديدة لحين انتهاء الحكومة من مراجعة العقود القائمة.

وبالنسبة لبعض بلاد أفريقيا، تعد المعادن، لا الزراعة، أكبر مصدر لعوائد التصدير. وهذا هو الحال بالنسبة لغانا حيث تشمل الخامات المستخرجة الذهب والماس والمنجنيز والبوكسيت. ومنذ تحرير اقتصاد غانا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، جرى خصخصة كل المناجم التي كانت مملوكة فيما سبق للدولة وتوجه إلى البلاد حوالي ٢٠٠ شركة تعدين أجنبية. وكانت تنمية قطاع الذهب عاملا في نمو غانا اقتصاديا منذ ١٩٨٥.

ويتحمل السكان القريبون من المنجم في اوبواسي، على مبعدة ١٠٠ ميل من العاصمة أكرا، أعباء اجتماعية وبيئية ضخمة نتيجة لاستخراج إحدى الشركات التابعة لأنجلو أمريكان الذهب من هناك، حسبما يشير تقرير لمنظمة أكشن ايد. وتبين تحقيقاتها التلوث الذي أصاب الأنهار والمجاري المائية بسبب عمليات استخراج الزرنيخ والحديد والمنجنيز والمعادن الثقيلة المتخلفة عن عمليات التنقيب السابقة عن الذهب التي كانت تتولاها إحدى شركات أنجلو أمريكان؛ أنجلو جولد أشانتي، وسلفها أشانتي جولد فيلدز كوربوريشن. وهي تقول إن الأنهار "التي كان يستخدمها آلاف الفلاحين فيما سبق للحصول على مياه الشرب والصيد والري،

أصبحت الآن غير صالحة للاستعمال". ويدعي السكان المحليون أن حالات خطيرة جديدة لتلوث المياه والفيضانات ما زالت تحدث.(٢٨)

وقد بدأ منجم تاباركو بوروم في بوركينا فاسو إنتاجه التجاري في أكتوبر ٢٠٠٧. وتأمل الشركة الكندية المالكة، هاي ريفر جولد ماين، في استخراج ١٤٠ ألف أوقية من الذهب خلال العام الثالث من الإنتاج. ويعد المنجم "إحياء لصناعة تعدين الذهب الحديثة في بوركينا فاسو، كما أنه أول منجم ذهب يعمل على أساس تجاري في البلاد منذ إغلاق آخر منجم للذهب في ١٩٩٩، "كما تقول الشركة. ويقال إن العمر الافتراضي للمنجم هو سبع سنوات. وتقول الشركة إن المشروع سيستفيد من "إمدادات المياه المتوفرة على مدار السنة من نهر رئيسي قريب"، هو فولتا الأبيض. ولم يقل إن كان هذا يعني مياها أقل للزراعة والاستخدامات المنزلية في المنطقة أم لا.(٢٩) كما تمارس الشركة عمليات الاستكشاف في بيسا، إحدى مناطق البلاد التي من المتوقع أن تكون الكميات الموجودة فيها ضعف أو ثلاثة أضعاف المنجم المذكور. وهناك عدد آخر من شركات تعدين الذهب تعمل في التنقيب عن المعدن أو تطوير المناجم القائمة في بوركينا فاسو.

أمريكا اللاتينية

يقول نائب رئيس لجنة التنمية الشعبية في كاجاماركا ببيرو، "كان هناك فيما سبق مياه في هذا الحوض. والآن، لا يوجد شيء".(٣٠) وتضم المنطقة منجم ياناكوشا، أكبر مناجم الذهب في أمريكا اللاتينية. ويقول سكان كومبايو، وهي قرية صغيرة قريبة، إن حصتهم من المياه تأثرت سلبا بسبب المنجم. ويزعم البعض أن الحكومة لم تف باتفاق النقاط الإحدى عشرة الذي وقعته مع السكان والشركة بعد مفاوضات جرت في سبتمبر ٢٠٠٦. ومن بين وعود الحكومة إجراء دراسة عن سلامة مصادر المياه المحلية.

ويملك ياناكوشا شركة أمريكية هي نيومونت وأخرى كولومبية هي بونافنتورا، وهو أكبر منجم للذهب في أمريكا الجنوبية. وفي حوض نهر شونتا القريب، وهو مصدر مياه حيوي لكومبايو، تتجاوز تركيزات الألمونيوم والزنك والرصاص النسبة المسموح بها دوليا لمياه الشرب للحيوانات، حسبما يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥(٣١)

وقد قلل المنجم من كمية المياه في الأنهار القريبة، حسب دراسة أجرتها شركة انجتيك الكولومبية. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن إصرار شركات التعدين على أن كمية المياه التي تستغلها لمعالجة المعادن قليلة مقارنة بالمياه المطلوبة للزراعة، فلا ينبغي تجاهل المسألة.

وفيما بين ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٤، تولى ياناكوشا معالجة ٦٢٤,٨ مليون طن متري من المعادن بالاستعانة بحوالي ١٢٥ مليون متر مكعب من المياه. وهذه الكمية من المياه تعادل احتياجات مدينة تضم ٦,٥ مليون نسمة لمدة عام، بمعدل ٥٠ لتر للشخص، حسب دراسة أجرتها جماعة التكوين والتدخل من أجل التنمية المستدامة، جوفيدز، وهي منظمة غير حكومية في كاجاماركا. وتقول منظمة رد موكي البيروفية غير الحكومية، التي تضم في عضويتها جروفيدز ومؤسسات قومية ومحلية أخرى للدفاع عن المتضررين من المناجم، إن كل أشكال التعدين المكشوف التي تستخدم عمليات معالجة كيماوية مثل التبييض بالسيانيد (كما هو الحال في ياناكوشا) "تحدث تلوثا بالغا".

"يؤثر التعدين على مصادر المياه إما بسبب انتقال الماء من مكان لآخر لاستخراج المعدن، الذي يوجد غالبا في قاع البحيرات، أو تحويل الماء أو استخدامه في عمليات معالجة المعدن"، كما تحذر باتريشيا روخاس من جوفيدز، التي أشرفت على دراسة عن التعدين والمياه.[٣٢]

وفي هندوراس، ينتج منجم الذهب في وادي سيريا، الذي تتولى تشغيله شركة جولدكروب الكندية، حوالي جرام من الذهب الخام من كل طن متري من الصخور المستخرجة. ويتطلب إنجاز هذا تفجير نصف جبل وتحويله إلى كتل صغيرة، ثم طحنها، ثم صب محلول الماء والسيانيد على الأكوام الناتجة لفصل الذهب عن الصخر.

وقد بدأ المنجم إنتاجه في ٢٠٠٠. ونقلت قرى السكان الأصليين في المنطقة إلى أراض أخرى تملكها الشركة. وسرعان ما ظهرت المشاكل الصحية بسبب عمليات التفجير التي تنشر الغبار المحمل بالمعادن الثقيلة في القرى القريبة. ويعاني السكان في المناطق القريبة من الأمراض الجلدية والصدرية، بينما زادت حالات الإجهاض وتشوهات الولادة. وقد أدت احتياجات المنجم الضخمة من المياه

إلى جفاف المجاري المائية في المنطقة، واضطرار أهالي المنطقة إلى الاعتماد على مياه الآبار، التي ثبت تلوث الكثير منها ببقايا المعادن الثقيلة. وفي يناير ٢٠٠٥، دعا مكتب المدعي الهندوراسي الخاص لشئون البيئة إلى إجراء تحقيق قضائي مع الشركة "بسبب جرائم تتصل بالبيئية، والغابات واغتصاب المياه".[٣٣]

وتمتلك شركة انتر مارس، التابعة لجلاميس جولد ذات الملكية الأمريكية الكندية المشتركة، منجم سان مارتن في هندوراس. ويمارس المنجم، الذي يستخدم أسلوب تعدين الفوهة، نشاطه منذ ٢٠٠١. ويعاني سكان وادي سيريا، حيث يوجد المنجم، أزمة صحية عامة بسبب عمليات التعدين. فهم يعانون من العديد من الأمراض الخطيرة: أمراض جلدية غير معروفة، وتساقط الشعر، وأزمات تنفسية حادة، إلى جانب عدد من المشاكل الصحية العقلية. وتقر جميع الجهات تقريبا بالأدلة التي قامت بتجميعها القوافل الصحية التي تولاها أطباء وعلماء مستقلون، ما عدا أولئك المستفيدون استفادة مباشرة من المناجم.

وبعيدا عن المشاكل الصحية، تمارس المناجم انتهاكات أخرى، من بينها تلويث الماء والهواء، والقطع غير القانوني لآلاف الأشجار وتحويل مجرى العديد من الأنهار. وقد اتهم مكتب المدعي الخاص انتر مارس رسميا باغتصاب المياه، وإحداث أضرار بالغة، وقطع الأشجار ومخالفة السلطات العامة. ونجحت في إصدار حكم بالقبض على ممثل انتر مارس، سيمون بريدواي، وهو مواطن كندي. على أن مذكرة القبض لم تنفذ أبدا لأن "التحقيقات ما زالت مستمرة". فالنظام القضائي في هندوراس لا يخدم الفقراء، بل يحمي المستثمرين.

"إن ما يحدث في وادي سيريا مفزع بحق. إنه يؤلم الروح ويجعل المرء ينفجر في البكاء لمرأى لامبالاة الحكومة بهذه الانتهاكات، والأمراض والكارثة التي أحدثتها شركة التعدين. إن علينا أن نرفع صوتنا؛ فالبلاد تعاني الدمار"، كما يقول الدكتور خوان المنداراس، رئيس الفريق الطبي.[٣٤]

الذهب

يشكل الذهب، أكثر من غيره من المعادن، فجوة ضخمة بين من يستخرجونه من باطن الأرض وبين من يستخدمونه. وقد ارتبط الذهب منذ زمن بعيد بالثروة. ويتحول حوالي ٨٥٪ من الذهب إلى حلي.

كما أن الذهب يمثل أكثر قطاعات صناعة التعدين ربحية. لكن الظروف التي ينتج الذهب في ظلها، وتأثيره على المجتمعات في مناطق استخراجه، أبعد ما تكون عن بريقه الساحر. وتاريخ قمع عمال المناجم قاتم، حيث يتلقى هؤلاء العمال أجورا متدنية ويعملون وسط ظروف غير آمنة وغالبا ما يعيشون في أكواخ معدنية تسبب الأمراض.

ويعتبر تعدين الذهب نشاطا خطرا يمكن أن يترتب عليه أعباء صحية وبيئية كبيرة. فاستخراج الذهب يستدعي إزالة مليارات الأطنان من الخام، وقطع الأشجار، وإزالة التربة السطحية والحياة النباتية، و"يتضمن عادة استخدام السيانيد أو الزئبق. وهناك حوالي ثلاثة من كل أربع من عمال المناجم في الفلبين ممن يتعرضون للزئبق لبعض الوقت تظهر عليهم أعراض التسمم".[٣٥] وفي منتصف ١٩٩٥، تصدع ثاني أكبر مناجم الذهب في أمريكا الجنوبية، اوماي في جويانا، وتدفقت ثلاثة ملايين طن متري من المياه الملوثة بالسيانيد وغيرها من البقايا، من ضمنها معادن ثقيلة. والمنجم تمتلك معظم أسهمه شركتا كامبيور وجولدن ستار ريسورسز الكنديتين. وقد أعلنت الحكومة المنطقة منطقة كوارث، وقالت تقارير إن حياة اثنين من الأنهار تأثرت تأثرا بالغا. وعولج بعض الأشخاص من التسمم بالسيانيد، في حين شكا غيرهم من قرح بالفم بعد شرب المياه. وهناك احتمال لدخول المعادن السامة في بنية سلسلة الغذاء مع تغذي الأسماك على الكائنات الدقيقة الملوثة. وبعد ستة شهور من التسرب، أعيد فتح المنجم.

وقد أفاد عدد من البلاد النامية من عوائد الذهب لكن بثمن كبير غالبا. وتعد جزيرة فيجي المثال على هذا. فصناعة تعدين الذهب هناك هي "المسئولة عن مجموعة من الكوارث الصحية والبيئية - برك من تسربات المخلفات المعدنية الخطيرة، وهواء ومياه ملوثين، وقائمة طويلة من المشاكل الصحية التي يعاني منها عمال المناجم وأسرهم".[٣٦]

والطلب العالمي على الذهب مرتفع واستخراج الذهب قابل للتوسع الكبير. ويبدو أن احتياطيات الأنواع الممتازة من الذهب تتركز في حوالي عشرة بلاد أفريقية، من بينها غانا وساحل العاج والسنغال وبوركينا فاسو ومالي. ويقال إن آفاق الاكتشافات الجديدة ممتازة.

وفي حين يجلب بريق الذهب في المناطق الفقيرة المسرة على موازنات الشركات عابرة القومية، يظل السؤال هو عن مدى استفادة الفقراء في هذه البلاد، التي تضم بعض أكثر الناس فقرا في العالم. ومع وصول السعر العالمي للذهب إلى ١٠٠٠ دولار للأوقية في مارس ٢٠٠٨، فإن التنافس على تعدين الذهب يمكن أن يتصاعد. ويمكن العودة الآن إلى تشغيل المناجم التي اعتبرت غير اقتصادية في الماضي. لكن هذا يهدد بالمزيد من التلوث وتدمير أرزاق الفقراء.

تأثير التعدين على النساء

يمكن أن يكون تأثير التعدين على النساء حادا بصفة خاصة، لكن نادرا ما يؤخذ هذا التأثير في الاعتبار عند التخطيط لتشغيل المناجم. وطبقا لما تراه كريمة محيي الدين، منسقة المؤتمر الدولي حول المرأة والتعدين، فإن النساء عادة ما يتحملن الأعباء الإنسانية للمشروعات. وتكلف الأضرار المرتبطة بالتعدين النساء صحتهم وأسباب معيشتهم التقليدية، وتزيد من أعباء العمل.

وعادة ما يجري تجاهل اعتراضات النساء على المنجم حتى ولو كان لهن حقوق في الأرض. ففي بوجينفيل، على سبيل المثال، تعطي جمعية أقارب الأم للنساء الكلمة الأخيرة في كل ما يتصل باستغلال الأرض. لكن عندما دخلت شركة بوجينفيل المحدودة للنحاس في مفاوضات في ستينيات القرن الماضي لتطوير منجم بانجونا للنحاس، تجاوزت قادة ملاك الأراضي من النساء ووقعت الاتفاقات مع الرجال. وما أن بدأت الشركة أولى تحركاتها على الأرض، حتى تصدرت النساء جبهة المعارضة. وضغطت بربتوا سيريرو، رئيسة جمعية ملاك الأراضي (انظر ما سبق) بقوة من أجل التعويضات واضطر ملاك الأراضي في النهاية إلى الانخراط في حرب عصابات.

وفي الفلبين، قاتلت النساء في ايتوجون من أجل وقف تعدين الذهب المكشوف من جانب بنجت كوربوريشن فوق أراض تواصل مجتمعاتهم التعدين فيها على نطاق صغير بصورة منتظمة منذ قرون. وحسبما تشير كريمة محيي الدين، فإن "المرأة الحامل تعاني آثارا جانبية مدمرة بسبب التلوث الناتج عن مناجم التعدين المكشوف والمصاهر. وقد سجل الباحثون في المجال الصحي في منطقة كورديليرا

زيادة حادة في معدلات الإجهاض في التجمعات القريبة من مناجم الذهب والنحاس".(٣٧)

وعندما تضطر النساء إلى الانتقال من مناطقهم الأصلية بسبب التعدين، يضطررن للعمل في الزراعة أو رعي المواشي أو ربما البحث عن وسائل أخرى للعيش، ومنها الدعارة. وفي مناطق البرازيل التي شهدت الاندفاع نحو استخراج الذهب، انتشرت بوجه خاص التجارة غير المشروعة في النساء والأطفال للأغراض الجنسية. وفي بوليفيا، تعمل آلاف النساء في مخلفات المناجم القديمة، حيث يستخرجن المعادن من البقايا. وهن يعملن في درجة حرارة منخفضة على ارتفاع ٤ آلاف متر فوق مستوى البحر، وأقدامهن مغمورة في المياه المحملة بالمواد الكيماوية. وكثيرات منهن من الأرامل اللاتي اضطررن للعمل مباشرة في المناجم بعد وفاة أزواجهن في حوادث المناجم أو بسبب أمراض ناجمة عن العمل في المنجم مثل السحار الرملي. كما أوجدت المشروعات الضخمة، مثل مجمع التعدين الضخم في سيرو دو باسكو في بيرو، والمصهر القريب في لا اورويا، مناطق كوارث بيئية تعكر صفو حياة النساء.

الخلاصة: التعدين المسئول

في حين يعد المستقبل بتوسع أنشطة شركات التعدين عابرة القومية، فمن المتوقع أن تعاين التجمعات في مناطق التعدين المحبطة أنشطة جديدة، وإثبات أن التعدين يمكن إيقافه في حال هددت طرق عمله بالإضرار بالسكان المحليين وبيئتهم. لكن الشركات ستقاتل باستماتة للحفاظ على مصالحها وأرباحها. والتعدين في البلاد النامية يعود بالأرباح الضخمة على الشركات الكبيرة لا الحكومات.

والتعدين المسئول لا ينتهك حرمة أراضي السكان الأصليين. بل الأحرى أن عليه أن يحصل على موافقتهم قبل البدء في عمليات التعدين. ومن غير الحكمة أن يقدم البنك الدولي وصندوق النقد القروض إلا بعد التشاور مع الشعوب المحلية. ومن الضروري سن قانون دولي لضمان حقوق الأرض والعمل، ومعايير بيئية صارمة. لكن الأمر سيتطلب رقابة مستقلة. والعالم يحتاج الخامات التي تخرج من المناجم، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب الفقراء.

وبحكم تعريفه، يعد التعدين نشاطا قصير العمر. فعندما يستخرج المخزون، يغلق المنجم أبوابه. وليس ثمة اهتمام بما يحدث بعد ذلك. ويبدو من المعقول أن تعيد الشركات المناطق التي استنفدت معادنها إلى الحالة التي كانت عليها قبل بدء التعدين. ويقضي العدل ألا يزيد فقر الفقراء في البلاد النامية الغنية بالثروات المعدنية بسبب التعدين، ولا أن يتفرجوا على ثروات مناطقهم وهي تنهب. ولا تتوقعوا منهم أن يدفعوا حياتهم ثمنا لهذه الثروات.

الفصل التاسع

السلع المصنعة: بين الفقر والبذخ

الملابس والأحذية واللعب والكيماويات والإلكترونيات ومعدات النقل من السلع المصنعة الرئيسية التي تنتجها الشركات عابرة القومية وفروعها والشركات التابعة لها في البلاد النامية. وفي بعض البلاد، تنتج فروع الشركات عابرة القومية أكثر من نصف إجمالي إنتاج هذه السلع. لكن ليست هناك إحصاءات توضح الصورة الكاملة. ومشاركة الشركات عابرة القومية في البلاد الآسيوية على وجه الخصوص، وبصفة خاصة الصين وتايلاند وبنجلاديش والهند وكمبوديا، كبيرة، وتأثيرها كاسح.

"ولا تبين الإحصاءات تأثير الأشكال الجديدة للترتيبات التعاقدية، التي تمد الشركات عابرة القومية بواسطتها نفوذها وراء الحدود"، كما يقول ايفرز وكيركباتريك. وتعد عقود الباطن أحد هذه الترتيبات. و"عادة ما تساهم الشركات عابرة القومية في إنتاج وتصميم وتخطيط مشروعات البلاد النامية"، كما يشيران.[١] وقد أصبحت مثل هذه الترتيبات شائعة؛ فالشركات تحبها، لأنها تسمح لها بممارسة سيطرتها حتى لو كانت حصتها صغيرة في المشروعات. دون مجازفة بأموالها، ودون الدخول في استثمار مالي مباشر. وشهد العقدان الماضيان نموا ضخما في التعاقد من الباطن مع شركات صغيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية، كما "يبدو ذلك في تزايد في أجزاء من أفريقيا".[٢]

وفي ظل التعاقد التجاري من الباطن، تحدد الشركات عابرة القومية مواصفات المنتج ثم يباع باسم العلامة التجارية للشركة. ويتجه التعاقد من الباطن إلى خفض مستوى الأجور "حيث عادة ما توقع تعاقدات الباطن مع

منشآت صغيرة تسود فيها الأجور الضعيفة نسبيا"، كما توصلت دراسة أجريت على فيجي.[٣] والمشكلة عالمية. والأجور الصغيرة، الأدنى عادة من الحد الأدنى الرسمي للأجور في البلاد، وساعات العمل الطويلة، وظروف العمل السيئة من الأمور الشائعة في مصانع البلاد النامية التي تتعاقد من الباطن لإنتاج اللعب والأحذية للشركات عابرة القومية. وكثير من السلع تحمل علامات تجارية راقية تباع بأثمان باهظة في المحلات. لكن هذه الممارسة يمكن أن يترتب عليها قدر كبير من الاستغلال، حيث لا يحصل العمال الذين ينتجونها إلا على النذر اليسير. لأن أشد الناس فقرا يشكلون قوام قوة العمل في المصانع الاستغلالية. وعادة ما تشكل النساء والأطفال والعمال المهاجرون نسبة ضخمة في هذه القوة، لأن أجورهم أدنى. وعادة ما تكون أجور الإناث أدنى من أجور الذكور. وأجور النساء أقل من أن تغطي تكاليف حاجاتهم الأساسية، من سكن ومأكل ورعاية صحية لهن ولأطفالهن (انظر "الملابس" فيما يلي).

وغالبا ما تكون المنافسة بين الشركات العاملة في مجال التصنيع في البلاد النامية شرسة. ويصف ديفيد كورتن هذه المنافسة بـ "سباق نحو القاع. ومع كل يوم يمر، تتزايد صعوبة الحصول على عقود من متاجر التجزئة العملاقة دون استخدام الأطفال، والمماطلة في صرف الأجر الإضافي للعمال، وفرض حصص قاسية، وممارسات غير آمنة".[٤] ومن بين هذه الممارسات الذميمة استخدام الأطفال في العمل لإنتاج سلع للغرب في وحدات التصنيع بالبلاد النامية - المملوكة لأبناء البلاد أو الشركات عابرة القومية. وقد أثيرت المسألة بعد ما تكشف عن استخدام أطفال صغار في مصانع السجاد في الهند وباكستان ونيبال (انظر ما يلي).

الملابس

ينفق العالم مئات المليارات من الدولارات سنويا على الملابس. ومعظمها يجري تصنيعه في البلاد النامية، حيث تكون الأجور في أدنى مستوياتها. وغالبا ما يأتي هؤلاء الأطفال من "مناطق التجارة الحرة" السيئة التنظيم. وفي ٢٠٠٤، كان أكثر من نصف احتياجات الاتحاد الأوروبي من الملابس يأتي من الصين وتركيا ورومانيا وبنجلاديش وتونس.

ويتطلب إنتاج الملابس عمالة كثيفة، وتكنولوجيا بسيطة. وعادة ما لا تزيد تكلفة الأجور عن ٥٪ ـ وتصل أحيانا إلى أقل من ١٪ ـ من سعر التجزئة. وتشتهر الصناعة بـ "المصانع الاستغلالية" ـ ورش صغيرة تنتهك القوانين الأساسية للعمل مثل الالتزام بحد أدنى للأجور، وعدم تشغيل الأطفال وتأمين المكان ضد الحريق. فخلف ماركات الملابس الفاخرة المعروفة، تقف ضآلة الأجور، والعمل الإضافي الإجباري، والأوضاع غير الآمنة وغير الصحية، وغياب حقوق الأمومة والتنظيم النقابي.

والغالبية العظمى من عمال هذه الصناعة من النساء، وكثيرات منهن من الشابات غير المتزوجات المهاجرات من المناطق الريفية. فالنساء يشكلن ٨٥٪ من عمال الملابس في بنجلاديش، و٩٠٪ في كمبوديا. والعاملات غير الماهرات تكلفن القليل ويمكن الاستغناء عنهن في أي وقت. وهن يعملن بدون عقود في الغالب، وبلا حقوق للأمومة أو التأمين الصحي، وعمرهن في الصناعة قصير. وكثيرا ما تشهد المصانع الحوادث. وفي أبريل ٢٠٠٥، على سبيل المثال، انهار ليلا مصنع سبكترام للسترات ذو التسعة طوابق في بنجلاديش، الذي بني بدون ترخيص، وأسفر عن مقتل عمال الوردية البالغ عددهم ٦٤ عاملا. وقد عبر الناجون عن قلقهم من الشروط الخطيرة التي أهملتها الإدارة.[٥]

وكثير من الملابس التي تباع في أوروبا وشمال أمريكا تصنع في البلاد النامية بمقتضى تعاقدات توقعها الشركات عابرة القومية مع المصانع المحلية. وتباع هذه الملابس للمستهلكين بأسعار منخفضة للغاية، تكشف عمن يدفع فارق السعر ـ المنتج. فبنطلون الجينز القادم من بنجلاديش، على سبيل المثال، يباع في أكبر متاجر بيع التجزئة في المملكة المتحدة، تسكو، بثلاثة جنيهات استرلينية.

وتحيط المشاكل بالتعاقدات الخارجية. وفي أكتوبر ٢٠٠٧، كشف تحقيق لصحيفة الأوبزرفر عن عمل أطفال في العاشرة من عمرهم في نيودلهي في صنع ملابس جاب كيدز، وهي من أكثر فروع سلسلة جاب لمحلات الشوارع الرئيسية نجاحا، والتي تمتلك أكثر من ٣ آلاف محل حول العالم.[٦] وتقول الشركة، التي فازت بعقود ضخمة في الهند، على موقعها الإلكتروني إن الأفراد الذين يعملون في مصانع الملابس يستحقون معاملتهم بما يحفظ كرامتهم وينبغي توفير ظروف عمل آمنة وعادلة لهم.

ربما كانت جاب من أفضل شركات إنتاج الملابس من حيث التزامها العلني بمسئولياتها الاجتماعية، لكن تشغيل رهائن الأطفال العبيد (في ظل تقديم شركات الباطن إنتاجها في النهاية لسلاسل التجزئة الدولية الكبيرة) في سن لا يزيد على العاشرة في المصانع الاستغلالية في الهند يروي قصة أخرى"، كما يقول بهوان ريبهو، المحامي في دلهي. ويضيف، "الحقيقة أن معظم منافذ التوزيع الكبرى تمارس نفس اللعبة، فهي تخفض التكلفة دون اعتبار للنتائج".[٧] وتقول الشركة إنها سحبت الملابس التي شارك في إنتاجها الأطفال من الأسواق. وفي دلهي، هناك ١٥٠٠ مصنع ملابس تعمل بدون تنظيم سليم.

ويعود الاستغلال الذي تشهده الصناعة إلى المنافسة الشرسة بين الموردين على طلبات التوريد. ويتنافس كبار المشترين والماركات والموزعون على الفوز بالتعاقدات. وتؤدي "مزادات المضاربة" إلى خفض الأسعار. ولا يمكن التنبؤ بالطلبات، في ظل قصر المدة بين بدء الإنتاج ونهايته. فالمصانع لا يمكنها التخطيط وتحميل عملها بصورة منتظمة. وعلى العمال أن يواصلوا الليل بالنهار لتسليم الإنتاج في الموعد المتفق عليه. وتلجأ الشركات الفرعية إلى استغلال تعاقدات الباطن والعمالة المؤقتة والعمل في المنازل، ما يعني المزيد من عدم الأمان والقليل من الحقوق للعمال في سلاسل الإمداد التابعة لها. ومدى المشكلة غير معروف. وما ينكشف منها قد لا يزيد على قمة جبل جليد ضخم. وطالما كان هناك طلب على الملابس الرخيصة، سيظل خطر لجوء المصانع إلى استخدام قوة العمل الرخيصة، وحتى قوة عمل الأطفال، قائما.

وقد أصبحت بنجلاديش لاعبا كبيرا الآن في مجال صنع الملابس، وأسعار عمالتها أدنى من منافسها الرئيسي، الصين. ويحذر نشطاء حقوق الأجور في بنجلاديش من نتائج تدهور الأجور وظروف العمل. وقد انخفض الحد الأدنى للأجور فعليا بمقدار النصف خلال العقد الأخير. وتنامى استياء العمال، حتى انفجر على هيئة مظاهرات، احتجاجا على الانخفاض المفاجئ في معدلات الأجور التي يتلقاها العمال عن كل قطعة ملابس. وتشمل مطالب العمال عشرة بنود من بينها تحديد أجور تراعي تكاليف المعيشة، وحق التنظيم، وحق النساء في إجازة مدفوعة لرعاية الطفل.[٨]

في سبتمبر ٢٠٠٧، شهدت مصانع بنجلاديش التي تمد تسكو مظاهرات عنيفة، طالب العمال خلالها برفع أجورهم وتحسين أوضاع عملهم. كما شهدت مصانع مملوكة لمجموعة ناسا لصناعة الملابس بعض المظاهرات.

وتستأثر جنوب آسيا باهتمام منظمي الحملات للفت الانتباه إلى أوضاع العمال في المصانع الاستغلالية. يقول مارك أوزبورن، من جماعة لا للمصانع الاستغلالية، "غالبا ما يعاني العمال من العمل لساعات طويلة، وعدم الحصول على أجر العمل الإضافي وظروف عمل خطيرة ورؤساء معادين لتأسيس نقابة للعمال. ومحلات السوبر ماركت لا يهمها أي شيء عن أي شيء، فكل ما يهمها هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح". وتقول تسكو إنها انتهت من مراجعة الأوضاع في أكثر من ٤٠ مصنعا يديرها موردوها في بنجلاديش وتزعم أن معاييرها الأخلاقية التجارية "تسهم في تحقيق مستويات معيشة أفضل للعاملين عند موردينا في البلاد النامية".(٩)

وفي ٢٠٠٥، فُصل عمال من أحد مصانع بنجلاديش، ينتج لحساب محلات بريمارك بلندن، بسبب خلاف مع الإدارة نشب عندما اعتدى أحد المشرفين بدنيا على هؤلاء العمال لوجود أخطاء في عملهم.(١٠) و"تدير بريمارك ١٧٣ محلا في أيرلندا، حيث تعمل تحت علامة بنيز؛ وكذلك في إسبانيا والمملكة المتحدة".(١١) والشركة تابعة للشركة البريطانية المتحدة للأغذية، وهي مجموعة بريطانية عابرة القومية للمنتجات الغذائية، والمكونات والبيع بالتجزئة.

وقد وقعت بريمارك اتفاقية تجارية دولية، تتعهد فيها بعدم استخدام الأطفال وعدم التعامل مع المصانع الاستغلالية. وأن كل العمال في المصانع التابعة لها سيتلقون أجورا تراعي نفقات المعيشة، وتسمح لهم بإعالة أسرهم إلى جانب توفير مبلغ بسيط. وأن تتعهد كل المصانع بتقديم خدمات صحية جيدة ووسائل معيشة نظيفة في حال تقديم سكن للعمال. وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية الدولية، فقد تتواصل إدانة بنجلاديش، على سبيل المثال، حيث تصنع معظم ملابس الشركة، من جانب جماعات مراقبة الالتزام بحقوق الإنسان. وفي ٢٠٠٤، تعرض ٢٢ من أعضاء نقابة العمال بمصنع أسدا، كانوا يطالبون بحقهم القانوني في أجر الساعات الإضافية، للضرب والفصل والسجن بتهم زائفة. وزعم العمال

أن وردية العمل في المصنع تصل إلى ١٩ ساعة، ولا يدفع لهم أجر الساعات الإضافية وتحرم الأمهات من إجازة رعاية الطفل وغير ذلك من المزايا.[١٢]

وتنتج المصانع في بلاد نامية أخرى، ومنها هندوراس والمغرب وكمبوديا وكينيا وزيمبابوي، الملابس لحساب الشركات الكبيرة. اسم البلد فقط هو الذي يختلف. أما الظروف فعالمية. يقول عامل بمصانع الملابس سابقا من هندوراس "أود أن يعرف الناس الذين يشترون هذه الملابس تكلفتها الحقيقية، من حيث التضحيات التي نقدمها من أجل إنتاجها".

وتنسق المنظمات غير الحكومية جهودها لإقناع الشركات عابرة القومية بالعمل بطريقة مسئولة وهناك بعض الأدلة على أن ضغوط المواطنين أتت ثمارها. وقد بدأت حملة من أجل ملابس نظيفة في ١٩٨٩ لدعم نضال النساء العاملات في وحدات إنتاج الملابس ـ في المصانع والمصانع الاستغلالية والمنازل ـ في البلاد النامية وأوروبا. وهي تركز الآن على تحسين شروط العمل في صناعة الملابس والملابس الرياضية. وتتمركز الحملة في عدد من البلاد الأوروبية وتتبعها جماعات للمشروعات وفرق عمل في الهند وبلغاريا. وهي تهدف إلى بيان كيف تحقق الماركات وموزعو التجزئة الأرباح على حساب حقوق العمال، والتأثير بذلك على الحكومات، التي تمتلك سلطة تنظيم الشركات وفرض معايير العمل التي ينبغي الالتزام بها بمقتضى المعاهدات الدولية.

وفي حملتها من أجل تحسين أوضاع العمل، وضعت حملة الملابس النظيفة ميثاق تجارة الملابس العادل، لموزعي الملابس في هولندا. و"تتركز الفكرة الأساسية في أن موزعي التجزئة، بوصفهم مقاولي باطن وباعة، مسئولون وقادرون، من خلال سياستهم، على تحقيق ظروف وأوضاع عمل أفضل".[١٤]

وتؤدي العولمة والمنافسة إلى ضغوط من أجل خفض معايير العمل في البلاد الأوروبية والنامية. فليس عمال البلاد النامية وحدهم الذين يتعرضون للاستغلال. ففي المملكة المتحدة، لا يتجاوز أجر بعض العاملين في مصانع وست إند بلندن على جنيه واحد في الساعة. وفي الولايات المتحدة، تبين لوزارة العمل أن ٧٦٪ من مصانع الملابس في لوس انجلوس و٤٣٪ منها في نيويورك تنتهك قانون الحد الأدنى للأجر والأجر الإضافي.[١٥]

والقطن، الخامة الرئيسية لإنتاج الجينز، محصول مثير للجدل. وقد أدى انخفاض أسعار الجينز إلى زيادة الطلب على القطن ومساحة الأرض المزروعة قطنا. وتشير بعض التقديرات إلى أن القطن يحتل الآن حوالي ٥٪ من المساحة المنزرعة في العالم، وتعادل حوالي ٣٤ مليون هكتار. ومشكلة القطن أنه جذاب للغاية للآفات. ويحتاج القطن إلى الرش بالمبيدات الحشرية أكثر من أي محصول آخر ـ حوالي ٢٥٪ من إجمالي المبيدات المستخدمة. وبالنسبة لمن يسكنون بالقرب من حقول القطن، غالبا ما يسبب هذا مشاكل صحية ضخمة. ويمكن للشركات عابرة القومية المساعدة في تقليل هذه الآثار السامة باستخدام الأقطان المعالجة بيولوجيا في إنتاج الجينز. لكنها لا تبدي اهتماما كبيرا بذلك.

الأحذية

الأحذية هي أكثر المجالات التي نرى فيها الفقر وسط البذخ المسرف. وإنتاجها يحتاج إلى عمالة كثيفة وغالبا ما تصنع في العالم البلاد النامية، حيث تعتبر قطاعا رئيسيا هناك. وهي تعد مصدرا لفرص العمل والأموال، ويمكن أن تكون نقطة انطلاق لقاعدة صناعية.

ومرة أخرى تتواجد الشركات عابرة القومية بقوة في هذه الصناعة، ويلعب فيها التعاقد من الباطن دورا رئيسيا. ويتركز الجانب الأكبر من صناعة الأحذية اليوم في تصنيع الأحذية الرياضية ـ يطلقون عليها عادة "الحذاء الرياضي". ولا تزيد نسبة استخدام هذه الأحذية في الرياضة على ١٠٪ .وتتصدر هذا السوق شركات عابرة القومية رائدة مثل نايك وأديداس وهاي تك وبوما وريبوك. ويجري إنتاج حوالي ٩٩٪ من أحذية الرياضة ذات العلامات المعروفة في آسيا. ويقوم عشرات الآلاف من الآسيويين بتصنيع الأحذية المعتبرة والغالية الثمن لحساب عابرات القومية. وقد تنامت قوة العمل التعاقدي في نايك حيث أصبحت تشمل ٦٥٣ ألف شخص في أكثر من ٥٠ بلد. ودفعت أديداس، ثاني أكبر منتج للبضائع الرياضية في العالم، لشراء ريبوك، أكبر منافسيها، مبلغ ٢.٣ مليار يورو في يناير ٢٠٠٦.

وفي تسعينيات القرن الماضي، تعرضت نايك لنقد قاس من جانب منظمي الحملات بسبب ما تدعيه هذه المنظمات من انخفاض الأجور وظروف العمل

السيئة التي يعاني منها العمال في المصانع التي تنتج أحذيتها. ونجد معظم تعاقدات الباطن مع نايك في إندونيسيا وكوريا وتايوان. وفي مواجهة اتهامات العمال الذين يتولون تصنيع الأحذية في مصانع التوريد بإندونيسيا، تبنت نايك لائحة لتحديد المواصفات في ١٩٩٢، ووقعت "مذكرة تفاهم" مع مورديها لضمان التزامهم بالمعايير التي حددتها.

وترتب على القلاقل العمالية التي شهدتها إندونيسيا تحسين قدرة العمال التفاوضية وإجبار أصحاب الأعمال على دفع الحد الأدنى للأجر الذي حددته الحكومة. ووافقت نايك وغيرها من الشركات الرائدة على لائحة المواصفات الجديدة في أبريل ١٩٩٧، والتي تشمل أوضاع العمل وبنود للمراقبة من الخارج. ووافقت الشركات على تحديد الحد الأقصى لساعات العمل بستين ساعة في الأسبوع وعدم تشغيل العمال تحت سن ١٤ عام.[١٦]

وقد حققت نايك تقدما خلال العقد الماضي، يعود في معظمه إلى الضغوط الجماهيرية. لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وحسبما تقول ميديا بنيامين، مدير ومؤسس جلوبال إكستشانج عند حديثها عن الصين، فإن "ما تخلصوا منه هو الاستغلال الفظ، ويظل عليهم وضع حد للاستغلال العادي".[١٧] وتقول بنيامين إن نايك يمكنها دفع أجور أفضل لعمال العقود، وإن على الشركة مغادرة الصين وغيرها من البلاد التي تحظر تشكيل النقابات. ويرى مديرو نايك أنهم، بتواجدهم في الصين، يمكنهم عمل المزيد في سبيل دعم حرية العمل النقابي.[١٨]

ويقول جيف بالينجر، مدير منظمة الصحافة من أجل التغيير، النشطة في تورنتو، إن على مديري نايك تمكين العمال بدلا من فرض مبادرات فضفاضة عليهم. "إنهم يراهنون على نموذج بعض الشركات التي تتصدى لمسئوليتها الاجتماعية التي قتلها المستشارون أصحاب الرواتب الضخمة بحثا".[١٩] وتقول جلوبال إكستشينج إن نايك "لم تعتزم بعد التصدي للأسباب الكامنة وراء الانتهاكات التي تشهدها المصانع الاستغلالية".[٢٠] وهي تحث حكومات الولايات الأمريكية على مقاطعة منتجات المصانع الاستغلالية.

ويفضح تقرير لأوكسفام، صدر في ٢٠٠٦ ـ بعنوان "تسلل حقوق العمل وإنتاج الملابس الرياضية في آسيا" ـ الاستغلال والقمع العنيف أحيانا الذي يتعرض له العمال الآسيويون بسبب عملهم في إنتاج أحذية كرة القدم، وأطقم الملابس الرياضية لحساب الماركات العالمية. وانتقدت أوكسفام أديداس لفشلها في الحصول على مورد إندونيسي يعيد تعيين ٣٣ عاملا اعتبرت المفوضية الإندونيسية لحقوق الإنسان إضرابهم ليوم واحد حقا مشروعا.(٢١)

السجاجيد: عمالة الأطفال

تسيطر الهند وباكستان ونيبال على معظم صناعة السجاد اليدوي في العالم. وتصدر هذه البلاد معظم إنتاجها، وكثير منه إلى أوروبا، حيث تشتري الشركات الكبيرة الكثير منه. وهذه الصناعة مستخدم رئيسي للأطفال. ويُخطف أو يُنقل الأطفال ما بين ٤ ـ ١٤ عام، ثم يباعون للعمل لتسديد ديونهم أو للعمل القصري. وهم يعانون سوء التغذية وضعف الإبصار والتشوهات بسبب الجلوس لساعات طويلة في أكواخ الأنوال الضيقة. كما يعانون من أمراض الجهاز التنفسي بسبب استنشاق ألياف الصوف ومن الجروح الناجمة عن استخدام الأدوات الحادة.

ويأتي السجاد على رأس قائمة الصادرات في جنوب آسيا ومن أكثر القطاعات كثافة بعمالة الفقراء. وإذا كان استغلال الأطفال من سمات الصناعة الرئيسية في البلاد، فالفرصة ضئيلة لكسر حلقة الفقر المدقع. وما أن ينتقلوا إلى شكل من أشكال العمل، فهناك احتمال قوي لأن يباع هؤلاء الأطفال بعد ذلك لمستخدمين آخرين. وهناك، على سبيل المثال، نسبة كبيرة من البنات من المناطق الريفية في نيبال، المجندات للعمل في مصانع السجاد، ينتقلن إلى صناعة الجنس عبر الحدود إلى الهند.

وفي باكستان، يقع صغار الأطفال، الذين يقبض أهاليهم المال مسبقا عن عملهم على أنوال السجاد، ضحايا لنظام العمل من أجل تسديد الدين. ويتلقى الأطفال نصف أجر العمال الأكبر سنا ولا يسمح لهم بمغادرة مبنى العمل حتى ينتهون من تسديد الدين بالكامل. ويتعرض هؤلاء الأطفال، الذين تشكل البنات حوالي ربعهم وتقل أعمارهن عن الخامسة عشرة، للاغتصاب على يد العمال الأكبر سنا.(٢٢)

وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بدأت التحركات في الهند لمكافحة الاستغلال. فتشكل مشروع، شاركت فيه المنظمات غير الحكومية الهندية واليونيسيف وعددا من منتجي السجاد والمجلس الألماني لتشجيع الصادرات، للتوصل إلى "Rugmark" علامة سجاد" خاصة يضعها المنتج الذي لا يستخدم الأطفال على منتجاته. وترتب على هذا تأسيس مؤسسة علامة السجاد في أكتوبر ١٩٩٤[٢٣] وفي حين يسهم هذا في تقليل عمالة الأطفال، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة بالنسبة لكثير من الأطفال.

لعب الأطفال

الألعاب استثمار ضخم بالنسبة للشركات عابرة القومية. والإقبال على هذه اللعب في اطراد. ويتلقى الطفل الأمريكي لعبا تقدر، في المتوسط، بحوالي ٣٠٠ دولار سنويا. ومعظم أكثر اللعب مبيعا تنتجها شركات عابرة القومية أو شركات تتعامل معها من الباطن لإنتاجها.

وتعد ماتل الأمريكية، التي تنتج باربي وبارني وديزني وفيشر برايز وسكرابل؛ وهاسبرو الأمريكية، التي تنتج سيندي وأكشن مان ومونوبولي؛ وباندي اليابانية، التي تنتج باور رينجرز وستار تريك؛ وليجو الدنمركية، صانعة ليجو ودوبلو؛ ونينتندو اليابانية، التي تنتج جيم بوي وإن إ سي وألترا ٦٤، أكبر شركات لعب الأطفال عابرة القومية.

وتعاقدات الباطن أمر معتاد في البلاد الآسيوية، وخاصة في الصين. و"تعتمد بعض هذه الشركات، وتحت إغراء قوة العمل الرخيصة والتراخي في تنفيذ قوانين الأجور والأمان، بشدة على إنتاج تعاقدات الباطن في الصين وتايلاند وماليزيا وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية والفلبين".[٢٤] وحسب الفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة، فإن حوالي ٧٥٪ من لعب الأطفال يجري تصنيعها في آسيا. وبعض أشهر هذه اللعب يتلقى صانعوها أجورا هزيلة ويعملون في ظل أوضاع سيئة لا تفي في غالب الأحيان بالمعايير المتفق عليها دوليا.

كما تثور الشكوك بشأن الأمان. وفي سبتمبر ٢٠٠٧، قامت ماتل بسحب ٢٠ مليون لعبة صنعت في الصين لأسباب تتصل بالأمان. وكان هناك قلق من

المستويات الكثيفة لطلاء الرصاص وضعف المغناطيس، في بعض اللعب. فالتعرض لطلاء الرصاص يمكن أن يسبب مشاكل صحية خطيرة لصغار الأطفال. وقد أشاعت عملية السحب - التي تبعها اعتذار من ماتل - الاضطراب في الصناعة وهزت ثقة المستهلك فيها. ويجري تصنيع أكثر من ٨٠٪ من اللعب التي تباع في السوق الأمريكية في الصين.

يقول توماس دبروفسكي من ماتل إن "الغالبية العظمى من هذه المنتجات جاءت نتيجة عيوب في تصميمات ماتل، وليس لعيوب في المصانع الصينية".(٢٥) ولم يقتصر الأمر على اللعب المصنوعة في الصين وحدها. فقد سحبت أيضا لعبا أخرى تبيعها شركة ر. سي٢ في إلينوي، من بينها شخصيات توماس محرك الدبابة ولعبة الفرسان في سلسلة فرسان السيف. وهذه النماذج قللت من الثقة وأثارت أسئلة أوسع بشأن أوضاع العمل في الصين.

والمؤسسات الصينية "تشكو من إرهاب مديري المشتريات الأجانب لهم من أجل تخفيض التكاليف. وهذا يضطرهم لاعتصار الموردين، وما يترتب على ذلك من نتائج غير متوقعة".(٢٦) وقد أبلغت إحدى لجان مجلس الشيوخ في أكتوبر ٢٠٠٧ بأن سحب اللعب غير الآمنة "ربما يكون جزءا من سعر شراء الأمريكيين لمنتجات يجري تصنيعها في الصين في المصانع الاستغلالية أو نتاجا لعمل السجناء القصري".(٢٧)

"عندما تأتي طلبات الإنتاج من الخارج إلى المصانع الصينية، المعروفة بدفعها الملاليم مقابل ساعة العمل، وبتصريفها المخلفات السامة في البيئة وحجب الحقائق الخاصة بكل أنواع المخاطر الصحية، فلا غرابة إن شكلت منتجات هذه المصانع خطرا على صحة أطفالنا"، على حد قول السناتور بايرون دورجا.(٢٨) وهو يضغط من أجل سن قانون يحظر استيراد المنتجات المصنوعة في ظل الأوضاع السائدة في المصانع الاستغلالية. ولا يصرف لحوالي ٨ آلاف عامل صيني بمصانع اللعب معدات أمان لاستخدامها وهم يصنعون اللعب الأمريكية، كما تقول باما اتريا، المدير التنفيذي للمنتدى الدولي لحقوق العمل.(٢٩) ويقول شارلز كرناغان، المدير التنفيذي للجنة العمل الوطنية الأمريكية "ألعاب الأطفال السامة والمصنوعة في المصانع الاستغلالية وجهان لنفس العملة، وهي بحاجة إلى التنظيم وفق قوانين ملزمة".(٣٠)

ويقول المجلس الدولي لصناعات لعب الأطفال، الذي يرعى مصالح مصانع اللعب في البلاد الـ ٢١ المنضمة إليه، إنه يتعهد نيابة عن الشركات الأعضاء بـ:

"تشغيل مصانع اللعب بطريقة قانونية وآمنة وصحية ... وعدم استخدام الأطفال أقل من السن القانونية أو عمل السجناء الإجباري؛ وعدم حرمان أي شخص من العمل بسبب جنسه أو أصله العرقي أو دينه أو انتمائه، والتزام المصانع بقوانين حماية البيئة. كما يجب أن تلتزم بهذه المبادئ اتفاقات التوريد التي يوقعها المجلس نيابة عن أعضائه".(٣١)

كما يقول المجلس إنه عمل على تشجيع الحكومات المحلية والوطنية على تطبيق قوانين الأجور وساعات العمل وقوانين الصحة والسلامة في المصانع.

وفي أكتوبر ٢٠٠٠، كانت ماتل واحدة من أربع شركات تلقت الجائزة الدولية للإنتاج الرديء من منظمة المستهلكين الدولية. وتهدف الجائزة إلى تسليط الضوء على جوانب إخفاق الشركات في الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية وانتهاك ثقة المستهلك من جانب علامات دولية معترف بها. ونالت ماتل الجائزة "لمماطلتها لجان التحقيق التابعة للكونجرس الأمريكي وتخليها عن مسئوليتها عن سحب ٢١ مليون لعبة على مستوى العالم".(٣٢)

مناطق تجهيز الصادرات

في مسعاها لتعظيم حجم صادراتها من السلع المصنعة، أقام أكثر من ١٣٠ بلد نام مناطق للإنتاج بغرض التصدير. وتتخذ هذه المناطق أكثر من شكل وأكثر من اسم، من بينها مناطق التجارة الحرة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية الحرة، والموانئ المعفاة من الرسوم الجمركية، والمدن الصناعية ومناطق الإنتاج بغرض التصدير maquiladora. وقد أصبحت هذه المناطق أكثر شيوعا نتيجة العولمة. وتقدم هذه المناطق، التي تقام عادة في مناطق قريبة من الموانئ أو المطارات، حافزا للشركات عابرة القومية لإحضار خبراتها لتصنيع المنتجات وتدريب السكان المحليين على المهارات المطلوبة.

وتعرف منظمة العمل الدولية مناطق تجهيز الصادرات بأنها "مناطق صناعية تتمتع بحوافز خاصة بغرض جذب المستثمرين الأجانب، والتي تخضع الخامات

المستوردة فيها لقدر من التصنيع قبل إعادة تصديرها".[٣٣] وفي حين أن وكالات عامة لا تزال تقيم المناطق، هناك "اتجاه واضح نحو مشاركة القطاع الخاص في هذه المناطق، وغالبا من جانب مستثمرين أجانب"، كما تقول منظمة العمل الدولية. وهذا اتجاه له مزاياه وعيوبه. فهذه المناطق تتيح عادة بنية تحتية أفضل من تلك التي يوفرها الاقتصاد المحلي. لكن المشكلة حتى في المناطق الاقتصادية الحكومية هي عدم تطبيق القوانين الوطنية التي تحدد الضرائب وحقوق العمال. ولهذه المناطق سجلها في تسهيل الاستغلال وضآلة إسهامها في التنمية الشاملة في البلاد الموجودة فيها.

وطبقا لما تذكره منظمة العمل الدولية، فقد زاد عدد هذه المناطق من ٧٩ منطقة في ٢٥ بلد في ١٩٧٥ إلى حوالي ٣٥٠٠ منطقة في ١٣٠ بلد في ٢٠٠٦. وتستخدم المناطق الاقتصادية حوالي ٦٠ مليون عامل في ٢٠٠٦، ٤٠ مليون منهم في الصين. وهناك مناطق اقتصادية في ٢٥ من بلاد جنوب الصحراء الكبرى. وتحولت موريشيوس كلها إلى منطقة صناعية بغرض التصدير.[٣٤] وتشهد الصين أكبر معدلات النمو. ومعظم مناطق الصين الاقتصادية حضرية وصناعية، ومكتملة المرافق العامة، كالمدارس ووسائل الانتقال والخدمات الاجتماعية. وقد تبنت الهند وروسيا تشريعا جديدا لتنظيم هذه المناطق استجابة للتغيرات التي شهدتها السياسات الصناعية والتجارية. وتتبع سريلانكا والفلبين وباكستان استراتيجيات شاملة للمناطق الاقتصادية. ولا تقف هذه المناطق عند حد تلبية احتياجات التصنيع التقليدي بل تستهدف أيضا وبصورة متزايدة قطاع الخدمات.[٣٥]

وقد أدت المناطق إلى زيادة الصادرات وفرص العمل في بعض البلاد النامية. ففي أمريكا اللاتينية (حيث تعرف المناطق باسم ماكيلاز)، تذهب فرص العمل بالأساس إلى أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي. وفي آسيا، حيث توجد هذه المناطق في معظم بلاد القارة، فإن المكاسب تتوزع بصورة أفضل، حيث تجتذب مناطق الصين وهونج كونج وماليزيا وكوريا الجنوبية والفلبين وسريلانكا حصة كبيرة من الاستثمارات العالمية المتاحة.

ويشير مسح دولي أجري في عام ٢٠٠٤ إلى أن حصة المناطق الاقتصادية من الصادرات تبلغ ٨,٣٪ من السلع المصنعة و٠,٢٪ من إجمالي العمالة الصناعية في البلاد النشطة في مجال برامج المناطق الصناعية. "على أن برامج هذه المناطق لم تكن كلها ناجحة. ولم يؤد الاستثمار في البنية التحتية والتخفيضات الضريبية الكبيرة بالضرورة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى في حال قدوم هذه الاستثمارات، فإن القيمة المضافة غالبا ما تكون قليلة، والعوائد ونقل التكنولوجيا محدودا للغاية".[٣٦]

وعادة ما تكون الأجور في هذه المناطق ضعيفة وظروف العمل سيئة؛ وتصادر حقوق التنظيم النقابي؛ وأي مهارات تكتسب تكون في مجال محدد ومحدودة الفائدة في الأنشطة الأخرى. وعدد الوظائف في المناطق محدود مقارنة بـ ٣٠٠ مليون شخص يعملون في "القطاعات غير الرسمية". على أن حكومات البلاد النامية تخصص مبالغ كبيرة من استثماراتها المحدودة لجذب الشركات إلى هذه المناطق.

وعادة ما يقدم البلد للشركات المباني بالمجان، و"إعفاء من الضرائب" لمدة خمس سنوات، والعمالة الرخيصة وغير ذلك من التسهيلات. ولإقامة منطقة اقتصادية في باتان، على سبيل المثال، عرضت حكومة الفلبين على الشركات حق الملكية بنسبة ١٠٠٪ والتصريح لها بتحديد حد أدنى للأجور أقل من ذلك المتبع في عاصمتها مانيلا، وإعفاء الخامات والمعدات المستوردة من الجمارك، وإيجارات منخفضة للأرض، وغير ذلك من الحوافز.[٣٧] وتعد الشهور الستة الأولى من العمل في باتان فترة اختبار، يتلقى العامل خلالها ٧٥٪ من الحد "الأدنى" للأجر. وتنهي بعض المصانع خدمة العامل بعد انتهاء هذه الفترة وتعين غيره من المتدربين الجدد.

وتتعاقد المناطق الاقتصادية مع الشركات عابرة القومية لإنتاج الملابس وغيرها من السلع المنتشرة في محلات أوروبا وأمريكا الشمالية. ويستخدم مصنع الكوكب الفضي في مدينة التجمعات الصناعية بالأردن، الذي ينتج لسلسلة وول مارت منتجات "فيدد جلوري"، ١٢٠٠ عامل نصفهم من البنجلاديشيين وثلثهم من السريلانكيين. وتقول اللجنة الوطنية للعمل في أمريكا، والتي تسهم في الدفاع

عن حقوق العمال في الاقتصاد العالمي، إن العمال يتلقون أجورا أقل من الحد الأدنى القانوني وأن أجورهم الإضافية تتعرض للتلاعب؛ ويصادرون جوازات سفرهم، ويُطرد كل من يطالب منهم بحقوقه القانونية ويرحَّل. كما أن العمال، وعلى عكس الوعود التي قدمت لهم، لا يتلقون أجورا عن أيام العطلات القومية أو أي عطلات أخرى.(٣٨)

إن الشركات متعددة الجنسيات هي المستفيد الأول من المناطق الاقتصادية وليس البلاد المضيفة. و"باستثناء بعض الحالات القليلة"، كما يقول مسح أجرته منظمة العمل الدولية، "تتضاءل أهمية.عملية التصنيع بغرض التصدير... برغم ابتلاع الإنتاج بغرض التصدير لجانب كبير من البنية التحتية وأموال الاستثمار". ٣٩ ولم تؤد المناطق الصناعية إلى تنوع اقتصادي ذي شأن. ويلاحظ المسح أن المناطق الاقتصادية "مستمرة في تشغيل العمال غير المهرة ونصف المهرة على نطاق واسع وأن المهارات التي تكتسب في المصانع عادة ما تكون محدودة ولا قيمة لها غالبا خارج نطاق المصانع".(٤٠)

وفي حين أن من الممكن عادة نقل السلع من وإلى المناطق الاقتصادية بدون رسوم جمركية، فهي تخضع لنفس الحواجز التي تفرضها البلاد الغربية على السلع المنتجة خارج هذه المناطق. وموريشيوس هي المثال على ذلك. وقد أقر هذا البلد، الذي يضرب به المثل كنموذج ناجح للمناطق الاقتصادية، قانونه الخاص بالمناطق الاقتصادية في ١٩٧٠ ويتركز حوالي ٩٠٪ من استثمارات البلاد في المناطق الاقتصادية في صناعة النسيج، وبالذات الجاكتات والقمصان. وتتوجه معظم صادرات البلاد نحو فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولا تزيد الأجور في مناطق موريشيوس الاقتصادية على ربع نظيرتها في هونج كونج، وهو ما يجذب المستثمرين. لكن عندما بدأت الملابس الصوفية القادمة من موريشيوس تستحوذ على حصة كبيرة من السوق الأوروبي في أوائل ثمانينيات القرن المنصرم، طُلب إلى البلاد تقليل صادراتها "طواعية". وكان هذا يعني الانكماش بدلا من التوسع.

وقد أشارت ورقة العمل التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى أن "الإنفاق على البنية التحتية للمناطق الاقتصادية سيشكل عبئا ملموسا على الميزانية في

المدى الطويل دون ضمان لتحقيق مردود إيجابي"، وأن "الخسائر في مجال الخدمات الاجتماعية لا يمكن استبعادها".[٤١] وبدأ العمال التمرد على المناطق الاقتصادية. وقد أُبلغت المفوضية الدولية الأمم المتحدة بأن "الحركة العمالية تعبر عن قلقها بصفة خاصة من زيادة عدد المناطق حيث يعمل ملايين العمال، من الفتيات الصغيرات بالأساس في ظل أوضاع بالغة القسوة".[٤٢]

لكن التوسع مستمر. والحكومات بإنفاق مواردها على هذه المناطق تبدد إمكانية توفير المزيد من فرص العمل بنفس المبالغ لو أنها استثمرت أموالها في المشروعات الصغيرة التي تخدم السوق المحلي ودعمها. وتحتاج المناطق الاقتصادية أموال الحكومة التي يمكن استغلالها في مشروعات تساعد الفقراء بصورة مباشرة. فنموها يتحقق على حساب الفقراء.

وتشكل المناطق الاقتصادية "سياسة دون المستوى الأمثل من منظور اقتصادي حيث تستفيد منها الأقلية وتشتت توزيع الموارد، لكنها قد تكون مفيدة كنقطة انطلاق لتحرير التجارة على المستوى الوطني. وعلى الحكومات أن تأخذ في اعتبارها كل الخيارات المتاحة، والقيام بتحليل دقيق للتكلفة والعائد قبل الشروع في التطبيق"، كما يقول تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الدولي.[٤٣]

وسواء عملت داخل أو خارج مناطق التجهيز للتصدير، فإن الشركات عابرة القومية العاملة في مجال التصنيع لا تساعد معظم البلاد النامية في معالجة تدهور شروط التجارة، أو توفر منفذا للفقراء للتخلص من فقرهم.

الخلاصة: قواعد للسلوك

هناك إجماع على أن شركات التصنيع يجب أن تتحمل المسئولية عن أوضاع العمل التي يعيشها عمالها وأن يكون هناك قواعد تحكم سلوكها. وقد ظهر الكثير من مثل هذه القواعد، ومنها مجموعة قواعد نموذجية وضعتها النقابات والمنظمات غير الحكومية، وقواعد الشركات وقواعد الحكومات. وتغطي هذه القواعد مسائل مثل الحد الأدنى للأجر، وظروف العمل والأجور الإضافية. وفي مجال صناعات لعب الأطفال والملابس والأزياء، يظهر التاريخ القصير عدم حماس الشركات عابرة القومية لهذه القواعد وعزوفها عن الالتزام بها إلا إذا أُجبرت على هذا ـ بينما تدعي العكس بتبجح.

والمشكلة في قواعد السلوك هي أنها طوعية وعرضة للدوافع والتفسيرات المختلفة. وهي، بالنسبة لبعض الشركات عابرة القومية، وسيلة لتفادي اللوائح الملزمة، وسبيل إلى القوانين "الناعمة". ووجود لائحة لقطاع معين لا تعني شيئا بالضرورة. فحتى عندما طبقت فإنها لم تنجح بحد ذاتها في القضاء على المظالم التي تشهدها أماكن العمل. والتنظيم من جانب الحكومة مطلوب وكذلك المراقبة المستقلة، وضغط المستهلك على الشركات. فالمستهلك وحده الذي يملك القوة للامتناع عن شراء سلع الشركات عابرة القومية التي لا تعمل على وضع حد للمظالم. (انظر الفصل الثاني عشر)

الفصل العاشر

الطاقة: لا حيلة للفقراء

نحن ننتقل من عالم امنحني ثقتك إلى عالم دعني أرى. جون جنينجز، الرئيس السابق لمجموعة شل)

بناء السدود

لقد طُرد مابين ٤٠ إلى ٨٠ مليون شخص من أراضيهم لإفساح الطريق أمام بناء السدود، التي عادة ما تكون سدودا كهرومائية ضخمة. ويترتب على هذه المشروعات، التي تنشئها عادة الشركات عابرة القومية، تخزين كميات كبيرة من المياه، ما يؤدي إلى غمر البيوت وكذلك تخصيب الأرض. والقاطنون بهذه الأرض، هم غالبا آخر من يعلم بهذه المشروعات التي تضطرهم إلى الانتقال إلى مكان آخر وتعطل حياتهم بشكل كبير. وقد انتقل بعضهم إلى مناطق الغابات وقطعوا أشجارها في محاولتهم للبقاء. وحيث كان المقصود من السدود هو توفير الكهرباء للمصانع والمنازل في المناطق الحضرية، لم يستفد فقراء الريف كثيرا من هذه المشروعات. وإذا كان المقصود من هذه المشروعات أيضا تسريع التنمية، فقد تسببت بدلا من ذلك في مزيد من الإفقار والتدهور البيئي وانتهاك حقوق الإنسان. "وتوضح الشواهد أن (المهَجرين) يُتركون غالبا نهبا لأشكال الدمار الاقتصادي والثقافي والنفسي."[١]

والسدود الكبيرة غالبا ما تكون مخيبة للآمال فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ناهيك حتى عن التكلفة البيئية والاجتماعية والإنسانية الأكثر فداحة. وقد أصدرت لجنة السدود العالمية في نوفمبر ٢٠٠٠ تقريرا ينتقد السدود بشدة ويوضح أنها أسفرت عن طاقة أقل، وروت أراض أقل، ووفرت قدرا أقل من مياه

الشرب عما كان مخططا له. وبينما تستطيع السدود منع حدوث بعض الفيضانات، وجدت اللجنة أنها أيضا يمكن أن تفاقم من الدمار الذي تحدثه الفيضانات.(٢)

وتمول معظم المشروعات التي أدت إلى ترحيل الناس جزئيا من خلال البنك الدولي وغيره من المانحين. ولا يعلم كثيرون ارتباطها الشديد بأكبر شركات الإنشاءات الدولية. وتمثل مشروعات السدود الكبيرة الممولة من خلال المنح مجالا هائلا للعمل بالنسبة لشركات الإنشاءات العابرة للقومية. وبالنسبة لهذه الشركات، تعتبر برامج السدود الكبيرة الممولة بواسطة المعونة مجالا هائلا للأعمال التجارية؛ وتدخل معظم الأموال الممنوحة لمثل هذه المشروعات في النهاية إلى حساباتها في البنوك.

وتبدو الإعلانات الضخمة التي تحتل مداخل مشروعات السدود في أنحاء العالم وكأنها قائمة بأسماء أكبر شركات الإنشاءات في العالم وأقواها. وتمثل هذه الشركات رابطا حيويا في سلسلة "السدود الكبيرة". وتعني خبرتها في مثل هذه المشروعات أن بإمكانها تقديم المهارات الخاصة التي تنقص الشركات الوطنية. وبدون الشركات عابرة للقومية، لم يكن من الممكن مواصلة العمل في مشروعات بناء السدود الكبيرة الممولة من خلال المعونة في الخمسين عاما الماضية بكل هذه الثقة. وتضمن المشروعات للشركات عابرة القومية الحصول على مستحقاتها، حيث تأتي معظم الأموال من المعونة الأجنبية، كما تتيح فرصة تحقيق أرباح جيدة بمخاطرة محدودة، وبإمكانها مواصلة عملها عادة في حال ارتفعت التكاليف. وتتجاوز تكلفة السدود دائما التقديرات الأصلية الموضوعة لها، ويترك عبء الفواتير الإضافية لحكومات البلدان النامية.

ويعتبر سد المضايق الثلاثة المقام على نهر يانجتسي في الصين أكبر السدود الكهرومائية في العالم. وجاء جزء من تمويل السد الذي بلغت تكلفته ٢٥ مليار دولار من البنوك عابرة القومية. ويمتد السد لأكثر من كيلومترين عبر أبراج بارتفاع ١٨٥ مترا فوق النهر. ويزيد طول الخزان على ٦٥٠ كيلومتر. وقد بدأ إنشاؤه عام ١٩٩٤ وانتهى في ٢٠٠٦. وتم ملء الخزان على مراحل قبل وصوله إلى أقصى ارتفاع، ثم بدأ تشغيله في ٢٠٠٩ .وغمرت المياه ١١ مقاطعة و ١١٦

مدينة ومئات المراكز الثقافية في منطقة هوبي والمناطق المجاورة لها من أجل بناء خزانه. كما نزح حوالي ١,٤ مليون شخص من مواطنهم بسبب هذا السد. وقد يستدعي الأمر نقل ما يقرب من أربعة ملايين شخص آخرين من المناطق المحيطة بالخزان خلال السنوات العشر المقبلة بسبب عدم الاستقرار الجيولوجي في المضايق ومخاطر الانهيارات الأرضية.(٣)

ويعيش كثير من النازحين في ظل ظروف بائسة دون معين يتولى معالجة المشاكل المعلقة المرتبطة بالتعويضات والاستيطان. وقال أحدهم إنهم توجهوا إلى الحكم المحلي بالمقاطعة "عدة مرات لمطالبة المسئولين بحل مشاكلنا، لكنهم قالوا أن ذلك شبه مستحيل. وهددونا بالاعتقال إذا ما التمسنا العون من كبار مسئولي الحكومة."(٤)

السدود وصناديق المعونة والشركات عابرة القومية

يستنزف تمويل برامج السدود الضخمة قدرا كبيرا من أموال المعونة، ويبدو الأمر مثيرا للشك إن لم يعتبر فضيحة. ففي ١٩٨٠، خصص ١٠٠ مليون جنيه إسترليني من المعونة البريطانية لصالح سد فيكتوريا المزمع إقامته في سريلانكا. وكان هذا المبلغ أكبر حصة من المعونة البريطانية تفرد من أجل مشروع واحد حينها. وكان من المتوقع أن يتكلف السد حولي ١٣٧ مليون جنيه إسترليني، تتحمل الحكومة السريلانكية ٣٧ مليون جنيه منها. وعندما اكتمل بناء السد في ١٩٨٤، قفزت التكلفة إلى ٢٤٠ مليون جنيه. وزادت الحكومة البريطانية المعونة المقدمة إلى سريلانكا قليلا على سبيل تعويض الزيادة، فدفعت حوالي ١٣ مليون جنيه. ولكن بدلا من تدفع ٣٧ مليون جنيه، كان على حكومة سريلانكا تدبير المبلغ المتبقي من التكلفة وقدره ١٢٧ مليون. وفي النهاية، كان على الشعب السريلانكي تدبير هذا الفرق.

وتلقت ١٥ شركة بريطانية ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه من أجل بناء السد (الذي يولد الكهرباء المستخدمة في المناطق الصناعية والحضرية)، ومن ضمنها "بلفور بيتي كونستركشن" و"إدموند نوتال"، و"كوستين". وحيث غمر السد منطقة واسعة، كان لابد من انتزاع حوالي ٥٠٠٠٠ شخص من منازلهم: منحوا أرضا في جزء آخر من البلاد، غالبا في مناطق مغطاة بالغابات، كان عليهم إزالتها أولا حتى يتمكنوا من زراعة محاصيلهم الغذائية.

ويمثل سد فيكتوريا واحدا من أربعة سدود ضخمة ضمن برنامج التنمية على نهر ماهاويلي في سريلانكا. وقدمت كندا وألمانيا والسويد المعونة الخاصة بالثلاثة الأخرى، التي عانت أيضا من ارتفاع التكلفة. وفي ١٩٧٧، كان من المتوقع أن يتكلف المشروع كله حوالي ٧٠٠ مليون جنيه، منها ٤٠٠ مليون جنيه من المعونة الخارجية، بينما كان على سريلانكا تدبير ٣٠٠ مليون جنيه. وفي ١٩٨٤، قفزت التكلفة إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ مليون، كان على البلد المضيف تدبير ١٦٠٠ مليون جنيه منها- بما يزيد خمسة أضعاف عن ما كان متوقعا في الأصل.

وأسفر مشروع نهر ماهاويلي عن تحويل ضخم للثروة من الشعب في أحد أفقر البلدان النامية إلى بعض أكبر الشركات عابرة القومية. وقال أحد المنتقدين للمشروع "إننا بلد فقير، لا طاقة لنا على تحمل هذا النوع من المعونة."[٥] ولم يصرف للذين نزحوا من مكانهم سوى الحد الأدنى من التعويضات، وكان الفقراء هذه المرة أيضا الأكثر معاناة. وتمتع النازحون ممن يملكون أموالا خاصة، بالإضافة إلى أموال التعويضات، بموارد أفضل مكنتهم من التكيف مع الأوضاع الجديدة. وكان حظ من لا مال لهم قليلا.

وفي ١٩٩٤، حالت المحاكم البريطانية دون محاولة الحكومة هناك استخدام أموال المعونة في تمويل سد بيرجو في شمال ماليزيا بعد الحملة التي نظمتها حركة التنمية العالمية. إذ أرادت بريطانيا تقديم ٢٣٤ مليون جنيه كمعونة لصالح السد، ولكن قضاة المحكمة العليا أعلنوا عدم شرعية قرار الحكومة، وأوقفوا صرف أموال إضافية من ميزانية المعونة. وعند صدور القرار كان ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه قد صرفت بالفعل على بناء السد، الذي كانت تعمل فيه ٢٠٠ شركة بريطانية.

وصعدت حركة التنمية العالمية من المواجهة القانونية حيث رأت أن تمويل سد برجو يمثل انتهاكا لقانون عام ١٩٨٠ الخاص بالتنمية والتعاون فيما وراء البحار. إذ ينص القانون على أن الغرض الأساسي من المعونة هو تحقيق الفائدة الاقتصادية للبلاد أو رفاهية شعبها.

ووافقت بريطانيا على تقديم المعونة لبرجو كوسيلة لإغراء ماليزيا بإتمام صفقة أسلحة قيمتها ١,٣ مليار استرليني. ومرة أخرى، قفزت تكلفة بناء السد.

وعبرت لجنة الحسابات العامة في مجلس العموم عن "الدهشة" لأن اشتراك الشركات البريطانية في مشروع برجو رفع السعر من ٣١٦ مليون إلى ٣٩٧ مليون استرليني خلال أسبوعين من تصديق الحكومة البريطانية على المشروع. واتهم مسئولون من ماليزيا الشركات البريطانية بمراوغة الحكومة الماليزية من خلال عقود ضخمة.

ولم يكد الخلاف حول مشروع سد برجو يخمد، إلا وكان هناك مشروع لإقامة سد أكبر في ماليزيا، قوبل بانتقادات شديدة من جانب جماعات البيئة في البلاد. إذ غضبت من قرار حكومتها المضي في مشروع سد باكون الكهرومائي في ولاية ساراواك شرق ماليزيا. وتسبب السد في أضرار بيئية للغابات المطيرة. وتطلب إنشاءه ترحيل حوالي ١٠٠٠٠ شخص من السكان الأصليين الذين يعيشون في المنطقة التي من المتوقع أن تغمرها المياه. ونقل كثيرون إلى مستعمرة سكنية مشتركة، على أن يتحملوا إيجار السكن. وذلك رغم أن معظم الفلاحين لا يتعاملون أصلا بالنقود. فقد كانت الغابة توفر لهم فيما سبق الطعام والمأوى.

وتقول جماعة أصدقاء الأرض في ماليزيا إن النازحين لم يُستشاروا بشأن السد أو أي من المقترحات المطروحة فيما يتعلق بإعادة الاستيطان. وحذروا أيضا من أن منسوب المياه في المنطقة قد ينخفض بصورة واضحة، مما يهدد إمدادات المياه. وتعد شركات اسيا براون بوفيري (السويد ـ هولاندا)، كومبانيا برازيليا دي بروجيفوس إيه أوبراس (البرازيل)، دونج ـ إيه (كوريا الجنوبية) الشركات عابرة القومية الأساسية المرتبطة هذا المشروع.

وقد شكك متخصصون في مجال السدود من جامعة دورتموند (ألمانيا) في الجدوى الاقتصادية لسد باكون، ويعتقد دكتور ويلو وانج أن المكاسب السنوية من سد باكون ربما لن تساوي أكثر من نصف الأرقام المخطط لها فقط. ووفقا لأصدقاء الأرض في ماليزيا، اعتمدت الحكومة على بيع الكهرباء إلى البلدان المجاورة لكي تسدد المبلغ المطلوب من أجل السد. ورغم ذلك حذرت الجماعة من أن الطلب في البلدان المجاورة لماليزيا قد يكون ضئيلا، نظرا إلى بعد المسافات بينها: "يبدو أن السبيل الوحيد لإتمام بناء باكون اقتصاديا هو أن ترفع الحكومة تعريفة الكهرباء... ربما سيكون على المستهلكين دفع مبلغ أكبر في حالة باكون." فالفقراء هم الذين سيتكبدون مرة أخرى المزيد من المعاناة.

وفي وسط الهند، كان تأثير بناء السدود الضخمة فوق نهر نارمادا على ملايين البشر الذي يعيشون في وادي النهر مثارا لجدل واسع. إذ اعتزمت الحكومة، بمقتضى خطة تنمية وادي نارمادا، إلي بناء ٣٠ سد كبير، و١٣٥ سد متوسط، و٣٠٠٠ سد صغير لاستغلال مياه نهر نارمادا وروافده. وكان مشروعا ساردار ساروفار ونارمادا ساجار أكبر مشروعين فيها. وتزعم الحكومة أن مشروع ساردار ساروفار سوف يروي أكثر من ١,٨ مليون هكتار. ويزعم معارضوه أن هذه الفوائد تنطوي على مبالغة كبيرة. فبدلا من ذلك، سوف ينتزع المشروع أكثر من ٣٢٠٠٠٠ نسمة من أماكنهم، ويؤثر على معيشة آلاف آخرين. و بسبب التشريد المترتب على نظام القنوات والمشروعات التابعة الأخرى، ربما يزيد إجمالي المتضررين على مليون نسمة على الأقل.(٨)

ولم يتلق النازحون بسبب مشروعات السدود الكبرى غالبا سوى تعويضات ضئيلة، إذا قدر لهم الحصول على أي تعويض، مقابل نقلهم إلى مسافة قد تبعد مئات الأميال في بعض الأحيان. ويعتبر سد كابتاي ليك في بنجلاديش مثلا آخر. وقد تم إنشاء السد من أجل توفير الكهرباء اللازمة للتصنيع بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه دمر ٤٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة. وصرح اندرو جاري من جامعة أكسفورد أن " معاناة الناس والأضرار التي أحدثها السد بلغا حجما هائلا.(٩) وكان لابد من نقل حوالي ١٠٠٠٠٠ شخص. ورغم أنهم وعدوا بتعويضات، إلا أن نصفهم لم يتلق أي شيء. والذين حصلوا على تعويضات، لم يحصلوا على أكثر من ثلاثة أكرات من الأرض في مقابل ست أكرات كانوا يمتلكونها قبل بناء السد.

النفط والغاز

تتمتع شركات النفط عابرة القومية بحضور واضح في قائمة أكبر الشركات بالعالم، رغم دخول شركات تابعة للدول مثل جازبوم (روسيا) في مجموعة أكبر منتجي النفط والغاز. ولازالت إكسون/ موبيل، وبي بي، ورويال دوتش/ شل ضمن أكبر سبع منتجين. وبينما ينبغي أن تجني شعوب البلدان النامية الغنية بالنفط المكاسب من نفط بلادها، إلا أن ذلك لا يحدث غالبا. وأدت شركات تنمية مصادر النفط في البلدان النامية إلى تكاليف اجتماعية وبيئية باهظة، مما أغرق الملايين

في فقر أشد. وبالنسبة للدول الفقيرة التي تعتمد على عوائد النفط، لم تؤد هذه الشركات فقط إلى المزيد من الفقر، لكنها زادت أيضا من الفساد واحتمالات الحرب أو الصراعات الأهلية.(١٠)

إن القسم الأكبر من "تنمية" النفط يجري في المناطق النائية التي تقطنها شعوب أصلية، ويتم على نحو غير مخطط، يكاد يكون دون تفكير واضح في الآثار السلبية المحلية. وتغيرت طرق معيشة مجتمعات محلية عديدة جوهريا، وابتليت غالبا بأضرار جسيمة، مثل "مدن النفط" والجريمة والدعارة التي تفشت مع أساليب الحياة الدخيلة.

وتتعرض البيئة الطبيعية أيضا لقدر كبير من الضغوط. وتطلق شركات النفط السموم مثل الهيدروكربون والمعادن الثقيلة والبكتريا. وهي تلوث المناطق التي تعمل فيها بصورة منتظمة، غالبا بسبب سوء الإدارة والمرافق التي تفتقر إلى الإشراف الجيد، وكذلك الحوادث مثل تسريبات النفط الكبيرة. وتلجأ شركات كثيرة إلى إشعال الغاز الذي يخرج مع النفط في الهواء. ويسبب هذا الإشعال مشكلة تلوث خطيرة لمن يقطنون بالقرب من المصافي، فضلا عن أن هذا يعد إهدارا لمصادر الطاقة في البلاد. كما أنه يسهم في الاحترار الكوني. وهكذا، يصبح السكان المحليون الخاسرين الحقيقيين بسبب أنشطة الشركات النفطية عابرة القومية.

ويقول راشمي ميستري من الوكالة الكاثوليكية للتنمية في الخارج: "إن عددا قليلا من البلدان النامية الغنية بالنفط في أفريقيا شهدت مكاسب دائمة بفضل النفط والغاز. وإذا نظرنا إلى أكبر ثلاث دول منتجة للنفط والغاز في أفريقيا جنوب الصحراء- نيجريا وأنجولا وغينيا الاستوائية الجديدة ـ نرى انخفاضا في متوسط العمر بصورة مثيرة للقلق يصل إلى ٤٣، ٤١، ٤٣ عاما على التوالي. ومازالت مجموعات المجتمع المدني غير قادرة غالبا على التحدث ونقد الأسلوب الذي أنفقت به العوائد، أو التصدي له."(١١)

وربما كانت انجولا أحد أغنى البلدان في أفريقيا، باحتياطياتها الضخمة من النفط الذي يستخرج من البحر. إلا أن حوالي ٧٠٪ من سكانها لا تتوفر لهم المياه النظيفة. وتعد انجولا أيضا حالة مأساوية بالنسبة للآثار المدمرة للنفط،

والتي لعبت الشركات عابرة القومية فيها دورا كبيرا. وتعمل كل شركات النفط الكبرى تقريبا في البلاد ـ من بينها بي بي اموكو، وشيفرون، وإيكسون موبل، وإيسو اكسبلوريشن انجولا، واجيب انجولا، ونورسك هيدرو، وبتروفينا، وتوتال فينا الف.

وقد بدأت صناعة النفط في انجولا في ١٩٥٥ عندما اكتشف النفط في واد ساحلي على يد بتروفينا، التي أسست شركة مشتركة الملكية مع الحكومة. ورغم ذلك، جاء التوسع الأساسي في الستينيات، عندما اكتشف النفط على شاطئ كابيندا، وهو إقليم صغير في شمال أنجولا.

وتعتمد انجولا اعتمادا شبه كامل على النفط، الذي يشكل حوالي ٩٠٪ من الدخل. وتشكل تعاملات النفط بين الحكومة وشركات النفط شبكة معقدة من المدفوعات "التي لا تظهر عنها أي تفاصيل كاملة في التقارير السنوية للشركة. ويوفر ذلك فرصة هائلة لتسرب الأموال على نطاق واسع من ميزانية أنجولا."[١٢] ووفقا لصندوق النقد الدولي، يختفي مليار دولار أمريكي من كل خمسة مليارات سنويا من عائدات البترول الحكومية.

وقد طلبت الحكومة من المستثمرين الأجانب المساهمة في صندوق الإعانات الاجتماعية الذي تديره شركة النفط الوطنية سونانجول. لكن لم تكشف الحكومة أو سونانجول عن المبلغ الموجود في حوزة هذا الصندوق. وتتواطأ الحكومة مع شركات النفط، على حد قول دانيل نوتوني-نزينجا من لجنة السلام الكنسية المشتركة في أنجولا، التي دعمت حملة من أجل إلزام شركات النفط بالإعلان عما تدفعه للحكومة. ويعتقد نوتوني- نزينجا أن هذه المعلومات حول المبالغ التي استلمتها الحكومة "ربما توفر وسيلة تمكن الأنجوليون من الضغط في سبيل التغيير".[١٣] وزعمت شركات النفط أنها لا تستطيع إعلان أرقامها على أساس أن الحكومة تلزمها بالتوقيع على لوائح تتعلق بالسرية.

وتبلغ حصة كابيندا ٦٠٪ من نفط البلاد. ولا تعتبر الظروف المعيشية سيئة بشكل يختلف كثيرا عن الأقاليم الأنجولية الأخرى، ولكن التناقض بين الفقر والثروة صارخ. وأعباء المعيشة كبيرة، وتتحول ألوان الشواطئ إلى الأسود نتيجة عدد لا يحصى من التسريبات. كما يعيش العاملون في الشركة في مجمع سكني

ذي بوابة على بعد حوالي ١٥ كيلومتر خارج المدينة، ويذهبون بواسطة الهليكوبتر من المطار إلى مساكنهم مع تجنب المدينة تماما. وتعتبر شركات النفط المصدر الرئيسي لفرص العمل، لكن السكان المحليين يقولون إنهم يعملون كطهاة وعمال نظافة وليس في الوظائف التي تتطلب المهارة والإدارية. ويقع ترتيب هذه الدولة، التي كان من الممكن أن تصير غنية، بين أفقر ٢٥ دولة في العالم من حيث الدخل.

وتقدر عوائد نيجيريا من النفط، منذ اكتشافه بالبلاد في أواخر الخمسينيات، بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي. ولم يستفد معظم النيجيريين من استخراج النفط، ووقع كثير منهم في فقر أشد.

وتعتبر نيجيريا أكبر منتج في أفريقيا وخامس أكبر مصدر في العالم. وأصبح تكرير النفط في البلد يمثل جزءً مهما من أرباح الشركات العابرة القومية، وخاصة التابعة لشل. وكانت الشركة قد بدأت العمل في دلتا النيجر في ١٩٥٨. وتعتبر الدلتا، بما تضمه من غابات مطيرة وأشجار المانجروف واحتياطيات النفط، أحد أضعف الأنظمة البيئية في العالم. لكن ما يهم شل هو وفرة احتياطيات النفط في إقليم أوجوني في الدلتا. وقد أسست شل الشركة الفرعية شل بتروليم دفلوبمنت كومباني في مشروع مشترك مع الشركة النيجيرية الوطنية للنفط (NPC) وشركتي إلف اكويتايني واجيب.

وتعاني منطقة الدلتا من الاضطرابات منذ حوالي نصف قرن. ولا يرى السكان المحليون سوى القليل من أرباح النفط، التي أدت إلى أضرار بيئية واضحة. ومنذ بداية التشغيل، عاثت شل فسادا في المجتمعات المحلية والبيئة، حسبما يشير تقرير جرين بيس. ف"خطوط أنابيب الشركة عالية الضغط تخترق أراضي القرى التي كانت يوما مستخدمة في الأغراض الزراعية، الأمر الذي جعلها عديمة الفائدة".[١٤] ويبلغ إجمالي خطوط الأنابيب حوالي ٢١٠٠ كيلومترا. وبالقطع كانت هناك تسريبات وعانت المجتمعات المحلية في الدلتا من تدمير ملكياتها وبيئتها.

وفي وقت مبكر من عام ١٩٨٣، قال قسم التحقيقات في الشركة النيجيرية الوطنية للنفط: "نشهد تسمما بطيئا للمياه في هذه البلد، وتدميرا للحياة النباتية والأراضي الزراعية بسبب تسريبات النفط."[١٥] ووفقا للقسم، لم تتم أي محاولة منسقة بين الحكومة أو شركات النفط من أجل السيطرة على تلك المشاكل البيئية.

ويمثل إشعال الغاز مشكلة ضخمة. فحقول النفط في نيجيريا غنية بالغاز. وتطلق شركة شل ١١٠٠ قدم مكعب يوميا من الغاز في نيجيريا، أي حوالي عشر الغاز الذي يتم إشعاله في كل العالم. ويسهم هذا الفاقد الضخم في الاحترار العالمي، كما أن له أثره المدمر على الأرض القريبة من الأماكن التي يتم فيها الإشعال.

ووفقا لما قاله كين سارو ـ ويوا، رئيس حركة انقاذ شعب اوجوني، الذي حاكمته الحكومة النيجيرية وأعدمته في ١٩٩٥:

"إشعال الغاز... دمر الحياة البرية، والحياة النباتية، وسمم الغلاف الجوي وحياة السكان في المناطق المحيطة، وأصاب المقيمين فيها بالصمم شبه الكامل وجعلهم عرضة للأمراض التنفسية. وعندما تمطر السماء في اوجوني، لا تهطل سوى الأمطار الحمضية التي تؤدي إلى مزيد من السموم في قنوات وينابيع وجداول المياه والأرض الزراعية. ويرتد المطر الحمضي مرة أخرى إلى التربة، واليوم صارت الدلتا مجدبة تماما بعد أن كانت سلة طعام."[١٦]

وهناك أيضا مشكلة النفايات. ويذكر أن نفايات اوجوني توضع في حفر تخزين مفتوحة وغير مبطنة، لكن المجتمعات المحلية تشعر أنها أضعف من أن تتصدى لمثل هذه الممارسات. واكتشفت البحوث المستقلة أن مستوى النفايات السائلة في مياه الشرب في اوجوني لاند أعلى ٦٨٠ مرة من المستويات المسموح بها في أوربا.

وأوقفت شل عملياتها في اوجوني لاند ويطالب السكان المحليون بتعويضات- لكن مطالبهم لم تقابل بالطريقة السليمة سواء من قبل شل أو الحكومة. وقال شعب أوجوني أنهم لم يستفيدوا شيئا من عائد النفط، فيما عدا فساد الريف، وأرض ملوثة ينابيعها وجداولها، وأنهار بلا أسماك ـ باختصار كارثة بيئية. وكما قالت منظمة جرين بيس، "يشير الأسلوب الذي أدارت به شل أعمالها في اوجوني إلى الأسلوب الذي تعمل به شركات النفط الكبرى في الخارج بدون سياسات ملائمة".[١٧]

وتعد ولاية لاجوس منطقة أخرى من مناطق نيجيريا التي تواجه المشكلات. وقد حذرت منظمة العمل من أجل حقوق البيئة/ أصدقاء الأرض النيجيرية، في

٢٠٠٧ من أن هذه المنطقة ربما تشهد "خسارة لم يسبق لها مثيل في الأرواح والممتلكات... إذا لم تعالج الشئون المتعلقة بالبيئة والأمان الناجمة عن مد خطوط الأنابيب قريبا من المساكن". ويثير مشروع خط أنابيب جازلينك نيجريا القلق بشكل خاص، إذ تمر الأنابيب عبر تجمعات كثيفة السكان، إلى جانب مروره في أماكن ملاصقة للمناطق السكنية.[١٨]

هذا، في حين تعاني جنوب أمريكا مما يطلق عليه "أسوأ حالات التلوث على كوكب الأرض". يحدث هذا في منطقة اورينتي في أكوادور ويعد مثالا سيئا للأثر السلبي لشركات النفط على الشعوب المحلية والمجتمعات الفقيرة- "وربما تكون أكبر كارثة بيئية متعلقة بالنفط في العالم.. تهدد بمحو خمس مجموعات محلية، بعيدا عن عيون وسائل الإعلام العالمية إلى حد كبير".[١٩]

وتعرف اورينتي باسم أمازون الأكوادور، وتمتد على مساحة نحو ١٣ مليون هكتار من الغابات الاستوائية. ويبلغ عدد السكان المحليين بها ٩٥٠٠٠ نسمة، لكن نمو النفط جذب ٢٥٠٠٠٠ مهاجر منذ اكتشافه لأول مرة عام ١٩٦٧. وطورت مجموعة من الشركات، من بينها تيكساكو وجلف والف اكيوتيني، مصادر النفط بشكل عشوائي في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، في ظل بنية أساسية هزيلة. ونتج عن ذلك مشاكل اجتماعية وبيئية ضخمة.

وقد وعدت شركات النفط بتوفير الوظائف للسكان المحليين ولكن لفترات زمنية قصيرة فقط وعلى أساس عقود غير مؤمنة وعمالة مؤقتة، دون مزايا أوضمانات وفي ظل ظروف أمان بائسة. وتكاثرت مدن النفط وجلبت معها المشاكل المصاحبة لها من جريمة ودعارة. وعادة ما تنشأ المصافي في المناطق الأبعد والأكثر فقرا، وبمجرد أن ينتهي أحد العقود، يُترك السكان دون أن يحصلوا على شيء. ومع إهمال أمر مزارعهم، لا يجدوا ما يحصدوه. ورحلت تيكساكو ـ التي اندمجت مع شيفرون في ٢٠٠١ -من المنطقة. وتركها كثير من السكان المحليين أيضا، ولكن ليس باختيارهم. فقد لحق الخراب بالناس والغابات.

وقد ألقت الشركة بمليارات الجالونات من المخلفات المائية المسممة في الغابات المطيرة، بين عامي ١٩٦٤ إلى ١٩٩٢، حينما كانت تشغل مئات من آبار

النفط، و قال ائتلاف الدفاع عن الأمازون "اليوم، تهدد هذه المخلفات خمس مجموعات من السكان المحليين بالانقراض، وتسببت فيما يعتبره الخبراء أسوأ كارثة بيئية على ظهر الكوكب، كارثة تفوق شارنوبيل. وأفرغت شيفرون في غابات اكوادور المطيرة عن عمد ما يزيد على ثلاثين ضعف الكمية التي أريقت في كارثة اكسون فالديز."[٢٠] واختفت جماعة واحدة من السكان المحليين على الأقل، هي شعب التيتيتي، بالكامل؛ وانخفض تعداد مجموعة أخرى، كوفان، من ١٥٠٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ شخص.[٢١]

وانكرت تيْكساكو مسئوليتها عن تخريب المنطقة، وزعمت أن "لدينا معايير عالمية نلتزم بها". وفي ٢٠٠٣، أقام ٣٠٠٠٠ من سكان الغابات المطيرة دعوى قضائية جماعية في أكوادور ضد الشركة. ويمكن للدعوى أن تشكل سابقة قانونية مهمة. حيث الإمكانية متاحة أمام قبائل الغابات المطيرة، لأول مرة في التاريخ، لبسط الولاية القضائية لمحاكمها على شركة نفط أجنبية كبرى.

ويؤكد سكان الغابات المطيرة على إلقاء شيفرون ٥,١٨ مليار جالون بصورة منتظمة من المخلفات السامة المسببة بشدة للسرطان في حفر غير مبطنة وفي المستنقعات والجداول والأنهار. وأسفرت الكارثة المترتبة على هذا ـ والتي يطلق عليها السكان المحليون "شارنوبيل الغابات المطيرة" ـ عن "وفاة عدد كبير من الأشخاص بالسرطان إلى جانب عدد لم يفصح عنه من حالات الإجهاض والتشوهات الجينية".

وبمرور الأعوام، علقت محتويات المخلفات السامة بالمياه الجوفية والجداول والأنهار، لتلوث النظام البيئي على نطاق أوسع وتبعث بالسموم إلى المصبات في بيرو. وحيث لم توجد خيارات أخرى، اعتمد السكان المحليون على هذه المصادر الملوثة كمصدر للشرب. فكان آلاف الأشخاص يصابون بالتسمم ببطء عدة مرات يوميا كلما شربوا من المياه، أو اغتسلوا في مجاري المياه المحلية، أو تنفسوا الأبخرة المتصاعدة من الحفر إلى الهواء. وارتفعت معدلات سرطان الدم عند الأطفال في تلك المنطقة إلى أربعة أضعاف الأجزاء الأخرى من الأكوادور؛ وتوفى أطفال لم يبلغوا من العمر سوى أشهر بسبب سرطان الدم.

"إن ما فعلته شيفرون في الأكوادور كان نتيجة مباشرة لقرار الشركة إعطاء الأولوية لأرباحها في المدى القصير على أرواح الناس والبيئة."(٢٢) وكان الشيء الأساسي في عديد من هذه المشاكل "الافتقار إلى اندماج الأنشطة النفطية في الساحة المحلية"، ويقول تقرير منظمة العمل الدولية :"تتضمن المشاكل عدم ملائمة البنية الأساسية المادية والاجتماعية والمخدرات والدعارة والتوترات بين عمال البترول الذين يتمتعون بظروف أفضل نسبيا وباقي السكان."(٢٣) ويظهر عدم الحرص في استغلال النفط مرة أخرى كعامل أساسي في التنمية التي تسير في الاتجاه الخاطئ.

ويوجه الاتهام إلى شركات النفط في بورما بأنها تدعم بشكل مباشر النظام غير الشرعي، وتستفيد من استغلال السكان المحليين الذين يستخدمون كالعبيد في بناء الطرق والمرافق. ومنذ نهاية ٢٠٠٤، أعطى النظام شركات النفط الأجنبية فرصا متزايدة للتوسع، وقادت هذا الاتجاه عدد من الشركات التي نشطت في تكرير النفط في ٢٠٠٧، مع شركة توتال الفرنسية، رابع أكبر شركة نفط في العالم.

وتستثمر توتال بشكل كثيف في بيرو في الوقت الذي تنسحب فيه شركات النفط الأخرى. وكما يزعم تقرير المملكة المتحدة عن حملة بورما، فإنها تلعب دورا مهما في "تمويل وحماية الدكتاتورية العسكرية الشرسة في بورما".(٢٤) وتعد توتال أكبر شركة أوربية ممولة للنظام. ويؤثر نفوذها في بورما على سياسة الاتحاد الأوربي بشأن بورما، حيث تعترض فرنسا على توقيع عقوبات فعالة من جانب الاتحاد الأوربي حماية للشركة. "إن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان تقترف في منطقة خط أنابيب توتال للغاز على يد قوات الأمن المختصة بحماية خط الأنابيب"، وترتبط مبيعات الأسلحة بمشروع الشركة للغاز ارتباطا وثيقا.

ويقول جون جاكسون، مدير حملة المملكة المتحدة في بورما، "قدمت توتال أكثر مما قدمت أي شركة أخرى لدعم النظام في بورما. ويعرف النظام إنه في مأمن من أي إجراء صارم من جانب الاتحاد الأوروبي".(٢٥) وقد حظرت الولايات المتحدة الاستثمارات الجديدة في ١٩٩٧ لكن الشركة الأمريكية شيفرون هي جزء من تحالف يجمعها مع النظام وتوتال.

ودعت اونج سان سو كي، الحائزة على جائزة نوبل وقائدة حركة ديمقراطية بورما، شركات مثل توتال مرارا إلى ترك بورما. وقالت أن: "توتال صارت الداعم الأكبر للنظام البورمي العسكري."[٢٦] وقمع النظام بلا رحمة مظاهرات احتجاجية ضخمة قادها رجال الدين في بورما أواخر ٢٠٠٧ .وأصدرت توتال بيانا يوضح القلق العميق إزاء الوضع الحالي، لكنه لم يشر إلى القمع.[٢٧]

وقال السير جيفري تشاندلر الرئيس المؤسس للمجموعة الاستثمارية التابعة لمنظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة أن صمت توتال عن انتهاكات حقوق الإنسان:

"يعني الإذعان ويوفر دعما معنويا لاستمرارها... وزعم توتال... بأنها تناضل من أجل دعم مبادئ إعلان حقوق الإنسان العالمي زائف بشكل واضح. و الشركة أمامها خياران: إما أن تتحلى بالصراحة أو ترحل. وإذا لم تفعل هذا أو ذاك، فإنها تستحق أن ينظر إليها وأن تعامل ككيان منبوذ، يعطي الربح الأولوية على المبادئ."[٢٨]

وفي أكتوبر ٢٠٠٧، أعادت السلطات البلجيكية فتح ملف قضية رفعها مهاجرون من بورما بخصوص تورط توتال في جرائم ضد الإنسانية في بلدهم. إذ اتهم أربعة لاجئين الشركة بأنها استغلت السخرة التي يتيحها النظام العسكري في بناء خط أنابيب الغاز، وبأنها قدمت دعما لوجستيا وماليا في التسعينيات للمجلس العسكري. وكانت قضية مثل تلك قد رفضت في فرنسا.[٢٩]

وتدمر إيكسون موبل، أكبر شركة نفط في العالم، حياة الفقراء على نحو مختلف. فقد كانت شركة النفط الكبيرة الوحيدة التي تنكر وجود الاحترار الكوني. وهناك الآن مجموعة ضخمة من الشواهد التي توضح أن تغير المناخ يحدث، وأن فقراء العالم يعانون من النتائج المترتبة على هذا. وأصبح بعض الفلاحين غير قادرين على زارعة المحاصيل التي اعتادوا على زراعتها لأن المطر لم يعد وفيرا. وأصبحت الإمدادات الغذائية أقل، وموارد الماء تتناقص. ويزداد اضطراب الطقس والفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير، ويموت الناس كل عام من الأمراض التي تتفاقم بسبب التغير المناخي (انظر الفصل الرابع).

وقد بذلت إكسون موبل "جهدا يفوق ما بذلته أي شركة أخرى من أجل عرقلة جهود العالم لمعالجة التغير المناخي"، وتقول حركة السلام الأخضر:

"على مدى أكثر من عقد، حاولت الشركة إجهاض المفاوضات الدولية حول التغير المناخي وسدت الطريق أمام اتفاقيات من شأنها خفض الانبعاثات الحرارية. ومولت أيضا مجموعات لعمل بحوث علمية مزيفة تنكر التغير المناخي وتدعم المشككين فيه، بما يرجئ الأنشطة التي لا مفر منها لمعالجة هذا التغير المناخي."(٣٠)

وكشفت دراسة اتحاد العلماء المعنيين في أمريكا عن تمويل إكسون موبل لـ ٢٩ مجموعة تنكر التغير المناخي في عام ٢٠٠٤ فقط. ويقول التقرير إنه منذ ١٩٩٠ أنفقت الشركة أكثر من ١٩ مليون دولار أمريكي في تمويل المجموعات التي تعزز وجهة نظرها عبر نشرات ومواقع على الانترنت لم يتم التحقق من مراجعة العلماء لها.(٣١)

تمويل البنك الدولي

يعد البنك الدولي الممول الرئيسي لاستخراج النفط في البلدان النامية. ففي ٢٠٠٧، قدمت مؤسسة التمويل الدولية، ذراع البنك الدولي في مجال إقراض القطاع الخاص، ما يزيد على ٦٤٥ مليون دولار أمريكي إلى شركات النفط والغاز. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٤٠٪ على الأقل مقارنة بعام ٢٠٠٦. وزاد البنك الدولي من التزاماته في قطاع الطاقة في ٢٠٠٦ من ٢,٨ مليار دولار أمريكي إلى ٤,٤ مليار دولار أمريكي. وبلغت التزاماته تجاه قطاع الغاز والطاقة ٧٧٪ من إجمالي برنامج قطاع الطاقة، بينما بلغت "مصادر الطاقة المتجددة" –مثل الرياح والشمس والكهرومائية الصغيرة ـ ٥٪ فقط.

كما أن منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، التي من شأنها إقراض البلدان الفقيرة، متورطة في المسألة. إذ تقدم هذه المنظمة ووكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف ضمانات للقروض إلى حكومة غانا وكذلك إلى شركة خطوط أنابيب أفريقيا الوسطى. وهناك ضمانات على المخاطر المالية والسياسية، قيمتها ٦٠٠ مليون دورا أمريكي خاصة بمشروع خطوط أنابيب الغاز

في أفريقيا الوسطى، تهدف إلى حماية استثمارات شركات شيفرون وتيكساكو وشل عابرة القومية ".(٣٣)

وسينقل المشروع الغاز من نيجريا عبر ٦٨٠ كيلو متر من الأنابيب إلى محطة نهائية في تاكورادي في غانا. وتمر خطوط الأنابيب عبر المجتمعات وتترك بصماتها عليها في ولايات اوجون ولاجوس في جنوب غرب نيجريا. لكنها قد تضاعف من تدهور حالة البيئة المحلية بشكل كبير "وتصرف الأنظار والموارد من القضية المصيرية المتعلقة بالحد من الغاز المشتعل". ويبدو أن هناك إجماع عام على ضرورة وضع حد لهذا الاشتعال. والغريب أن البنك الدولي مول مشروعا سوف يعمل بشكل مكثف على إشعال الغاز في هذه المجتمعات".(٣٤)

وقدمت المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، نظرا لعدم رضائها عن استجابة البنك الدولي لمخاوفهم، عريضة إلى لجنة التحقيقات التابعة للبنك مطالبين بتحقيقات حول عدم اتباع سياساته وإجراءاته الراسخة. وقامت الهيئة بثلاث زيارات إلى نيجريا في أواخر يوليو ٢٠٠٧.

ويبدو أن البنك الدولي لم يكن مهتما بالفعل بضمان الالتزام بسياسته المتعلقة بتوفير وسائل الحماية:

"يبدو أن اهتمام البنك الدولي بالمشروع لا يتضمن تخفيف حدة الفقر أو اتباع وسائل الحماية الاجتماعية أو البيئية. إذ أن اهتمامه الأساسي ينحصر بدرجة كبيرة في وثيقة تقييم المشروع من حيث "مواءمة الإطار القانوني والخططي الخاص بمشاركة بلدان غرب أفريقيا". وبالتواطؤ مع شركات النفط عابرة القومية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، يضع البنك الدولي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل مشروعات الطاقة المتمركزة، حيث تحكم قلة مختارة قبضتها بحزم على إمدادات الطاقة، موفرا لها سيطرة غير محدودة على طاقتنا."(٣٥)

وفي أواخر أكتوبر ٢٠٠٧، طلبت أكثر من ٢٠٠ منظمة من ٥٦ دولة من البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى التوقف عن دعم صناعة النفط. وأشارت المجموعات إلى "معونة النفط" باعتبارها أحد الحواجز التي تحول دون مكافحة التغير المناخي ومعالجة مشاكل الحصول على الطاقة في البلدان النامية.(٣٦)

وفي الوقت الذي يتبنى فيه البنك الدولي خطابا طنانا حول البيئة، لم يتغير منهج المؤسسات في استخراج المعادن كثيرا. إذ تقول جينيفر كالافت من منظمة "الاستعاضة عن النفط على المستوى الدولي" غير الحكومية، التي نظمت حملة من أجل كشف التكلفة الحقيقية للنفط إن :"نهج البنك الدولي فيما يتعلق بالتغير المناخي والطاقة متقلب ومتناقض؛ فبرغم تعهده بتقليل انبعاث غازات الصوب، يواصل زيادة دعمه لمشروعات استخراج النفط حول العالم".[٣٧]

وبتمويله مشروعات النفط، يقوض البنك الدولي أهدافه لمحاربة فقر الطاقة وتقليص الانبعاثات الحرارية. كما أنه يؤيد مشكلات الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تصاحب دائما مشروعات الاستخراج، كما في حالة خط أنابيب تشاد ـ الكاميرون.[٣٨]

الخلاصة

يتمثل الانطباع العام الذي تعطيه شركات النفط القوية والرابحة في عدم اهتمامها بمصادر رزق وحاجات الأسر التي تقطن الأماكن التي يجري استغلال احتياطيات النفط فيها، والتي ستعيش هناك لفترة طويلة بعد أن ينضب النفط. ويعتبر معظم هؤلاء من أفقر الناس في العالم وأكثرهم ضعفا. لكن عندما يتواجد هؤلاء السكان المحليون على طريق أرباح الشركات العابرة للقومية، فهم يبدون مثل البيادق التي يمكن إزاحتها من على رقعة الشطرنج الخاصة بالشركات. وينبغي على شركات النفط العابرة للقومية، شأن شركات التعدين العابرة للقومية، أن تهتم بمصادر رزق الناس وإلزامها بتنظيف المنطقة بعد عملية الاستخراج، وتركها كما وجدتها.

الفصل الحادي عشر

جوقة الشركات

"واستأجروا ضدهم مشيرين ليبطلوا مشورتهم"، سفر عزرا الإصحاح الرابع، ٥.

"إذا أرادت شركة ما التأثير على أداء الحكومة، فإن شخصا مثلي قد يكون مفيدا." (ديريك درابر، منظم جماعات ضغط بالمملكة المتحدة)

في مدينة بروكسل، حيث المقر الرئيسي للاتحاد الأوربي، يوجد ما يزيد على ١٠٠٠٠ من محترفي تنظيم جماعات الضغط الذين يعملون لحساب الشركات. ويسعى هؤلاء، الذين يحصلون على أجور مرتفعة، وتحت أيديهم حسابات مصاريف سخية، إلى التأثير على البرلمان الأوربي والمفوضية وأعضاء البرلمان الأوربي وغير ذلك من مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وهم يتلقون أجورهم مقابل تحقيق مصالح صناعتهم، وشركاتهم. وهم لا يحصلون دائما على ما يريدون، لكنهم عادة تكون في حوزتهم الأموال التي يشترون بها النتائج المطلوبة. وإذا لم تسر الأمور على خير ما يرام في بروكسل، يستطيع المدير التنفيذي للشركة عابرة القومية دائما التحدث إلى شخص ما في أعلى المستويات.

وتعتبر بروكسل صورة من واشنطن من حيث كونها ساحة لمجموعات الضغط التي تعمل لحساب الشركات. وهاتان مجرد ساحتان فقط من ساحات المروجين لصالح الشركات. وتتمتع الشركات عابرة القومية بأرفع قنوات الاتصال بكبار صانعي السياسات؛ فبإمكانهم مخاطبة الرؤساء ورؤساء الوزراء ورؤساء الوكالات الدولية الرئيسية من أجل عرض قضيتهم، وعادة ما تؤتي مخاطباتهم ثمارها. وهم يعلمون أن وزراء الحكومة يمكن أن يقتنعوا بمطالب الشركات العابرة القومية إذا ما جرى توفير المزيد من الوظائف، أو حتى إذا قدمت الرشاوى في الخفاء،

وربما ليس في الخفاء تماما. بالمقابل، في حين تملك الشركات الكبيرة الأموال التي تمكنها من شق طريقها، تعاني البلدان النامية الإفلاس في أكثر الأحيان. ففي البلدان التي تعاني من الفقر، بشكل خاص، لا يرفض الوزراء عادة صفقات توفر لهم قدرا من الأمان الشخصي.

وقد حقق مروجو الشركات نجاحات كبيرة. فقد حيدوا الأمم المتحدة وقفزوا إلى عقر دار الحكومة، ليسدوا الطريق أمام فكرة التنظيم بحد ذاتها (انظر الفصل الثاني عشر). وفي مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية) عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، بدا غريبا أن تخلو المناقشات من الحديث عن وضع ضوابط للشركات عابرة القومية. لكن الأمر لم يكن مفاجئا. فقد اعتادت الشركات ممارسة نفوذها الضخم لإبعاد دورها عن الأجندة.

التأثير على الأمم المتحدة

تؤثر الشركات عابرة القومية بعمق على سياسات الأمم المتحدة ووكالاتها. فخلال الشهور التي سبقت قمة ريو، ألحت الغرفة التجارية العالمية وأعضاؤها، وكثير منها من الشركات عابرة القومية، على ألا تتضمن الوثيقة ٢١ من الأجندة الخاصة بالتنمية المستدامة ـ وحتى يقر قادة القمة الأجندة ـ أي إشارة إلى الشركات أو وضع ضوابط لها. ووفقا لذلك أُسقطت كل الإشارات الواردة في المسودة الأصلية.

ويعود نفوذ الشركات العابرة القومية في الأمم المتحدة إلى سنوات طويلة. وقد دخل هذا دائرة الضوء في ١٩٧٨ عندما نشرت جمعية التنمية المستدامة والتضامن، ومقرها سويسرا، مقتطفات من ملفات داخلية توضح الأسلوب الذي تعمل به الشركات في إطار الأمم المتحدة. وتظهر الملفات أن الشركات عابرة القومية نجحت في "اختراق الأمم المتحدة ووكالاتها على نحو تخريبي وحيَّدت دورها كقوة منصفة، بل واستخدمتها لخدمة أغراض الشركات".(١)

وخلال أواخر السبعينيات والثمانينيات، أجهضت الشركات مشروع قانون لوضع قواعد منظمة لعمل الشركات عابرة القومية، كان قيد المناقشة في الأمم

المتحدة في ذلك الحين. وحاول مركز الأمم المتحدة الخاص بالشركات العابرة القومية ـ الذي تأسس في عام ١٩٧٣ ليكون بمثابة آلية لسكرتارية الأمم المتحدة لتنسيق الأمور المتعلقة بالشركات عابرة للقومية. صياغة قانون يهدف إلى "وضع معايير خاصة بعمل الشركات العابرة القومية من كل البلاد لحماية مصالح البلدان المضيفة، وتدعيم قدراتها التفاوضية والتأكد من انسجام عمليات الشركات عابرة القومية مع أهداف التنمية الوطنية". وكان القانون يهدف أيضا إلى "وضع معايير للتعامل بين البلدان والشركات عابرة القومية من أجل حماية المصالح المشروعة للمستثمرين... وخلق مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر يفيد كل أطراف علاقة الاستثمار".(٢)

إلا أن نفوذ الشركات عابرة القومية كان هائلا. وطرحت البلدان الغربية خلال المفاوضات ضرورة أن تشجع البلدان النامية الشركات عابرة القومية وأن تحمي استثماراتها. لكن البلدان النامية أصرت على الحاجة إلى التزام الشركات بأهداف التنمية الخاصة بها ـ كانت تريد قانونا يحدد بدقة علاقة الشركات عابرة القومية باقتصاداتها وشعبها وبيئتها. ولم يحظ هذا البعد من القانون في المناقشات باهتمام كبير مقارنة بمسألة أسلوب تعامل حكومات البلدان النامية مع الشركات.

وفي أواخر الثمانينيات، عندما أزال عدد متزايد من البلدان النامية الحواجز أمام التجارة، وبدأت في توفير ضمانات خاصة بحماية استثمارات الشركات عابرة القومية. بدأت البلدان الغربية، وبضغط من شركاتها عابرة القومية، تفقد اهتمامها بالقانون. وفي ١٩٩٢، أهملت المفاوضات، وتضاءل شأن مركز الأمم المتحدة الخاص بالشركات عابرة القومية، وأعيدت تسميته "قسم الشركات عابرة القومية والإدارة". وأكد عجز المركز عن وضع قانون بشأن سلوك الشركات العابرة القومية على النفوذ العميق الذي تتمتع به الشركات داخل نظام الأمم المتحدة والحكومات. وصارت الشركات عابرة القومية هي التي تتولى الإدارة وليس الحكومات، واستخدمت الشركات عابرة القومية سلطتها في التأثير على الأمم المتحدة إلى حد أن المفاوضات حول القانون انتهت بتحقيق مصلحة الشركات. لقد أحدثوا انقلابا كبيرا، بتحويل مركز الأمم المتحدة من أجل

الشركات عابرة القومية بصورة فعالة إلى مركز لتحقيق مصالح الشركات عابرة القومية بدلا من وضع ضوابط لعملها.

وبدلا من قانون يحدد قواعد السلوك، جاء في النهاية، "العهد العالمي". وكان ذلك انقلابا هائلا في العلاقات العامة بالنسبة للشركات. ففي ١٩٩٩، أطلق كوفي أنان، سكرتير عام الأمم المتحدة حينها، فكرة العهد العالمي. وكان الهدف أن تتفق الشركات على مبادئ محددة تتعلق بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومناهضة الفساد. وكان الاتفاق ملائما للشركات عابرة القومية بصورة مثالية. كان تنفيذه طوعيا؛ ولم يكن يتمتع بقوة الإلزام القانوني. وفي ديسمبر ٢٠٠٧، بلغ عدد الشركات الموقعة عليه ٦٠٠ شركة.[٣] وتباهي الشركات عابرة القومية بعضويتها في العهد العالمي. وهي تميل إلى الاعتقاد بأن الاتفاق يضفي عليها التقدير العام الذي تتوق إليه، ويعد ارتباطا رسميا بالأمم المتحدة. والاتفاق يغلق الطريق أمام وضع الضوابط، ويساعد الشركات عابرة القومية في صد الضغوط الهادفة إلى وضع ضوابط قانونية ملزمة على أنشطتها. ووفقا لما توصل إليه جين زيجلر، المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حق الغذاء، "علينا أن نتصدى للعهد العالمي، وليس فقط توجيه النقد إليه، لأنه يعتبر حملة علاقات عامة للشركات المتعددة الجنسيات."[٤]

وعوضا عن وضع الضوابط، جاءت (في ٢٠٠٣) "مبادئ الأمم المتحدة حول مسئوليات الشركات عابرة القومية". وكان يقصد بمبادئ الأمم المتحدة أن تكون مرشدا يمكن أن يستعين بها التشريع الوطني لتحديد مدى التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان. لكن معايير الأمم المتحدة فشلت في استخلاص مجموعة من المبادئ يمكن تطبيقها على كل الشركات. وكان الغرض منها نظريا توفير معايير اجتماعية وبيئية ملزمة لحملة الأسهم والسوق، لكن انتهاك الشركات لحقوق الإنسان مستمر. و"الأدلة كثيرة جدا" على حدود وطبيعة إساءة الشركات لحقوق الإنسان، كما قال جيفيري شاندلر من مجموعة الأعمال في منظمة العفو الدولية بالمملكة المتحدة.[٥]

ويطلق على "العهد العالمي" "منتدى من لا يحملون هما"، ولم تحظ "مبادئ الأمم المتحدة" إلا بدعم محدود من المنظمات غير الحكومية. ولا ينبغي أن تحجب

المبادرتان الفاشلتان الحاجة إلى وضع ضوابط ملزمة وإلى عمل مدني لمواجهة قوة الشركات عابرة القومية (انظر الفصل ١٢).

وتتمتع الشركات "بوضعية خاصة" في أكبر وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، هي منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو). فمن خلال برنامج التعاون الصناعي الذي تشرف عليه الفاو، تمارس "نفوذا قويا" على سياسة منظمة الغذاء العالمية، كما يقول ظفر الله شودري. وهو يستشهد بالبروفيسور ارك جاكوبي، الذي عمل لحساب منظمة الغذاء العالمية لسنوات عديدة، الذي يقول: "من خلال تمثيلها في اللجنة العامة لبرنامج التعاون الصناعي التابع لمنظمة الأغذية العالمية... تحصل الشركات عابرة القومية على معلومات قيمة عن فرص الاستثمار المقبلة. ومنذ صار برنامج التعاون الصناعي جزءا لا يتجزأ من نظام الأمم المتحدة، عملت منظمة الأغذية العالمية فعلا كوكالة خاصة للشركات عابرة القومية في العالم المتخلف."[٦]

وتعد هذه ملاحظة نقدية مهمة، حتى وإن كانت باقي أنشطة منظمة الأغذية العالمية لا تعمل لخدمة الشركات عابرة القومية (على سبيل المثال، كان من شأن عملها من أجل تطوير إدارة لمواجهة الآفات في أسيا إلى تقليل مبيعات المبيدات). لكن صلاتها بالصناعة ظهرت بوضوح مرة أخرى في قمة الغذاء العالمية في نوفمبر ١٩٩٦، عندما أصدرت منظمة الأغذية العالمية مجموعة من النشرات الإعلامية تحمل اسم "ماكينات زراعية عالمية جديدة من نيوهولند". ونيوهولند شركة رائدة لإنتاج الآلات الزراعية مقرها هولندا.

وتشير بعض سياسات منظمة الصحة العالمية إلى عدم الرغبة في إزعاج الشركات عابرة القومية، حتى عندما تحاول منع الحكومات من انتهاج سياسات تدعمها المنظمة. وفي ١٩٧٨، أوصى مجلس الصحة العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية ببرنامج عمل حول العقاقير الأساسية (انظر الفصل الرابع). ولم تبدأ منظمة الصحة العالمية تنفيذ البرنامج إلا في ١٩٨١، ولم يتبن مجلس الصحة العالمية المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية إلا في ١٩٨٨ .

وحتى وقت قريب، لم تكن منظمة الصحة العالمية تعطي مكافحة التدخين سوى قليل من الاهتمام في عملها، رغم أن التدخين يعد أكبر سبب للأمراض

التي يمكن الوقاية منها. وفي الثمانينيات، عندما حددت منظمة الصحة العالمية هدفها "الصحة للجميع في عام ٢٠٠٠"، "لم توظف المنظمة سوى شخص واحد فقط يعمل لنصف الوقت لبرنامجها لمكافحة التدخين. ولابد وأن ذلك أعطى الانطباع بأن المنظمة لم تكن جادة في تحدي مصالح الشركات عابرة القومية. ويجب أن يكون واضحا أمام منظمة الصحة العالمية إنه إذا لم يتوقف التدخين، لن يمكن تحقيق "الصحة للجميع". ويبدو أن الشركات عابرة القومية ـ بالإضافة إلى الولايات المتحدة وعددا من الحكومات الأوربية ـ أقنعت منظمة الصحة العالمية بعدم إعطاء أولوية كبيرة لمثل تلك المسألة المهمة بالنسبة لصحة الإنسان. ورغم ذلك، في يوليو ١٩٩٨، فازت دكتورة جرو هارليم براندتلاند بمنصبها كمدير عام لمنظمة الصحة العالمية بالحملة التي نظمتها ضد التبغ باعتباره واحدا من أولوياتها.

وبسبب حاجتها إلى المال لممارسة أنشطتها، يمكن إغراء وكالات التنمية بقبول الأموال من الشركات عابرة القومية. وبالنسبة للشركات، يمثل قبول مثل هذه الأموال نصرا في مجال العلاقات العامة. لكنه يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالأولويات.

ترويض (أونكتاد)

أصبح مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أونكتاد)، الذي تأسس في ١٩٦٤ بناء على قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦١ والذي يعبر عن الاهتمام بآفاق التجارة في البلدان النامية، غنيمة أخرى للشركات. وكان الغرض من المؤتمر مساعدة البلدان الفقيرة ودعم جهودها في مجال التجارة والتنمية، وقدم في البداية أفكارا من أجل زيادة عوائد العملات الأجنبية من السلع الأولية، مثل النحاس والبن، وتمكين البلدان النامية من تحقيق أرباح أكثر من تصدير منجاتها الغذائية المصنعة. ولم يقدم المؤتمر، الذي يعقد مؤتمرا كبيرا كل أربع سنوات، الكثير، رغم أنه كان يعتبر حتى وقت قريب منظمة تقف في صف الفقراء. وتتمثل أحد الإنجازات القليلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تأسيس الصندوق المشترك للسلع الأساسية، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية في ١٩٧٦. ونظريا، يظل المؤتمر الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالسلع الأساسية التي تتمتع بأهمية رئيسية بالنسبة لمعظم البلدان النامية.

وفي بداية التسعينيات، اعتزمت بعض الحكومات الغربية حل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إذا لم تدخل عليه بعض التغييرات. وتتضمن هذه التغييرات بعض الإضافات مثل الاضطلاع بمسئولية إدارة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالشركات عابرة القومية بدلا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البائد. وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٤، أوصى القادة الغربيون بمراجعة دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تلك العملية التي تمت بصورة فعالة في المؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية في ١٩٩٦. ويظل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قائما، رغم أن مهمته صارت مختلفة للغاية. ويبدو أن مهمته الرئيسية الآن أن يكون أحد الجهات القائمة بتيسير سبيل استثمارات الشركات عابرة القومية في البلدان النامية.

ويمكننا أن نرى دعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للشركات عابرة القومية في عنوان فصل من تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٥ بعنوان "دور الشركات عابرة القومية في إعادة بناء آسيا". ويركز الفصل، على سبيل المثال، على ما يطلق عليه "المساهمات الإيجابية" للشركات عابرة القومية، "وليس على سلبياتها، مثل تشريد مديري الشركات المحليين، والهيمنة على السوق، والآثار الاجتماعية الثقافية".(٧) وبتصريحات كهذه، لا يدافع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بصورة من الصور على ما يبدو عن الفقراء ولا يرتقي إلى المثل التي قام من أجلها.

لقد تحول المؤتمر بالأحرى إلى منظمة لدعم الصناعة. وقال البيان الرسمي الصادر عن قادة مجموعة السبعة الغربيين، بعد قمتهم في فرنسا في يوليو ١٩٩٦، إنهم "نجحوا في إعادة صياغة آلية العمل بين الحكومات الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأعادوا التركيز على التنمية عبر التجارة والاستثمار". فقد دفعت الحكومات الغربية والشركات عابرة القومية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الوجهة التي تريدها.

الرشاوى

إن من الممكن تعزيز الإقناع بالقليل أو الكثير من المال. والرشاوى شيء قبيح لكنها شائعة في عالم الأعمال، حيث تدفع الشركات عابرة القومية أحيانا رشاوى

ضخمة من أجل الفوز بالصفقات. لكن الخاسرين هم الناس العاديون، حيث يكون للفساد واسع النطاق آثاره الهائلة في البلدان النامية. وقد تقدم الرشوة، التي تتراوح عادة بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ من تكلفة الصفقة، إلى وزراء الحكومة والمسئولين وما شابه، وتضاف كلها، أو جزء منها على الأقل، إلى التكلفة التي تتطلع الشركات عابرة القومية إلى استردادها. وتفوز الشركات عابرة القومية بالتعاقد، ويكسب عدد قليل جدا من الناس في البلدان النامية من الرشاوى، لكن البلد ككل يدفع مالا أكثر مما ينبغي. ويعني هذا عدم توفر سوى قدر قليل من المال للأغراض الأخرى، مثل الرعاية والتعليم.

والمبالغ التي تتداول كرشاوى ضخمة ـ قد تصل إلى عشرين مليون دولار في صفقة واحدة. ويقول جورج مودي ـ ستيورت الرئيس السابق لبوكر أجريكلتشر، إن رشاوى صفقات السلاح تصل إلى حوالي ٣ مليار دولار سنويا. ويضيف إن المال "يقتطع من اقتصادات البلدان النامية. وفي حالات كثيرة تكون (الرشاوى) مسئولة إلى حد كبير عن عبء الدين الخارجي".[8] لكن بقدر ضخامة المبلغ المالي، "بقدر ما يكون الخراب الذي تحدثه الرشاوى في صنع القرار أكثر فداحة. وعندما يكون لصانع القرار مصلحة خاصة في وضع نظام ما يتعلق بشركة ترغب في دفع رشوة، تخرج حكمته من النافذة". ويعني ذلك اختلال الأولويات.

ويشير مودي ستيوارت إلى أن فرص الرشوة والفساد يمكن أن تأتي من خلال بيع السلع الرأسمالية، أوالمشروعات الهندسية المدنية الكبرى، أو الإمدادات المتواصلة أو الخدمات الاستشارية، التي تكون "عادة من ذلك الطراز الجذاب للمنتفعين". وما كان يمثل عادة مشكلة خاصة بعدد محدود فقط من البلدان "صار الآن مشكلة كبرى يعاني منها الجنوب كله".

وصار الفساد الكبير "القاعدة وليس الاستثناء في العقود التي تتحكم فيها الحكومة في الجنوب". والذين يتلقون المبالغ المالية الكبيرة يفعلون ذلك بصورة غير مباشرة ويحتمون في حسابات في البنوك السويسرية. ولا تتورط جميع الشركات عابرة القومية في الرشوة والفساد، والمتورطة منها تتبرأ بالطبع من ذلك. وهي تفعل ذلك بحرص، من خلال العمل في الوكالات، حتى لا يكتشف أمرها.

العلاقات العامة

بدلا من وضع معايير أشد صرامة للشركات عابرة القومية تجئ العلاقات العامة. وبدلا من تغيير السياسات وعمل ما من شأنه إزالة مسببات المشاكل التي تخلقها، تنفق الشركات عابرة القومية على العلاقات العامة، أو على تجميل صورة الشركة، الكثير. ويعتبر تقديم صورة مقبولة لوسائل الإعلام والرأي العام جزء أساسيا من أنشطة الإقناع التي تمارسها الشركات عابرة القومية.

فالشركات عابرة القومية بحاجة إلى تقديم صورة مقبولة للرأي العام؛ صورة تظهرها وكأنها تقوم بمهمة جليلة. وصورة الشركات عابرة القومية مهمة بالنسبة لها، وهي توليها مزيدا من الاهتمام، وتنفق كثيرا من الأموال من أجل تحقيق هذا. وهي تستعين بجيش من المتحدثين باسمها من "الشباب المخادعين"، الذين ينضحون بالصدق، يقدمون الإجابات البارعة على أسئلة وسائل الإعلام. وربما ينخدع الرأي العام ويعتقد أن الصورة التي يقدمها هؤلاء المراوغون هي الصورة الحقيقية للشركة. لكن إذا تبنت وسائل الإعلام موقف الشركة، كما يحدث دائما، فإن الرأي العام يرى صورة الشركة كما يريدون له رؤيتها، صورة ربما تكون أبعد ما تكون عن الحقيقة. فالشركات تدرك أن المهم هو الصورة التي تقدمها عن نفسها وليس الحقيقة.

وقد بدأ الشكل الحديث للعلاقات العامة في التطور خلال السنوات التالية على الحرب العالمية الثانية. "ظهرت صناعة العلاقات العامة من الحرب. واكتسب رواد المهنة الأوائل ... مهاراتهم من الدعاية التي كانت دائرة زمن الحرب".(٩) وتستخدم العلاقات العامة التي نشأت من النزاع المسلح، الكلمات البارعة بدلا من الهجوم بالرصاص في جبهة القتال، من أجل كسب الرأي العام إلى صفها. وأصبحت شركات الدعاية، بتمويلها الضخم، موجودة في كل مكان؛ وأفرخت صناعتها الخاصة. وإلى جانب أقسام العلاقات العامة الخاصة بها، تستعين الشركات عابرة القومية كذلك بشركات العلاقات العامة المتخصصة لنشر رسالتها في كل مكان. وأصبحت شركات العلاقات العامة أحد أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي، وهي تقدم المشورة لكثير من الشركات عابرة القومية التي تعمل في العالم النامي.

وقد طورت شركات العلاقات العامة نوعا متميزا من المهارات. وهي ترد دائما على الانتقادات، على سبيل المثال، بإصدار تصريحات تفيد بأن الموضوع قيد البحث، أو أن الشركة التي يمثلونها تلتزم بالقواعد واللوائح. وقد تعلن أن الشركة تلتزم طواعية قانون بالقوانين واللوائح، وتحاول الابتعاد بالجدل عن السياسة إلى مسائل تقنية، مستخدمة معينا لا ينضب من المقولات التقنية للتشويش على القضية وصرف الانتباه عن المسائل الأساسية إلى الثانوية. وهي تستخدم الأساليب المعتادة، مثل ذكر أنصاف الحقائق والمراوغات لتهدئة مخاوف الرأي العام من أغذية الأطفال ولعبهم وأحذيتهم وملابسهم وغير ذلك من المنتجات المثيرة للجدل. ويقول رئيس شركة موبل اويل كومباني إن هدف العلاقات العامة هو "أن تجعل الناس يتصرفون على النحو الذي تأمل فيه من خلال إقناعهم بأن مصلحتهم في النهاية الأمر هي أن يفعلوا ذلك".(١٠)

وشركات العلاقات العامة نفسها شركات عابرة القومية. وتعد بورسون مارستلر إحدى كبرى شركات العلاقات العامة في العالم، ومن أشهرها كذلك. وهي تابعة ليونج اند روبيكان براندس، "إحدى وكالات تسويق الاتصالات الرائدة في العالم"، أحد فروع WPP، و"من أكبر مجموعات خدمات الاتصالات في العالم"، وتستعين بـ ٩١ ألف موظف يعملون في أكثر من ٢٠٠٠ مكتب في ١٠٦ بلد.(١١)

كما يبدو أن الشركة، التي اشتهرت بأدائها في "إدارة الأزمة" الخاصة بشركة يونيون كاربيد بعد كارثة بوبال، وشركة اريكسو ن بعد تسرب النفط في ايكسون فالدز، لعبت دورا أساسيا في استبعاد المناقشة حول الشركات عابرة القوميات من أجندة قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢. وبحلول ١٩٩٧، كانت قد أقامت علاقة وثيقة بمصالح شركات التبغ والتكنولوجيا الحيوية. وساعدت الشركات عابرة القومية على وضع استراتيجة علاقات عامة ناجحة فيما يتعلق بصناعة التكنولوجيا الحيوية الأوربية. وأدى هذا إلى إقرار توجيه جديد من البرلمان الأوربي يجيز تسجيل براءات اختراع للحيوانات والنباتات. وأظهرت وثيقة شركة بورسون مارستيلر (التي تسربت إلى حركة السلام الأخضر) حول كيفية فوز الصناعات الحيوية بقبول الجمهور بالمنتجات الحيوية، الطريقة التي تم من

خلالها تحديد نقاط الضعف والقوة للمنتج واللعب عليها. وتعترف هذه الوثيقة التي تم الكشف عنها، بأن "القضايا العامة المرتبطة بالمخاطر البيئية وصحة الإنسان تعد مجال اتصالات قاتل بالنسبة للصناعات الحيوية في أوربا.. وتؤكد كل أدلة البحوث على مدى تقويض مفهوم حافز الربح نهائيا لمصداقية الصناعة فيما يتعلق بهذه المسائل."(١٢) وتوضح الوثيقة محاولات الشركات الكبرى للتلاعب بالحوار.

وتورد شركة علاقات عامة كبرى أخرى، هي هيل ونولتون، كل من جلاكسو سميث كلاين سينجابور، وسلسلة مكدونالد، وبروكتر وجامبل، وستاربكس موان جاي ضمن قائمة عملائها. كما استعانت بها نسله في ثمانينيات القرن الماضي لإرسال مواد دعاية إلى كهان الكنيسة والهيئات الدينية في محاولة لثنيها عن مقاطعة أحد منتجات نسله الرئيسية (انظر الفصل الثالث).

وتقول جوديث رشتر أنه بعد تبني منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨١ لائحة تسويق بدائل لبن الأم بفترة وجيزة "صارت الشركات عابرة القومية مهتمة بالتأثير العالمي للمواطنين. وقامت.... بالتشهير بما يعدونه ممارسات ضارة في المجال من جانب الشركات واستخدام مقاطعة المستهلكين لتغيير ممارساتها."(١٣) وفي أغسطس ١٩٨٠، أرسل إرنست ساوندرز نائب رئيس شركة نسله مذكرة سرية إلى مدير عام الشركة يقول فيها:

"في ضوء حملة الدعاية الشاملة التي تتصاعد الآن من خلال الشبكة الدولية للعمل من أجل أغذية الأطفال (IBFAN)، واحترافية العناصر المنخرطة بها، هناك دائما احتمال لأن نكسب المعركة في الولايات المتحدة ونخسر الحرب، نتيجة للضغوط المستمرة على حكومات البلدان النامية والسلطات الطبية. ومن الواضح أننا في حاجة ماسة إلى القيام بعملية دعاية مضادة فعالة، من خلال شبكة من المستشارين الأكفاء في الأماكن الرئيسة، لديهم معرفة بتقنيات تغذية الأطفال في البلدان النامية، وعلاقات جيدة تسهل نشر المواد."(١٤)

إنها مجاملة لمنظمة غير حكومية أن يشار إلى نشاطها بجملة "حرفية العناصر المنخرطة". لكن ذلك يخفي تمويل ونفوذ الشركات عابرة القومية. وهذا يعني بالنسبة للشركات توظيف عدد كبير من الناس وكل العناصر المتخصصة الممكنة

في مواجهة المنظمات غير الحكومية التي تستعين في معظم الأحيان ببضعة أشخاص لا أكثر. وكانت "عملية الدعاية المضادة" في تصاعد عندما أسست نستله "مركز التنسيق من أجل التغذية" في محاولة لتحسين صورة الشركة والتغلب على الانتقادات الموجهة لها. وتقول رشتر أن الشركات عابرة القومية سوف تسعى إلى إخفاء القضايا الخلافية عن أعين الرأي العام، لكنها إذا أخفقت في ذلك فستلجأ إلى "الجمع بين استراتيجيات أربع للتأثير في النقاش العام: الإرجاء، ونزع الصفة السياسية، وتحويل الانتباه، والمراوغة".(١٥)

لكن بالنسبة لبعض القضايا، تلجأ الشركات عابرة القومية إلى الطرق المباشرة في محاولة لإقناع الجمهور بقضيتها. وفي مايو ١٩٩٨، أطلقت شركة مونسانتو (انظر الفصل الثاني) حملة علاقات عامة في المملكة المتحدة، بتكلفة مليون جنيه إسترليني في محاولة لإقناع الناس بجودة الغذاء المعالج جينيا. وعلى صفحة إعلانات كاملة بالصحف واسعة الانتشار، لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر، حاولت تلطيف العملية. وكافحت المنظمات غير الحكومية بتمويلها المحدود من أجل تسليط الضوء على ضعف حجج الأغذية المعدلة جينيا.

وبينما تستعين المنظمات غير الحكومية بقوة الحجج المتماسكة المعقولة، تلجأ الشركات عابرة القومية إلى المال والخداع للفوز بالمعركة. وتعد شركات التبغ مثالا على ذلك، حيث تستعين بكل الحيل المعروفة من أجل منع وضع ضوابط على أنشطتها. ورغم ذلك انحسر المد عندما أصبح الناس على دراية بمدى الغش الذي يتعرضون له. وصار الناس يطرحون المزيد من التساؤلات حول أنشطة الشركات عابرة القومية. ولم يعد من الممكن التسليم بتلاعب الشركات.

التأثير على منظمة التجارة العالمية

تتكون منظمة التجارة العالمية من الدول وليس الشركات. لكن الشركات لديها ما يكفي من القوة لممارسة نفوذ واضح على أجندة منظمة التجارة العالمية. وتتماشى قرارات منظمة التجارة العالمية عادة مع تنتظره الشركات. ويتولى وزراء الحكومة وموظفيهم توجيه اجتماعات منظمة التجارة الدولية تحت إشراف ممثلي الشركات الكبرى الذين ربما كانوا من أعضاء الوفد الرسمي. ويتوقع ممثلو الشركة أن تكون كلمتهم مسموعة عندما يمارسون الضغط من أجل اتخاذ

القرارات التي تساعد شركاتهم. و"يمكن للدور الذي تلعبه الشركات عابرة القومية في اقتصاد الدول أن يجعل الحكومة المضيفة مستمعا شديد الاستيعاب بانتباه؛ وتفوق صلات الشركات بصانعي القرار في منظمة التجارة العالمية تلك التي تتمتع بها جماعات المواطنين والمنظمات غير الحكومية".(١٦)

وتمثل التجارة المجال الرئيس للشركات عابرة القومية، ولذلك أقامت علاقات وثيقة بصناع السياسات المتعلقة بالتجارة. وفي المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة العالمية التي تأسست بناء عليها منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، لعبت الشركات دورا قويا في صياغة النتائج ـ الأمر الذي بشر بعهد من التجارة الأكثر حرية. وفي خلال المحادثات، "شغل ممثلو الشركات عابرة القومية المجموعات الاستشارية الخمسة عشر التي أنشأتها إدارة ريجان من أجل صياغة مواقف الولايات المتحدة".(١٧) وقدم ممثلو الشركات عابرة القومية "مسودات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المهمة"(١٨). وتقول ميريام فاندر ستيشيل: "إن إدارة التجارة الدولية بوزارة التجارة تحدد هدفها الأساسي في ... تكريس جهودها من أجل مساعدة الشركات الأمريكية على المنافسة في السوق العالمية". ويتمتع اتحاد الصناعيين وأصحاب الأعمال في أوروبا ومقره بروكسل ـ "الذي يتكون من ١٦ مليون شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة في أوروبا"ـ باتصالات عديدة مع المفوضية الأوروبية سواء عبر المكالمات التليفونية أو زيارات المسئولين."(١٩)

ويواصل اتحاد الصناعيين وأصحاب الأعمال في أوروبا تأثيره الفعال على محادثات منظمة التجارة العالمية. وقد أسس موقعا الكترونيا خاصا "مكرسا لأنشطة الاتحاد المتعلقة بأجندة الدوحة للتنمية بدأ بثه في نوفمبر ٢٠٠١".(٢٠) وهو يحث على تحرير التجارة الدولية من القيود بقدر الإمكان. وفي ٢٠٠٧، غير الاتحاد أسمه إلى الأعمال الأوربية BusinessEuro.

إن قواعد منظمة التجارة الدولية تخدم مصالح الشركات العابرة للقومية والشعوب البلدان الغربية، وليس معظم الشعوب في البلدان النامية. ومبدأ منظمة التجارة الدولية المتعلق بعدم التمييز في المعاملة هو في صالح الشركات بصورة كبيرة. ويعني المبدأ ضرورة أن تلقى الشركات الأجنبية المعاملة نفسها التي تلقاها الشركات المحلية؛ وغير مسموح للحكومات التمييز لصالح الشركات

المحلية. وهذا المبدأ له الأسبقية على المصالح الوطنية مثل الحاجات التنموية والآثار الاجتماعية الاقتصادية والظروف البيئية وحتى التشريعات. ويأتي تنظيم مصالح المواطنين في المرتبة الثانية بعد تحقيق نمو السوق الحر. ويؤكد هوس تحرير التجارة أن المجتمع منظم بأسلوب يعزز أرباح الشركات.

وتمتلك الشركات عابرة القومية القوة الكافية لتحويل طلبات عضوية منظمة التجارة الدولية إلى ميزة خاصة بها ـ تدعو إلى عدم منح العضوية للبلدان النامية الراغبة في الاشتراك ما لم تبذل جهدا أكبر في تحرير اقتصادها. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركة التي مُنعت من بيع منتجاتها إلى أحدى البلدان الطامحة إلى عضوية منظمة التجارة الدولية، رفع الحظر أولا قبل أن تتمكن من الانضمام. وقد أمنت ضغوط الشركات عابرة القومية القواعد الجديدة للتجارة الدولية التي ترمي إلى خلق "نظام عالمي في صورة عابرة القومية".[٢١]

وفي ظل قواعد منظمة التجارة الدولية، يسمح للبلدان النامية أن تمنح فلاحيها قدرا من الحماية في مواجهة الواردات الزراعية. لكن برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحول بينها وبين هذه الحرية.

لقد تراجعت الحكومات وتقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة، ولهذا نما دور الشركات عابرة القومية. ويدور التساؤل حول إذا ما كانت الشركات عابرة القومية، بفضل نفوذها المجرد، يحسب حسابها أكثر من وجهات نظر الرأي العام، الذي لا يمتلك مثل هذه القنوات إلى صانعي السياسات. كما تحاول الشركات عابرة القومية تقديم نفسها باعتبارها فاعل خير اقتصادي، قادر على تقديم المعونة للبلدان الفقيرة. وقد بدا ذلك واضحا، على سبيل المثال، عندما أخبر ممثل شركة إنرون، شركة الطاقة سيئة الصيت ومقرها في الولايات المتحدة، لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي بأن الأطراف التابعة للقطاع الخاص، "مثل شركتنا وغيرها، قادرة الآن على تطوير وإنشاء وامتلاك وتشغيل مشروعات بنية أساسية تابعة للقطاع الخاص في تلك البلدان".[٢٢] وجاء في تقرير الحرب على الحاجة أن شركة وول-مارت أيضا لعبت "دورا رائدا في الضغط على التجارة الدولية، والتشجيع على خفض التعريفة الجمركية وتحرير التجارة".[٢٣]

التجارة العادلة

تشهد التجارة العادلة الازدهار ـ تجاوزت مبيعات المملكة المتحدة نسبة ٦٠٪ في عام ٢٠٠٧.[٢٤] ويأتي اهتمام بعض الشركات عابرة القومية بالتجارة العادلة من أنها توفر منطقة قابلة للنمو بصورة واضحة، وأيضا لأنها ترى أن مشاركتها فيها يحسن من صورتها.

وكانت القهوة، وهي إحدى السلع التي تشمل تجارتها نطاقا واسعا على مستوى العالم، من أول منتجات التجارة العادلة التي اعتمدت، وذلك في هولندا عام ١٩٨٩. وشقت شركة البن ماكس هافيلار طريقها إلى التجارة العادلة، وتزعمت تأسيس منظمة على مستوى العالم عام ١٩٩٧، هو اتحاد المؤسسات الدولية للتصديق على علامات التجارة العادلة (FLO). ووضعت هذه المنظمة معايير التجارة العادلة للتصديق على الإنتاج، ومراجعة حسابات التجارة وفقا لهذه المعايير، ومنح علامات اعتماد للمنتجات. ويتألف الاتحاد من منظمات في عشرين دولة. وصندوق التجارة العادلة هو عضو المنظمة عن المملكة المتحدة.

وبمقتضى المعايير التي وضعها، يحق للاتحاد استبعاد الشركات التجارية التي تخالف قواعد التجارة العادلة. لكن الجدل ثار في ٢٠٠٥ عندما قدمت نسله للأسواق نوعا من القهوة يلتزم بقواعد التجارة العادلة، هو نسكافيه بارتنرز بلند. وقرر صندوق التجارة العادلة منح علامته لقهوة نسله. ولدى نسله ٨٥٠٠ منتجا، بخلاف نسكافيه بارتنرز بليند، تواصل المتاجرة فيها كلها كعهدها السابق. وتعتبر نسله من أكثر الشركات البريطانية تعرضا للمقاطعة، واعتُبرت الشركة "الأقل التزاما بالمسئولية" في تصويت تم من خلال الإنترنت على المستوى العالمي.[٢٥]

ووجهت الحملات انتقاداتها إلى هذه الخطوة، حيث يعتقد القائمون عليها أن بعض ممارسات نسله ليست جيدة بما يكفي لمنحها العلامة، التي يتوقف عليها الانضمام لمنظومة التجارة العادلة. وأشارت الحملات إلى "شراستها في تسويق أغذية الأطفال" وسلطت الضوء أيضا على ما تقوم به من "أنشطة قامعة للنقابات العمالية، وتورطها في عمالة الأطفال، وتدمير البيئة من خلال شركات تعبئة المياه التابعة لها، واستخدام تكنولوجيا التعديل الوراثي". ووفقا لأحد باحثي اتحاد عمال المنتجات الغذائية الكولومبية، فقدت ١٥٠٠٠٠ أسرة تعمل في زراعة البن

مصدر رزقها نتيجة لسياسات نسله. وقال عن منتجات التجارة العادلة أنها مجرد "مزحة كبيرة".[٢٦]

وكانت التصريحات الرسمية الصادرة عن نسله فيما سبق تنتقد التجارة العادلة، لكن الشركة الآن تقول أن قوى السوق جعلتها تغير رأيها. وقال متحدث باسم نسله "وجدنا أن هناك مستهلكين مهتمون للغاية بقضايا التنمية ربما لا يشترون حاليا منتج التجارة العادلة، وقد تجذبهم إلى هذا السوق قوة العلامة التجارية لنسكافيه".[٢٧]

ورد على ذلك بنديكت ساوثورث مدير حركة التنمية العالمية، وأحد الأعضاء المؤسسين لصندوق التجارة العادلة بقوله:

من المرجح أن يكون إنتاج قهوة نسله براتنرز بليند محاولة للاستفادة من سوق متنامية أو ممارسة أنانية في مجال التسويق، وليس بداية تحول أصيل في نموذج نسله. وإذا كانت نسله تؤمن حقا بقوة التجارة العادلة لغيرت ممارساتها، واستراتيجياتها في الضغط وإصلاح الشركة بصورة جذرية لضمان حصول مزارعي البن على عائد عادل نظير جهودهم. وحتى ذلك الحين سوف تبقى نسله جزءا من المشكلة وليست حلا لها.[٢٨]

ودافع اتحاد التجارة العادلة عن قراره بشأن شهادة التصديق على المنتج، قائلا إنه:

أوفى بمعايير التجارة العادلة لإعطاء شهادات التصديق، وتأهل بالتالي لحمل علامة التجارة العادلة. وتتمثل مصادر البن في خمسة تعاونيات لصغار الملاك في إثيوبيا والسلفادور تم التصديق عليها بصورة مستقلة من قبل اتحاد المنظمات الدولية لمنح علامات التصديق على التجارة العادلة. وتم تسجيل جميع المتعاملين في سلسلة التوريد لدى نظام التجارة العادلة وصاروا يعملون وفقا لمعاييرنا التجارية.[٢٩]

ولا شك أن منح العلامة إلى أحد منتجات نسله يعد شيئا جيدا بالنسبة للشركة. فهو يضفي عليها نوعا من الاحترام، والارتباط بحركة للتجارة العادلة تحظى بتقدير كبير. وبإمكان الشركة وضع علامة التجارة العادلة على العبوات ـ

رغم أن باقي منتجاتها من البن يتم تداولها عبر النظام العام المتقلب وغير العادل لتجارة البن. وكان هناك مبرر قوي لتوسيع معايير التجارة العادلة بحيث يتحدد انضمام الشركة العابرة للقومية للنظام بناء على مجمل سلوكها.

وتقدم الشركات عابرة القومية منتجات تبدو كمنتجات تجارة عادلة وإن كانت ليست كذلك في الحقيقة. وعلى سبيل المثال، أنتجت كرافت، وهي ثاني أكبر شركة للمنتجات الغذائية في العالم والتي تمتلك كينكو وماكسويل هاوس، ماركة قهوة تسمى كينكو ساستنبل دفلوبمنت.

وتقول شركة كرافت للأغذية أن القهوة مصنوعة بالكامل من حبوب من مصادر زراعية مستدامة ومعتمدة، كما أنها مصدق عليها بصورة مستقلة من تحالف الغابات المطيرة، وهي منظمة مستقلة لا تهدف للربح. وتزعم أنه باعتماد المزارع من قبل تحالف الغابات المطيرة، يمكن حماية الغابات والمناطق البرية، بينما يعامل عمال المزارع باحترام ويتاح لهم ولأسرهم الحصول على المياه النقية والرعاية الطبية والتعليم.

وتدفع كرافت إلى المزارعين الملتزمين بمعاييرها الأخلاقية علاوة قدرها ٢٠٪ على سعر حبوب البن الأخضر في السوق المفتوح. وعندما يكون السعر العالمي أقل من ١٠٠ سنت للرطل ـ من ١ يناير ٢٠٠٥ إلى ديسمبر ٢٠٠٧ كان متوسط السعر المركب أقل من ٩٨ سنت للرطل ـ يتلقى المزارعون أقل من الـ ١٢٦ سنت التي تدفع للمزارعين في ظل نظام الزراعة العادلة المعتمد.[٣٠]

ويوجه صندوق التجارة العادلة النقد إلى خطة كرافت، حيث يعتقد أن تكاثر شهادات التصديق المتنافسة "من شأنه إرباك الناس... وعندما يرى الناس في تلك المبادرات مثيلا للتجارة العادلة، علينا أن ننبه إلى أنها في الواقع لا تمت للتجارة العادلة بصلة".[٣١]

ويترتب على مشاركة الشركات عابرة القومية في التجارة العادلة شراء الناس لمنتجات تجارة عادلة تقدمها شركات متورطة في أنشطة تدمر مصادر رزق الفقراء. وينبغي على الشركات عابرة القومية إظهار التزامها بالتجارة العادلة. فموزعون مثل ماركس أند سبنسر وتوب شوب ومونسون ونكست أند دنهامز تبيع منتجات من

الملابس تعتبر من ضمن التجارة العادلة. لكن، وحتى تظهر جديتها في هذا الموضوع، عليها أن تحول كل أو معظم منتجاتها، كلما أمكن، إلى التجارة العادلة.

وقد جاءت أهم التطورات حتى الآن فيما يتعلق بالشركات والتجارة العادلة في فبراير ٢٠٠٨، عندما أعلنت شركة تكرير السكر تيت أند لايل أن السكر الذي تنتجه سوف يدخل نطاق التجارة العادلة في نهاية ٢٠٠٩. ويأتي السكر من ٦٠٠٠ مزارع صغير في بلايز. وتعتبر تيت أند لايل أول شركة عامة تتحول بالكامل إلى التجارة العادلة. وتعني النقلة أن "يتمكن عدد أكبر من الناس من اختيار السكر الذي يدخل في نطاق التجارة العادلة في كل مرة يشترون فيها".[٣٢] إنها تذهب بشركة عامة إلى ما وراء العلاقات العامة. ولإظهار الالتزام بالتجارة العادلة، ينبغي على الشركات الأخرى أن تتبع هذا المسلك.

المسئولية الاجتماعية للشركات

تشجع الحكومات وكثير من الشركات العابرة للقومية الآن الشركات على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. وتعريف حكومة المملكة المتحدة للمسئولية الاجتماعية للشركات:

إنه يعني، بالأساس، بمدى اهتمام الشركات في عملها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالطريقة التي تعمل بها - تعظيم الأرباح وتقليل الجوانب السلبية. ونرى المسئولية الاجتماعية للشركات، تحديدا، في تلك الأعمال الطوعية التي يمكن للشركة القيام بها، والتزامها، أولا وقبل أي شيء، بحد أدنى من المتطلبات القانونية، في معالجة المصالح المتضاربة بين مصالحها ومصالح المجتمع الأوسع على حد سواء.[٣٣]

لكن السؤال هو إلى أي مدى تمثل المسئولية الاجتماعية للشركات ستار دخان، وشكل من أشكال العلاقات العامة. وهناك من المؤكد الكثير من الوسائل يجب التي أن تعبر بها الشركات عن مسئوليتها - مواثيق شرف، مبادئ، توجيهات إرشادية عامة، معايير، وغير ذلك. وبينما "تسعى" هذه الطرق التي تنتهجها الشركات للتعبير عن مسئوليتها إلى "تشجيع الشركات على ممارسات أكثر مسئولية وقابلية للمساءلة، يظل تطبيقها في الواقع محدودا".[٣٤]

ويعتقد جورج مونبيوت أن "الغرض من وفاء الشركات بالمسئولية الاجتماعية، هو تفادي وضع الضوابط لعملها. إنها توحي للحكومات والرأي العام بأن القواعد الملزمة غير ضرورية، بما أننا نحقق نفس الأهداف بوسائل أخرى ... فالمسئولية الاجتماعية للشركات أداة للعلاقات العامة الغرض منها ذر الرماد في العيون."(٣٥)

وقد أثبتت الشركات عابرة القومية حتى الآن أن المسئولية الاجتماعية ليست إلا ستار دخان. وقدم جويل باكان إحدى الرؤى المتصلة بهذا الموضوع، وقال إن المسئولية الاجتماعية للشركات تعتبر في الوقت الحاضر غير شرعية، "على الأقل عندما تكون حقيقية". وقال إن المسئولية الاجتماعية للشركات غير حقيقية، لأن مسئولية مديري الشركات هي توليد الأموال لصالح حملة أسهم شركاتهم، وإعطاء الأولوية لمصالحهم قبل أي شيء آخر. ويقول باكان إن "الشركة لا تفعل إلا ما يعلي من شأنها، وهناك تقييد شديد لما يمكن أن تقدمه من خير".(٣٦) (انظر أيضا الخلاصة) إننا بحاجة إلى وجود دور حقيقي للمسئولية الاجتماعية للشركات. لكن لكي يحدث هذا، ينبغي تغيير قانون الشركات.

الخلاصة

من جهتهم، لن يكون فقراء العالم أبدا من زبائن العلاقات العامة للشركات. إنهم بالأحرى ضحايا "لضربة مزدوجة" على الأغلب ـ الارتباط بين أنشطة الشركات عابرة القومية، وممارسات العلاقات العامة للدفاع عنها. ورغم أنها ليست مؤامرة على الفقراء، فإن لها نفس الأثر.

الفصل الثاني عشر

مواجهة القوة: وضع الضوابط والاستغناء والتحرك

هل تتوقع أبدا أن يكون لشركة ما ضميرا عندما لا يكون لها روح تُلعن ولا جسد يؤلم؟ (البارون إدوارد ثارلو).

(يشجعون أنفسَهُم على الشر... فيرميهم الرب بسهم) (المزامير ٦٤ :٥ ـ ٧)

لقد انتقلت السلطة من الحكومات إلى الشركات عابرة القومية، من الهيئات المنتخبة إلى الشركات المسئولة أمام حملة أسهمها. أصبحت السلطة بيد الشركات. وهي تستخدم سلطتها في التأثير على سياسات الحكومة ولتغيير القوانين لصالحها. إنها تدفع فكرة الخصخصة وتستولي على بعض الأدوار الاقتصادية التي كانت تلعبها الحكومة يوما ما. وهي تستخدم مركزها وعضلاتها للتأثير على المفاوضات الدولية، بأساليب تزيد من معاناة الفقراء. وتستخدم قوة العلاقات العامة لتؤكد لنا أن كل شيء على ما يرام. بل أنها تتلقى، في بعض الحالات، التمويل من برامج الدعم.

وقد أصبحت الشركات عابرة القومية قوية للغاية وتعوق جهود محاربة الفقر في البلدان النامية. وهناك ثلاثة أساليب عريضة لمواجهة سلطتها- وضع ضوابط، والاستغناء عن الشركات وتحركات محددة من جانب جامعات المصالح مثل حملة الأسهم والفلاحين، على سبيل المثال. وتشارك الحكومات في وضع الضوابط. ويشارك الناس في الاستغناء عن الشركات ـ ويبدو هذا بصورة متزايدة خيارا أكثر فاعلية من وضع الضوابط. ويمكن الجمع بين الأساليب الثلاثة.

وضع الضوابط

بينما اكتسبت الشركات طابعا عالميا، لم تتطور التنظيمات الخاصة بها بما يناسب هذا التطور. فلا يوجد تنظيم دولي ينظم عمل الشركات، وكثير من تصرفات الشركات عابرة القومية تتم دون تسجيل ولا محاسبة. وهناك دعوة قوية إلى معاملة الشركات عابرة القومية في إطار من الحوكمة العالمية، وليس بترقيع القوانين والتنظيمات المحلية التي عادة ما تكون ضعيفة. فالشركات العالمية في حاجة إلى قواعد عالمية.

وتعود صعوبة وضع ضوابط عالمية للشركات عابرة القومية إلى أن القواعد القائمة تعلى من شأن التجارة على حساب التنمية والحاجة إلى وضع ضوابط للشركات. وتعطي أهمية أكبر للحركة الحرة للسلع والخدمات عبر الحدود على البشر. وترى الحكومات وأكاديميو السوق الحرة في سيادة التجارة التي تؤثر على طريقة تفكيرهم الشيء الأهم. وتقف المؤسسات الراسخة في وجه كل ما يطال التجارة الدولية أو شركات التجارة عابرة القومية. فالسوق الحر له الأولوية على التنظيم.

وعادة يرى القادة الغربيون التنظيمات القائمة، على ما هي عليه من ضعف، باعتبارها أمرا يجب إلغاؤه، وليس تدعيمه. وقال وزير خزانة المملكة المتحدة في فبراير ٢٠٠٥:

"إن تنظيم الشركات مشكلة تطرح نفسها منذ عدة سنوات على كل البلاد الصناعية... وبالنسبة لجميع الشركات كبيرها وصغيرها، قمنا بإلغاء أو تعديل ما يزيد على ٤٠٠ من القواعد المنظمة المنفصلة... وسوف نستمر في إزالة الحواجز... واضعين جميع الضوابط الجديدة أو القائمة تحت اختبارات دقيقة جديدة فيما يتعلق بتأثيرها على التنافسية... إنني أود التشاور معكم، أيتها الشركات الأوروبية، في كل مرحلة من المراحل."(١)

فالشركات هي التي ستستشار، وليس الفقراء الذين يتأثرون بأنشطة هذه الشركات. وتمتلك الشركات عابرة القويمة من السطوة ما يجعلها قادرة على إقناع الحكومات الغربية بألا تضع ضوابط لأنشطتها. ففي فبراير ٢٠٠٨، على

سبيل المثال، تبين أن رؤساء بعض أقوى الشركات عابرة القومية البريطانية وأكثرها إثارة للجدل، ومن بينها شل، وبات وجلاكسو سميث كلاين، كانت جزءا من جماعة ضغط سرية لها قنوات اتصالها السرية مع رئيس الوزراء. ولم يظهر وجود هذه الجماعة، ووثائقها المراقبة بصرامة، إلى النور إلا بعد أن حكمت مفوضية المعلومات في المملكة المتحدة أن من حق الرأي العام معرفة مدى نفوذ جماعات الضغط على الوزراء. ويمارس رؤساء الشركات عابرة القومية ضغوطهم من أجل تخفيف وطأة الإجراءات البيروقراطية على الشركات عابرة القومية، و"حاولوا إقناع بلير بعدم إدخال إجراءات أشد صرامة بعد الفضائح التي تورطت فيها انرون وغيرها من الشركات الأمريكية."(٢)

وبفضل وضعها القوي في المجتمع، تحتاج الشركات إلى وضع قواعد تنظم عملها. فلا يمكن الوثوق في أنها سوف تضع الضوابط لنفسها. ومن الدروس الأساسية المستخلصة من انهيار إينرون أن الضوابط التي تضعها الشركات لنفسها لن تكون لها قيمة، حيث إنها عندما تترك لأجهزتها، من الممكن أن ينجرف البعض منها على الأقل إلى تصرفات غير مسئولة. والدعوات إلى وضع ضوابط ملزمة للشركات عابرة القومية آخذة في التصاعد.

وتحدد أكشن ايد ستة أسباب للدعوة إلى تنظيم شركات الغذاء العالمية. وتنطبق الأسباب إلى حد بعيد على كل الشركات:

١ ـ تسيء الشركات عابرة القومية استخدام قوة السوق لاستنزاف ثروات المجتمعات الفقيرة.

٢ ـ تدفع الشركات عابرة القومية أسعارا منخفضة وتستولي على القيمة المتحققة.

٣ ـ تهمِّش الشركات عابرة القومية الفلاحين والعمال الريفيين.

٤ ـ لا تتحمل الشركات عابرة القومية المسئولية كاملة عن الآثار التي تخلفها على حقوق الإنسان والبيئة.

٥ ـ المسئولية الاجتماعية للشركة اختيارية وغير كافية.

٦ ـ تحرم الشعوب المتضررة من أنشطة الشركات من الحصول على حقوقها بقوة القانون.(٣)

وفي القطاع الغذائي والزراعي، تمارس شركات الأغذية الزراعية عابرة القومية قوتها في السوق من أجل رفع سعر مستلزمات الزراعة، وتتورط في ممارسات غير عادلة عند الشراء، وتشكل كارتلات لتثبيت السعر، وتحرم الشركات المحلية من الأسواق، وتخفض أسعار السلع التي يبيعها الفلاحون. وتتزايد الفجوة بين أسعار المزرعة وأسعار التجزئة، وتكون أكبر في البلدان التي تتركز فيها القوة السوقية للشركات عابرة القومية. ويقدر البنك الدولي تكلفة هذه الفجوة في الأسعار بالنسبة للبلدان التي تصدر السلع الأساسية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي كل عام. وتتيح قوة السوق التي تتمتع بها شركات الأغذية الزراعية لهذه الشركات وضع "قواعد اللعبة"، ووضع معايير صارمة التي لا يمكن لفقراء الفلاحين الوفاء بها.

والقوانين المحلية منقوصة ولا تطبق بعدالة في البلدان الفقيرة، ويمكن للشركات عابرة القومية تجنب المقاضاة باستغلال الانفصال القانوني بين الشركات الأم وتوابعها. وتعمل الشركات عابرة القومية في ما يمكن اعتباره "فراغ تشريعي"، بمقدورها فيه إضعاف قوانين العمل والبيئة والصحة العامة، وانتهاج معايير مزدوجة من خلال التصرف بصورة مسئولة في البلدان التي تضع قواعد أكثر صرامة، والتصرف بمسئولية أقل في الأماكن الأخرى. وعندما تنتهك الشركات عابرة القومية حقوق الإنسان والبيئة، فإن المجتمعات المتضررة الساعية إلى الإصلاح عبر قوانين بلدها، أو تلك التي يوجد بها مقر للشركة، قد تحرم من العدالة. وعادة ما تكون السلطات الوطنية غير راغبة، أو غير قادرة على مقاضاة الشركات، بينما لا توجد آلية دولية تلزم الشركات بالانصياع للقانون.

ويقول تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية إن الشركات عابرة القومية "مهمة للغاية وتسيطر تماما على قسم من الاقتصاد العالمي بقدر لا يجعلها تنصاع طواعية للقانون".(٥) و"ربما كان وضع الضوابط لعمل الشركات عابرة القومية أكثر مشاكل العولمة إلحاحا ... ولم يحدث في تاريخ البشرية أن تمتع عدد صغير نسبيا من الشركات الخاصة بمثل

تلك السلطة... ومن الضروري وضع سلطة الشركات عابرة القومية تحت الرقابة الديمقراطية"، كما تشير منظمة المعونة المسيحية.[٦] وتعتقد الهيئة بضرورة إنشاء هيئة عالمية جديدة للإشراف على تنظيم الشركات عابرة القومية، وضمان صيانة أنشطتها لحقوق الناس الأساسية، والمساهمة في القضاء على الفقر في العالم. ومن خلال صياغة هذه التوصيات، تقترح المعونة المسيحية إنشاء هيئة تنظيمية عالمية الهدف منها:

ـ وضع لائحة بقواعد إدارة الشركات عابرة القومية.

ـ مراقبة الالتزام باللائحة.

ـ أن تضم وحدة دعم من المواطنين لمساعدة المنظمات في رفع قضايا في المحاكم الدولية.

ـ مباشرة التحقيقات مع الفروع.

ـ منح الهيئة سلطة إصدار أحكام ملزمة قانونا في وجه انتهاكات الشركات عابرة القومية للائحة.

ـ وتقييد حالات حجب المعلومات حول أنشطة الشركات عابرة القومية.

ـ مراقبة انتهاكات السوق، مثل الكارتلات والاحتكارات.

ـ مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم النصح بشأن قدرته على الإسهام في التنمية المستدامة من عدمه.[٧]

ويؤكد المنتدى العالمي للعولمة على برنامج من شقين للتحرك بشأن الشركات عابرة القومية. ويدعو البرنامج، في المقام الأول، إلى إلغاء الدعم الذي يقدم للشركات،[٨] والحقوق الخاصة للشركة، والآليات التي من خلالها تمارس الشركات نفوذها على السياسة العامة:

لا تحرم هيمنة الشركة على العملية السياسية الناس من أن يكون لهم صوت مؤثر فحسب، لكنها تستبعد أيضا صوت الشركات المحلية التي يجب على السياسات العامة السعي إلى ما فيه صالحها. وبينما يمتلك مديرو الشركات كل الحق للمشاركة في العملية السياسية باعتبارهم مواطنين، لا مكان للشركات

نفسها في العملية السياسية الديمقراطية إلا لو طلب منها المسئولون الحكوميون أو جماعات المواطنين تقديم المشورة.[٩]

ثانيا، هناك حاجة إلى سياسات تعيد بناء اقتصادات قادرة على تلبية الحاجات الإنسانية. "أنشطة ضرورية تتضمن تقييد قدرة الشركات على الحراك، وتعزز الملكية المحلية وتصلح الأنظمة المالية والنقدية بشكل جذري من أجل إنهاء، أو على الأقل الحد بشدة، من المضاربات المالية، وتعيد للمال نزاهته".[١٠]

والسبيل الثاني هو ترك الحكومات بعض المعاملات الاقتصادية مثل مسائل إدارة الخدمات أو الموارد، "خارج نطاق نفوذ" الشركات عابرة القومية، وأن تنظمها بحيث تعالج فقط بواسطة آليات لا تخضع لنظام الشركات أو السوق. ويمكن ضم شبكات المياه النقية والرعاية الصحية إلى هذه الفئة. ولا ينبغي من ثم أن تعامل كسلع، تتاح فقط لمن يقدرون على دفع الثمن، ولكن بالأحرى أشياء يجب توفيرها لكل المواطنين باعتبارها حقوقا أساسية.[١١]

واقترحت جماعة أصدقاء الأرض التوصل إلى معاهدة خاصة بمساءلة الشركات، تلزم الشركات عابرة القوميات بمراعاة المصالح الاجتماعية والبيئية وتصونها، والتأكيد في القانون الدولي على حق الناس في السعي إلى الإنصاف من الشركات. فإذا ما أمكن مقاضاة الشركات عابرة القومية بمقتضى القانون الدولي، سوف تكون أكثر حرصا عند ممارسة أنشطتها.[١٢]

وقد أدت التحركات التي حدثت على المستوى الدولي من أجل وضع ضوابط للشركات إلى إثارة بعض الصعوبات في وجه الشركات عابرة القومية. وفي أكتوبر ٢٠٠٦، أصدرت حكومة المملكة المتحدة قانون الشركات. وتبع ذلك تنظيم المنظمات غير الحكومية لحملة مكثفة. وفي أكتوبر ٢٠٠٧، بدأ تطبيق الكثير من بنود القانون. ويلزم القسم ٤١٧ مديري الشركات العامة بمراعاة الآثار الاجتماعية و البيئية الناجمة وأن يضمنونها تقاريرهم السنوية. ونظريا، يتوقع أن تورد الشركات في تقاريرها الإجراءات التي اتخذتها لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أو مدى شرعية ممارساتها بالنسبة للعاملين. وينبغي أن تتضمن تقارير مصانع الأغذية الإجراءات التي تتخذها للتأكد من أن المكونات، مثل زيت النخيل تنتج بطريقة تراعي المعايير الأخلاقية والاستدامة. ويجب أن تتضمن تقارير

شركات المناجم مدى انتهاك أنشطتها لحقوق الإنسان ودورها في تدمير البيئة، ومدى تعاونها مع المجتمعات المحلية في معالجة مثل هذه القضايا. وفي حال عدم التزامها بذلك، يمكن، نظريا، مساءلتها قانونيا.

لكن هناك ثغرات ضخمة. فوفقا لمدير شل السابق بادي بريجز:

القسم ٤١٧ مليء بالثغرات. أهمها غياب المعايير التي تحدد أنشطة الشركات التي ينبغي أن تتضمنها التقارير. فالأمر متروك بالكامل، من ثم، لكل شركة كي تختار ما تسجله، ما يجعل من المستحيل المقارنة بين تقارير الشركات، ويسهل على الشركات كذلك التلاعب في تقاريرها؛ كما يثير مشاكل في التحقق من الأمر.. وهنا فروع للشركات الأجنبية، مثل أسدا التي تمتلكها وول-مارت، معفاة من تطبيق الضوابط عليها.(١٣)

لكن الشركات فعلت غاية ما تستطيع كي يخرج القانون الخاص بالشركات بالصورة التي تريدها. وطالما كانت تتمتع بقوة التأثير على صانعي القرار في كل المستويات، "وتتمتع بالقدرة على الوصول إلى صانعي القرار والمنتديات العالمية التي تعالج القضايا العالمية، فلا أمل في أن نحملها بالفعل على الخضوع للمحاسبة على الدمار الذي تشيعه بشكل متواصل، أو وضع حد لكل هذا" كما يرى بريجز.(١٤)

وتعكس حقيقة أين توجد السلطة ضخامة المشاكل التي تعترض سبيل وضع ضوابط منظمة للشركات على المستوى الوطني ـ ناهيك عن المستوى الدولي. وقد حدث العكس تماما عند اقتراب نهاية القرن العشرين، وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فقد أسهمت برامج التكيف الهيكلي، إلى جانب سلطة الشركات عابرة القومية، في تحرر كبير من القيود ـ إلغاء السيطرة القانونية والإدارية التي ادعت الشركات والحكومات الغربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها تعترض سبيل انطلاق قوى السوق. ورُفعت القيود على أنشطة الشركات عابرة القومية، وسط تباهي الحكومات بما تقوم به من تحرير.

وتطمئن كراسة صادرة عن مكتب الاستثمار في بريطانيا التابع لحكومة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، المستثمرين المحتملين على أنه "لن تكون هناك

قوانين أو ضوابط تنظيمية دون التأكد من الكلفة التي يمكن أن تتحملها الشركات، وتقليلها بأكبر قدر ممكن".(١٥) وأعطت حكومات عديدة ضمانات بألا يكون للعمال حقوق حتى لا يتراجع المستثمر الأجنبي.

وتزعم الشركات أنها تؤمن أيضا بالضوابط التنظيمية، "الضوابط المناسبة".(١٦) ورغم ذلك، عندما تتحدث الشركات عما تعنيه حقا الضوابط "الملائمة"، نجد أن ما تعنيه هو ضوابط "لا تحل ولا تربط". الضوابط ينبغي أن تضعها الحكومة، لكن الشركات عابرة القومية أفسدت النظام السياسي إلى حد أن الحكومات باتت في علاقة حميمة مع الشركات. وتعني الصلات الوثيقة أن تنأى الحكومات بنفسها عن وضع الضوابط بقدر المستطاع، وهكذا تتشاور عن كثب مع الشركات عابرة القومية حول شكل أي تنظيم. وستقاومه الشركات على النحو الذي تصدت به لإصدار أي قانون دولي ينظم عمل الشركات عابرة القومية. وقد توافق الشركات عابرة القومية على بعض الخطوات الرمزية، لكنها سوف تفعل كل ما بوسعها لضمان ألا تعرقل الضوابط أنشطتها.

ولا ينبغي التقليل من شأن مهارة الشركات القوية في تفادي ما لا تريد. فالشركات عابرة القومية تنجح بالفعل في الالتفاف على التشريعات الوطنية التي لا تتماشى مع مخططاتها. وفي عصر العولمة، تعد القوانين الوطنية قاصرة بشكل كبير. والشركات عابرة القومية متحركة. والشركة التي لا تعجبها قوانين بلد يمكنها تفاديها بنقل قاعدتها إلى بلد آخر تناسبها قوانينه أكثر.

وفي حين أن التشريع الدولي مطلوب، تناضل الشركات عابرة القومية بشدة للحفاظ على مكانتها المتميزة والحيلولة دون صدور أي قانون لا تراه "مناسبا". وهي تمتلك المال اللازم للاستعانة بأفضل المحامين للتصدي لفرض أي قيود على عملها وإيجاد الثغرات القانونية التي تفلت عن طريقها.

وستقنع الضغوط الجماهيرية من أجل إصدار تشريع دولي الحكومات في النهاية بالتحرك، لكن هذا قد يستغرق سنوات ولا يكفي. ومن المثير للغاية أن الشركات لا تخشى كثيرا من وضع ضوابط لأنشطتها. يقول أحد المسئولين في شل، "إننا لا نخشى التنظيم، ما نخشاه هو تمرد عملائنا".(١٧)

الاستغناء عن الشركات

يقاوم الناس في أنحاء العالم نفوذ الشركات. وهم يظهرون أن الاستغناء عنها أمر ممكن. والتنظيم مطلوب، ويكمن سبيل المراقبة الأكثر جدوى وسرعة بعيدا عن العوامل التي يمكن أن تتحكم فيها الشركات. إنه يكمن في الناس، في ثورة العميل، والاستغناء عن الشركات.

الناس هم الوصلة الأهم في خطط الشركات ويمكن أن يلعبوا دورا أساسيا في عرقلتها. وعندما يتوقف الناس بالملايين عن الشراء، أو يغيرون من عاداتهم الشرائية، فعلى الشركات أن تتجاوب أو تموت. وقد أظهرت الشركات أنها تتحرك عندما يتحرك الناس.

إن تمرد الناس يؤتي ثماره. صحيح أن الشركات قوية، لكنها ضعيفة كذلك. وهي تعتمد في بقائها في السوق على من يشترون سلعها وخدماتها. فإذا امتنع الناس عن شراء منتجاتها، انتهت الشركة. وهذا ما يظهره العدد المتزايد ممن يرفضون شراء منتجات شركات عابرة القومية بعينها وينظمون الحملات احتجاجا على أنشطتها. ويمكن لتمرد المواطنين على منتجات هذه الشركات أن يحدث تغييرات في سياستها، بسرعة وفاعلية. ويتخذ التمرد، عبر تنظيم الاحتجاجات والشراء، عددا من الأشكال.

المقاطعة

يشير استطلاع أجراه موقع السوق العالمي، وهو استطلاع إلكتروني شمل ١٥٥٠٠ مستهلك في ١٧ بلد، إلى أن ٣٦٪ من المستهلكين في أرجاء العالم يقاطعون (أي يرفضون شراء) منتجات معينة. وأكثر العلامات التجارية عرضة للمقاطعة هي كوكاكولا وماكدونالدز ونسله. وتكلف المقاطعة الشركات الكثير من الأموال. وفي مسح أجراه البنك التعاوني تبين أن المقاطعة تكلف العلامات التجارية الكبيرة حوالي مليارين ونصف المليار سنويا. ولا يقتصر نجاح المقاطعة على انخفاض المبيعات. فحسب جون مونوجوفن، النائب الأول لرئيس شركة بيجان انترناشيونال للعلاقات العامة ومقرها الولايات المتحدة، فإن المقاطعة يمكن أن تؤثر في معنويات العاملين بالشركة:

لا يفضل العاملون العمل مع شركة تتعرض للهجوم. وتجد الشركة مشقة في جذب الطلاب المتفوقين من خريجي الكليات والجامعات لأنهم يرفضون العمل مع شركة تعاني مثل هذه المشكلة. كذلك نجد أن كبار المديرين التنفيذيين ينفقون وقتا كثيرا جدا، يحتاجونه لإنجاز أشياء أخرى، في هذه المسألة.(١٨)

وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، رفض الزبائن شراء الأغذية المعدلة وراثيا. وأدى هذا إلى تغيير كبير في سياسات شركات توزيع الأغذية وسلاسل الوجبات السريعة. تقول نعومي كلاين إن "الحركة الموجهة ضد الأغذية المعدلة وراثيا تحقق الانتصار تلو الآخر، فقد أجبرت محلات السوبر ماركت البريطانية على إخلاء رفوفها من الكثير من السلع المعدلة وراثيا، ثم فرضت القوانين الخاصة بالعلامات التجارية في أوروبا".(١٩)

وقد حدث التغيير بعد انتشار المخاوف من سلامة الأغذية المعدلة وراثيا، تلك المخاوف التي لم يهدئ منها تطمينات الحكومات. وقد شهدت بريطانيا أزمة جنون البقر قبل وقت قصير من ظهور الأغذية المعدلة وراثيا، وتذكر الرأي العام التصريحات عديمة الجدوى الصادرة عن وزراء الحكومة حول الموضوع.

وقد شهدت بريطانيا أول صور المعارضة للأغذية المعدلة وراثيا في ١٩٩٦، عندما كان على المتسوقين ملء عربات التسوق بالأغذية المحفوظة في محلات السوبرماركت المحلية، ثم التوجه بها إلى نقطة الاستعلام ليطرحوا الأسئلة عن المنتجات التي تحوي مواد معدلة وراثيا. وأثارت اللقاءات والنقاشات العامة الاهتمام بهذه الأغذية؛ وبدأت محلات السوبرماركت تلاحظ هذا. وكانت سلسلة محلات آيسلاند أول من تخلي رفوفها من الأغذية المعدلة وراثيا، في ١٩٩٨. وأدى الحظر إلى وفود الآلاف من المتسوقين على محلات آيسلند، وزيادة أرباح السلسلة.

وحيث أن آيسلند لم تكن من بين أكبر شركات توزيع المواد الغذائية، فلم يأت رد المنافسين على الفور. لكن بعد نشر مقال صحفي بعنوان "بذور الكارثة"، كتبه الأمير شارلز في يونيو ١٩٩٨، بدأنا نرى تغييرا في سياسات الشركات. وفي خلال أسبوع من نشر المقال، تراجعت إحدى كبرى شركات التكنولوجيا الحيوية، أجريفو، عن خططها لزراعة أول محاصيل بريطانيا التجارية المعدلة جينيا. وقالت الشركة إنها لن تواصل السير في هذا لأن السوق غير جاهز لتقبله بعد.

وأكد على هذا استطلاعات الرأي العام والعملاء. وكانت حملة مونسانتو الإعلانية في المملكة المتحدة في ١٩٩٨، لمحاولة إقناع الجمهور بالمحاصيل المعدلة وراثيا، كارثة. فلم يقبل الجمهور بمزاعمها. وفي أكتوبر ١٩٩٨، توصلت دراسة أجرتها منظمة أصدقاء الأرض إلى أن ٥٨٪ من ٢٠٠٠ متسوق من محلات السوبر ماركت يريدون محلاتهم خالية من المنتجات المعدلة وراثيا. وفي خلال ستة شهور، أزاحت محلات ماركس أند سبنسر كل السلع المعدلة وراثيا من فوق رفوفها. ثم تلتها محلات سانزبوري في ١٩٩٩، وتبعها عدد من كبرى محلات السوبرماركت.

كما استجابت سلاسل الوجبات السريعة لرغبات زبائنها. وبحلول مارس ١٩٩٩، كانت بيتزا إكسبريس وويمبي قد حظرت بيع المنتجات التي تحوي مكونات معدلة وراثية بفروعها. كما أعلنت ماكدونالدز وبيرجر كينج عن عزمها التخلص تدريجيا من المكونات المعدلة وراثيا. لقد أحدث تمرد المستهلك على هذا النوع من الأغذية تغييرات في سياسة الشركات خلال أسابيع فقط.

وربما كانت ماكدونالدز أكبر المستهدفين باحتجاجات الزبائن على مستوى العالم ضد سياسات الشركة. وهذه الاحتجاجات الموجهة ضد ماكدونالدز هي احتجاجات "على الترويج للوجبات السريعة، واستهداف الأطفال بطريقة لا أخلاقية، واستغلال العمال، والقسوة في معاملة الحيوانات، وتدمير البيئة، وسيطرة الشركات على حياتنا".[٢٠]

والحملة نشطة في كثير من البلاد، من بينها الأرجنتين واستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وكرواتيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا ومالطة والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والفلبين والبرتغال ورومانيا وروسيا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا وتايوان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويجري الاحتفال سنويا بيوم التضامن مع عمال ماكدونالدز في شهر أكتوبر.

وفي بريطانيا، تشمل الاحتجاجات توزيع المنشورات أمام فروع ماكدونالدز ـ أكثر من ثلاثة ملايين منشور منذ ١٩٩٠ ـ وتنظيم الحملات لمنع إقامة فروع جديدة، ومن بينها احتلال موقع مقترح لإقامة فرع جديد، لمدة ٥٥٢ يوم، في هنشيلي وود جنوب شرقي إنجلترا. وفي ١٩٩٩ أقامت ماكدونالدز دعوى تشهير

ضد اثنين من المحتجين البريطانيين، هيلين ستيل وديف موريس. وحكم القاضي فيما صار يعرف بقضية التشهير بماك، وجاء بالحكم أن تسويق ماكدونالدز "يروج على غير الحقيقة لأغذية ضارة (غني بالدهون والملح وغير ذلك) بوصفها أغذية جيدة"؛ وأن الشركة "تستغل الأطفال" عبر استراتيجيتها الترويجية؛ وأنها "مسئولة مسئولية كاملة عن معاملة الحيوانات بقسوة"؛ وأنها "تدفع أجورا متدنية، وتسهم في تدني الأجور في تجارة الإمدادات الغذائية". لكن المحكمة قالت إن ستيل وديف شهرا بالشركة في بعض الجوانب وأمرت بتغريمهما مبلغ ٤٠ ألف استرليني على سبيل تعويض، وهي الغرامة التي امتنعا عن دفعها. وقد أساءت المحاكمة إلى سمعة الشركة وأضرت بها كثيرا.

وفي فرنسا، هناك احتجاجات جماهيرية ضخمة ضد ماكدونالدز ينظمها الفلاحون، من بينها تحطيم أحد محلاتها وتنظيم مظاهرة قوية ضمت ٣٠ ألفا. وقد حوكم المزارع جوزيه بوفيه بتهمة تحطيم أحد مطاعم مكدونالدز، وهي قضية حظيت باهتمام جماهيري واسع وأدت إلى اتساع هوة عدم الثقة في أغذية مكدونالدز. وشهد أولمبياد سيدني ٢٠٠٠، احتجاجات ضد استخدام الشركات عابرة القومية المفرط لكيماويات للتبريد تسهم في ظاهرة الاحترار العالمي. ويتضمن كتاب إريك كلوزر، "أمة الوجبات السريعة"، وهو عمل مرجعي في مجال صناعة الوجبات السريعة، نقدا لاذعا لماكدونالدز.[٢١] فمقاومة ماكدونالدز ـ "سواء كانت على شكل تجمعات تعارض إقامة فروع جديدة، أو حملات لتدمير صورتها العامة، أو تحدي عمالها لسلطة رؤسائهم، تظهر أن الناس في كل مكان يمكن أن يفكروا في صالحهم ويردون الضربة".[٢٢]

وتعاني نسله من المقاطعة الدولية منذ أكثر من ٢٠ عاما. وقد تأسست شبكة التحرك من أجل لبن الأطفال في أكتوبر ١٩٧٩، وتضم منظمات غير حكومية من عدد من البلدان التي يساورها القلق من لجوء شركات ألبان قوية مثل نسله وكاو وجيت وميد ـ جونسون وميجي وميلوبا وويث إلى نشر إعلانات مضللة، وتقوم بتوزيع العينات وغير ذلك من الممارسات التي تثني الأمهات الجدد عن إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية. وتنسق الشبكة أنشطة مقاطعة منتجات نسله، رائدة السوق، والتي بدأت منذ ١٩٧٧. وبفضل ضغوط المقاطعة كبحت الشركة بعض

أكثر ممارستها سوءا، مثل استخدام "ممرضات اللبن" (مندوبات مبيعات الشركة بزي الممرضات)، صور الأطفال على علب ألبان الأطفال، وبعض الإعلانات التي تنشرها في أجهزة الإعلام.

وفي ١٩٨٤، رُفعت المقاطعة بعد أن قالت الشركة إنها ستلتزم بقواعد منظمة الصحة العالمية، حتى في ظل غياب القوانين الوطنية. وقد توقف الكثير من إعلانات حملات الدعاية الواسعة النطاق التي تنظمها للترويج لبدائل لبن الأم، لكن الممارسات الأخرى مستمرة. وبعد ذلك بعامين لا أكثر، كشفت التحقيقات التي أجريت في الفلبين عن أن ٣٧٪ من الأطفال في المستشفيات يتغذون على ألبان من نسله. وهذا العمل يخالف القانون مخالفة صريحة. وفي باكستان وماليزيا وسنغافورة هناك ما يشير إلى انتهاك شركات الألبان لقواعد منظمة الصحة. وقد أعاد المستهلك فرض المقاطعة.

تخطط شبكة العمل في مجال ألبان الأطفال، التي تضم الآن أكثر من ٢٠٠ جماعة في أكثر من ١٠٠ بلد، لاستمرار المقاطعة حتى تلتزم نسله بقواعد منظمة الصحة العالمية والقرارات التالية لمجلس الصحة العالمي في خططها وممارساتها. ونسله هي أكثر الشركات تعرضا للمقاطعة في المملكة المتحدة؛ وتتلقى المقاطعة دعم الكنيسة والجماعات المعنية بصحة المستهلك والشركات واتحادات الطلبة والسلطات المحلية والنقابات وأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية. ولم تؤثر المقاطعة كثيرا على أرباح نسله، لكنها لطخت صورتها بدرجة كبيرة (انظر أيضا الفصل الثالث).

وتعرضت إكسون موبيل (إسو) للمقاطعة في ستة بلاد هي كندا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي المملكة المتحدة دارت حملة المقاطعة تحت شعار "أوقفوا إسو". ويدعي مؤيدو الحملة أن الشركة "تستخدم ثروتها ونفوذها لوقف أي تحرك دولي لمواجهة التغير المناخي". ونظمت إسو حملة إعلانية في الصحافة الأمريكية لإدانة بروتوكول كيوتو والضغط على الرئيس بوش للانسحاب منه. كما مولت الشركة حملة دعائية تكلفت ملايين الدولارات لعرقلة الجهود المبذولة لحماية المناخ، ولجأت أكثر من مرة إلى الاستعانة بدراسات علمية انتقائية وقديمة وغير صحيحة لدعم موقفها.[٢٣]

وبمجرد وصول جورج بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة في أوائل ٢٠٠١، انسحبت البلاد من بروتوكول كيوتو، تلك الاتفاقية الدولية المتعلقة بمواجهة الاحترار الكوني ـ نفس السياسة التي كانت تروج لها إكسون. وحيث أن الولايات المتحدة، بسكانها الذين يشكلون ٥٪ من مجموع سكان العالم، مسئولة عن ٢٥٪ من التلوث الذي يسبب الاحترار، جاء هذا القرار بمثابة ضربة قاصمة للبروتوكول. وقبل يومين من تنصيب بوش، دعت إكسون الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوطها من أجل "وضع الإدارة الجديدة سياسة للطاقة". وأعلنت أن "عملية كيوتو غير الواقعية والمدمرة اقتصاديا بحاجة إلى إعادة النظر".(٢٤)

وكانت إسو تدعم منذ زمن تحالف المناخ العالمي، تلك الجبهة الصناعية التي تلعب دورا بارزا في تقويض مبادرات حل مشكلة الاحترار العالمي. وقد تركت شركة بي بي التحالف في ١٩٩٧، عندما أعلن أن التغير المناخي بحاجة إلى تحرك. وحدث تخل عن المنظمة واسع النطاق من جانب شركات مثل فورد وتكساكو وجنرال موتورز في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ .وكان على إسو أن تترك التحالف عندما قرر قصر العضوية على الاتحادات التجارية، وأوقف برامجه الخاصة بالشركات. وفي ٢٠٠٢، "توقف نشاط" التحالف، مدعيا أنه حقق أهدافه "بالإسهام في وضع نهج جديد لتناول مشكلة الاحترار". وبخروج الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو، لم يعد التحالف بحاجة لإنفاق مبالغ ضخمة على أساليب الضغط التي يتبعها.

وتقول حملة أوقفوا إسو إن الشركة تواصل إنكار "حقيقة وجود الاحترار... وترفض إنفاق ولو دولار واحد من أرباحها السنوية التي تقدر بـ ١٥ مليار في السنة من أجل التوصل إلى طاقة نظيفة ومتجددة مثل طاقة الرياح والشمس... وتقوض الجهود العالمية في هذا الصدد". وتظهر الحملة أثر قوة المواطنين في السوق. ويحذر أحد بنوك الاستثمار من أن وصف شركة بأنها "العدو رقم واحد للبيئة" يشكل تهديدا لأعمالها.(٢٥)

ويتبنى كارما بنك وسيلة مقاطعة جديدة. وتزعم هذه الوسيلة التي توصل إليها البنك في ٢٠٠٢ الجمع بين العصيان المدني على طريقة غاندي ودهاء جورج سوروس المالي "للمساعدة في تغيير الساحة الاقتصادية والسياسية للعالم!".

لا تبددوا وقتكم في تنظيم الحملات ـ هاجموا أسعار الأسهم! لستم بحاجة إلى المال لمهاجمة أسعار أسهم شركة من الشركات. الاستثمارات المنيعة (الأغنياء) سيهاجمون أسعار أسهم شركة (أغنياء آخرين) من أجلك إذا أغريتهم بطريقة صحيحة بأنشطة مقاطعة سليمة. إننا نسحق الأرقام ونقدم توصيات بأفضل طرق إغراء الاستثمارات الحصينة.[٢٦]

ويقدم كارما بنك تصنيفا بأفضل الماركات التي يمكن مقاطعتها، من حيث هشاشتها. وهو ينظر في مدى اتساق سعر أسهم الشركة مع مبيعاتها. فإذا كان هناك رهان ثابت على انخفاض سعر أسهم شركة من الشركات. وهو ما حدث بعد ذلك ـ فسيحقق المستثمرون المتحوطون الأرباح. وإذا ما تم التنسيق بين هذا الرهان وأنشطة المقاطعة، فسيكون ذلك بمثابة ضربة للشركة، على حد قوله.

ويقاطع المواطنون منتجات الشركات ويشترون بدلا من ذلك منتجات لا تنتجها الشركات عابرة القومية. وقد توصلوا إلى أن بإمكانهم الاستغناء عن إنتاج هذه الشركات. فهم يشترون منتجات التجارة العادلة والمنتجات المحلية من المحلات الصغيرة، المحلية.

وتتصاعد شعبية التجارة العادلة في أنحاء العالم وتتزايد أهميتها كخيار بديل.[٢٧] ويشتري الباعة المزيد من منتجات التجارة العادلة لأن الناس الذين يتولون زراعتها أو تصنيعها يتلقون عائدا عادلا بتفادي الشركات إلى حد كبير. وتباع المنتجات بالأساس من جمعيات المنتجين مباشرة إلى المصنعين، مثل كافيه دايركت بالنسبة للقهوة. وفي كل من البلاد الغربية والنامية، هناك أعداد متزايدة من المحلات التي تعرض هذه المنتجات. وهناك الآن أكثر من أربعة آلاف منتَج تحمل علامة "التجارة العادلة" (انظر الفصل الحادي عشر). ونطاق سلع التجارة العادلة، مثل الملابس، في اتساع؛ وكذلك نطاق الاعتراف بها. وفي المملكة المتحدة، يعترف أكثر من نصف السكان الآن بعلامة التجارة العادلة. وأصبحت الجامعات والمدن والكنائس مناطق "تجارة عادلة" مسجلة.[٢٨]

وفي كل من البلاد النامية والغربية، يتزايد أيضا الإقبال على الإنتاج المحلي لصغار المزارعين، مقابل السلع الغذائية التي تقدمها الشركات. وتشهد البلاد الغربية أعدادا متزايدة من أسواق المزارعين التي تقدم للناس فرصة ممتازة

لشراء السلع المحلية. كما أن هناك مشروعات لسلال الأغذية العضوية ومنافذ المزارع.

تحركات المزارعين وحملة الأسهم

بينما يتوفر للشركات عابرة القومية زبائن لكل منتجاتها، يكون من الأصعب على أناس مثل المزارعين الامتناع عن شراء منتجات الشركات، خاصة وأن النظام الاقتصادي أعطى هذه الشركات حق الاحتكار وتسجيل براءات الاختراع. وعلى سبيل المثال، تستحوذ أربع شركات ـ دي بو وسينجنتا ومونسانتو وميتسوي ـ على ٧٠٪ من براءات اختراع ست من أهم الأغذية الأساسية: الأرز والذرة والقمح وفول الصويا والبطاطس والذرة الحلوة. ويبلغ إجمالي عدد براءات اختراع هذه المحاصيل التي تسيطر عليها الشركات ٦٠٠ براءة.[٢٩]

ويتحرك المزارعون في البلاد النامية من أجل كبح نفوذ الشركات عابرة القومية. وعلى سبيل المثال، هناك تحالف عمال ايموكالي، وهي منظمة تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، وتضم العمال ـ معظمهم من اللاتينيين والهايتيين وهنود المايان المهاجرين ـ الذين يعملون في أعمال متدنية الأجور في فلوريدا، في جمع البطيخ والطماطم في معظم الأحيان.[٣٠] وفي ٢٠٠١، ومع تدني الأجور وتجاوزها خط الفقر، نظم التحالف أول مقاطعة من نوعها للعمال الزراعيين لشركة أغذية سريعة كبرى ـ مقاطعة تاكو بل، أحد فروع سلسلة مطاعم، على نطاق قومي ـ احتجاجا على انتهاكها لحقوق الإنسان وتدني الأجور وأوضاع العمل السيئة.[٣١] وفي ٢٠٠٥، وافقت الشركة على طلبات التحالف بتحسين الأجور وأوضاع العمل لعمال جمع الطماطم في فلوريدا في سلسلة تموينها. إن "هذا النصر غير المسبوق يوفر لنا الآن أساسا قويا لإحداث تغييرات أكثر عمقا في مجمل صناعة الوجبات السريعة، وصناعة المنتجات الزراعية في فلوريدا بالمقابل".[٣٢]

وعلى مستوى أكثر عالمية، توصل المزارعون التابعين لفيا كامبسينا إلى فكرة سيادة الغذاء. وقد حدث هذا في فبراير ٢٠٠٧ في منتدى سيادة الغذاء في مالي، الذي حضره أكثر من ٦٠٠ وفد من ممثلي الصيادين والمزارعين والمستهلكين والمهتمين بالبيئة والعمال والرعاة من سبع مناطق العالم. وأصدر

المشاركون في المنتدى إعلانا سياسيا في اليوم الأخير من المنتدى لتدشين مفهوم سيادة الغذاء.

وتعني سيادة الغذاء حق منتجي هذا الغذاء في تحديد ما ينتجونه، وكيف وأين يوزعونه. كما يتضمن المفهوم حق المستهلكين في غذاء صحي، منتج محليا، وإتاحة الفرصة أمام المنتجين والمستهلكين للعمل معا من أجل إقامة نظام مستدام للغذاء. ولتحقيق هذا، ينبغي التصدي للشركات وكذلك سطوة منظمة التجارة الدولية، لاستعادة السيطرة على الإنتاج والأسواق. كما ينبغي أن تستعيد الحكومات حقها في وضع السياسات الغذائية والزراعية الملائمة لبلادها.[٣٣]

وتحركات حملة الأسهم مهمة لكبح نفوذ الشركات عابرة القومية. فمعظم هذه الشركات كيانات عامة، يملكها عمليا الآلاف من الأشخاص. وقد أصبح من يملكون مبالغ محدودة مساهمين في بعض هذه الشركات عن طريق شراء سهم واحد. ويتلقى حملة السهم الواحد تقارير الشركات ويحق لهم حضور اجتماعات الشركة السنوية. ويمكنهم تقديم الاستجوابات أو تقديم اقتراح يحث الشركة، على سبيل المثال، على تصحيح ظلم وقع. فهم في مكان جيد يسمح لهم بتقصي أحوال الشركة ومراقبة أنشطتها ولأن يصبحوا متخصصين في هذه الأنشطة ويخاطبوا رئيسها التنفيذي بوصفهم مساهمين.

ويمكن لتحركات حملة الأسهم أن تكون أداة قوية بيد منظمي الحملات الساعين إلى تغيير سياسة الشركة. وأحيانا يكون مجرد تلويح المساهمين باتخاذ قرار يطالب الشركة بتغيير سياستها كافيا لدفع مديري الشركة إلى التفاوض مع الناشطين. ويسعى التنفيذيون إلى تفادي الإحراج الذي يسببه حصول القرار على موافقة حملة الأسهم. وفي الأغلب الأعم يمكن أن تكون قرارات نشر المعلومات حافزا لتغيير وتحسين سياسة الشركة. كما أن من المفيد لمديري الشركة أن يعرفوا أن حملة الأسهم يراقبون أعمال الشركة. وهذه بعض الأمثلة:

بروك بوند

في سبعينيات القرن الماضي، أقدم أعضاء حركة التنمية العالمية على شراء سهم واحد في شركة بروك بوند للشاي. وعلى مدى سنوات متتالية، قُدمت

مشروعات القرارات من جانب عضو الحركة حامل السهم التي تدعو الشركة إلى زيادة الأجور وتحسين ظروف عمل جامعي الشاي في شبه القارة الآسيوية. وبرغم عدم إقرار أي من هذه القرارات، فإنها زادت من وعي حملة الأسهم بمأزق جامعي الشاي.

بات

أقدم أعضاء من حركة التنمية العالمية في ثمانينيات القرن الماضي على شراء أسهم بشركة بات للدخان. ولعدة سنوات، قدموا مشاريع القرارات وتصدوا لأنشطة الشركة في البلاد النامية من مقاعد المساهمين خلال الاجتماعات.

شل

خلال الاجتماع السنوي لشل في ١٩٩٧، تقدم ١٣٠ من حملة الأسهم بمشروع قرار اجتذب تأييد حملة الأسهم الذي اتخذ صورة إقامة صناديق معاشات تديرها الشركة. وطالب القرار، الذي قدمته مجموعة تنتمي إلى الكنيسة، المجلس المسكوني لمراقبة الشركات، شل بـ "القيام بمراجعة مستقلة واتخاذ إجراءات لمتابعة" سياستها في مجال البيئة وحقوق الإنسان.[٣٤] ولم يحظ هذا بدعم منظمات غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة أصدقاء الأرض، بل وكذلك جماعة مستشاري أبحاث المعاشات والاستثمار، ومقرها لندن. وبرغم هزيمة القرار، فقد أيده ١٨ صندوق للمعاشات تبلغ أصولها المالية حوالي ٢٥ مليار استرليني. ووافقت شل على التشاور مع جماعات حماية البيئة وحقوق الإنسان حول المشروعات الحساسة ـ في بنجلاديش وكولومبيا، على سبيل المثال ـ فيما يتصل بحقوق الإنسان.

سيجنتا

يمكن لضغوط حملة الأسهم على وحول اجتماعات الشركة السنوية أن يكون لها فاعليتها حتى دون التوصل إلى قرار محدد. وفي أبريل ٢٠٠٢، حضر عدد من صغار حملة أسهم سيجنتا الاجتماع السنوي للشركة التي تتخذ من سويسرا مقرا لها، وضغطوا من أجل فرض حظر على مبيدها الذي يحتوي على مادة البركوات السامة المثيرة للجدل. وتأتي سيجنتا في المرتبة الأولى في سوق الكيماويات

الزراعية والثالثة في سوق البذور. وجاء تحرك أعضائها في أعقاب نشر تقرير بعنوان (سام: مبيد سيجنتا المثير للجدل) الذي أعدته منظمات إعلان بيرن (سويسرا) وفورو اماوس (كوستاريكا) وشبكة التحرك بشأن المبيدات الحشرية وآسيا الباسيفيكي (ماليزيا) وبان يو كي والجمعية السويسرية لشبكة العمل من أجل الحفاظ على البيئة. ويكشف التقرير عن معاناة الفلاحين والعمال الصحية الدائمة التي تنجم عن التعرض للسموم. فنسبة السموم العالية ونقص العلاج يمكن أن تؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، بل والوفاة، بسبب التعرض للسموم.

وتستخدم مادة البركوات بكثافة في مزارع الموز والكاكاو والبن والقطن وزيت النخيل والأناناس والمطاط وقصب السكر، كما يستخدمه صغار الفلاحين. وتؤكد دراسة أصدرتها منظمة الصحة لعموم أمريكا، ترتكز إلى بيانات من كوستاريكا، ما يعانيه عمال الزراعة بسبب البركوات.

وفي الاجتماع السنوي لسيجنتا لعام ٢٠٠٢، طالب عامل ماليزي بمزارع زيت النخيل الشركة بعدم استخدام مادة البركوات. وبينما لم تتحرك سيجنتا، استجابت الحكومة الماليزية بفرض الحظر على استخدام هذا المبيد. ورغم الضغوط الهائلة التي مارستها، فقد فشلت سيجنتا في تغيير موقف الحكومة الماليزية. وتتواصل الجهود من أجل رفع الحظر. وقد اجتذبت تحركات المنظمات غير الحكومية اهتماما كبيرا ووضعت قضية البركوات بقوة على الساحة العامة.[٣٥]

الخلاصة

أثبتت مقاومة الجماعات والمواطنين وضغوط مقاومة الفلاحين وحملة الأسهم أنها وسائل فعالة في محاربة سلوك الشركات عابرة القومية ذات الملكية العامة. وتقول ماري كالدور من مدرسة لندن للاقتصاد "إننا نشهد مجتمعا مدنيا تتنامى فاعليته، يسعى إلى استعادة الحيز الذي (انتزعته) الشركات عابرة القومية".[٣٦]

والفرصة سانحة لإقامة شبكة دولية من هذه الجماعات، وغيرها من المواطنين، لمقاومة نفوذ الشركات، والمراقبة اللصيقة لأنشطتها وآثارها ونشر البدائل. ويمكن للإنترنت وغيره من وسائل الاتصال السريعة أن يجعل إقامة هذه

الشبكة ممكنا. إن قوة الشركات عابرة القومية واضحة للعيان. ويمكن لتحركات المواطنين قلب هيمنة عالم الشركات رأسا على عقب، وتقديم بدائل على أسس أكثر إنسانية. وسيكون فقراء العالم المستفيدين من هذا.

الخاتمة

منذ ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في ١٩٩٩، وأنا أتحدث في الموضوع في عدد من الاجتماعات، من جماعات المنظمات غير الحكومية إلى تجمعات رجال الأعمال. وترتب على هذا بعض الأسئلة المهمة. منها، على سبيل المثال، ـ "هل صحيح ما أقوله من أن الشركات عابرة القومية، ومن بينها بعض أكثر الشركات مكانة وتحقيقا للأرباح، متورطة في ممارسات تدمر موارد رزق فقراء العالم؟ والإجابة: نعم.

و"هل يمكن القول بأن هذه الشركات لا تفهم عالم الفقراء؟ وأن صناع القرار فيها أبعد ما يكونون عن حياة الفقراء؟ والإجابة: لا. فبعض الشركات الكبرى لديها أشخاص يجوبون أبعد المناطق العالم النامي بحثا عن مشترين لمنتجاتها وجني الأرباح. ولديهم فكرة عن حياة الفقراء؛ ويعلمون كيف يعيش الفقراء إلى حد ما. وبرغم الآثار المدمرة لسياساتها على الشعوب، تواصل الشركات عابرة القومية انتهاج تلك السياسات.

"هل تقول إن الشركات عابرة القومية عاجزة عن الإصلاح، عاجزة عن عمل الخير، بحيث لن يتخلص عمالها من الفقر؟" . إن هذا يحتاج إلى إجابة مطولة. فنظام الشركات المحدودة المسئولية، ذات الملكية العامة يتطلب أن تحقق الشركات عابرة القومية الأرباح للمساهمين، بقدر ما تستطيع، بحيث تزيد من حصص حملة أسهمها. هذا هو دور الشركات عابرة القومية العامة. وإذا أخفقت في هذا، أصبحت عرضة للاستيلاء على أسهمها ـ ربما من جانب الرأسماليين المضاربين الذين يعتقدون أن بإمكانهم إدارتها بطريقة تدر أرباحا أكبر. فالعيب في النظام،

وليس في العاملين بالشركات عابرة القومية ـ إنهم محصورون في نظام ليس من صنعهم. وتشوه ممارسات الشركات صورتها، ما يؤدي إلى مقاطعة إنتاجها، ويضطرها إلى اللجوء إلى العلاقات العامة الماهرة والتصريحات التي لا صلة لها بالحقيقة، لكن دافع الربح يواصل تأكيد حتميته.

"لكن، ألا يمكن للشركات عابرة القومية أن تقرر أن بإمكانها تعظيم الفوائد بحسن معاملة الفقراء؟". هذا سؤال جيد، والإجابة عليه نظريا بنعم. فالمشكلة أن الشركات نادرا ما تفعل هذا في التطبيق. كانت بودي شوب أحد الشركات التي فعلت هذا، لكنها تأسست وتولت إدارتها أنيتا روديك. وحتى هذه الشركة استحوذت عليها في النهاية شركة أكبر. لكن ينبغي أن نتذكر أن بودي شوب أوضحت الطريق للشركات الأكبر. لكن الإشارات ليست جيدة. فسجل الشركات عابرة القومية ككل يظهر ابتعادا عن تعظيم الفوائد عبر معاملة الفقراء معاملة أفضل. وهذا لا يبشر بالتغيير.

"لكن ليست كل الشركات عامة. فماذا عن كارجيل؟ وهي ليست أكبر كثيرا". كارجيل تملكها عائلة (انظر الفصل الثاني) وتتصرف إلى حد كبير كأنها شركة عامة. وهي ترى نفسها الأقدر على التخطيط للإنتاج والتوزيع على مستوى العالم. وهي محصورة في نفس النظام شأن أي شركة عامة.

إذا كان الخطأ في النظام، فما إمكانية تغييره؟. إن قانون الشركات الصادر في ٢٠٠٦ في المملكة المتحدة يلزم الشركات عابرة القومية بأن تراعي الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها (انظر الفصل الثاني عشر). لكن هذا ليس كافيا. فالقانون محدود في مداه، والقوانين المحلية غير صالحة للتعامل مع الشركات عابرة القومية. والمطلوب هو صياغة قوانين دولية. لكن مثل هذه القوانين لا مكان لها حتى على الأجندة السياسية. ويمكن تغيير النظام لو أن مزيدا من الشركات تحولت إلى كيانات تعاونية، مثل شراكة جون لويس. ويمكن أن يتغير النظام لو أن أعدادا متزايدة من المطالبين بالتغيير أصروا على تقديم ما هو أفضل للفقراء.

تحت الضغط

تضاعف التطورات الحالية في ممارسات التشغيل من حدة تأثير الشركات على الفقراء. وتسعى كثير من الشركات إلى زيادة أرباحها بتسريح الكثير من

مستخدميها وتحميل المتبقين منهم المزيد من العمل. ويعاني المستخدمون ضغوطا كبيرة للوفاء بما يكلفون به ـ ضغوطا لأداء دورهم في تحقيق أكبر ربح ممكن ليقدموا أقصى إسهام في الميزانية العمومية. وقد ولى زمن ضمانات العمل، وإذا لم ينجح العاملون في هذه الشركات، يصبحون عرضة لفقد وظائفهم.

ومن المحتم أن يؤدي هذا إلى مراعاة المستخدمين لمصلحة الشركة وحدها. وسيقودهم إلى اتخاذ القرارات دون أدنى اعتبار أو اهتمام بمن سيتأثرون بهذه القرارات. والفقراء، الذين لا يستطيعون المقاومة، هم الأضعف بصفة خاصة. ويمكن لازدواجية المعايير أن تتسلل خلسة. وقد اعترف مدير كبير بإحدى شركات البترول: "لا تتوقعوا منا أن نطبق نفس المعايير العالية التي نلتزم بها في البلاد الغربية في البلاد النامية".

وفي الغرب، تتمسك الحكومات بمعايير بيئية عالية وتدقق بعناية في أنشطة الشركات عابرة القومية. أما في البلاد النامية، فعادة ما تكون المتطلبات القانونية أقل ويمكن للشركات عابرة القومية الإفلات من المزيد. ويعلق العاملون في هذا الاستغلال، ويعانون من احتمال فقد وظائفهم. وقال تيم ملفيل ـ روس، المدير العام الأسبق للمعهد البريطاني للمديرين، إن معظم الشركات تلتزم في البلاد النامية بمعايير تختلف عن تلك التي تلتزم بها في البلد الأم، لكنه يزعم وجود نوع من التقارب الآن.(١)

ويبدو أن ظهور الرأسماليين المغامرين يجعل من الأصعب على الشركات عابرة القومية مقاومة الضغوط على اتجاهاتها لجني الأرباح. "الشركة التي تنظر إلى أرباحها نظرة بعيدة المدى ونظرة أوسع لمسئوليتها الاجتماعية تصبح عرضة لخطر الاستحواذ عليها من جانب مجموعة استثمارية يمكن أن تربح ماليا من استيلائها على الشركة".(٢) ومثل هذه المجموعات إلى "معتدين" يسعون للاستحواذ على الشركات "المتدنية الأداء" لتعظيم كفاءتها المالية. ويشمل هذا تقسيم الشركة أو بيع جزء منها. والربح هو المعيار الوحيد. يقول كورتن إن "هناك الكثير من المديرين المدركين لمسئوليتهم الاجتماعية، والمشكلة تكمن في نظام يحول بينهم وبين الاستمرار".(٣)

وعلى الرغم من أن سيف المعتدين سيظل مسلطا على رقاب الشركات المملوكة ملكية عامة، فلا ينبغي أن يكون هذا سببا لامتناع الشركات عابرة القومية عن تنظيف أنشطتها. وفي بعض الحالات، فإن إحداث تغييرات بسيطة يمكن أن يكون لها نفعها، دون أن تؤثر كثيرا على الأرباح. فلن تتكلف نسله، على سبيل المثال، كثيرا لو أنها التزمت بالقواعد التي حددتها منظمة الصحة العالمية لتسويق بدائل لبن الأم.

البدائل

في عالم تهيمن عليه الشركات الكبيرة، فإن الأثرياء هم الذين يملكون المال الذي يسمح لهم بالاختيار. والفقراء ليسوا محظوظين بهذا القدر. وكل ما نحتاج إليه النظر فيما يحدث: كيف يعجز قطاع من الناس في بعض البلاد النامية عن شراء أدوية أساسية رخيصة السعر ومصنعة محليا بسبب سطوة شركات الأدوية عابرة القومية؛ ومدى الخطر الذي يتعرض له الفلاحون في الهند بسبب احتكار الشركات عابرة القومية لتقاوي محاصيلهم؛ والخطر الذي تتعرض له مصادر مياه الناس في المنتجعات السياحية بسبب تنمية "السياحة."

وقد قال قاض بإحدى المحاكم السويسرية إن على نسله (انظر الفصل الثالث) إن أرادت تبرئة نفسها من تهمة الممارسات غير الأخلاقية، فعليها تغيير "أساليبها الإعلانية". وتغيير هذه "الأساليب الإعلانية" في "كل ممارسات الشركة" وتغيير "نسله" نفسها موجه إلى الشركات عابرة القومية ككل. وهذا هو التحدي الذي عليها مواجهته في الألفية الثالثة.

إن حجم أعمال الشركات عابرة القومية ضخم، وهناك حد أدنى للأنشطة لا يمكن لهذه الشركات التنازل عنه، حتى لو أرادت. وهنا، يكمن أحد مفاتيح المقاومة والبحث عن بدائل. مطلوب بدائل لتعظيم الأرباح، الهدف الأسمى للشركات عابرة القومية - بدائل يمكن أن تتيح للفقراء المزيد من الخيارات.

يقول كورتن "يتمثل التحدي الذي يواجهنا في وضع نظام عالمي ينحاز إلى ما هو صغير ومحلي وتعاوني، وإلى الحفاظ على الموارد في إطار نظرة بعيدة المدى". التحدي هو وضع نظام تعددي غير احتكاري، نظام يعترف بمكان للفقراء.

وتظهر المنظمات والتجمعات الاجتماعية الجديدة، متنوعة وشاملة وتعطي أملا في المستقبل. صحيح أن الشركات عابرة القومية تتمتع بقوة جبارة، لكن الناس صاروا أكثر إدراكا لقوتهم. وهذا الإدراك، والبدائل التي تقدم، يمكن أن تقلب عالم تهيمن عليه عابرات القومية رأسا على عقب. ومن الممكن جدا أن يكون لشركات عابرة القومية صغيرة وذات إدارة مسئولة بحق مكانها في إطار نظام يمكن أن يربح فيه الفقير بدلا من أن يخسر. لكن الشركات لا يمكن أن يكون لها مكانها في هذا النظام إلا بأفعالها، وليس بالكلام. وإذا أرادت أن تكون جزءا من المستقبل، فعليها أن تحدث تغييرات أشد عمقا مما نتخيل. والسؤال هو: هل يمكن أن تقدم الشركات على هذا؟

(سلسلة إقرأ)



www ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html

من أشعار المتنبى :-

عَلى قدْرِ أهْلِ العَزْمِ تأتي العَزائِمُ	وَتأتي علَى قَدْرِ الكِرامِ المَكارمُ
وَتَعْظُمُ في عَينِ الصّغيرِ صغارُها	وَتَصْغُرُ في عَينِ العَظيمِ العَظائِمُ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :-

(إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوا له) صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول الله عز وجل فى كتابه الكريم:-

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آَمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (16) ﴾ سورة الحديد

صدق الله العظيم

تم بحمد الله

من ديوان الإمام الشافعى :-

دع الأيام تفعل ما تشــاء	وطب نفسا إذا حكم القضاء
ولا تجزع لحـادثة الليالي	فما لحوادث الدنيا بقاء
وكن رجلا على الأهوال جلدا	وشيمتك السماحة والوفاء
وإن كثرت عيوبك في البرايا	وسرك أن يكون لها غطاء
تستر بالسخـاء فكل عيب	يغطيه – كما قيل -السخاء
ولا تر للأعداء قط ذلا	فإن شماتة الأعداء بـلاء
ولا ترج السماحة من بخيل	فما في النار للظمآن مـاء
ورزقك ليس ينقصه التـأني	وليس يزيد في الرزق العناء
ولا حزن يدوم ولا سـرور	ولا بؤس عليك ولا رخـاء
إذا ما كنت ذا قلب قنـوع	فأنت ومالك الدنيا سـواء
ومن نزلت بساحته المنايا	فلا أرض تقيه ولا سمـاء
وأرض الله واسعـة ولكن	إذا نزل القضا ضاق الفضاء
دع الأيام تغدر كل حيـن	فما يغني عن الموت الـدواء

الـكـتـاب الـخـامـس مـن مـشـروع



" سلسلة إقرأ "

www ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html

لا الـه الا الله عدد ما كـان وعدد ما يـكـون وعدد الـحـركـات و الـسكون

الـلـهـم إنـا نـسألـك الـفـردوس الأعـلى لـنـا ولـو الـديـنـا ولأصحاب الـحـقـوق عـلـيـنـا